

زوائد الأصول

على منهاج الوصول إلى علم الأصول

تأليف

الإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين الأسدي

٧٧٢-٧٠٤ هـ

دراسة وتحقيق

محمد سنان سيف الجبلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً يليق بجلاله، وصلاته^(١) وسلامه على سيدنا محمد وآله، وبعد: فلما يسر الله تعالى الفراغ^(٢) من شرح منهاج الإمام العلامة ناصر الدين البيضاوي - رضي الله عنه - شرعت في شفعه بجمع ما خلا عنه المنهاج المذكور من المسائل الأصولية المذكورة في الأصول الثلاثة المعتمدة، في فن^(٣) الأصول، وهي: المحصول للإمام^(٤)،

(١) في (ج) وصلواته.

(٢) كان الفراغ من هذا الشرح والذي أسماه «نهاية السؤل» في آخر سنة إحدى وأربعين وسبعمائة للهجرة.

انظر: نهاية السؤل (٤/٦٣٣)، والفوائد شرح الزوائد (٢/ب) مخطوط.

قلت: وهذا الشرح قد قيل فيه: إن الإمام الأسنوي أكمله بعد أن شرع فيه أخوه عماد الدين محمد بن الحسن، كما حكى ذلك الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٤/٤٢)؛ وليس الأمر كذلك فإن هذا الشرح بكامله لعبد الرحيم الأسنوي، كما يبدو ذلك واضحاً في منهجه الذي اتبعه في مقدمة الكتاب ومن طريقته في عرضه للمسائل الأصولية والاعتراضات الكثيرة التي نسر على وتيرة واحدة من أول الكتاب إلى آخره.

على أنه قد ترجم لأخيه عماد الدين في «طبقاته» (١/١٨٢) وذكر مصنفاته ولم يذكر أنه شرع في شرح المنهاج ثم أكمله هو، كما لم يذكر ذلك في شرحه للمنهاج، وحري به أن يذكره لأن الأمانة العلمية تقتضيه. وقد فعل ذلك عبد الوهاب السبكي حين أكمل شرح والده «الإبهاج على المنهاج» حيث إنه نص على تكملته لشرح والده.

انظر: «الإبهاج» (١/١٠٧)، ط الفجالة.

(٣) لفظ «فن» سقطت من (ب).

(٤) مؤ: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن النعمي البكري الرازي، الملقب بـ «فخر».

والإحكام للأمدي^(١)، والمختصر لابن الحاجب^(٢)، رضي الله عنهم، مع ما تيسر من أدلتها، سالكاً فيها النقل بالمعنى، والبسط في العبارة.

= الدين، والمعروف بابن الخطيب، الفقيه، الشافعي، فريد عصره، ولد سنة ٥٤٤ هـ وفاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات، وصنف التصانيف العديدة ومنها: «تفسير القرآن» و«المعالم» و«شرح الوجيز» و«البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والظفیان» و«المحصول» الذي أشار إليه المصنف، وقد طبع بتحقيق الدكتور طه جابر العلواني، وكان الرازي صاحب وقار وحشمة إذا ركب مشى معه نحو الثلاثمائة من الطلاب، توفي سنة ٦٠٦ هـ.

انظر ترجمته في: «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» (٤٦٢) ط دار مكتبة الحياة بيروت، وفيات الأعيان (٢٤٨/٤ - ٢٥٢)، والوافي (٢٤٨/٤)، مرآة الجنان (٧/٤)، وطبقات السيكي (٨١/٨)، والبداية والنهاية (٥٥/١٢)، وطبقات الأسنوي (٢٦٠/٢)، ولسان الميزان (٤٢٦/٤)، وطبقات المفسرين للسيوطي (١١٥)، وشذرات الذهب (٢١/٥).

(١) هو: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الفقيه الأصولي، الملقب بـ «سيف الدين الأمدي» ولد سنة ٥٥١ هـ ورحل إلى الديار المصرية وأقام بها مدة، ثم وقع التعصب عليه فخرج من القاهرة واستوطن حماة، وله التصانيف الكثيرة منها: «الإحكام في أصول الأحكام» الذي أشار إليه المصنف وقد طبع مرات - وله أيضاً «أبكار الأفكار» و«دقائق الحقائق» و«منايع القرائح» وغيرها، وقد أخذ عنه العلماء العلم أصولاً وكلاماً وخلافاً. وقال عنه العزيز عيد السلام: «ما سمعت أحداً يلقي الفوس أحسن منه». توفي سنة ٦٣١ هـ.

انظر: عيون الأنباء ص (٦٥٠)، وفيات الأعيان (٢٩٣/٣)، مرآة الجنان (٧٣/٤)، طبقات السيكي (٣٠٦/٨)، البداية والنهاية (١٤٠/١٣)، طبقات الأسنوي (١٣٧/١)، لسان الميزان (١٣٤/٣)، حسن المحاضرة (٥٤١/١)، وشذرات الذهب (١٤٤/٥).

(٢) هو: أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الأسنائي الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، الملقب بـ «جمال الدين» ولد سنة ٥٧٠ هـ وحفظ القرآن صغيراً، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات، وقد برع في علومه وأثنتها غاية الإتقان، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه وكان الأغلب عليه النحو.

من مصنفاته: «مختصر المستهى» الذي أشار إليه المصنف وقد طبع منفرداً وبشرح المفيد، وله أيضاً «الكافية وشرحها في النحو» و«الشافعية في التصريف» و«شرح المفصل» و«الأمالي في النحو» توفي سنة ٦٤٦ هـ.

انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٢٤٨/٣)، مرآة الجنان (١١٤/٤)، البداية والنهاية (١٧٦/٣)، الطالع السعيد ص (٣٥٢)، النجوم الزاهرة (٣٦٠/٦)، غاية النهاية (٥٠٨/١)، بغية الرواة (١٣٤/٢)، وشذرات الذهب (٢٣٤/٥).

فإن كانت المسألة في المختصر: أطلقت النقل فيها: سواء أكانت في المحصول والإحكام أيضاً^(١) أم لا، فإن لم تكن فيه وكانت في المحصول عزوتها إليه سواء كانت في الإحكام (أيضاً)^(٢) أم لم تكن.

فإن لم تكن إلا في الإحكام نقلتها عنه.

وحيث اختلف المذكورون في ترجيح شيء من هذه المسائل نبهت على المخالف، ويعلم منه عدم اختلاف من عداها، ولا أغادر من هذه الأصول الثلاثة شيئاً من مسائلها الأصولية مما لم يكن تقييداً لإطلاق المنهاج إلا لكونه مأخوذاً منه، ولو في جواب أو استدلال^(٣) أو في غير مظهره.

فليش الحافظ لذلك من حفاظ المنهاج بأنه حافظ لمسائل هذه الأصول كلها، فلذلك سميته:

بـ «زوائد الأصول على منهاج الأصول».

وربته كأصله^(٤) على مقدمة وسبعة كتب.

أما المقدمة^(٥) ففي الأحكام^(٦) ومتعلقاتها، وفيها مسائل:

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ساقطة من (أ) و (ج) مثبتة في (ب).

(٣) في (ج) «جواب الاستدلال».

(٤) يشير بذلك إلى أنه مرتب كالمنهاج الذي اشتمل على مقدمة وسبعة كتب.

(٥) محذوفة من (ج).

(٦) الأحكام: جمع حكم والحكم لغة: المنع وقيل للقضاء: حكم لأنه يمنع النزاع.

واصطلاحاً: هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: حكم عقلي، وحكم عادي، وحكم شرعي، وهو المقصود هنا.

والحكم الشرعي هو: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع.

انظر: الصحاح (١٩٠١/٥ - ١٩٠٢)، ولسان العرب (١٤٠/١٢)، المصباح المنير (١٤٥/١)، ط

المكتبة العلمية، القاموس المحيط (٩٨/٤) ط الحلبي، ومختصر ابن الحاجب (٣٣ - ٣٤)،

وفوائد الرحموت (٥٤/١)، وإرشاد الفحول (٦)، مذكرة الشنقيطي (٧ - ٨)، وهناك تعاريف

أخرى للحكم الشرعي انظرها في: المستصفى (٥٥/١)، المحصول (١ - ١٠٧/١)، والإحكام

للآمدي (٧٢/١ - ٧٣)، جمع الجوامع بشرحه المعلى (٤٦/١)، التمهيد للأسوي ص (٤٨)،

الأولى:

المندوب^(١) ليس مكلفاً به^(٢)، خلافاً للأستاذ^(٣).

٥٠/١

= نهاية السؤل مع سلم الوصول (٤٧/١)، مختصر ابن اللحام ص: (٥٧).

(١) الذنب لغة الدعاء يقال: نذبه إلى الأمر: إذا دعاه وجته. قال في القاموس: والمندوب: المستحب.

وفي الاصطلاح هو: المطلوب فعله شرعاً من غير ذم على تركه مطلقاً.

انظر: الصحاح (٢٢٣/١)، لسان العرب (٧٥٤/١)، المصباح المنير (٥٩٧/٢)، القاموس المحيط (١٣١/١)، الإحكام للأمدى (٩١/١).

وانظر: بقية تعاريفه اصطلاحاً في: العدة (١٩٢/١)، الحدود ص (٥٥)، البرهان (٣١٠/١)، المستصفى (٦٦/١)، الروضة ص (٢٠)، المختصر ص (٣٤)، المسودة ص (٥٧٦)، شرح تنقيح الفصول ص (٧١)، المنهاج بشرحه نهاية السؤل مع حاشيته (٧٧/١)، التوضيح على التنقيح (١٢٣/٢)، جمع الجوامع بشرحه المحلي (٨٠/١)، شرح الكوكب (٤٠٢/١ - ٤٠٣)، إرشاد الفحول ص (٦).

(٢) هذا قول جماعة من الأصوليين منهم إمام الحرمين والغزالي والأمدى وابن الحاجب وابن السبكي وابن اللحام والبهاري ونسبه الفتوحى لابن حمدان من الحنابلة.

انظر: البرهان (١٠١/١)، المنقول ص (٢١)، الوصول إلى الأصول (٧٥/١)، الإحكام للأمدى (٩٢/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٤١)، العضد (٥/٢)، جمع الجوامع بشرح المحلي (١٧١/١)، سلاسل الذنب ص (٣١)، التحرير ص (٢٥٦)، تيسير التحرير (٢٢٤/٢)، شرح الكوكب (٤٠٥/١)، وفواتح الرحموت (١١٢/١).

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني، الملقب بركن الدين، الفقيه الشافعي، المتكلم الأصولي، شيخ خراسان في زمانه، قيل عنه: إنه بلغ رتبة الاجتهاد لشجوه في العلوم واستجماع شرائط الإمامة. من مصنفاته: «جامع المحلي في أصول الدين والرد على الملحدين» و«التعليق في أصول الفقه». توفي بنيسابور سنة ثمان مائة وأربع مائة ونقل إلى إسفرائين ودفن بها.

انظر: وفيات الأعيان (٢٨/١)، البداية والنهاية (٢٤/١٢)، طبقات ابن السبكي (٢٥٦/١)، طبقات الأسنوي (٥٩/١)، وشذرات الذهب (٢٠٩/٣)، الفتح المبين (٢٨٨/١).

وقد قال جماعة من الفقهاء: إن المندوب مكلف به منهم القاضي أبو بكر البافلاني، كما حكى ذلك عنه الجويني والغزالي، ونسبه المجدد بن تيمية في المسودة للحنابلة واختاره منهم الفتوحى ونسبه لابن عقيل والموفق والطوفي وابن قاضي الجبل.

والخلاف لفظي: أي لأنه إن أريد بالتكليف مطلق الطلب^(١)، أو التكليف باعتقاد نذبيته فالمندوب كذلك اتفاقاً. وإن أريد الطلب^(٢) المانع من النقيض فليس كذلك اتفاقاً^(٣).

انظر: البرهان (١٠١/١)، المنحول ص (٢١)، المسودة ص (٣٥)، مختصر ابن اللحام ص (٦٣)، شرح الكوكب (٤٠٥/١).

ومتأ الخلاف بين القائلين: إن المندوب تكليف والنافين لذلك اختلافهم في تفسير التكليف فمن عرفه بأنه طلب ما فيه مشقة كالفاضي والإسفرائيني قال: إنه يشمل الإيجاب والتدب والتحريم والكراهة، ولا يشمل الإباحة، وتسميتها حكماً تكليفاً من باب التغليب، على أن الإسفرائيني قال: إن المباح حكم تكليفي كما سيأتي. ومن عرفه بأنه إلزام ما فيه مشقة وهم الجمهور قال: إنه يشمل الإيجاب والتحريم فقط وتكون تسمية الأحكام الثلاثة الأخرى أحكاماً تكليفية من قبيل التغليب.

انظر: البرهان (١٠١/١)، المحصول (١ - ١١٤/١) هامشة (٣)، سلاسل الذهب ص (٣١). ويظهر لي: أن المندوب فيه تكليف لأنه مأمور به كما قال كثير من العلماء، والمأمور به فيه تكليف، إلا أن هذا التكليف ليس على سبيل الإلزام بل هو مطلوب منه، وهو بعد ذلك مخير بين أن يفعله على ما فيه من كلفة ومشقة فيحصل له الثواب أو يتركه فلا إثم عليه، وهو وإن كان الأمر به على سبيل التدب إلا أن المكلف حينما يفعله لأن فيه ثواباً يكون قد تحمل بعض الكلفة والمشقة، ففي قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى...﴾ أمر بهذه الأشياء، ومن الإحسان وإيتاء ذي القربى ما هو مندوب، ففعله لها لطلب الثواب بامتنال الأمر فيه تكليف.

والله أعلم...

(١) نهاية الورقة ٦٥ من (ب) والمخطوطة ضمن مجموع فيه عدة نسخ هذه المخطوطة أحدها وتبتدىء من رقم (٦٥).

(٢) في (ج) «بالطلب».

(٣) هكذا فسر الأسنوي كون الخلاف لفظياً وتبع الأصهباني حيث قال في شرحه للمختصر: «فإن أريد بالتكليف ما يرجع فعله على تركه فالمندوب تكليف. وإن أريد أنه مطلوب طلباً يمنع النقيض فهو ليس بتكليف».

انظر: بيان المختصر للأصبهاني (٢٠٧/٢).

وهناك بعض الأصوليين يجعلون الخلاف لفظياً بتأويلهم قول الأستاذ بأنه أراد وجوب اعتقاد كونه مندوباً فيكون وجوب الاعتقاد تكليفاً، ويحفظ فلا خلاف بينه وبين غيره.

انظر: الإحكام للأمدى (٩٢/١)، وتيسير التحرير (٢٢٤/٢)، وفواتح الرحموت (١١٢/١). قلت: وهذا تأويل بعيد؛ لأنه لا فرق في ذلك بين المندوب وغيره، فالواجب أيضاً يجب اعتقاد =

ويأتي في المكروه^(١) أيضاً نحو ما قلنا في المندوب^(٢).

الثانية:

يجوز تحريم واحد لا بعينه^(٣).....

= كونه واجباً والحرام يجب اعتقاد حرمة، وهذا لا خلاف فيه، وإنما النزاع في نفس الفعل هو مكلف به أم لا؟.

(١) المكروه لغة: ضد المحبوب مأخوذ من الكره وهو المشقة أو من الكربة وهي: الشدة في الحرب. واصطلاحاً هو: ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله، وقد يطلق ويراد به الحرام، وما نهى عنه في تزويجه، وترك ما هو الأولى وإن لم ينه عنه، وما نعت فيه الرية كلحم السباع. انظر: الصحاح (١٢٤٧/٦)، لسان العرب (٥٣١/١٢)، المصباح المنير (٥٣١/٢ - ٥٣٢)، القاموس المحيط (٢٩١/٤)، المنهاج بشرحه نهاية السؤل مع حاشيته (٧٩/١)، شرح الكوكب (٤١٣/١).

وانظر تعريفه أيضاً في: البرهان (٣١٣/١ ر ٣١٠)، المستصفى (٦٦/١)، الروضة ص (٢٣)، الأحكام للأمدى (٩٣/١)، المختصر ص (٣٤)، المسودة (٥٧٦ - ٥٧٧)، شرح تنقيح الفصول ص (٧١)، العبد (٢٢٥/٢)، التوضيح (١٢٣/٢ - ١٢٤)، جمع الجوامع بشرح المحلى (٨٠/١ - ٨٣)، إرشاد الفحول ص (٦).

(٢) أي أن الخلاف هنا هل المكروه مكلف به أم لا؟ كالخلاف في المندوب، فالجمهور على أنه ليس مكلفاً به، وقال القاضي والإسفرائيني وكثير من الحنابلة: إنه مكلف به.

انظر: البرهان (١٠١/١)، الأحكام للأمدى (٩٣/١)، المختصر ص (٤١)، المسودة ص (٣٥)، تيسير التحرير (٢٢٥/٢)، شرح الكوكب (٤١٤/١)، فوائح الرحموت (١١٢/١).

(٣) هذا مذهب جمهور الأصوليين من أهل السنة فقد جوزوا النهي عن واحد لا بعينه وجوزوا فعل أحدهما على التخيير، فإذا قيل: لا تكلم زيدا أو عمراً، فإنه يقتضي المنع من أحدهما على وجه التخيير، ومن كانت له زوجتان فقال لهما: إحداكما طالق ثلاثاً فإنه يجوز له قربان إحداهما وبه تبين تحريم الأخرى، كما أنه إذا أسلم عن خمس نسوة فوطئ ثلاثة منهن فهو مخير بين الاثنين الباقيتين، والمحترمة عليه واحدة لا بعينها فإذا وطئ إحداهما حرمت عليه الأخرى. وهذا قول القاضي أبي يعلى الفراء وأبي إسحاق الشيرازي وابن برهان والرازي والأمدى وابن الحاجب كما قال به المعجدين تيمية في المسودة وحكاة عن الحنابلة ونقله الأصبهاني عن الشافعية، واختاره ابن الهمام والفتوحى والبهارى وهو ظاهر مذهب أحمد كما حكى ذلك الفراء والمجد وابن اللحام وحكاة الفراء أيضاً عن أبي بكر الباقلاني.

انظر: العدة (٤٢٨/٢ - ٤٢٩)، التبصرة ص (١٠٤)، الوصول إلى الأصول (١٩٩/١).

= المحصول (١ - ٥٠٩/٢)، الإحكام للأمدى (٨٦/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٣٩)، المسودة ص (٨١)، المضد (٢/٢)، بيان المختصر للأصبهاني (٥٧٨/٢)، وجمع الجوامع (١٨١/١)، ورفع الحاجب (١/٢١)، التمهيد للأسنوي ص (٨١)، سلاسل الذهب ص (٤٥)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص (٦٩)، المختصر له أيضاً ص (٦٣)، والتحرير ص (٢٥٤)، وتيسير التحرير (٢١٨/٢)، وشرح الكوكب المنير (٣٨٧/١)، وفوائد الرحموت (١١٠/١).

وقد ذهب القرافي إلى صحة التخيير في الأمور به وعدم صحته في المنهي عنه، لأن القاعدة تقتضي أن النهي متعلق بمشترك حرمت أفرادها كلها لأنه لو دخل فرد إلى الوجود لدخل في ضمة المشترك فيلزم المحذور، وكذلك يلزم من تحريم المشترك تحريم جميع الأفراد ولا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب كل فرد بسبب أن المطلوب هو تحصيل تلك الماهية المشتركة، وإذا حصل فرد منها حصلت في ضمته واستغنى عن غيره فلذلك لا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب أفرادها كلها وصح التخيير مع الأمر بالمشترك ولم يصح التخيير مع النهي عن المشترك، وذكر في مسألة تحريم الأخنين أن المكلف إذا ترك أي أخت خرج عن عهدة النهي عن المجموع لا لأنه نهى عن المشترك بل لأن الخروج عن عهدة المجموع يكفي فيه فرد من أفراد ذلك المجموع، فهذا هو السبب لا لأن التحريم تعلق بواحدة لا بعينها بل تعلق بالمجموع، فيخرج عن المهدة بواحدة لا بعينها.

انظر: الفروق للقرافي (٤/٢ - ٧).

وقد أشار إلى مخالفة القرافي ابن السبكي في رفع الحاجب (١/٢١) وابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية ص (٦٩).

(١) المعتزلة فرقة من فرق الزيغ والضلال نشأت في العصر الأموي وقيل: إن أول ظهورها كانت بعد مقتل علي - رضي الله عنه - حيث أن رجالاً من أصحابه اعتزلوا السياسة وانصرفوا إلى العقائد عندما تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية - رضي الله عنهم -

وقد ذهب المعتزلة إلى أنه لا يجوز تحريم واحد لا بعينه، فإذا نهى عن شيئين على طريق التخيير بأن قال: لا تفعل هذا أو هذا يجب عليه ترك الجميع، وزعموا أنه لم يقع النهي عن أشياء على طريق التخيير.

قال القاضي عبد الجبار: ولا يمتنع أن يأمر جل وعز بأشياء على طريق التخيير، ولا يجوز مثله في النهي، لأن كل واحد منهما إذا قبح فجميعه يقبح لا محالة.

انظر: المنهى للقاضي عبد الجبار قسم الشرعيات (١٣٥/١٧).

والكلام فيه^(١) كالكلام في الواجب المخير^(٢).

= أما أبو الحسين البصري فقد خالف المعتزلة في هذه المسألة ووافق الجمهور وقال: وإن النهي عن الأشياء على البدل فهو أن يقال للإنسان: لا تفعل هذا إن فعلت ذلك، أو لا تفعل ذلك إن فعلت هذا، وذلك بأن يكون كل واحد منهما مفسدة عند الآخر، وهذا يرجع إلى النهي عن الجمع بينهما. انظر: المعتمد (١٨٣/١).

قلت: وهذا عين ما قاله الإمام الرازي في المحصول (١ - ٥٠٩/٢). أما الزركشي فقد ذكر: أن مذهب المعتزلة موافق الرأي المرجح عند التحويين في النهي الداخل على التحريم فإنه يستتبع فعل الجميع عندهم لأن المعنى: لا تفعل أحدهما وهو قدر مشترك بين كل منهما. انظر: سلاسل الذهب ص (٤٥).

وهناك قول بأن المحرم في ذلك واحد معين عند الله، وقيل: المحرم في ذلك ما يختاره المكلف للترك منها بأن يتركه دون غيره وإن اختلف باختلاف اختيار المكلفين. انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع (١٨١/١).

وللفريقين من أهل السنة والمعتزلة أدلة ومناقشات. انظرها في: العدة (٤٢٩/٢)، التبصرة ص (١٠٤).

وانظر: أثر الاختلاف في هذه المسألة في التمهيد للأسنوي ص (٨١)، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص (٦٩).

(١) ساقطة من (ج).

(٢) مسألة الواجب المخير تعرض لها البيضاوي في المنهاج، ولذلك أشار إليها الأسنوي هنا إشارة مجملة.

وملخص المسألة ما يلي:

ذهب جمهور الأصوليين على أن الأمر بالأشياء على طريق التخيير يوجب واحداً لا بعينه، وذلك مثل كفارة اليمين حيث خير فيها بين العتق والإطعام والكسوة، فالواجب منها واحد غير معين، فأبها فعل فقد فعل الواجب وإن فعل الجميع سقط الغرض عنه بواحدة منها. وقد قالوا: ذلك جائز عقلاً وواقع شرعاً.

أما دليل جواز عقلاً فهو أن السيد إذا قال لعيده: أوجبت عليك خياطة هذا القميص أو بناء هذا الحائط في هذا اليوم أيهما فعلت اكتفيت به وأنييتك عليه، وإن تركت الجميع عاقبتك، ولست أوجب الجميع إنما أوجب واحداً لا بعينه أي واحد أردت، فهذا كلام معقول، ولا يمكن أن يقال: إنه لم يوجب عليه شيئاً، لأنه عرضه للعقاب بترك الجميع، فلا محيص من الوجوب، كما لا يمكن القول بأنه أوجب الجميع؛ فإنه صرح بتقيضه ولا يمكن أن يقال: أوجب عليه واحداً بعينه من الخياطة أو البناء، فإنه صرح بالتخيير فلا يبقى إلا أن يقال: الواجب واحد لا بعينه.

= وأما دليل وقوعه شرعاً فخصال الكفارة وعقد الإمامة لأحد الإمامين الصالحين للإمامة فإن ذلك واجب والجمع محال. وغير ذلك مما علم في الشرع.

وهذا المذهب قال عنه الباقلاني: إنه إجماع السلف وأئمة الفقه، كما حكى عنه ذلك الفتوحى في شرح الكوكب (٣٨٠/١)، ومن قال به القاضي الفراء والشرازي والجويني والغزالي وابن قدامة والامدي وابن الحاجب وغيرهم.

انظر: العدة (٣٠٢/١)، اللمع ص (٩)، التبصرة ص (٧٠)، البرهان للجويني (٢٦٨/١)، المستصفى (٦٧/١)، المحصول (١ - ٢٦٦/٢)، الروضة ص (١٧)، الإحكام للامدي (٧٦/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٤٦)، المسودة ص (٢٧)، شرح تنقيح الفصول (١٥٢ - ١٥٣)، العقد (٢٣٥/١)، بيان المختصر للأصبهاني (٥٣٥/٢)، جمع الجوامع (١٧٥/١)، مفتاح الوصول للتلسماني ص (٣٠)، نهاية السؤل (١٣٢/١)، التمهيد للاستوي ص (٧٩)، شرح الزوائد للأبناسي (١/٦)، سلاسل الذهب ص (٤١)، القواعد والفوائد الأصولية ص (٦٥)، المختصر لابن اللحام ص (٦١)، التحرير ص (٢٥١)، تيسير التحرير (٢١١/٤) وما بعدها، شرح الكوكب المنير (٣٧٩/١ - ٣٨٠)، قوائم الرحموت (٦٦/١).

أما المعتزلة فقد قالوا: إن الأمر بالأشياء على طريق التخيير يقتضي وجوب الجمع، ثم انقسموا إلى فريقين: فريق يرى أن الكل واجبة، بمعنى أنه يجب عليه جميع الخصال ويسقط بفعل واحد منها، وهذا قول أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم وغيرهما. زاد بعضهم أن المكلف يثاب بفعلها ثواب فعل واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات.

انظر: المعتمد (٨٧/١)، شرح المعلى (١٧٧/١)، القواعد والفوائد الأصولية ص (٦٦).

الفريق الثاني يرى أن الجميع واجب على البدل بمعنى أنه لا يجوز للمكلف الإخلال بجميعها ولا يلزمه الجمع بينها ويكون فعل كل واحد منها موكولاً إلى اختياره لتساويها في وجه الوجوب. وهذا هو اختيار أبي الحسين البصري. انظر: المعتمد (٨٤/١ - ٨٥).

وعلى رأي أبي الحسين فالخلاف بين أهل السنة والمعتزلة لفظي، وهذا ما صرح به الإمام الرازي فقد ذكر: أنه لا خلاف في المعنى بين الفريقين فإن الفقهاء عنواناً بقولهم: الواجب واحد لا بعينه: عين المعنى الذي ذكره أبو الحسين فلا يتحقق الخلاف أصلاً.

انظر: المحصول (٢٦٦/٢ - ٢٦٧)، وانظر: نهاية السؤل (١٣٦/١ - ١٣٧).

قلت: وقد ذكر بعض الأصوليين أن الخلاف مع الجبائي وابنه أيضاً لفظي، فقد ذكر الجويني النقل عن أبي هاشم أن الأشياء كلها واجبة، ثم قال: إن هذا القول ليس آيلاً في التحقيق إلى خلاف معنوي، غاية نسبة الخلل إلى عبارة الخصم لأن أبا هاشم اعترف أن من ترك جميع الخصال لا يأثم إن لم يترك واجبات ومن أداها جميعاً لم يثبت له ثواب واجبات، ويقع الامتنال بواحدة، =

الثالثة :

الأمر بالأداء^(١) ليس أمراً بالقضاء^(٢) .

= وحشد فلا يبقى لوصف المحصل جميعاً بالوجوب تحصيل

انظر: البرهان (٢٦٨/١)، المسودة (٢٧ = ٢٨)

كما ذكر بر الحسين أن خلاف الفقهاء مع أبي هاشم لمطفي المعتمد (٨٧/١) إلا أن الأعلوي قال: «غير أن ما ذكروه من تفسير وجوب الجميع وإن كان رافعاً للخلاف غير أنه خلاف ما يقفه الأئمة عن الجائي وأبه من إطلاق القوب بوجوب الجميع نظر الإحكام (٧٧/١)

وهناك مذهب يقول أصحابه إن الواجب واحد معين عند الله تعالى غير معين عندما إلا أن الله علم أن المكلف لا يتحرر إلا ذلك الذي هو واجب عليه وهذا لمذهب يسمى بالتراجع، لأن الأشاعة يرجعون به المعتزلة، والمعتزلة يرجعون به الأشاعرة، واتفق الفريقان على بساطه

انظر: المحصول (١ - ٢٦٧/٢)، نهاية السوء (١٤٠/١)، التمهيد ص (٧٩)، وهناك أيضاً مذهب لبعض المعتزلة أن الواجب ما يفعله المكلف

انظر المختصر لابن الحاجب ص (٢٦)، وشرحه بيان المختصر (٥٣٧/٢)، انظر أثر الخلاف في مسألة الواجب المحير في مضاع لوصول للتمسائي ص (٣٠)، التمهيد للأسوي (٨٠)، القواعد والفوائد الأصولية ص (٦٧)

(١) الأداء ما فعل في وقته المقدر له شرعاً أولاً، ولم يسبق بأداء محض انظر: مختصر ابن الحاجب ص (٣٥)، المنهاج بشرحه نهاية السوء (١٠٩/١) مع حاشية المطيعي .

وانظر تعريفه أيضاً بي. التلمع ص (٩)، والمستصفي (٩٥/١)، والمحصل (١٤٨/١) أو (١٤٨/١)، والروضة ص (٣١)، وشرح تنقيح الفصول ص (٧٢)، والمنعي لنجاشي ص (٥٢)، وكشف الأسرار (١٣٥/١)، وبيان المختصر (٥٢٥/٢)، وجمع الحوامع بشرح المحلى (١٠٨/١)، التمهيد للأسوي ص (٦٣)، والتعريفات للمرحاني ص (١٤)، شرح الكوكب المنير (٣٦٥/١)، فوائذ الرحموت (٨٥/١).

قلت: فالأمر بالأداء، الأمر بفعل الشيء في وقته المقدر له شرعاً

(٢) القضاء: ما فعل بعد وقت الأداء استدراكاً لما سبق له وجوب مطلقاً آخره عمد أو سهواً، تمكن من فعله - كالمسافر - أو لم يتمكن من دفع من الوجوب شرعاً - كالحائض - أو عملاً - كالنائم

انظر مختصر ابن الحاجب ص (٣٥)، شرح الكوكب المنير (٣٦٧/١)، وانظر تعريفه أيضاً في التلمع ص (٩)، المستصفي (٩٥/١)، لمحصل (١٤٨/١) أو (١٤٨/١)، الروضة ص (٣١)، شرح تنقيح الفصول ص (٧٣)، المنعي لنجاشي ص (٥٣)، المنهاج بشرحه نهاية السوء (١٠٩/١) بحواشيه، كشف الأسرار (١٣٥/١)، بيان المختصر (٥٢٦/٢)، جمع الحوامع (١١٠/١)، التمهيد للأسوي (٦٣)، التعريفات للمرحاني ص (١٨٥)، فوائذ الرحموت (٨٥/١)

(١) قال جمهور الفقهاء إن الأمر المفيد بوقت معين ليس أمراً بالقضاء بل لا بد له من أمر جديد ومن قبل ذلك القاضي عبد الجبار وأبو الحسين الصري من المعتزلة، كما قال به الشيرازي ورجحه إمام الحرمين، كما قال به الغزالي وابن برهان والرازي وختاره لأمدى وابن الحاج ورجحه المحققين تيمية وسه إلى ابن عقيل وأبي الحطاب وسبه ابن السكيت وابن التلمساني وابن الهمام للجمهور وبهذه الأنصاري عن أبي اليسر من الحنفية

كما ذكر السرخسي وأما إذا شاء أن هذا القول اختاره الأصناف المراقبون

انظر المعنى للقاضي عبد الجبار قسم لشرعيات (١٢١/١٧)، المعتمد (١٤٤/١)، البصرة ص (٦٤)، النعم ص (٩)، البرهان (٢٩٥/١)، وأصول السرخسي (٤٥/١)، المسحول ص (١٢٠)، المستقصى (١٠/٢ - ١١)، ولوصول إلى أصول ابن برهان (١٥٥/١)، المحصول (١ - ٢/٢٠)، والإحكام للأمدى (٤١/٢)، مختصر ابن حنبل ص (١٠١)، المسودة ص (٢٧)، شرح تنقيح الوصول ص (١٤٤)، بيان المختصر للأصبهاني (١٢٠١/٣)، جمع الجوامع بشرح ابن أبي عمير (٣٨٢/١)، مفتاح الوصول للتلمساني ص (٣٢)، التمهيد للأسوي ص (٩٨)، سلاسل الذهب ص (٨٤)، التحرير ص (٢٤٦)، فواتح الرحموت (٨٨/١)، تيسير التحرير (٢٠٠، ٢)، إرشاد المحقق ص (١٠٦)

قلت وقد وهم ابن السكيت في جمع الجوامع (٣٨٢/١)، ورفع الحجب (١/٨٤)، حيث نسب إلى القاضي عبد الجبار وأبي الحسين الصري من المعتزلة وإلى أبي إسحاق الشيرازي أنهم قالوا: إن القضاء يجب بالأمر الأول.

وهذا مخالف لما صرح به عبد الجبار في المعنى (١٢١/١٧)، وأبو الحسين في المعتمد (١٤٤/١) وقال الشيرازي «فإن مات الوقت الذي علق عليه العبادة فلم يفعل فهل يجب القضاء أم لا؟ فيه وجهان لأصحابنا منهم من قال يجب، ومنهم من قال لا يجب، إلا بأمر ثان وهو الأصح»

انظر: النعم ص (٩)، ومن ذلك فدا في البصرة ص (٦٤) أما بالنسبة إلى الأمر المطلق فإن نفاذ الفور يقولون: إن الأمر يقتضي العمل فيما بعد ولا يحتاج المكلف إلى دليل

وأما لقائلون بالفور منهم من قال: إنه يقتضي العمل فيما بعد وبهذا إمام الرازي إلى اختصاص، ومنهم من قال لا يقتضيه بل لا بد من دليل جديد، وحكمه أبو الحسين عن أبي عبد الله الصري وأبي الحسن.

انظر المعتمد (١٤٥/١ - ١٤٦)، المحصول (١ - ٢/٢٢٢ - ٢٢٣)، الإحكام للأمدى (٤١/٢)، بيان المختصر (١٢٠١/٣)، إرشاد المحقق ص (١٠٦)

خلافاً لبعض الفقهاء^(١).

لنا لو وجب بالأمر الأول لكان مقتضياً له، وليس كذلك؛ لأن صوم يوم الخميس لا يقتضي يوم الجمعة^(٢)، وأيضاً لو اقتضاه لكان^(٣) أداء^(٤).

(١) هذا قول جمهور الحنابلة ومن قال به القاضي أبو يعلى المراء وذكر أن الإمام أحمد رحمه الله أوجبا إلى ذلك حيث قال في رواية إسحاق بن هاني في الرجل يسي الصلاة في الحضر فيذكرها في السفر، يصليها أربعاً، تلك وجبت عليه أربعاً، قال فأوجب القضاء بالأمر الأول الذي به وجبت عليه في الحضر؛ لأنه قال تلك وجبت عليه أربعاً، معناه، حين المحاطة بها. كما قال به ابن قدامة، ونسب ابن رخي لأكثر إحمية واختاره، وذكر أن من أصولهم أن من فاته صلاة في السفر فقصده في الحضر صلاتها ركعتين ولو فاتته حين كان مقيماً فقصدها في السفر صلى أربعاً، ونسب ابن ربيعة إلى أبي زيد ومهر الإسلام، وقال عه البهاري إنه المختار لعامة الحنفية.

انظر: العدة (٢٩٣/١)، أصول السرخسي (٤٦/١)، الروضة من (١٠٧)، المودة (٢٧)، يسير التحرير (٢٠٠/٢)، وفوائح الرحموت (٨٩/١).

والفائلون بهذا القول من الحنابلة لم يفرقوا بين المفيد والمطلق، وقد ذكر المراء أن التفريق بين المفيد والمطلق لا وجه له، لأن المطلق والمفيد سواء في تمتعهما بالوقت، لأن المطلق يخص أو أوقات الإمكان عدة وعدد القائل، فإذا لم يلفظ أحدهما بمضي وقته وجب أن لا يسقط الآخر. انظر: العدة (٢٩٩/١).

(٢) أي أن القضاء لو وجب بالأمر الأول لكان الأمر الأول مقتضياً للقضاء، على معنى أن الأمر الأول يتناول وجوب القضاء والثاني باطل، لأن قول القائل صوم يوم الخميس لا يتناول صوم يوم الجمعة لا بطريق المنطوق ولا بطريق المضموم.

انظر بيان المختصر (١٢٠٢/٣)، العوائد شرح الروائد (١/٨)، وقد أجابوا عن هذا بأن مقتضى صوم يوم الخميس أمران:

أحدهما: التزام أصل الصوم

والثاني: كون الصوم في يوم الخميس، فإذا عجز عن الثاني وهو كونه في الذي به كمال الأمور به فعواته بقي اقتضاه الصوم لا في خصوص الجمعة ولا في خصوص غيرها، وإنما يلزم ما ذكر من المساواة لو اقتضى صوم يوم الخميس الصوم في يوم معين غيره كيوم الجمعة وليس كذلك. انظر: تيسير التحرير (٢٠١/٢).

(٣) في (ج) والكاء

(٤) أي لو كان الأمر الأول مقتضياً وجوب العمل بعد ذلك الوقت المقدّر لكان وقوع العمل بعد ذلك أداء؛ لأنه حينئذ يكون وقوع العمل في الزمن الثاني كوقوعه في الزمن الأول من حيث إن كل واحد =

ولكانا سواءاً^(١).

أي: حتى لا يأنم بالاعتصاف على الثاني.

الرابعة:

حصول الشرط^(٢)...

= منهما مقتضى الأمر. ووقوعه في الزمن الأول أدنى، فكذلك وقوعه في الثاني، والثاني باطل بالاتفاق

انظر: العبد (٩٢/٢)، بيان المختصر (١٢٠٣/٣)

وأجيب بأن هذا الاستدلال إنما يتم لو ادعى الانتظام لمطلقاً، ولا فائز به لبعده، بل المقصود أن لمطلوبه شيء تنصص مطلقاً منه عند فوته لإيجاب الأول إيجاب الثاني. انظر مواضع الرحمة (٨٩/١).

(١) أي لو كان وجوب القضاء بالأمر الأول مكان وقوع الفعل في الزمان الأول مساوياً لوقوعه في الزمان

الثاني؛ لأن المقتضي واحد، فلا يأنم بالتأخير قصد، ولثاني باطل؛ لأن المكلف يأنم بذلك

انظر: العبد (٩٢/٢)، بيان المختصر (١٢٠٣/٣)، الفوائد (١/٨)، وبلغر يقين أدلة ومناقشات

انظرها في: العدة (٢٩٤/١)، التبصرة (٦٤ - ٦٥)، وانظر أثر الخلاف في معناه الوصول

للتعليق ص (٣٢)، والمهيد للأسوي ص (٦٨)

ويظهر لي أن الأمر المقتضي بوجوب معين لا يكون هو عند أمر بالمصء لأن تعييد قد يكون لحكمه

يعلمها الأمر، فالإتيان به على غير مقصوده لا يبعد، فإد أمر الشارع بصوم يوم الخميس مثلاً فإن له

حكمة في هذا التعييد فكونه يصوم يوم الجمعة لم يعد ممثلاً، كما أن من قال بعدة التمرات أن

تأتي يوم الجمعة فأتاه يوماً آخر عذ عاصياً ويستحق لعقوبة؛ لحوار أن تكون هناك مصحة يوم

الجمعة فعانت

والله أعلم

(٢) الشرط لغة إلزام لشيء والتمسك في البيع وشروط، وجمعه شروط والشرط بالتحريك العلامة،

وجمعه أشراف، ومنه أشراف الساعة. أي علاماتها.

وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وكان خارجاً عن

المهية

انظر: التصحيح (١١٣٩/٣)، لسان العرب (٣٢٩/٧)، لمصباح نصير (٣٠٩/١)، القاموس

لمحيط (٣٦٨/٢)، شرح بقيق الفصول ص (٨٢)، جمع الجوامع (٢٠/٢)، شرح الكوكب

(٤٠٢/١)

وانظر تعريفه اصطلاحاً أيضاً في الحدود لداوي ص (٦٠)، وأصول الفرحي (٣٠٣/٢) =

الشرعي^(١) ليس شرطاً في التكليف قطعاً، بخلاف لأصحاب الرأي^(٢)

= و(٣٢٨)، روضة الناظر ص (٣١)، التعريفات للمخرجاني ص (١٣١)، إرشاد المحول ص (٧)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (١٦٢)، مذكرة الشافعي ص (٤٣)
(١) بمحصر الشرط في أربعة أنواع:

- ١ - شرط شرعي، والمراد به ما يتوقف عليه صحة الشيء لا وجوده، كالطهارة للصلاة، فإنه يلزم من انتفاء الطهارة انتفاء الصلاة، ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة.
- ٢ - شرط عقلي، كالحياة بعدم، فإنه إذا انتفت الحياة انتفى العلم ولا يلزم من وجودها وجوده.
- ٣ - شرط بعوي كقول الرجل لزوجته أنت طالق إن قمت، وهذا النوع كنسب حيث إنه يلزم من وجود القيام وجود العلاق، ومن عدم القيام عدم العلاق المعنى عليه.
- ٤ - شرط عادي، كعداء الحيوان، فالعداء العادة أنه يلزم من انتهاء العداء انتهاء الحيوة، ومن وجوده وجوده، إذ لا يتعدى إلا الحي، فالشرط العادي كالشرط لبعوي في كونه مطرداً معكساً، فيكونان من قبيل الأسباب لا من قبيل الشروط.

انظر: الروضة لابن دمامة ص (٣١)، وشرح تنقيح الفصول ص (٨٥)، بيان المختصر لأصحابي (٢/٦٥٥)، الموافقات لشافعي (١/١٨٦)، ط دار الفكر شرح المحلى على جمع التوامع (٢/٢١ - ٢٢)، شرح الكوكب المنير (١/٤٥٥)، المدخل إلى مذهب أحمد (١٦٢ - ١٦٣)

(٢) جعل الأسوي الخلاف مع أصحاب الرأي في قاعدة أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في التكليف، ونسب إلى أصحاب الرأي مخالفتهم لهذه القاعدة وقد سبقه إلى رسم المسألة هكذا لعراقي والأندلي وابن الحاجب.

انظر: المستقصى (١/٩١)، الأحكام للأمني (١/١١٠)، مختصر ابن الحاجب ص (٤٥)، المختصر لابن اللحام ص (٦٨)

والحقيقة أن أصحاب الرأي لم يحالوا في أصل هذه القاعدة، فهم مسلمون أن الشرط الشرعي ليس شرطاً في التكليف، ولا يتصور في هذا خلاف.

وقد ذكر ابن الهمام أنه لا يحس لعقل أن يخالف هذا الأصل، وحصر الخلاف في جوار التكليف كما شرط في صحته الإيمان حال عدمه.

انظر التحرير ص (٢٢٣)، تيسير التحرير (٢/١٤٨).

كما إن عبد لملي لأبصري قال «إنه لا يبق حال من يدعي الإسلام أن يتصور ساقطة عقده» شرط الشرعي لتكليف، فإنه يلزم أن لا يكون المحدث مكلفاً بالصلاة، وكذا الجنب، وأن لا يكون أحد مكلفاً بالحج إلا بعد لإحرام وكف ساع لهم أن يسبوا مثل هذا القول الفطوح إلى هؤلاء الأكابر: أولي الأيدي والأبصار.

لنا. لو كان شرطاً لم تحب صلاة على محدث وجب، ولا قبل النية، ولا التكبير قبل النية أيضاً، ولا بلام منه قبل الهمزة، وذلك كله باطل^(١).

واعلم أن من أورد هذه المسألة تكليف الكفار بالفروع، وقد تعرض له^(٢) صاحب المنهاج^(٣).

انظر فوائح الرحموت (١٢٩/١)

واسم الخلاف في جريه من خريبات هذه القاعدة وهي تكليف الكفار بالفروع (١) ونأني للملزمة من حيث أن الطهارة شرط شرعي بصحة الصلاة، والنية شرط شرعي لصحة التلفظ بالله أكبر، والهمزة أيضاً شرط شرعي بصحة التلفظ باللام، وإذا لم يحصل الشرط الذي هو حصول هذه الشروط انتهى المشروط وهو وجوب هذه الأمور

انظر: العصد (١٣/٢)، بيان المختصر (٦٥٥/٢)، الفوائد (٩/ب)

وقد نقل عن أبي هاشم الجبائي أنه قال ليس المحدث مخاطباً بالصناعات، ولو استمر حدثه دهره لقي الله تعالى غير مخاطب بصلاة في عمره.

وموياً أراد أن المحدث لا يخاطب بإنشاء الصلاة لصحبة مع بقاء الحدث فهو حق، وإن أراد أنه لا يعاتب على ترك الصلاة بترك التوصل إليها فقد حرق إجماع الأمة
انظر: البرهان للجويني (١٠٩/١ - ١١٠)، المنحول من (٣٢).

(٢) نهاية الورقة ٢٢ من (أ) وهي ضمن مجموعة تبتي من رقم (٢٩)

(٣) انظر المنهاج لبيضاوي بشرحه نهاية السؤل (١، ٣٦٩) مع حاشية المطيعي

وملخص مسألة تكليف الكفار بالفروع ما يلي:

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

الأول أن الكفار مخاطبون بالفروع مطلقاً في الأوامر والنواهي، بشرط تقدم الإيمان.

وهذا قول جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة، كما قال به الأخناف المراقبون، وقال به أبو الحسن البصري ونسبه إلى أبي علي وأبي هاشم من المحرقة، وقال بهذا أيضاً الفراء والشيرواني والجويني، والرازي ولا مدي وغيرهم

الثاني، أن الكفار غير مخاطبين بالفروع، وهذا قول الأحناف البخاريين، ومن قال به السرخسي، وصححه الشافعية وعلاء الدين البخاري، ونسبه هو وأبو عبد الله إلى أبي زيد، وقال به من الشافعية أبو حامد الإسفرائيني، وذكر الفتوح أن رواية عن أحمد

وقد قال السرخسي في أصوله (٣٣٨/٢) مزيد هذا رأي. وإن الكافر لا يكون أهلاً لوجوب حقوق الله تعالى لثبته بالحطاب عليه من العبادات لأنه ليس بأهل لاداء هذه الواجبات مع الإصرار على الكفر ولا يجوز إثبات لعداات في حقه بشرط تقدم الإيمان على الأداء، لأن الإيمان هو =

= الأصل فلا يجوز أن يجعل شرطاً مقتضياً لغيره. ان متصرف.

الثالث أن الكفار مخاطبون بالفروع في النواهي دون لأوامر وقال بهذا الإمام أحمد في رواية، وحكاها جماعة من الأصوليين

الرابع أن المرتد مخاطب دون الكافر الأصلي

الخامس. أنهم مخاطبون بما عد الجهاد، أما الجهاد فلا، لانتفاء قتالهم أنفسهم قال العراقي في شرح تنقيح المصوب ص (١٦٦) ومربي في بعض الكتب ليست أذكره الآن أن الكفار وإن كانوا مخاطبين بفروع الشريعة فالجهاد خاص بالمؤمنين ثم يحاطب الله تعالى بوجوب الجهاد كافريناً

انظر هذه المسألة والاختلاف فيها في المعتمد (٢٩٤/١)، العدة (٣٥٨/٢ - ٣٥٩)، البصرة (٨٠ - ٨١)، الرعايا لموسى (١٠٨/١ و ١١٠)، أصول الرحي (٧٤/١) و (٣٣٨/٢)، المستصحب (٩١/١)، المحبوب ص (٣١)، المحبوب (١ - ٢ - ٣٩٩ - ٤٠٠)، الإحكام للأمدى (١١٠/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٤٥)، المصنف ص (٤٦)، شرح تنقيح الفصول ص (١٦٢) و (١٦٦)، كشف الأسرار (٢٤٣، ٤)، شرح المصنف مع حواشيه ص (٢٥٥) و (٢٥٧)، التوضيح (٢١٣/١ - ٢١٥)، جمع الجوامع (٢١١/١ - ٢١٢)، التمهيد للأسوي ص (١٢٦) و (١٢٧)، نهاية السؤل (٣٧٤/١ - ٣٧٦) بحاشية المطبعي، سلاسل الذهب ص (٧٧)، القواعد والفوائد الأصولية ص (٤٩)، الخبر ص (٢٢٣)، الأشاء والنظائر للسيوطي ص (٢٥٣)، شرح الذكوك (٥٠٠/١) و (٥٠٤)، سبيل التحرير (١٤٨، ٢)، فوائح الرحمون (١٢٨/١)، إرشاد المبحول ص (١٠)، مذكرة الشنقيطي ص (٣٤)

وقد ذكر النووي أن الشافعية انفقروا على أن الكافر الأصلي لا يجب عليه الصلاة والركاة والحج وغيرها من الفروع، وفي كتب أصولهم هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الإيمان، ودفع النووي هذا ثم ذكر أن هذا ليس مخالفاً لما تقدم، لأن المراد هنا غير المراد هناك، فالمراد هناك، أنهم لا يبالغون بها في الدنيا مع كفرهم، وإذا أسلم أحدكم لم يلزمه قضاء الماضي من الصلاة والركاة، ولم يتعرضوا هنا لعقوبة الآخرة

ومرادهم في كتب الأصول أنهم يمدون عليها في الآخرة بالإضافة إلى عذاب الكفر، فمدونون عليها وعلى الكفر جميعاً، لا على الكفر وحده وهذا لم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا، فذكروا في الأصول حكم أحد الطرفين، وفي الفروع حكم الطرف الآخر

انظر المجموع شرح المذهب (٥/٣)، والأشياء والنظائر ص (٢٥٣)

ونظر أثر الخلاف في هذه المسألة في تحريج الفروع على الأصول للربيعاني ص (٩٩)، التمهيد للأبشري ص (١٢٧)، القواعد والفوائد ص (٥١)

الخامسة :

اتفقوا على صحة التكليف بالفعل الذي يحهل الأمر انتفاء شرط وقوعه عند وقته، كقول السيد لعمده : خط هذا الثوب في العدة، فإن شرط الحياطة بقاء الثوب وهو غير معلوم له^(١).

فلو علم الأمر انتفاء ذلك الشرط، كما لو كف الله تعالى ريداً بالصوم عدماً مع علمه بأنه لا يعيش فإنه يصح أيضاً^(٢).

= ويظهر لي أن الكفر محاطوب بفروع الإسلام معلماً لأن لصوم صريحة في ذلك منها قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَعَكِّفِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ وَهُمْ أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مَخْلَصِينَ لَهُ الدِّينَ حَتَّى تَنْتَفِئَ وَيَقْبِضُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾ والضمير في قوله ﴿وَمَا أَمْرًا﴾ عائ إلى المذكورين أولاً وهو صريح في المسألة، ومنها قوله سبحانه في معرض الكلام عن الكفر ﴿فَلَا صَدْقَ وَلَا صُلَىٰ وَلَكِنْ كَذِبٌ وَتَوَلَّىٰ﴾ وقوله تعالى حكاية عن الكفار في النار ﴿مَا مَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُفْلِسِينَ وَلَمْ يَكُنْ يَطْعَمُ الْمُسْكِينَ وَكُنَّا نَخْشَىٰ مَعَ الْعَاقِبِينَ﴾ والآيات لكريمة يدل على أن الكفار محاطوب بالفروع ويهد استحقاق العذاب على تركها

(١) حكى الانفاق. الأملدي، وابن الحاجب، وابن السبكي، والبهاري
انظر الإحكام للأملدي (١/١١٨)، والمختصر لابن الحاجب ص (٤٧)، وجمع الجوامع بشرح المحلى (١/٢٢٠)، ومسلم الثبوت بشرحه فوضح الرحموت (١/١٥١).

(٢) وهذا قول جمهور الشافعية والحنفية والمالكية، والحنابلة، ومن قال به القاضي أبو يعلى الفراء، والبرقي، وقد قال في المستصفى (٢/١٧) «أما جهل الأمر فليس بشرط حتى لو علم السيد بقول أبي حنيفة أن صومه قبل رمضان فيصير أنه تأمره بصوم رمضان مهما جهل العبد ذلك، وربما كان له فيه نطف يدعو إلى الطاعات ويرجعه عن المعاصي وربما كان متحائلاً له لينشغل بالاستعداد فيثاب على العزم على الامتثال ويعاقب على العزم على التردد»

كما نسب هذا القول لبرقي والأملدي إلى القاضي أبي بكر البهلاوي، وختاره ابن قدامة ونسبه الأملدي إلى جمهور الأصوليين ومال إليه، وقال به ابن الحاجب، والمجدد تيمية ونسبه إلى أبي الخطاب، كما اختاره ابن السبكي ومن النحاة وابن الهمام والفتوحى ونقله عن ابن مفلح وغيره من المحنلة وحكى البهاري عن الجمهور

نظر العدة (٢/٣٩٢)، المستصفى (٢/١٦ - ١٧)، المختصر (١/٤٦٣)، الروضة لابن قدامة ص (١١١)، الإحكام للأملدي (١/١١٨)، مختصر ابن الحاجب ص (٤٧)، المسودة ص (٥٢ - ٥٣)، العبد (٢/١٦)، بيان المختصر (٢/٦٧٦)، جمع الجوامع بشرح المحلى =

= (٢١٨/١)، نهاية السور (٣٤٤ - ٣٤٣/١)، ونظر حاشية المصلي عليه هاشية (٢)، القواعد والموائد الأصولية من (١٨٩)، مختصر ابن الدمام من (٧٠)، التحرير من (٢٦٣)، تيسير التحرير (٢٤٠/٢)، شرح الكوكب المنير (٤٩٦، ١)، مسلم الثوب مع شرحه فواتح الرحموت (١٥١/١)

وقد قال المجدب تسمية «والمتحقق أن هذه المسألة من جنس نسخ النبي، قبل وقت وجوده» المسودة من (٥٣).

(١) هو: إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن عداة بن يوسف بن حيوة، الجويني، الشافعي، لملقب بـ «صبياء الدين» المعروف بـ «إمام الحرمين»، أعلم لمتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، المتهنئ على إمامته، المجمع على عراة مادته وتسمه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك.

ولد سنة ٤١٩ هـ، وخرج إلى الحجاز وسور بسكة وبالمدينة أربع سنين يدرس ويعي ويجمع طرق المذهب، فذلك قيل له. إمام الحرمين، تتلمذ عليه نحو أربعين طالب، وصف التصنيف العديدة منها «الشامل في أصول الدين» و «إبرهان» و «أصول الفقه» و «تخصيص التفرع» و «الإرشاد» و «المقيدة النظامية» و «مدارك العقول» وغيرها نوعي سنة ٤٧٨ هـ.

انظر: وجات الأعيان (١٦٧/٣)، العبر (٢٩١/٣)، مرة الجبان (١٢٣/٣)، طبقات الشافعية لابن السبكي (١٦٥/٥ - ٢٢٢)، البداية والنهاية (١٢٨/٢)، طيفات الأسوي (٤٠٩/١)، النجوم الزاهرة (١٢١/٥)، شذرات الذهب (٣٥٨/٣)، تاريخ دول الإسلام (١٨٠/٢)، الباب (٣١٥/١)، ط دار صادر

قلت: ويسادر إلى الدهر من إطلاق الأسوي اسم الإمام أنه الرازي كما هي عادته في إطلاقه، وليس الأمر كذلك، فإن الرازي موافق للجمهور في هذه المسألة، فقد ذكر الخلاف فيها في المحصول (١٦٢/٢ - ٤٦٣)، ولم يخالف، ثم أحال تقريرها إلى مسألة جوار السخ قبل مضي مدة الامتثال، وكان رأيها مع رأي الجمهور مخالفاً للمعتزلة انظر: المحصول (١٦٢/٣ - ٤٦٨).

وقد ذكر ابن الحاجب رحمه الله هذه المسألة في مختصره من (٤٦)، وأشار إلى مخالفة الإمام ولم يعنه ولعل الأسوي نقل عنه دون أن يثبت من اسمه، وقد نص الأصبهاني في شرح المختصر على أن المخالف هو إمام الحرمين

انظر بيان المختصر (٦٧٧/٢)، كما أن ابن السبكي نص على مخالفة إمام الحرمين في جميع اجوامع (٢١٨/١).

كما من الركني على مخالفته وموافقته للمعتزلة وذلك في مساله سج النامور به قبل التمكن من =

ولأجل صحته يعلم المأمور قبل الوقت أنه مكلف.

لما لو لم يصح لم يعص أحد أبداً^(٢)، لأن شرط وقوع الفعل هو الإرادة إما من

الفعلي حيث قال: «قلت وكذلك يتعجب من (من إمام الحرمين) حيث وافق المعتزلة في التكليف بما علم الأمر نفيه وقوعه وشالقههم هنا». انظر: سلاسل الذهب ص (٢٣٢)

كما أن صاحب مسلم الثبوت أشار إلى مخالفة الإمام ولم يعيه، ولكن الأنصاري في شرحه فوائج الرخصات (١٥١/١ - ١٥٢) بين أنه إمام الحرمين، وقال بعد تقرير هذه المسألة وبعد أن ذكر مسألة انعقاد الإجماع على صحة التكليف بما علم الله أنه لا يفيج «أنه لا يصح خلاف أحد فيها ممن يدعي الدين، فصلاً عن مثل إمام الحرمين الذي له يد طولى في العلوم الشرعية»

ومن ذكر مخالفة إمام الحرمين أيضاً الأساس في الفوائد (١/١١)، وابن الهمام في التحرير ص (٢٦٣)، ولفسوفي في شرح الكوكب (٤٩٦/١)، ولم أر أحداً نسب إلى الرأي مخالفته للجمهور في هذه المسألة ومن أطلق اسم الإمام فيها فإنه يعني إمام الحرمين

على أن إمام الحرمين قد صرح على ذلك في كتابه البرهان وصرح باختياره رأي المعتزلة، وقال بعد أن قرر المسألة «وقد خرج عن العبادة أن المعتز ما عرى إلى المعتزلة في ذلك» انظر البرهان (٢٨٢/١)

(١) ذهبت المعتزلة إلى أن لا يجوز أن يكلف الله تعالى عبده بما يعلم أنه لا يتمكن من فعله عند وقته، ووافقه في ذلك إمام الحرمين كما تقدم

وقد صرح عبد الجبار والمصري أن من شروط صحة الأمر أن يعلم الله عز وجل أنه سيتمكن المكلف منه

انظر المعنى للقاضي عبد الجبار (٥٩/١٧ - ٦٠)، المعتمد (١٧٨/١)، وقد ذكرها أبو الحسين عبد كلامه عن شروط حسن الأمر

وحجج المعتزلة بأن الله تعالى إذا علم من حال المكلف أنه سيحال بينه وبين ما أمر به ولا يمكن من فعله فإن فعله يستحيل وقوعه منه، وما يستحيل وقوعه لم يحس الأمر به وقالوا أيضاً لو صح مع علم الأمر بالانقضاء صح مع علم المأمور؛ إذ المانع عدم إمكانه وهو مشرك

انظر أدلة الجمهور والمعتزلة وماقشتها في العدد (٣٩٣/٢) وما بعدها والروضة لاس مقدمة ص (١١٢)، وتيسير التحرير (٢٤١/٢) وما بعده

(٢) يريد أنه لو لم يصح الأمر بما علم الأمر انقضاء شرط وقوعه عند وقته للزم منه عدم عصيان أحد، لكن الثاني وهو عدم عصيان أحد باطل، فالمعتمد مثله، وبيان الملازمة أن تارك الصلاة مثلاً إنما =

الله تعالى أو من العبد على اختلاف المذهبين^(١).

إذا علم الله الترتك علم انتفاء الشرط^(٢)

السادسة:

يستحيل كون الشيء^(٣) واحداً حراماً من جهة واحدة، إلا عند بعض من يجوز

= يعصي إذا كان مكلماً بها في وقتها لكنه غير مكلف بها، لانتهاء شرط من شروط وقوعها وهو الإرادة قديمة كانت أو حادثة، وإذا تبين انتفاء الشرط تبين أن لا أمر وحينئذ فلا عصيان وهو باطل، فالنتيجة إبطال ذلك الأمر لبطالان عدم عصيان أحد.

انظر: الفوائد (١٣/١)، المقصد (١٦/٢)، بيان المختصر (٦٨٠/٢)، شرح الكوكب (٤٩٧/١)
(١) يعي بالمذهبين اختلاف أهل السنة والمعتزلة في الأعمال، فعند أهل السنة أن كل فعل من الأعمال مشروط بإرادة قديمة وهي الإرادة القائمة بذات الله تعالى، وعند المعتزلة: مشروط بإرادة حادثة وهي إرادة الخلق.

انظر: الفوائد (١٣/ب)، وبيان المختصر (٦٨٠، ٢)، وفوائد الرحموت (١٥١/١)
(٢) أي إذا كان الله تعالى بأنه يترك فقد تعلق علمه سبحانه بعدم الفعل وحينئذ لا يمكن وقوعه، وإذا كان كذلك علم قطعاً انتهاء الشرط، وإن انتهى الشرط انتهى المشروط انظر الفوائد (١٣/ب)
وقد ذكر بعض الأصوليين محل معارضة إمام الحرمين فقالوا: إن ما علم انتفائه على قسمين أحدهما ما يبادر البعض إلى فهمه وقت سماع التكليف كالحياة والتميز، فإن السامع متى سمع التكليف يبادر ذهنه إلى أنه يستدعي حياً مميّزاً وهذا هو الذي خالف فيه إمام الحرمين الثاني ما لا يبادر، وهو تعلق عدم الله تعالى مثلاً بأن يريد، لا يؤمن، فإن انتفاء هذا التعلق شرط في وجود إيمانه، لكن السامع بقضي بإمكان إيمان ريد عبر ما ظهر إلى هذا الشرط، وهذا لا يخالف فيه إمام الحرمين ولا غيره.

انظر: تفسير التحرير (٢٤٣/٢)، فوائد الرحموت (١٥١/١)
قلت وقد ظهر رجحان رأي الجمهور القائلين بأنه يحوز أن يأمر الله تعالى عبده بما يعلم انتهاء شرط وقوعه عند وقته، وقد وقع في قصة دح. إبراهيم لاسه إسماعيل، والمؤنوع دليل الجواز، كما عهده ذلك جواز نسخ العمل قبل مضي مدة الامتنال كما حدث في قصة عرض حمسين صلاة ليلة الإسراء ثم نسخ الأمر بها إلى خمس.

والحكمة تتحلّى في امتحان العبد واحتباره هل يعمد على تحقيق الأمر أم لا؟ وقد يفوق الرجل لغيره، وكذلك مع العبد عداً مع عبده أنه سيعرفه عن ذلك، وعرضه استمالة الوكيل، وامتناعه في أمر العبد والله أعلم.

(٣) الواحد يتقسم إلى واحد بالوع، وإلى واحد بالشخص.

=

= أما الواحد بالسوء كالسجود مثلاً فإنه نوع واحد من الأفعال، فيجوز أن ينقسم إلى الواجب والحرام فيكون بعض أفرادها واجباً كالسجود لله وبعضها حراماً كالسجود للصنم، ولا تناقض
انظر المستقصى (٧٦/١)، والروضة لأبي قدامة (٢٣ - ٢٤)، والإحكام للأمدى (٨٧/١)، وبيان
المختصر (٥٧٩/٢)

وأما الثاني وهو الواحد بالشخص فهو المذكور من في هذه المسألة. وقد تكون له جهة واحدة
كالصوم يوم العيد وقد تكون الجهة معكبة كالصلاة في الأرض المعصوية، كما سيذكر المصنف
(١) في (ج) «تكليف المحال»

(٢) مسألة التكليف بالمحال تعرض لها اليعاقبة.

انظر: المهناج بشرحه نهاية السؤل (٣٤٥/١)، بحاشية المطيعي.

وملخص المسألة ما يلي:

ينقسم المحال إلى أقسام:

١ - أن يكون مستحيلاً لذاته ويعبر عنه بالمستحيل عملاً، وذلك كالجمع بين الضدين

٢ - أن يكون مستحيلاً عادةً كالطيران في الهواء والمشي على الماء.

٣ - أن يكون مستحيلاً لطريق مانع كتكليف المفيد الغدو، والبرم المشي.

٤ - أن يكون لعلق علم الله بعدم وقوعه كإيمان أبي جهل وغيره ممن علم الله أنه لا يؤمن

إذا تقرر هذا فقد اتفق العلماء على جواز التكليف بالقسم الرابع (المستحيل لتعلق علم الله بعدم
وقوعه) كما اتفقوا على وقوعه شرعاً، لا مذكره الأمدى عن بعض لشبهة أنهم حالوا بمموا جواره.

انظر: الإحكام (١٠٣/١)

واختلفوا في الأقسام الثلاثة الأولى

فقال بعضهم يجوز التكليف مطلقاً واختار هذا الإمام الراري وأبو السبكي، وسببه العراقي

والأمدى إلى أبي الحسن الأشعري، وقد قال لعراقي «إنه لازم على مذهبهم كما ذكر الأمدى

أنه لازم على أصله في اعتقاد وجوب مقاربة القدرة الحادثة لمقدور بها مع تقدم التكليف بالفعل

على الفعل، وأن القدرة الحادثة غير مؤثرة في مقدورها بل معسورها مخفوق لله تعالى

ويقول بعضهم عن أبي الحسن أنه يجوز تكليف ما لا يطاق، ويعون بعدم الوقوع، وقد قال الجويني

في الرهان (١٠٢/١ - ١٠٣) عن سبهم إليه لقول بعدم الوقوع «إنه سوء معرفة بمذهب

الرجل، فإن مقتضى مذهبهم أن لتكاليف كلها واقعة على خلاف الاستطاعة»

وقال بعضهم لا يجوز تكليف ما لا يطاق وهذا اختيار العراقي وقد صرح بذلك في كتابه

«المحول» كما احتاره ابن الحاجب والمتوحي، وقال بهذا القول جمهور المعتزلة

وقد ذكر الزركشي في سلاسل الذهب (٦١) أنه يضر الشافعي.

وأما الشيء الواحد له جهتان كالصلاة في الدار المعصوبة^(١) :
والجمهور عن صحتها^(٢)

= واختار بعضهم التفصيل فمسوه في المحال لذاته، وجوزوه في استحيل باعتبار غيره، وهذا اختيار الأملدي، والبيضاوي، وسبه في فوائح الرحمت إلى الحنفية انظر. المعتمد (١٧٧/١) وما بعدها، والرهان للجويني (١٠٣ ١٢/١)، والمستصم (٨٦/١)، والمحول (٢٣ - ٢٤)، والوصول إلى الأصول لأبي رهن (٨١/١)، والمحول (١٣٦٣/٢)، والإحكام الأملدي (١٠٣ - ١٠٢/١)، المختصر ص (٤٣)، المساج شرحه نهاية السؤل (٣٤٥/١ و ٣٤٨ و ٣٥٩) من تعنيق المظيعي، وجمع الجوامع بشرح المحسني (٢٦٦/١)، سلاسل الذهب ص ٦١، مختصر ابن اللحام ص (٦٣)، وشرح الكوكب المنير (٤٨٦ ١)، ومرواح الرحمت (١٢٣/١)

قال الجويني: «إن أريد بالنكيف طلب المعص فهو فيه لا يطاق محال من العالم باستحاله ونوع المطلوب، وإن أريد به ورود الصيغة وليس المراد به طلباً كقوله سبحانه ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِثِينَ﴾ فهذا غير ممكن، فإن المراد بذلك كبرهم قردة خاسئين فكأنوا كما أردناهم» انظر: «الرهان للجويني» (١٠٤/١)

(١) الصلاة في الدار المعصوبة لها جهتان

إحداهما كونها صلاة

الثانية كونها عصاً

(٢) قال بصحة الصلاة في الأرض المعصوبة جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية، ويرى الشافعية أنها حرام وتصح، واختلف فقهاؤهم هل لها ثواب أم لا؟

أما عند الحنفية فالصلاة صحيحة مع الكراهة

وممن قال بصحتها إمام الحرمين الحنوي، وسب الصحة إلى الجمهور كما اختار ذلك السرخسي وقال بعد أن ذكر الصلاة في الأرض المعصوبة «وحكم هذا النوع أنه يكون صحيحاً مشروطاً ببد النهي من قبل أن تصح لما كان باعصار فعل آخر سوى الصلاة لم يكن مؤثراً في المشروع لا أصلاً ولا وصفاً

كما قال بصحتها العراقي، والأملدي وابن الحاجب وذكر البردوي إن النهي عنها متعلق بما ليس بوصف فلم تصد

وبعض علماء الدين المخاري في كشف لأسرار، وصدر الشريعة عن أنها صحيحة لكن على صفة الكراهة والقول بصحتها مع الحرمة رواية عن أحمد اختارها من الحنابلة، الخلال، وابن عيين، والطوفي وقد استدلل الجمهور القائلون بصحة الصلاة في الدار المعصوبة بأن النهي لا يرجع إلى المنهي عنه بدليل أنه مشروع من الجلوس فيها في غير صلاة، ومشروع من لس القميص، وشرب الماء، =

وقال القاضي^(١). لا تصح، ولكن يسقط^(٢) الطلب عندها^(٣)، واختاره في

= وإذا لم يرجع النبي إليه لم يؤثر فيها
وأياً كان العمل وإن كان واحداً في نفسه فإذا كان له وجهان متعايران يجزئ أن يكون مطلوباً من
أحد الوجهين مكرهاً من الوجه الآخر.

كما قبلوا. إن اجتماع الحرمة والوجوب لو امتنع فامتناعه لاتحاد المتعلق ونحوه يقطع تعدده في
الصلاة المعصوية إذ متعلق الأمر الصلاة ومتعلق النهي العصب وقد اجتمع مع الانفصال
نظر البرهان للجويني (٢٨٤/١ و ٢٨٩)، وأصول السرخسي (٨١/١)، المستصفى (٧٧/١)،
المحصول ص (١٢٦)، الوصول إلى الأصول (١٨٩/١)، الروضة لأثر قدامة ص (٢٤)، السمي
له أيضاً (٧٤/٢)، الإحكام للأمدى (٨٧/١ - ٨٨)، المختصر ص (٣٩)، المجموع شرح
المذهب للروي (١٩٣/٣)، المعتمد (٢/٢)، كشف الأسرار (٢٧٩/١ - ٢٨٠)، التوضيح على
التفحيم (٢١٧/١)، بيان المختصر (٥٨١/٢)، جمع الحوامع (٢٠٢/٢)، الموائد (١/١٤)،
التحرير ص (٢٥٤)، تيسير التحرير (٢١٩/٢)، الدر المختار على شرح توير الأصبهار مع حاشية
ابن عابد بن (٣٨١/١)، شرح الكوكب المنير (٣٩٥/١ - ٣٩٦)، فواتح الرحموت (١٠٥/١)،
المدخل إلى مذهب أحمد ص (١٥٤).

(١) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالافلاني، المصري،
المسكلم المشهور، ولد سنة ٣٣٨ هـ، وكان على مذهب الأشاعرة، وفي المروء كان على مذهب
مالك، وقيل إنه كان شافعيًا، كان موصوفاً بجودة الاستطاط، وسرعة الحواب، كثير التطويل في
المناظرة مشهوراً بذلك، وكان ورعاً لم تحفظ عنه رلة ولا نبيصة، معسوراً بالعبادة والديانة، وكان
في علمه أوسع زمانه، انتهت إليه الرئاسة في مذهبه

من تصانيفه التفسير، والإرشاد في أصول الفقه، وإعجاز القرآن والإنصاف، ومناقب الأئمة،
والمثل والسجل، وهداية المرشدين، والاستبصار وكشف أسرار الماطية وغيرها
توفي سنة ٤٠٣ هـ ببغداد

نظر وميات الأعيان (٢٦٩/٤)، المعر (٨٦/٣)، الوامي بالوفيات (١٧٧/٣)، مرآة الجنان (٦/٣)
و (٧)، البداية والنهاية (٣٥٠/١١)، السباج المذهب (٢٢٨/٢)، شذرات الذهب (١٦٩/٣)،
الفتح المبين (٢٢١/١)

(٢) في (ح) وسقط

(٣) أي أن الصلاة ليست صحيحة ولكن يسقط عن مكنت وتراً بها دنته ولا يطالب بها يوم القيامة
انظر: تيسير التحرير (٢١٩/٢)

وقد نسب هذا القول إلى الأفلاني جماعة منهم الجويني والعمالي وابن يرهان والأمدى وابن
الحاجب وغيرهم.

المحصول (١).

وقال أحمد (٢)

نظر البرهان (١/٢٨٤ ر ٢٨٧)، المستصفي (١/٧٧)، المحصول من (١٢٧)، الوصول إلى الأصول لابن بزي (١/١٨٩)، الإحكام للأعدي (١/٨٧)، المختصر من (٣٩)، جمع المراجع (١/٢٠٢)

وقد قال الجوسي عن قول البهلامي «إنه غير لائق بمنصه» فإن الأعداء التي ينقطع الخطاب بها محصورة، والمصير إلى سقوط الأمر عن ممكن من الامتثال، ابتداءً وتوابعاً بسبب معصية لاسيما لا أصل له في الشريعة.

كما قال ابن قاضي الجبل عن هذا القول «إنه باطل» لأن مسقطات الموضع محصورة من نسخ أو عجز أو فعل غيره كالكفاية وليس هذا منها.

نظر: البرهان (١/٢٨٧ - ٢٨٨)، وشرح الكوكب الصغير (١/٢٩٤ - ٢٩٥)

والذي دعي القاضي إلى أن يقول بذلك أنه ثبت عنده عدم صحة الصلاة في الدار المعصوية، ثم ثبت عنده أن السلف أجمعوا على خلاف ذلك حيث لم يأمروا الظلمة بقضاء الصلاة المؤداة في الأماكن المعصوية مع كثرة وقوعها كما أنهم لم يهوا الظالمين عن الصلاة في الأراضي المعصية فأشكك عليه الأمر فحاول أن يتوسط في الأمر بقوله يسقط الوجوب عندها لا بها، ولا يقع واجباً إلا أن إمام الحرمين لا يسلم هذا الإجماع فقد قال إن الذي ادعاه من الإجماع لا يسلم، فقد كان في السلف متعشرون في النجوى يأمرون بالقضاء، وتذير الإجماع مع ظهور خلاف السلف عسير.

نظر: البرهان (١/٢٨٨)، المستصفي (١/٧٧)، وشرح الكوكب (١/٢٩٤)

(١) قال الرازي «الصلاة في الدار المعصوية، رد سم تكن مأموراً بها إلا أن الموضع يسقط عنده» وقد استدل بإجماع السلف على أن الظلمة لا يؤمرون بقضاء الصلوات المؤداة في الدار المعصوية، فيكون طريق الجمع ما ذكر.

نظر: المحصول (١/٢٨٥)

(٢) هو أبو عبد الله الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن أد بن السديسي المروزي، إمام المحدثين، ينتهي نسب إلى ربيعة بن رفاعة بن عبد الله ولد في بغداد سنة ١٦٤ هـ في شهر ربيع الأول ورحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة ودمشق والشام وسمع من سفيان بن عيينة وغيره، وكان يحفظ أكثر من ألف ألف حديث، لا م الإمام الشافعي، ولم يزل مصاحبه إلى أن ارتحل الشافعي إلى مصر، قال الشافعي في حقه «خرجت من بغداد وما خلفت بها شيء ولا أفقه من ابن حنبل، رفضه مسهورة حينما ألقى على النور يحلق القرآن فأبى النور بذلك وتحمل الإيداء والضرد وهو غائب»

وأكثر المتكلمين: لا صحة ولا سقوط^(١).

= توفي رحمه الله في شهر ربيع الأول سنة ٢٤١ هـ وحضر جنازه أكثر من ثمانمائة وستين ألفاً، وهو أشهر من أن يعرف.

انظر حلية الأولياء (١٦١/٩)، تاريخ بغداد (٤١٢/٤) ط دار الكتاب العربي، وفيات الأعيان (٦٣/١)، المعبر (٤٣٥/١)، سير أعلام النبلاء (١٧٧/١١)، مرآة لجان (٢ ١٣٢ ١٣٤)، البداهة والنهاية (٢٢٥/١٠ - ٣٤٣)، المحرم الرامزه (٣٠٤/٢)، تذكرة لحفاظ (٤٣١/٢)، شذرات الذهب (٩٦/٢)، الفتح المبين (١٤٩/١).

(١) هذه هي الرواية الواجحة في مذهب الإمام أحمد، واختارها أكثر أصحابه وهو قول المعتزلة، وقد حكاه أبو الحسين عن أبي علي وأبي حاشم من المعتزلة، كما قال بهذا القول الظاهرية، وقد قال من حرم في الأحكام (٣٠٢/٣)، «من صلى ثوب حس أو معصوب وهو يعلم ذلك ويعلم أنه لا يجوز له ذلك الفعل، أو صلى في مكان يهي عن الإقامة فيه كمكان حس أو مكان معصوب أو فكل هذا لا تنأى فيه فرض فمن صلى كما ذكرنا فلم يضر» وقال إلى هذا القول الشوكاني.

ومن جملة ما استدل به أصحاب هذا القول أن لصلاة فيها أكون فإذا وقعت في الدار المعصوبة فهي معصية، إذ الكون في القعة المعصوبة محرم مهي عنه، والأكوان التي تقع في الصلاة مأمور بها، ويستحيل وقوع الشيء الواحد مأمور به مهي عنه فلا شك أن لا يتعدد الكون بفرض الصلاة حتى يقدر كون أحد من الصلاة وهو مأمور به، والثاني عصية، إذ الكون الذي يعد من الصلاة واقع في القعة المعصوبة فيجب القصاء بكونه عصياً منهياً عنه ويبقى الأمر على المخاطب به إلى أن يؤديه.

نظر المصنف (١٩٥/١ - ١٩٦)، المحلى لابن حزم (٢٤٨/٤)، الإحكام له أيضاً (٣٠٧ ٣)، ط العاصمة، بعده (٤٤١/٢ - ٤٤٢)، البرهان لنحوبي (٢٨٤/١ - ٢٨٥)، الروضة لابن قدامة (٢٤)، المضي له أيضاً (٧٤/٢)، المقنع (١١٦/١)، المدع (٣٦٧/١)، الإنصاف (٤٥٧/١)، الفروع (٣٣٩/١)، المسودة ص (٨٣)، مختصر ابن النعمان ص (٦٣)، شرح الكوكب (٣٩١/١)، إرشاد الفحول ص (١١٢)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (١٥٤). وهناك قول لأحمد أن المصلي إن علم بانتحريم لم تصح ولا صحت.

انظر شرح الكوكب (٣٩٧/١).

وبد ذكر الشافعي أن الأول في الصلاة في المكان المعصوب أربعة.

الأول: أنها باطلة يجب قصاؤها وهو أصح لروايات عن أحمد رحمه الله وهو قول المعتزلة والظاهرية.

الثاني: أنها باطلة ولا يجب قصاؤها؛ لأن المهي يقتضي البطال، ولأن السلف لم يكونوا يأمرؤن =

لنا: القَطْع بَطَاعَةِ الْعَبْدِ وَعَصِيَانِهِ فِيمَا إِذَا أَمَرَهُ سَلَمُهُ^(١) بِخِيَاطَةِ ثَوْبٍ، وَنَهَاهُ عَنِ الْجُلُوسِ فِي مَكَانٍ^(٢) مَحْصُورٍ فَخَاطَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ^(٣).

فَرُوعُ^(٤) حَكَاهَا فِي الْمَحْصُورِ.

أَحَدُهَا^(٥):

الْمَبَاحُ^(٦)

= يَقْصِدُ الصَّلَاةَ فِي الْمَكَانِ الْمَحْصُورِ، وَقَالَ بِذَلِكَ الْبَاقِلَانِي، وَالرَّازِي.

الثَّالِثُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ وَعَلَيْهِ الْمَشْهُورُ وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى سَهْلِ صَحِيحَتِهَا لِأَجْرِ فِيهَا

الرَّابِعُ: أَنَّهَا صَحِيحَةٌ وَلَهُ أَجْرُ صَلَاتِهِ وَعَلَيْهِ إِثْمُ عَصِي

النَّظَرُ. مَذْكُورَةُ الشَّيْطَانِي ص (٢٤)

(١) نَهَايَةُ الْوَرَقَةِ ٦٦ ص (ب).

(٢) فِي (ج) «بِمَكَانٍ».

(٣) وَحِينَئِذٍ يَحْسُرُ مِنَ السُّدِّ أَنْ يَصْرِيهِ وَيَعْتَقَهُ، فَيَقُولُ: أَطَاعَ بِالْحَيَاةِ وَعَصَى بِالْجُلُوسِ فِي الْمَكَانِ

انْظُرِ الْبَرْهَانَ (١/٢٨٩ - ٢٩٠). السُّتَيْصِيُّ (١/٧٧)، الْمَخْشُونُ ص (١٢٨)، الرُّوحِيَّةُ ص (٢٤)،

بَيَانُ الْمُحْتَضَرِ (٢/٥٨٣)، تَفْسِيرُ التَّحْرِيرِ (٢/٢١٩)

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَكَانِ الْمَحْصُورِ صَحِيحَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ مَعْكَةٌ، فَالصَّلَاةُ مِنْ حَيْثُ

هِيَ صَلَاةُ قُرْبَةٍ، وَمِنْ حَيْثُ هِيَ فِي مَكَانٍ مَحْصُورٍ مَعْصِيَةٌ، فَلَهُ أَجْرُ صَلَاتِهِ وَعَلَيْهِ إِثْمُ عَصِيهِ، وَهَذَا

يُخَالِفُ الصُّومَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْجِهَةَ غَيْرُ مَعْكَةٍ، إِذْ إِنَّهُ مَعْصِيَةٌ عَنْ صِيَاغَةِ اللَّهِ، وَالصُّومُ

إِمْسَاكٌ وَهَذَا الْإِمْسَاكُ هُوَ بَعِيْدُ الْإِعْرَاضِ عَنْ صِيَاغَةِ اللَّهِ، لِأَنَّ الْإِعْرَاضَ عَنْهَا هُوَ الْإِمْسَاعُ عَنِ الْأَكْلِ

وَالشُّرْبِ، فَلَا يُمْكِنُ إِمْسَاكُ الْجِهَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) يَوْجَدُ فِي هَامِشٍ ب: هُنَا (يُلْفِ)

(٥) الْمَحْصُورُ (١/٣٥٧).

وَهَذَا السَّرْعُ ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مُحْتَضَرِهِ (ص ٤٢) وَيَكُونُ الْأَسْوَى قَدْ خَالَفَ مَهْجَةَ الْمَنِيِّ

الَّتِي تَزِمُ فِي الْمَقْدَمَةِ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِنْ لَمْ تُكْرَ فِي الْمُحْتَضَرِ عِنْدَ ذَلِكَ يَذْكُرُهَا فِي أَحَدِ

الْكِتَابِينَ «الْمَحْصُولِ» أَوْ «الْإِحْكَامِ» وَهَذَا ذَكَرْتُ فِي الْمُحْتَضَرِ وَمَعَ ذَلِكَ عَرَاهَا لِلْمَحْصُولِ

(٦) الْمَسَاحُ لِنَتِّهِ الْمَعْلُومِ وَالْمَأْذُونُ فِيهِ يَقَالُ: بَاحٌ بَرُوحاً إِذَا ظَهَرَ، وَأَبَاحٌ أَرْحَلَ مَا لَهُ أَوْ فِي الْإِحْدِ

وَالْتَرَكُ. وَبَاحٌ بِسَرِهِ إِذَا أَظْهَرَهُ

وَمِنْ الْأَصْطِلَاحِ: مَا أَذِنَ اللَّهُ فِي فِعْلِهِ وَتَرَكَهُ، غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِدَمٍ أَوْ عِلَّةٍ وَتَارِكُهُ وَلَا مَدَحُهُ

انْظُرِ الْمَصْبَاحَ الْمُبِينُ (١/٦٥)، طِ الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، الْقَامُوسُ الْمَحْظُوطُ (١/٢١٩). السُّتَيْصِيُّ =

ليس مكلفاً به^(١)، وسماه الأستاذ أبو إسحاق بدلت^(٢)، لكونه قد ورد التكليف باعتقاد
إباحته^(٣)، وهو بعيد^(٤).

= (١٦٦/١)، الروضة ص (٢١).

انظر تعريفه أيضاً في المدة (١٦٢، ١)، الحدود لمبايحي ص (٥٥)، البرهان للجويني
(٣١٣/١)، الواضح لأبي عمير (١٢٩/١)، الإحكام للآمدي (٩٤/١)، المسودة ص (٥٧٧)،
شرح تقيع الفصول ص (٧١)، المساج بشرحه نهاية السؤل (٧٩/١) بحثية المطيعي، جمع
الجرامع (٨٣/١)، شرح الكوكب (٤٢٢/١)، تيسير التحرير (٢٢٥/٢)، إرشاد المصنوع ص
(٦)، المتدخل إلى مذهب أحمد ص (١٥٦).

(١) هذا قول جمهور الأصميين، ومن قال به إمام الحرمين والمراشي وابن براهيم والرازي، وابن قدامة
والآمدي وحكي الاتفاق عليه، كما قال به المجد وابن السكيت وغيرهم.

انظر البرهان (١٠٢/١)، المستصفي (٧٤/١)، المصنوع ص (٢١)، الوصول إلى الأصول
(٧٧/١)، المصنوع (٣٥٨ - ٣٥٧/٢)، الروضة ص (٢٣)، والإحكام للآمدي (٩٦/١)،
المسودة ص (٣٦)، العصد (٦/٢)، وبيان المستصفي (٦١٧/٢)، تيسير التحرير (٢٢٥/٢)،
فوائح الرحموت (١١٢/١)، المتدخل إلى مذهب أحمد ص (١٥٦).

(٢) حكاه عن أبي إسحاق أيضاً الجويني، والمراشي والآمدي، والمجلي.

انظر البرهان (١٠٢/١)، المستصفي (٧٤/١)، المصنوع ص (٢١)، الإحكام (٩٦/١)، وشرح
المعنى على جمع الحوامع (١٧١/١).

ولم يعرف مخالف في كون المساج ليس مكلفاً به إلا الإسفرائيني، وحسب المصنف واقعه في كرب
المندوب تكيفاً حالماً، وقد قال الجويني عن قوله هذا إنها حقيرة ظاهرة كما قال ابن براهيم
وهذه زلة من كبير.

انظر البرهان (١٠٢/١)، الوصول إلى الأصول (٧٨/١).

وعلى أن المساج ليس مكلفاً به فعده من أقسام الحكم المكلفي إنما هو من باب التغليب وفيه
سالم.

انظر: إرشاد المصنوع ص ٦ ومذكرة الشافعي ص (٢٠).

(٣) انظر البرهان (١٠٢/١)، وقد قال الغزالي: «إن كان التكليف عبارة عن طلب ما فيه كلفة وليس

ذلك هي المساج، وإن أريد به ما عرف من جهة الشرع بإطلاقه والإذن فيه فهو تكيف، وإن أريد
به أنه الذي كلف اعتقاد كونه من الشرع فقد كلف ذلك لكن لا بنفس الإباحة بل بأصل الإيمان،

ودد سماه الأستاذ أبو إسحاق رحمه الله تكيفاً بهذا التأويل الأخير، انظر: المستصفي (٧٤/١).

(٤) لأنه في ذلك يكون قد رد الكلام إلى الواجب، لأن اعتماد الإباحة واجب والواجب من الأحكام
التكليف فيكون لا فرق بين المساج والحرام وغيرهما في وجوب اعتقاد صحة الحكم من إباحة =

مع أنه نزاع لفظي^(١).

* * *

الثاني^(٢):

الحكم قد تعلق شيئين على الدل^(٣)، وحينئذ فقد^(٤) يحرم الجمع كتزويج المرأة من كهوز، وقد بباح كستر العورة بثوب بعد ثوب، وقد يس كخصال كفارة الحث^(٥).

* * *

= وحرمة، إنما الكلام على نفس الفعل الذي تعلقت به الإباحة كالأكل والشرب

(١) كان الخلاف لمعاً لأن النامي يقول إن التكسب إنما يكون بطلب ما فيه كلفة ومشقة، ولا طلب في المباح ولا كلفة؛ لأنه محير بين الفعل والترك ومن أثبت ذلك لم يشع بالنسبة إلى أصل الفعل بل بالنسبة إلى وجوب اعتقاد كونه مباحاً. انظر: الأحكام (٩٦/١).

قال النامي «ولم يقل أحد إن المباح مكلف به من حيث ذاته كما قيل بذلك في المندوب والمكروه، بل من حيث الاعتقاد» انظر. حاشية النامي على شرح المحلي على جمع الجوامع (١٧١/١).

أما المحدثين فبعض التكليف في المباح بمعنى أنه يختص بالمكلفين، لا أن المباح مكلف به، ولذلك قال «والتحقيق في ذلك عندي أن المباح من أقسام أحكام التكليف بمعنى أنه يختص بالمكلفين أي أن الإباحة والتحرير لا يكون إلا لمن يصح إلزامه بالفعل أو الترك، فأما النامي والنائم والمجنون فلا إباحة في حقهم كما لا حظر ولا إيجاب، فهذا معنى جعلها في أحكام التكليف بمعنى أن المباح مكلف به.

انظر: المسودة ص (٣٦)، والمبدل إلى ملهيب أحمد ص (١٥٦).

قلت: وهذا التفسير للتكليف في الإباحة أبعد من تفسير الإسفرائيني بأنه واجب الاعتقاد وإن سلم للمجد هذا التفسير في إدخال المباح في أقسام الحكم التكميلي فلا يسد له هذا التعليل في مكان هل المباح مكلف به أم لا؟ والله أعلم

(٢) المحصول (٢٨٣/٢/٥١)

(٣) المراد بالندية. هيام أحد الشيئين المتساويين مما قصد بهما مقام الآخر

(٤) ساقطة من (ج)

(٥) عبارة الرازي في المحصول جعل الجمع بين حصول كفارة اليمين مثلاً لما يندب

قلت وقد صرح بعض الأصوليين بأن الجمع بين حصول الكفارة مسنون سواء كانت الكفارة المرتبة، كالظهار أو كفارة الزنا، أو كانت على الدل كما هي كفارة اليمين

وقد صرح ببعضهم اليماني في المنهاج بالنسبة للكفارة المرتبة وكما صرح بها أيضاً ابن السبكي =

في جمع الجوامع وجعل مثلها الكفارة التي على المدل، ولذلك فقد صرح المحلي في شرحه لجمع الجوامع أن الإتيان بحصول كفارة الحث جميعاً موقوف ونقلها الأسوي عن المحصول ومختصراته

انظر: المصباح شرحه نهاية السؤل (١/١٥٦ و ١٦٠)، وجمع الجوامع بشرحه المحلي (١/٢٢١ - ٢٢٢)، ولا أن القول بأن الجمع سنة يحتاج إلى دليل، ولم يعثر على حديث يبين أنه عبث الصلاة والسلام جمع بين خصال كفارة اليمين وقد وقعت منه الكفارة في أحوال كثيرة، وهو ﷺ كان سابقاً إلى عمل الشيء الأكمل ولو حملته لنقل عنه.

وقد قال نقي الدين بن عبد الكافي السبكي (والد صاحب جمع الجوامع) «الحكم بأن الجمع سنة يحتج على دليل ولا أعده، ولم أر أحداً من الفقهاء صرح باستحباب الجمع، وبأن الأصوليون ذكروه ويحتاجون إلى دليل عليه، ولعل مرادهم الورع والاحتياط بتكثير أسباب براءة الدمة، كما اعتنقت عائشة - رضي الله عنها - عن ندرها في كلام ابن الزبير رقناً كثيرة، وكانت بسبكي حتى نقل مجموعها بحماها».

انظر: الإبهاج على المصباح (١/٩١ - ٩٢) ط المطبعة.

أما الشيخ محمد بحيث المطيعي فيرى أن الجمع بين خصال الكفارة لمرتبة غير ممكن؛ لأن شرعية الحصول في كفارة الصوم والظهار مرتبة، بمعنى أن مشروعية كل واحدة منها بصفة أنها كفارة إنما هي في حال لا يشرع فيها لأخرى بهذه الصفة، إذ أن مشروعية الصوم كفارة عن الظهار أو الصوم مشروطة بالعجز عن الاعتناق، ومشروعية الإطعام كفارة مشروطة بالعجز عن الصوم فلا يمكن الجمع بينهما في حالة واحدة، وكل واحدة منها كفارة مستقلة.

كما يرى الشيخ المطيعي: أنه لا بدلية هنا في هذه المواضع التي ذكرها المصنف بدلاً عن المستحوص؛ لأن كل واحد منها يعنى به الحكم قصداً، وليس رواج المرأة لأحد الزوجين لكفولين بدلاً عن الآخر، بل لحكم أن لها أن تتزوج كل واحد منهما بشرطه، وليس لها أن تتزوج وحدين أصلاً، فكل من رواجها بكل منهما بشرطه لا حرمة فيه، والحرمة يسببها هي في الجمع.

وكذلك الثوبان، فما به حتر العورة هو الواجب والثاني مباح.

وبالسبب لخصال كفارة الحث فلا تعدد في الواجب أصلاً بل هو واحد وهو لقدر مشترك، والمتعدد إنما هو أفراد الواجب.

انظر: حاشية المطيعي على نهاية السؤل (١/١٥٦ و ١٥٩ و ١٦٠)

قلت: وهناك بعض الأصوليين يعمرون مسألة الجمع بين خصال الكفارة وهم يذكروا أن الجمع بينها مسنون وذكر بعضهم: أنه إذا أتى بها جميعاً فإن الواجب لم يكن إلا واحداً من الحمد، وبعضهم يرى أنه يثبت ثواب واجب على أعلاها فقط، وقدل بعضهم: إن تساوت فيثبت على كل =

الثالث (١):

إذا أمر المكلف بعمل غير مؤقت فأحر امتثاله من أول وقت الإمكان بقي الأمر به،
إن قلنا: الأمر المطلق (٢) لا يقتضي الفور (٣).

فإن قلنا: إنه يقتضيه فهل يكون مكلفاً به بدون أمر جديد؟ فيه مذهبان (٤)

= واحد لكن ثواب الواجب أكثر من التطوع، وإن تعاونت بقع على إتمامها.

ويرى الشيرازي أنه إن فعل الجميع سقط التمسك به بواحدة والياقي تطوع كما صرح القرافي
بأن الإتيان بجميع خصال الكفارة مستحب

انظر العدة (٣٠٤/١)، والذم (٩ و ١٠)، وشرح تنقيح الفصول ص (١٥٩)، تفسير روح
المعاني للألموسي (١٤/٧)، الدر المختار على شرح توبير الأبصار (٧٢٧/٣)، التمهيد للأسوي
ص (٨١)، الفروع والعوائد الأصولية لابن اللحام ص (٩٧)، شرح الكوكب (٣٨٣/١)

(١) المحصول (٤٢٢/٢٥١)

(٢) الأمر المطلق هو الذي لم يحد بقيد يوجب تخصيصه من شرط أو صفة أو غيرهما شرح الكوكب
(٢٣٠/١)

(٣) في (ج) الموت

(٤) مذهب الحنابلة أن لفظة لا يحتاج إلى أمر جديد، سواء كان الأمر موقفاً أو مطلقاً كما هنا وقد
صرح بذلك القاضي أبو يعلى الحنبلي فقال: «إذا كان الأمر موقفاً بوقت صلت الوقت لم يسقط
الأمر بفواته، ويكون عليه فعله بعد الوقت بذلك الأمر الأول»

وكذلك الأمر المطلق إذا لم يفعل المأمور به عقب الأمر لم يسقط

ثم قال: «ومن فرق بين الحقيدي والمطلق فلا وجه له، لأن المطلق والمقيد سواء في تعلقهما
بالوقت، لأن المطلق يحتص أول أوقات الإمكان، فإذا لم يسقط أحدهما بمضي وقته وجب أن لا
يسقط الآخر»

نظر: العدة (٢٩٣/١) و ص (٢٩٩)

وأما غير الحنابلة فقد اختلفوا في الأمر المطلق على مذهبين واحتملهم يترتب على القول بأن
الأمر يقتضي الفور أو لا يقتضيه.

فأما القائلون بمضي الأمر منهم يقولون إن الأمر يقتضي الفعل فيما بعد، ولا يحتاج المكلف إلى
دليل جديد

وأما القائلون بأنهم فقد اختلفوا

فمنهم من قال إنه يقتضي الفعل بعد ذلك بدون أمر جديد، وهو قول أبي بكر الراري من الحنابلة
وبعض المعزلة، ومنهم من قال لا يقتضيه بل لا بد في ذلك من دليل رائد =

مشاؤهما. أن قول القائل لغيره: إفعل كذا هل معناه في اللغة إفعله في الزمان الأول، فإن عصيت ففي الزمان الثاني، فإن عصيت ففي الزمان الثالث.

أو معناه إفعله في الأول من غير بيان معنى^(١) الثاني والثالث؟



الرابع^(٢):

الحسن والفتح قد يراد بهما ملائمة الطبع^(٣) ومساخرته، كقولنا: إنقاذ الغرقى حسن، واتخذ الأموال ظلماً قبيحاً.

وقد يراد بهما: صفة الكمال وصفة النقص، كقولنا: العلم حسن والجهل قبيح^(٤). وقد يراد بهما ترتب الثواب والعقاب.

^(١) انظر: المستند (١/١٤٩)، انحصار (١ - ٢/٤٧٣).

ورجح لشوكاني القول بأن الفضاء في الأمر المطلق بالأمر الأول حتى مع القول بالفورية حيث قال: والحق إن الأمر مطلق يقتضي الفعل من غير تقيد بزمنه، فلا يسرج المكلف عن عهده إلا بعلمه، وهو أداء وإن طار الترخي، لأن تعيين بعض أجزاء الوقت له لا دليل عليه، واقتضاؤه المورد لا يستلزم أنه بعد أول أوقات الإمكان قضاء، بل غاية ما يستلزمه أن يكون المكلف آنساً بالتأخير عنه إلى وقت آخر. اهـ.

نظر: إرشاد المصالح (١ - ٩).

وقد سبق الكلام على هذا لفرع في المسألة الثالثة من مقدمة المؤلف.

(١) في (ج) «معين».

(٢) المحصول (١/١/١٥٩).

(٣) قال الشريفي: ليس المراد بالطبع المزاج حتى يرد أن الموافق بلقرص قد يكون مائلاً للطبع كالدواء الكره للمريض بل الطبيعة الإنسانية امائلة إلى حب المنافع ودفع المضار.

انظر: تقريرات الشريفي في هامش جميع الجوامع (١/٥٧).

(٤) قلت: وعند سبق لردي إلى ذلك إمام الحرمين الجويني حيث قال: «لما سكر أن العقول تقتضي من أربابها اجتناب المهالك وتبذر لمنافع المسكة على تفاصيل فيها، ويحدد هذا خروج عن المعمول ولكن ذلك في حق الأدميين، والكلام في مسائلنا مداره على ما يقبح ويحسن في حكم الله... إلخ».

انظر: البرهان للجويني (١/٩١).

والأولان عقيدان^(١)، اتفاقاً^(٢)، والثالث: هو محل الخلاف^(٣)

* * *

(١) أي أن الحس والقبح بهذين التفسيرين يستقل العقل بإدراكهما من غير ورود الشرائع، حيث إنه يدرك أن الإحسان ملائم والإساءة مبادرة وأن العلم كمال والجهل نقص، وفي ذلك حصل الاتفاق مع المعترضة

انظر: شرح تنقيح العصول للفراي ص (٨٩)

(٢) في (ج) فعلاً ولان اتفاقه

(٣) انظر: التوضيح على التنقيح (١٧٢/١ - ١٧٣) وشرح المحلى على جمع الحوامع (٥٧/١)، تفسير التحرير (١٥٢/٢)، شرح الكوكب (٣٠١/١)، فوائح الرحموت (٢٥/١)، شرح المنار مع حواشيه ص (١٩٤)

(٤) ذهب الأصوليون في ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

١ - ذهب الأشاعرة وجمهور الأصوليين إلى أن حس الأعمال موجب الأمر فالفعل أمر به فحس، لا أنه حس فأمربه، والحاكم به الشارع لا العقل لأنه لا يستطيع أن يتعرف على حكم الله إلا بواسطة الرسل والكتب المنزلة من الله والعقول محتالمة بالأمر والمدارك، بعضها يستحسن ويستقبح الأخر، فلهذا كان الحاكم على الفعل بالحس والقبح هو الشارع، والعقل لا يحسن ولا يقبح ولا يوجب ولا يحرم.

انظر البرهان للحوي (٨٧/١)، أصول السرغسي (٦٠/١)، المستصفي (٥٦/١ - ٥٧) وما بعدها، المسحون ص (٨) وما بعدها، الواضح لابن عميل (٢٧٨/١)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٥٦/١)، المحصول (١٦٠/١ - ١)، الإحكام للأملاني (٦١/١ - ٦٢)، مختصر ابن الحاجب (٢٩ - ٣٠)، المسونة ص (٤٧٣)، تحرير المروغ عن الأصول ص (٢٤٤)، شرح تنقيح العصول ص (٨٨)، نهاية السور (٢٥٨/١)، بيان المختصر (٤٦٦/٢)، جمع الحوامع (٥٧/١)، سلاسل الذهب ص (١٥)، التحرير ص (٢٢٤)، شرح الكوكب (٣٠١/١)، تسهيل الوصول ص (٤٤)، أصول الفقه لبدراي

٢ - ذهبت المعترضة والكرامية إلى أن الحس حسن لذاته والقبح كذلك، والحاكم بالحس والقبح هو العقل، بمعنى أن العقل له صلاحية الكشف عنهما، وأنه لا يشتر في الوقوف على حكم الله تعالى إلى ورود الشرائع؛ لاعتقادهم وجوب مراعاة المصالح والمفاسد، وبما الشرائع مؤكدة لحكم العقل والثواب والعقاب ليس إلا لكون العقل واقعاً على وجه مخصوص لأجله يستحق فاعله الدم، وهذا الوجه قد يستقل بإدراكه العقل وقد لا يستقل

أما الذي يستقل فقد يعينه العقل ضرورة، كالمعلم بحسن الصدق والبغى والصدق الضار، وقد

= يعلمه نظراً، كالعلم بحسن الصدق الصادق وقيح الكذب الباطل
وأما الذي لا يستل العقل بمعرفة فكبح صوم آخر يوم من رمضان وبيع صوم أول يوم من
شول، فإن العقل لا طريق له إلى العلم بذلك، لكن الشرع لما ورد به علم أنه بولا اختصاص
كل واحد منهما بما لأجله حسن وقيح، وإلا لما اختلف ورود الشرع به
انظر قول المعتزلة في: شرح الأصول الخمسة (٤١) و (٣٢٦)
وانظره في المستصفى (٥٦/١)، المسحول ص (٨)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٥٦/١)،
المحصول (١ - ١٦١/١)، الإحكام للأمدى (٦٢/١)، بيان المحتصر (٤٦٦/٢)، العقود شرح
الروائد (١/١٧).

أما أبو الحسين البصري من المعتزلة فقد حالف جمهور المتقدمين منهم ويرى أن من الأشياء ما
تعدم بالعمل فقط، وهو كل ما كان في العقل دليل عليه وكان لعلم بصحة الشرع موقوف على العلم
به كالمعرفة بالله وبصالحاته، وهناك ما يعدم بالشرع وبالعقل، وهو كل ما كان في العقل دليل عليه ولم
نكن المعرفة بصحة الشرع موقوفة على المعرفة به، كالعلم بأن الله واحد لا ثاني له في حكمته
وهناك ما يعلم بالشرع وحده وهو ما كان في التسمع دليل عليه دون العقل كالمصالح والمعاسد
الشرعية وما له معلق بهما المقصود بالمصالح والمعاسد الشرعية للأفعال التي بقيداً بفعلها أو
تركها هي الشريعة نحو كون الصلاة واجبة وشرب الخمر حراماً وغير ذلك
انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري (٨٨٧/٢ - ٨٨٨)

ومذهب المعتزلة المتقدم وفهم فيه الكرامية والحوارج والبراهمة والثنية قال لقراي ورايت أما
دنت ليهود والنصارى في كتبهم ومعتقداتهم وهو مذهبهم أعني اليهود والنصارى. انظر مفاتيح
الأصول (١/٦٧/١) مخطوط

وقد نقل المحدث بن بنية والصوحي عن أبي الحسن التميمي وأبي الحطاب أن العقل يوجب ويحرم
ويقبح ويحسن كقول المعتزلة.

انظر المسودة ص (٤٧٣)، شرح الكوكب (٣٠٢/١)

٣ - ذهب الماتريدية وبعض الحنفية إلى أن للأفعال حساً وقيحاً بإمكان العقل إدراكها في معظم
الأعمال، سواء على صعب الفعل وما يترتب عليه من مصالح ومعاسد، إلا أنه لا يلزم من كون الفعل
حساً حسب إدراك العقل أن يأمر به الشرع، ولا يلزم من كون الفعل قبيحاً أن يهيئ عنه الشرع
ويأمر على هذا الرأي فقد قالوا إن حكم الله لا يدرك بدون وساطة رسول يبلغه، ومن ثم فلا حكم
لله في أعمال العباد قبل بعثة الرسل وقبل بلوغ الدعوة، وحيث لا حكم فلا تكليف، وحيث لا
تكليف فلا ثواب ولا عقاب.

=

مسوع:

قال الأمدى^(١): يحوز عندما دخول النيابة فيما كلف به^(٢) من الأعمال البدنية^(٣).

انظر. قول المحقق في أصول السرخسي (٦٠/١)، وكشف الأسرار (١٨٣/١)، (٤/٢٣ - ٢٣١)، فواتح الرحموت (٢٥/١)، حاشية الرهاوي على شرح ابن ملك (١٩٤ - ١٩٥) وهناك فرق بين مذهب الأحاب وبين المذهبين السابقين

فالفرق بين مذهب المعتزلة هو أن حسن الفعل وقبحه التقين موجبان نفس الحكم في العقل عند المعتزلة واستحقاق الحكم فقط عند الحنابلة. وإن الحكم في فعل العبد ليس موقوف على أمر الله تعالى وبهية عند المعتزلة، وموقوف على أمر الله وبهية عند الحنابلة

والفرق بين مذهب الأتباع، أن الحسن واضح عند الأشاعرة لا يعرفان، لا بعد كتاب رسمي، وعلى هذا المذهب قد يعرفهم العقل بخلق الله تعالى عدماً ضرورياً بلا كسب كحسن تصديق السي وقبح الكذب الصار أو عادية مع كسب كالحسن والقبح المستفادين من النظر في الأدلة وريب المقدمات، وقد لا يعرفان إلا بالناسي ﷺ والكتاب كأكثر أحكام الشرع انظر حاشية الرهاوي على ابن ملك (١٩٥) وسلم الوصوف على بهية السول لشيخ بنيت المطيعي (٢٥٩/١)

كما مال إلى هذا الرأي الشوكاني وذكر أنه لا يمكن إنكار أن العقل يدرك كونه الفعل حسناً أو قبيحاً، وإنما الذي لا يعلم كونه ذلك الفعل الحسن متعلقاً للثواب ويكون ذلك الفعل الصيغ متعلقاً للعقاب، وعابه ما تدركه العقول أن الفعل الحسن يمدح فاعله والصيغ يذم ولا تلازم بين هذا وبين كونه متعلقاً للثواب والعقاب.

انظر: إرشاد المحول ص (٩)، وهناك مناقشات في المسألة انظرها في مستقصى (٥٧/١)، المحول (١٤/٩)، المحصول (١٦١/١/١)، الإحكام للأمدى (٦٢/١)، والمسألة التي ذكرها العصف ما موجودة فيها في نهاية السول (٢٥٨/١)، وملائم الذهب ص (١٥).

(١) الإحكام (١١٣/١)

(٢) لفظ (به) محدوفة من (ج)

(٣) لفظ بدنية ليس على إطلاقه فبعض الجميع متفقون على أن بعض العبادات البدنية كالصلاة لا تدخلها الآية فيكون لفظ (بعض) تحوز

والأعمال البدنية التي تدخل فيها النيابة كالحج جائزة عند الشافعي رحمه الله وقال بذلك جمهور أصحابه.

انظر. الأم للشافعي (٩٨/٢ - ١٠٣)، ط دار الشعب، الوصول إلى الأصول (١٧٣/١) (١٧٤)، مخريج المروع على الأصول ص (١٤٠)، المهيد للأسري وقد نقىها عن الأمدى ص (٦٩)

(١) سب الخلاف للمعتزلة الأمدى وابن سرحان انظر مرجعيهي لمقدمين وخالف في ذلك أيضاً بعض الجمعية فقالوا لا تحرى النيابة في لأفعال البدنية ومن أجاز منهم النيابة في الحج فإن به مركب من المال وبدن فتقبل اليه فيه عدد الحجر فقط لكن بشرط دوام السفر إلى الموت انظر: كشف الأسرار (١٥٠/١)، حاشية ابن عابد بن (٥٩٧/٢ - ٥٩٨).

وفد فصل لشخصي بين ما كان مطلوباً للشريعة وهو من قبيل العدييات الحرة بين لحدق في الاكتساب وسائر الأمور تدبيرية، وليس ما كان من قبيل العبادات اللازمة للممكن من جهة توجهه إلى ربه، فذكر أن النوع الأول يصح نيابة فيه، فيقوم فيها الإنسان عن غيره ويؤتي ماله فيما لا يحتص به ماله، كالوكالة والبيع والشراء والأخذ، والإعطاء، والإجارة وغيرها.

وأما النوع الثاني فلا تحوز النيابة فيها بحال من الأحوال أما ما كان دثاراً بين الأمرين سائلي وغيره فهو مجال نظر وجهاد كالحج والكفارات، والحج ساء على أن المصلح فيه التمسك لا تصح النيابة فيه، أو سمعت لمال فتصح النيابة، والكفارة ساء على أنها رخر فتحتص أر خبر فلا تحتص انظر: الموقف لشاطبي (١٥٨/٢) وما بعده.

(٢) نهاية الورقة ٢٣ من (أ)

(٣) جمهور العلماء على أنه يجوز للشخص أن يستنيب غيره للحج إذا عجز كما أن النيابة فيه تصح عن الشخص الميت، وهذا هو مذهب الشافعية والحنابلة وكثير من المالكية، وروية لراجعة في مذهب الحنفية، كما هو مذهب الطهريّة.

انظر الأم للشافعي (١٠٤، ٢)، ط دار الشعب، السجلى لابن حزم (٦٣، ٧)، المهذب (١٩٩، ١)، المعنى لابن قدامة (٢٢٤، ٣)، المدع في فقه لحاشية (٩٥، ٣)، مبين لحقائق لربيعي (٨٣، ٢)، الروضة للنووي (١٢، ٣)، حاشية ابن عابد بن (٥٩٨، ٢).

أما المالكية فعصمهم أجاز النيابة في الحج ومنهم من حيب، وكره ذلك الإمام مالك وقال لا يحج أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد.

انظر: مستقى شرح الموطأ (٢٧١، ٢)، تفسير القرطبي (١١٤، ١٧).

أما لأصحاب جمهورهم على صحة النيابة في الحج عند العجز وبعد الموت

وخالف في ذلك محمد بن الحسن فقد روي عنه القول بأن الشخص لو أمر حر بالحج عنه فإن سحج يقع عن لماموره، وللأمر ثواب المفق؛ وذلك لأن الحج عنه عبادة تدبيرة ولا تحرى فيها النيابة

انظر: كشف الأسرار (١٥٠/١)، تبين الحقائق لربيعي (٨٥، ٢).

وقد استند الجمهور على سائر النباه في الحج عند العجز وبعد الموت بأحاديث كثيرة صريحة في =

المسألة، ومن أهمها حديث الخثعمية استمع عنه أنها سألت النبي - ﷺ فقالت: إن فرصة الله أدركت أبي ثوباً كبيراً لا يثبت على الراحة أمأجج عنه؟ قال: نعم. وقد قال الحافظ ابن حجر: «يؤخذ من هذا الحديث جواز الحج عن العيبر، وحكى خلاف المالكية في ذلك»

انظر فتح الباري (٨/ ١٩٤)، وانظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي (٩/ ٩٨)، ونظر مسأله حل الحج عادة سنية محضة أم مالية في شرح العقيدة الصحابة ص (٥١٦)، وقد قال السيوطي في قوله تعالى: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى» «استدل به على عدم دخول النيابة في العيادات عن النبي والميت». انظر الإكليل ص (٢١٢) وتلخيصاً لهذه المسألة أقول:

العادات النبوية على ثلاثة أنواع:

١ - نوع لا تحو. فيه النيابة بحال من الأحوال سواء كان في الحياة أو بعد الممات وذلك كالصلاة، فإنه لا يحوز أن يصلي شخص عن آخر

٢ - النوع الثاني ما تحوز فيه النيابة في الحياة وبعد الممات، وذلك كالحج إذ يصح النيابة فيه في الحياة عند العجز لكبر أو مرض كما دل على ذلك حديث الخثعمية المتقدم كما تحوز النيابة فيه بعد الموت ويؤيد ذلك ما رواه مسلم عن بريدة رضي الله عنه أن امرأة سألت رسول الله - ﷺ: أن أمها ماتت ولم تحج افتحج عنها؟ قال: حجي عنها مسلم بشرح النووي (٨/ ٢٥).

ومن هذا القسم ما فعله ﷺ في الأصحية فقد روى الإمام أحمد عن جابر - رضي الله عنه - قال: «صلى مع رسول الله - ﷺ عيد الأضحى، فلما انصرف أتى مكش فمسحه فقال: «باسم الله والله أكبر، اللهم هذا عني وعن من يضع من أمي» وحديث الكشيبي اللبني قال في أحدهما: «اللهم هذا عن أمي جميعاً من شهد لك بالترديد وشهد لي بالبلوغ» انظر المعجم الرباعي في ترتيب مسند أحمد (١٣/ ٦١ و ٦٤).

٣ - النوع الثالث ما تصح النيابة فيه بعد الموت وهو الصوم والصدقة، ودل على ذلك ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه ولله كما يفل البخاري عن الحسن بن علي مات وعليه صوم شهر قال: «إن صام ثلاثين يوماً واحداً جاز» انظر صحيح البخاري مع فتح الباري (٩/ ١٩).

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جاء رجل إلى النبي - ﷺ فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأنضيه عنها؟ فقال: لو كان على أمك دين أكنيت قاضيه؟ قال: نعم، قال: عدين الله أحق أن يقضى» انظر صحيح مسلم بشرح النووي (٨/ ٢٤).

كما دل على نيابة في الصدقة ما رواه البخاري عن ابن عباس أن امرأة من جهينة جاءت النبي ﷺ =

قالوا: الوحوب إنما كن لفهر النفس وكسرهما، والبيان تأييد ذلك.
قنا: لا؛ لما في النيابة من بذل المؤنة أو تحمل المنة.

* * *

فقالب إن أمي بدرت أن تحج فبه تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ وقال نعم حجتي عنها صح
الباري (١٩/٨)

وروي البخاري أيضاً عن ابن عباس أن امرأة قتلت رسول الله ﷺ في أمي ماتت وعليها صوم
بدر وفي رواية صوم خمسة عشر يوماً، فأمرها لبي ﷺ أن تقضي عنها فتح سري (٢٢/٩)
وهذا ابن عباس عيسى بدر ومات دفن في ربه بيل لأرضه (٢٢٢/٤)، انظر أثر الخلاف في
لعنائه في تحريج الفروع على الأصول ص (١٤٦)، المهذب للأستوي ص (٧٠)، ركن الشاطبي
كلام عوام في المسألة انظر في المواهب (٢/١٥٨)، وما بعده.

الكتاب الأول

في الكتاب - أي القرآن^(١)

وهو: الكلام المنقول للإعجاز بسورة منه^(٢)

وفيه مقدمة وأبواب

أما المقدمة: ففيها مسائل.

الأولى:

ما نقل آحاداً^(٣)

(١) هذا التفسير بالكتاب بأنه القرآن هو قول جمهور أهل العلم، وقال بعضهم: «إن الكتاب والقرآن متعايران، وهو قول بطل؛ لأن الله يقول ﴿وَإِذَا صَرَفْتُمُ إِلَيْكَ تَقْرَأُ﴾ من الحق يسمعون القرآن ﴿إِنِّي سَمِعْتُ كِتَابًا أَنْزَلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ الأحكام ٢٩، والحجج راجد وسبب، قرأنا وكتاباً

انظر أصول السرخسي (٢٧٩/١)، الروضة لابن تيمية ص (٣٣)، النقيح (٢٦/١)، جمع الجوامع بشرح المحلى (٢٢٣/١)، شرح الكوكب المصير (٧/٢)، فوائح الرحموت (٧/٢)، تيسير التحرير (٣٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (١٩٦)، مدكره الشيعي ص (٥٥)

(٢) هذا التعريف لابن الحاجب وجماعة من الأصوليين

نظر المختصر ص (٤٨)، الإنهاج (١٨٩/١)، نهاية السور مع حاشيته (٣/٢)، مختصر ابن الحمام ص (٧٠)، فوائح الرحموت (٧/٢)، ونظر تعريف القرآن أيضاً في أصول السرخسي (٢٧٩/١)، المصنف (١٠١/١)، الروضة لابن قدامة ص (٣٤)، لإحكام للأمامي (١٢٠/١) - (١٢١)، المعني بتخريجي ص (١٨٥)، كشف الأسرار (٢١/١ - ٢٢)، جمع الجوامع (٢٢٣/١)، والتعريف فيه قريب من الذي ذكره المصنف، وانظر التحرير ص (٢٩٧)، إرشاد لقحول ص (٢٩)

(٣) يراد بالأحاد: ما صح عنه وحلف للرسم أو العربية أو لم يشتهر عند القرءة الإيقان (٢٦٤/١)

ومثاله قرءه ابن مسعود - رضي الله عنه - فاقطعوا أيمانهماء وقرأه ابن عباس رضي الله عنهما

فليس نقرأ^(١)، للقطع بأن العادة قاضية في مثل ذلك بالتواتر في تفصيله^(٢).

وكان أمامهم مدك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً بزيادة صالحة وإبدال كلمة «أمام» من كلمة «وراء» مع أن لقراءة التواتر في الأولى «واقطعوا أيديهما» المائة (٣٨) وفي الثانية «وكان وراءهم مدك يأخذ كل سفينة غصباً...» الكهف (٨٢)

(١) على ذلك جمهور بقراء لأصوليين ومن قال به ابن الحري، والسيوطي كما قال به لسرحسي، ولعمالي، والأمدي ومن الحاحب والنوي وابن السكيت وابن الهمام والأنصاري، وبقه ابن الجري عن مكّي بن أبي طالب

انظر الشرح لاس الحري (١/١٤)، والرهان للركشي (١/٣٣٢ - ٣٣٣)، الإنقاذ (١/٢٦٦)، أصول لسرحسي (١/٢٧٩ - ٢٨١)، المستقصى (١/١٠٢)، الأحكام للأمدي (١/١٢٢)، مختصر ابن الحاحب ص (٤٩)، المحصوع للنوي (٣/٣٢٩)، جمع الجوامع (١/٢٢٨)، مختصر ابن للحام ص (٧١)، شرح لب الأصول لركريا الأنصاري ص (٣٤)، التحرير ص (٢٩٨)، فواتح الرحموت (٢/٩)، إرشاد المحول ص (٣٠).

وهناك قول بأن الأحاد من القرآن حملاً على أنه كان متواتراً في العصر الأول، لعدم ما نقله ويكفي تواتر العصر الأول

نظر شرح المحلى على جمع الجوامع (١/٢٢٨)، شرح لب الأصول ص (٣٤) ويرى ابن الجري أن ما نقل أحاداً يسمى قرآناً إذا توفرت فيه ثلاثة أركان

١ - موافقة العربية ولو بوجه

٢ - موافقة أحد المصاحف الثمانية ولو احتمالاً

٣ - صحة لسان

وذكر أن بعض المساحرين شرط التواتر ولم يكتب بصحة السند، لأن القرآن لا يشتد إلا بالتواتر لا بالأحاد، فإن «وهدى معاً لا يحصى ما فيه»، فإن تواتر يدست لا يحتاج فيه إلى لركين لأحيرين من الرسم وغيره «استر (١/١٣)» ثم قال «أما الذي صح نقله عن الأحاد وصح وجهه في العربية وخالف خط المصحف فهذا يقل ولا يقرأ به ولا يشتد به قرآن»، الشرح لابن الحري (١/١٤)

كما يرى أبو شامة أن القرن يثبت بالنقل الصحيح عن رسول الله ﷺ ولا يدرم فيه تواتر بل تكفي الأحاد الصحيحة مع الاستعاضة بموافقه خط المصحف

انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة (١٧١ - ١٧٢)

(٢) يريد أن القرآن مما تنوّر الدواعي على نقله لما ينقصه من التحدي والإعجاز حيث إنه أصل سائر الأحكام، والعادة تقضي بالتواتر في تفاصيل ما هو كذلك

انظر الإنقاذ (١/٢٦٦)، العصب (٢/١٩)، بيان المختصر (٢/٦٩٥)، جمع الجوامع (١/٢٢٨)، الفوائد (٢٣/١)، إرشاد المحول ص (٣٠).

القرآت السبع^(١) متواترة^(٢)

(١) القرآت السبع هي

- ١ - قراءة عبدالله بن عامر ابن يزيد اليحصبي المتوفى سنة ١١٨ هـ
- ٢ - قراءة عبدالله بن كثير الداري المتوفى سنة ١٢٠ هـ
- ٣ - قراءة عاصم بن أبي السجود الأسدي المتوفى سنة ١٢٧ هـ
- ٤ - قراءة أبي عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤ هـ
- ٥ - قراءة حمزة بن حبيب البرهاني المتوفى سنة ١٥٨ هـ
- ٦ - قراءة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المتوفى سنة ١٦٩ هـ
- ٧ - قراءة علي بن حمزة الكسائي السمرقاني المتوفى سنة ١٨٩ هـ

انظر: الشبر (٥٤/١)، البرهان بلركشي (٣٢٧/١)، الإنقاذ (٢٥٣/١)

(٢) التواتر لغة الشائع، يقابل موافق التحيل إذا جاءت سبع بعضها بعضاً، منه جاء ما تقرأ في متابعي

واصطلاحاً ما نقله من يحصل العلم بصحتها ضرورة عن مثلهم من أوله إلى آخره
انظر: المصباح المير (٢/٦٤٧) ط المكة العلمية، القاموس المحيط (٢/١٥٢) ط الحلبي،
التصريح للنووي بشرحه طريب الرازي (٢/١٧٩)
وانظر تعريفه أيضاً في الحدود النحوي (٦١)، والإحكام بلامدي (١/٢٢١)، وبهاية سول
بحاشية المطيع عليه (٣/٦١)، شرح الكوكب المير (٢/٣٢٤)، إرشاد المحققين (٤٦)
وعنى أن القرآت السبع متواترة جمهور أهل القرآت وكثير من الأصوليين ومن قال بذلك
لرركشي وابن الجوزي ونقله السيوطي عن الباقي وقاء به ابن الكي، والمتوشي ونقله عن
الأئمة الأربعة كما قال به الأنصاري وغيره

انظر: البرهان (١/٣١٨)، نقيب الشر (٣٤)، الإنقاذ (١/٢٥٨)، بيان المختصر للأصهباني
ص (٧٠٥) جمع الخوامع بشرحه المحلى (١/٢٢٨)، شرح باب الأصول ص (٣٤)، شرح
الكوكب (٢/١٧٧)، تفسير المحرر (٣/١١)، فوائذ الرحيم (٢/١٥)، المدخل إلى مذهب
الإمام أحمد ص (١٩٦)

وقد قال النووي: «القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وكل واحدة من السبعة متواترة، هذا هو الصواب،
ومن قال غير ذلك فإلّا»

انظر: المجموع شرح المذهب (٣/٣٢٩)

ويرى بعض العلماء أن لقرآت السبع فيها متواتر وفيها غير متواتر وينزع هذا الرأي أبو شامة حيث
قال: «والتواتر المسوية إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منسبة إلى الجميع عليه والشاهد غير =

أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المحتجج عليه في قراءتهم يركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم». المرشد الرجيز ص (١٧٤)

وقد ضعف أبو شامة قول من قال إن السبعة كلها متواترة أي فيما رواه كل فرد فرد من هؤلاء الأئمة السبعة، وذكر أنا نقطع بأنها سرقة من عند الله، ولكن فيما احتملت على نقله عنهم نظروا، وانعكت عليه الفرق من غير تكبر له مع أنه شاع واشتهر واستعصم، ولا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتحقق التواتر في بعضها.

انظر المرحج السببي ص (١٧٧)

وقد رجح الشوكاني رأي أبي شامة هذا وما إلى أن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة بغيراً أحاديثاً فقال: «وقد ادعى تواتر كل واحدة من القراءات السبع، وادعى أيضاً بواتر القراءات العشر وليس على ذلك أدلة من علم، فإن هذه القراءات كل واحدة منها مقبولة بغيراً أحاديثاً كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم وقد نقل عن جماعة من القراء عن أبي أن في هذه القراءات ما هو موثوق وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحد بتواتر كل واحدة من السبع فضلاً عن العشر، وإنما هو قول أهل الأصول وأهل الفن أحقر بعضهم». انظر: بنسرف

انظر: إرشاد الفحول ص (٣٠)

قلت: وهذا الذي من الشوكاني بأنه لم يقل أحد من المصنفين بتواتر كل واحدة من السبع غير صحيح، فقد صرح بالتواتر في السبع جماعة من أهل القراءات منهم الرزكشي وحلال الدين البلبلي وبغلة ابن الجوزي عن غالب المقرئين.

انظر: البرهان (٢١٨/١)، الإنصاف (٢٥٨/١)، تقريب النثر ص (٣٤)

وقد رد ابن الجوزي كلام أبي شامة العادل بأن القراءات السبع ليست متواترة وضعف هذا الرأي ووصفه بأنه سافط. انظر مقدمة تقريب النثر (٢٨-٢٩)، وسي يظهر أن ابن الجوزي رجح عن ربه بأن القراءات السبع متواترة وصرح بهذا الرجوع مقال. «كتب أجمع إلى القول بأن القراءات السبع متواترة ثم ظهر فساده». انظر: الشو (٩/١ و ١٣)

أما الرزكشي فقد ذكر أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ فهي غير ذلك إسناده الأئمة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في أسوء الطرفين والوسطه انظر البرهان في علوم القرآن (٣١٩/١)

وقد نقل عن الطوسي أنه قال مثل قول الرزكشي هذا فانظر شرح الكوكب (١٢٧/١ - ١٢٨)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (١٩٩)، ومثاقيلهم بأن السبع متواترة يروى أن هناك جمعاً صغيراً تواتر على نقلها

وإنحصار الأسانيد في طائفة لا يجمع مجيء القراءات عن غيرهم، فقد كان يتلقاه أهل كل بلد يقرؤه =

فيما ليس من قبيل الأداء، كالمدة^(١)، والإمالة^(٢)، وتحفيف الهزلة، ونحوه^(٣).

منهم الحجم الشفيير من مثلهم، والتواتر حاصل لهم، لكن الأئمة السبعة الذين سبقت إليهم الفرائد هم الذين اشتهروا؛ لاختصاصهم بالتصدي للاشتغال بها وتعليمها لأبنائهم النقلة، وعدد التواتر كان موجوداً معهم في كل طقة إلى أن انتهى إلى السبي - سنة - ولأن المدة لحصول التواتر العلم لا العدد الخاص، والعلم ثابت، وثبوت الشيء مستلزم لحصوله.

انظر مقدمه تقرير الشرح ص (٤٣)، التحرير ص (٣٠٠)، تيسير التحرير (١١/٣ - ١٢)، شرح الكوكب السمر (١٢٨/٢)، فوائج الرحموت (١٦/٢)، حاشية الساني على شرح المحلى (٢٢٨/١).

وهناك قول بأن المراتب السبع مشهورة لا متواترة ذكر ذلك من إلهام والبهاري وفسر أمير بادشاه في شرحه للتحرير بأن المراد بأنها مشهورة أنها أحادية الأصل متواترة المروغ، أما الأمازي في قد قال عن هذا القول: إنه لا يمتنع.

انظر التحرير ص (٣٠٠)، تيسير التحرير (١١/٣)، وسلم الثبوت مع فوائج الرحموت (١٥/٢).

(١) المد لغة الريادة يقال مد البحر مداً أي راد ومقال ليس مد لأنه زيادة، وجمعه مدود واصطلاحاً، إطالة الصوت بحرف مدي من حروف المد.

انظر المصباح السمر (٥٦٦/٢) ط المسكنة العنقية، والشر في الفرائد العشر (٣١٣/١).

(٢) الإمانة لغة: الانحراف، والعدل عن الشيء واصطلاحاً أن نحو بالفتح نحو الكسرة وبالألف نحو المياء، والإمانة لغة تميم وأسد وتيسر انظر المصباح السمر (٥٨٨/٢)، العاوس المحيط (٤، ٥٣)، الشر في الفرائد العشر (٣٠/٢)، البرهان للركشي (٣٢٠/١)، مناهل العرفان (٤٣٦/١).

(٣) نهاية الورقة ٦٧ من (ب).

(٤) هذا هو رأي ابن الحاجب رحمه الله وتبعه الأسوي ما ولم يشر إلى الخلاف فإن الحاجب يرى أن ما كان من قبيل أداء فإنه ليس بمواتر، وما ليس من قبيل الأداء فهو متواتر، وأحد برأيه من إلهام في المختصر ص (٧٢)، وإس إلهام في التحرير ص (٣٠٠)، والبهاري في مسلم الثبوت، انظره مع شرحه فوائج الرحموت (١٥/٢).

وحالهم جمهور الأصوليين القائلين بأن السبع متواترة، وكذلك أهل المراتب فقالوا إن ما كان من قبيل الأداء فهو متواتر أيضاً، وقال بهذا الرركشي والسيوطي وابن السكيت وقد حكى قول ابن الحاجب بصيغة (قيل).

انظر البرهان للركشي (٣١٩/١)، الإتيان (٢٧٣/١)، جمع الجوامع (٢٢٨/١)، شرح لب الأصول ص (٣٥)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (١٩٦).

لنا^(١): لو لم يكن^(٢) لكان بعض القرآن غير متواتر^(٣)

= وقد قال الرركشي عن رأي ابن الحاحب هذا إنه ضعيف، وأن الحق أن المد والإمالة لا شك في تواتر المشترك بينهما، وهو المد من حيث هو مد، والإمالة من حيث هي إمالة، ولخلاف في تقدير المد، فأصل المد متواتر والاختلاف في كيفية التلطف به، وكذلك الإمالة متواترة نصاً، وأما أنواع تحريف الهرة فكثير متواتر انظر. الرهان للرركشي (١/٣١٩)، الإنفاذ (١/٢٧٣)، فرتج البرحموت (٢/١٥)

أما ابن الجبري فقد شح حجة على ابن الحاحب في هذه المسألة فذكر أن المد يوقعه الطبيعي والعرضي متواتران، ثم قال: كيف يجزئ ابن الحاحب أو من هو كبير منه على أن يعدم على ما أجمع عليه فيقول: هو غير متواتر؟ وذكر أيضاً أن الإمالة لغة ناشئة من الأحرف السبعة التي مر بها القرآن، مكتوبة في المصاحف، فكيف يقول في لغة أجمع عليها الصحابة والتابعون في كتابتها في المصاحف إنها من قبيل الأداء؟ وأما تحريف الهرة ونحوه فمعلوم أنه من الأحرف السبعة ومن لغة العرب فكيف يكون غير متواتر أو من قبيل الأداء؟ انظر: تقريب النثر ص (٣٩).

قلت. وقد تأون العلماء لاس الحاحب أنه لم يرد أن أصل المد والإمالة غير متواتر من ما راد على ذلك أي من قبيل الهيئة، وفي ذلك يقول العتوحي «ومراده - أي ابن الحاحب - مقادير المد، وكيفية الإمالة لا أصل المد والإمالة. فإن ذلك متواتر قطعاً» شرح الكوكب السمر (٢/١٢٩)

وذكر الثاني خلاف العلماء لاس الحاحب في المسألة ثم قال: «والحاصل أنه إن أريد تواتر ما كان من قبيل الأداء متواتر باعتبار أصله كان يرد تواتر المد من غير نظر لعمده، وتواتر الإمالة كذلك، فالوجه خلاف ما قاله ابن الحاحب؛ للعلم بتواتر ذلك، وإن أريد تواتر الخصوصيات الرائدة على الأصل، فالوجه ما قاله ابن الحاحب»

انظر: حاشية البستاني على شرح المصطفى (١/٢٢٩)

(١) هذا دليل لما تقدم من أن المراتب السبع متواترة، وهو لاس الحاحب في المختصر ص (٥٠) وهو قول الجمهور كما سبق

(٢) في (ج) وأما لو لم يكن وفي (ب) لو لم يكن

(٣) بيان الملازمة أن بعض القرآن، ككسب ومالك قرأ أحدهما بعض القراء وقرأ بعضهم الآخر، فإن أن يكون كل واحد منهما قرأاً فليزم أن يكون بعض القرآن غير متواتر إذا قلنا إن السبع ليست متواترة، أو يكون بعضها قرأاً دون بعض وهو تحكم باطل. لأن كل واحد منهما مساوٍ للآخر في كونه قرأاً وعدمه، أو لا يكون واحد منهما قرأاً فليزوم أن لا يكون بعض القرآن قرأاً وهو باطل بالاتفاق

كـ ﴿ملك﴾ و﴿مالك﴾^(١)

* * *

الثالثة .

العمل بالشاذ^(٢) غير جائز^(٣)

= والخلاصة أنه لو لم تكن القراءات المذكورة متواترة لكأن بعض القراء غير متواترة والملازمة تنافي من أن نحصر بعض القراءات بكتوبها قرأنا دون غيرها تحكيم، فإن انكل بقلت على السواء وأجمع الأئمة ببحار الصلاة بها فكلها قرآن
انظر شرح لعصـ (٢١/٢)، بيان المختصر (٧٠٨/٢ - ٧٠٩)، الفوائد (١/٢٤)، قواعد الرحمت (١٦/٢)

(١) يشير إلى قوله تعالى ﴿مالك يوم الدين﴾ الفاتحة (٤) فقد قرأها بالالف عاصم ويعقوب والكسائي وحلف، وقرأها الناقون بغير ألف

انظر حجة القراءات لأبي ذرعة عبد الرحمن بن محمد بن زبجدة ص (٧٧)، والمشر (٢٧١/١).

(٢) الشاذ: مأخوذ من قولهم: شذ الرجل بشذ شذوذاً، إذا انفرد عن القوم واعتزل جماعتهم، ويراد به هنا: القراءة التي فقدت ركناً من الأركان الثلاثة

١ - موافقة العربية ولو بوجه

٢ - موافقة إحدى المصاحف ولو احتمالاً

٣ - صحة اللف

ويرى بعض العلماء، أن الشاذ يطلق على ما وراء القراءات العشرة المشهورة وقيل: يطلق على ما وراء السبع

انظر المصباح المصير (٣٠٧/١)، ط المكية العميد، القاموس المحيط (٣٥٤/١)، المرشد الوجيز ص (١٧١)، المشر (٩/١)، الإنقب (٢٦٥/١)، وقد قال فيه السيوطي إن الشاذ هو الذي لم يصح سنده، ونظر جمع الحوامع (٢٣١/١)، وعياه الوصول ص (٣٥)، وفرائح الرحمت (١٦/٢)، وتيسير التحرير (٩/٣)

(٣) هذا هو ظاهر مذهب الشافعي ورواه عن مالك ورواية عن أحمد وقال به إمام الحرمين والعراقي والأملدي وابن الحاجب وغيرهم

وقد قال إمام الحرمين: «ظاهر مذهب الشافعي أن القراءة الشاذة هي لم تعمل بواحدة لا يسوع الاحتجاج بها ولا تنزل منزلة الخبر الذي ينقله آحاد من الثقات»

انظر البرهان (٦٦٦/١)، المستقصى (١٠٢/١)، المسحون ص (٢٨١)، الإحكام للأملدي (١٢١/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٥٠)، بيان المختصر للأصبهاني (٧١٠/٢)، شرح =

مثل. «فصيام ثلاثة أيام» (٢) «متابعات».

واحتج به أبو حنيفة (٣) رحمه الله تعالى (٣).

- الكوتب (١٤٠/٢)، أصول مذهب أحمد ص (١٨٦ - ١٨٧).

وقد احتج هؤلاء بأن النبي ﷺ مكلف سميع ما أنزل عليه من القرآن لفوائده تقوم الحجة القاطعة بقولهم، ومن تقوم بقولهم الحجة لا يتصور عليهم التواضع على عدم نقل ما سمعوه، فالراوي له إذا كان واحداً إن ذكره على أنه قرآن فهو حجة وإن لم يذكره على أنه قرآن فهو مرند بين أن يكون خبراً عن النبي ﷺ وبين أن يكون مذهباً له فلا يكون حجة.
انظر الإحكام للأمدى (١٢١/١).

(١) المائدة: آية ٨٩

وقد روا ابن مسعود وأبو رضي الله عنهما زيادة «متابعات». انظر: تفسير الطبري (٣٠/٧)، ط الحلي، البحر المحيط (١٢/٤).

وبعد على أن هذه القطعة شاذة فإن ظاهر مذهب الشافعي وجمهور أصحابه ورواية عن مالك أن التابع في صوم كفارة البهي لا يجب؛ لأن هذه الزيادة سم تواتر فليست من القرآن، فتحصل على أنه ذكرها في معرض البيان لما اعتقده مذهباً، بلعد اعتقد التابع حملاً بهذا المطلق على المفيد بالتابع في كفارة الظهار.

انظر البرهان (٦٦٦/١ - ٦٦٧)، المستقصى (١٠٢/١)، المخول ص (٢٨١)، الشرح الكبير للدردير (١٣٣/٢)، الشرح الصغير (٢١٤، ٢)، مفتاح الوصول للشمساني ص (٥ - ٦).

(٢) هو الإمام الحنبل العماد بن ثابت بن روضي الكوفي، أحد الأئمة الأربعة. ولد سنة ٨٠ هـ وكان قوي الحجة حسن المطلق، جواد الطبع، اتفق العلماء على تقدمه في الفقه، والورع، والعبادة، قال وكيع ما نعت أحقه من أبي حنيفة ولا أحسن صلاة منه، وقال الشافعي، الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه. وقد عرّض عليه القضاء فأبى أن يقبله. وقد قيل إنه أدرك أنس بن مالك رضي الله عنه، قرأ على حماد بن أبي سليمان وعطاء بن أبي رباح ونافع مولى ابن عمر، توفي عام ١٥٠ من الهجرة وهو أعرف من أن يعرف. وقد أوردت ترجمته بمؤلفات مستقلة.

انظر طبقات ابن سعد (٣٦٨/٦)، وفيات الأعيان (٤٠٥/٥)، سير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦)، مراد الاعتدال (٢٦٥/٤)، مرآة الجنان (٣٠٩/٦)، البداية والنهاية (١٠٧/١٠)، تهذيب التهذيب (٤٤٩/١٠)، المحوم الراهرة (١٢/٢)، تذكره الحفاظ (١٦٨/١)، و«أبو حنيفة» لأبي زهرة.

(٣) وأيضاً فقد احتج به الإمام أحمد بن حنبل، وهي رواية مشهورة عن الشافعي أحد بها من أتباعه الرازمي، والروائي، وأبو الطب الطبري، وابن المحاملي، وابن يونس، والرملي، كما نال بها ابن السكيت وصحح القول بالاستحجاج بالشاذ.

لنا. أنه ليس بقراء، لعدم التواتر، ولا خبر؛ لأن الراوي لم ينقله عن أبيه
كذلك (١).



وقد قال هؤلاء إنه يجب السماع في كسرة اليمين ولا يجرى التمريض وهو مذهب ابن عباس،
ومجاهد، والشافعي، وقتادة، وطائفة.

وقد عدلوا وجوب السماع. بأن ذلك مسموع عن النبي - ﷺ - لأنه رواه عدل حازم، وكل ما كان
مسموعاً فهو حجة، وأيضاً فهو إجازة قرآن أو خبر، وكل منهما يجب العمل به، إذ يحمل أنه سمع
لفظ «متابعات» من النبي - ﷺ - تفسيراً عظه قرآن ثبت له مرتبة الخبر، ولا ينقص عن درجة
تفسير النبي - ﷺ -

انظر كتاب الأصل لمحمد بن الحسن (٢٢٨/٣)، أصول المرحسي (٢٨١/١)، اسمعي لأبي
عدامة (٥٥١/٩)، روضة الناظر ص (٣٤)، أحكام القرآن للجصاص (٤٦١/٢)، روضة الصائين
للنووي (٢١/١١)، نهاية المحتاج (١٨٤/٨)، القواعد الأصولية لأبي اللحام ص (١٥٥)،
المختصر له ص (٧٢)، جمع الجوامع (٢٣٢/١)، الإنقاذ (٢٨٠/١)، شرح الكوكب لمير
(١٣٨/٢)، تيسر التحرير (٩/٣)، فوائد الرحموت (١٦/٢)، المدخل إلى مذهب أحمد
(١٩٦-١٩٧)، أصول مذهب الإمام أحمد ص (١٨٩) وما بعدها

وقد نقل الأسدي رحمه عن الشافعي رحمه الله، أنه احتج بالناد وقال: إن لم يكن قرأناً يقرأ فاقبل
حالته أنه يكون عن رسول الله - ﷺ - لأن القرآن لا يأتي به غيره
انظر التمهيد للأسدي ص (١٤٢)، تيسر التحرير (٩/٣-١٠)

وعلى أن الشافعي يحتج بالناد فإنه لم يوجب السماع في كسرة اليمين إما لأن هذه اللفظة
(متابعات) مسوخة، وإما لأنها لم تثبت عنده، أو أنه لم يعمل بها لقيام معارض راجح، وقد ذكر
الأسدي أن الشافعي نقل في موضعين من مختصر الربيعي على أن القراءة للشدّة خجة، في باب
الردع وهي باب تحريم الجمع انظر التمهيد للأسدي ١٤٢-١٤٣، والقواعد والفوائد
الأصولية لأبي اللحام ص (١٥٦) وقد نقل عن الأسدي مذهب الشافعية حرياً، وانظر شرح
المحلى على جمع الجوامع (٢٣٢، ١)، الإنقاذ للسيوطي (٢٨٠/١)، تيسر التحرير (١٠/٣)

وقد أخذ عن الأحاف هذا قولهم وجوب السماع بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه مع أنها رواية
آحاد زيادة على الحسن، وهم لا يأخذون بها لأنها نسخ

والذي يظهر لي، أن الناد إذا صح سنده إلى رسول الله - ﷺ - فإنه يكون حجة قطعية، شأنه شأن
أخبار الآحاد التي يروونها الثابت، بل هذه تريد على أخبار الآحاد تكون الراوي نقلها فإذ يكون
الاحتجاج بها أولى، وعدم كونه قرآن لا يمنع من العمل به على أنه خبر آحادي سري غير من حد
ثقة، والله أعلم

(١) في (ب) «على كذلك» بإسقاط «أنه»

وأما الأبواب فخمسة:

الباب الأول في اللغات

وفيه مسائل:

الأولى

ليس بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية^(١)،^(٢) خلافاً لقوم^(٣)

(١) المراد بها أن يدل اللفظ بذاته على معناه من غير وضع، بأن يكون بين ذاتيهما مناسبة تقتضي عدم الانفكاك لو تخلت وطاعها

انظر نهاية السؤل (٢٢/٢)، فوائح الرحموت (١٨٤/١)

(٢) قال بذلك جمهور أهل العلم

انظر الإحكام للأسي (٥٦/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٢٨)، المسودة ص (٥٦٣)، شرح

العصدة (١٩٢/١)، بياض المختصر للأسياني (٤٤٩/١)، جمع الجوامع (٢٦٥/١)، نهاية السؤل

(٢٢/٢)، سلاسل الذهب لبرككتي ص (١٢٤)، مختصر ابن اللسان ص (٥٤)، شرح الكوكب

المسير (٢٩٣/١)، فوائح الرحموت (١٨٤/١)

(٣) هم المعتزلة، وشهر عن عباد من سليمان الصيمري حيث قال إن الألفاظ دلت بذاتها على معانيها

لما بينها من المناسبة وقد سب إلى الصيمري الإمام الراري وجمع كثير من الأصوليين.

انظر لمحصل (٢٤٤/١/١)، المهر (٤٧/١)، والمراجع المتقدمة في هامشة (٢)

وقد قال بصول عباد جماعة من أرباب تكسير الحروف، وقد زعموا أن للحروف طوائع في طبقات

من حرة، وبرودة، ورطوية، ويبوسة، تناسب أن يوضع لكل مسمى ما يناسبه من طبيعته تلك

الحروف لتطابق لفظه

انظر الإحكام للأسي (٥٦/١)، سلاسل الذهب (١٢٤) مع التحقيق

وقد انتهى الجميع على بطلان قول عباد وفساده وقد قال الراري «والذي يدل على فساد قول

عباد بن سليمان أن دلالة الألفاظ لو كانت ذاتية لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم، ولا هتدى

كل إنسان إلى كل لغة، وبطلان اللارم يدل على بطلان الملوم» لمحصل (١ - ٢٤٦/١).

وهذه المسألة ميب على مسألة الخلاف في وضع اللغة، وملخص الأقوال فيها ما يلي

١ - قال قوم إن الواضع هو الله سبحانه، وهذا مذهب الأشعري وابن فورك.

٢ - وقال آخرون: إن الواضع هو البشر، وهو مذهب أبي هاشم وأتباعه.

٣ - وقال قوم: إن استداء اللغة وقع بالتعليم من الله، والباقي بالاصطلاح

لنا انقطع مصحة وضع اللفظ للنسيء ونقيضه، أو للنسيء^(١) وضده ويقطع بوقوعه أيضاً، فإن القرء^(٢) وضع لظهور والحيفض، وهما بقبضان^(٣)، وانحون^(٤) وضع للسواد والبياض وهما صدان^(٥)، وليس بين الشيء ونقيضه أو ضده مناسبة طبيعية.

٤ - وقال قوم، إن ابتداء اللغة وقع بالاصطلاح، واساقى بوقيف، وهو مذهب الإسماعيلي
٥ - والقول الخامس إن ليس للأعاط ديب على معانيها بذاتها لما يسها من المناسبة، وهو قول عباد الصميري المعتزلي.

٦ - والقول السادس يجوز كل واحد من هذه الأقوال من غير جرم بأحدها، سوى قول الصميري فقد ائتمروا على بطلانه، وهذا قول جمهور المحققين

انظر البرهان للجوي (١٧٠/١)، المحصول (٢٤٣/١)، الوصول إلى الأصول (١٢١/١)،
لروضة لاس قدسة ص (٨٧)، الإحكام للأمدى (٥٦/١)، شرح الكوكب (٢٨٥/١)، فوائج
الرحموت (١٨٣/٣)، إرشاد المنحول ص (١٢).

(١) في (ج) «وللشيء»

(٢) القرء يطلق على الظهور وعين الحيفض، فهو من الأصداد، قال أبو عبيد، القرء يصلح للحيفض
وللظهور قال: وأظنه من أقرات النجوم: إذا غابت

انظر المصباح المير (٥٠١/٢)، التماسوس المحيط (٢٤/١)، ناه العروس (٣٩٦/١)، ط
الكوكب.

(٣) البقبضان هما اللذان لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد في زمان واحد ولا يمكن ارتفاعهما معاً
عن ذلك الشيء، فلا بد من وجود أحدهما أو لئوت أحدهما وانتفاء الآخر، مثل الوجود والعدم

انظر شرح تفتيح الفصول ص (٩٧)، شرح الكوكب (٦٨/١)، وهما إذا وجد الظاهر انص
الحيفض وبالعكس، ولا يمكن اجتماعهما معاً في حال واحد ولا يمكن ارتفاعهما أيضاً

(٤) قال الجوهري: «الجلود الأبيض» ومع قول الشاعر

عبر يا بيت الحليس نسوي مر الليالي واختلاف الجرون

قال: يريد النهار، والحنون الأسود وهو من الأصداد، والجمع «حنون» بالضم مثل قولك: رحن

صم وقوم صم انظر المصباح للجوهري (٢٠٩٥/٥)، المصباح المير (١١٥/١) ط المكتبة
العلمية، التماسوس المحيط (٢١١/٤) ط الحلبي

(٥) الصندان: هما اللذان لا يمكن اجتماعهما معاً في شيء واحد في زمان واحد، ولكن يمكن ارتفاعهما
معاً عن شيء واحد في زمان واحد، مثل البياض والسواد فلا يمكن أن يجمعوا معاً في شيء واحد،

ويشك ارتفاعهما معاً عن شيء واحد فيكون هناك المصدر أو الحصار مثلاً

انظر، شرح تفتيح الفصول ص (٩٧)، شرح الكوكب (٦٨/١)، التمرينات للجرجاني ص
(١٤٢)

استدلوا بأنه لولا المناسبة لاستوب الألفاظ بالنسبة إلى المعاني، وحيث يكون
التخصيص ترجيحاً^(٤٩) من غير مرجح^(٥٠)
قلنا يختص بإرادة الواضع المختار.

* * *

الثانية

المشتقات^(٥١) ليس فيها إشعار بخصوصية الذات التي يصدق عليها المشتق.
فالأسود مثلاً إنما يدل على ذات (منصفة بسود، ولا دلالة فيه على كون تلك الذات
حسناً)^(٥٢) أو غيره؛ لأنه يصح قولنا: الأسود جسم فهو كان الأسود معناه: أنه جسم ذو
صواد لكان تكراراً^(٥٣)، ولو كان معناه أنه غيره لكان نقضاً^(٥٤)،^(٥٥)

* * *

(١) في (ج) «ترجيحاً»

(٢) معنى ذلك: أنه لو لم يكن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية لتساوت نسبة اللفظ إلى جميع
المعاني ولو كان كذلك لم يختص الاسم المعين بالسمى لمعين لأنه حيث تكون نسبة اللفظ إلى
ذلك السمي كنسبة إلى سائر المعاني، فاحتصاصه به دون غيره تخصيص بلا محصور. انظر
بيان المختصر (٤٥٠/١). انظر تفصيلاً للمسألة في المزهر للسيوطي (٤٧/١).

(٣) الاشتقاق أحد صنعة من أخرى مع اتفاهات معنى وباده أصدية، وميزة تركيب لها؛ يدل بنشأته على
معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلافاً حروفاً أو هيئة، كصارت من صرت، وحذر من حذر. انظر
المزهر (٣٤٦/١)، وانظر نهاية السور (٩٧/٢). لتعريفات للجرجاني ص (٢٧).

(٤) ما بين القوسين سقط من أصل (ب) مثبت في هامشها بعلامة «صح»

(٥) التكرار عبارة عن إثبات شيء مرة بعد أخرى. انظر التعريفات ص (٦٨)

(٦) المقص لغة الإبطال يقال فلان في كلامه نقص إذا كان بعضه يقتضي إبطال بعض.

والمراد به هنا بيان تحذف الحكم المدعي ثبوته أو نفيه عن دليل للمعلل الدال عليه في بعض
الصور، فإن وقع بسبب شيء من مقدمات الدليل على الإجمال يسمى نقضاً إجمالياً، وإن وقع
بالنسبة للمجرد أو مع السد يسمى نقضاً تفصيلاً؛ لأنه مع مقدمة سنية. انظر التعريفات
للجرجاني ص (٢٦٥)

(٧) ولزم المقص في هذا المثال؛ لأنه يصير معناه غير الجسم الأسود جسم، وهو كلام متناقض. انظر
الفوائد (٢٨/ب)

انظر المسألة في المحصور (١ - ٣٤٤/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٢٦)، شرح المفصل.

(١٨٢/١)، بيان المختصر (٤١٩/١)، جمع الجوامع (٢٨٩/١)، مختصر ابن اللحام ص (٤٩)، =

الثالثة:

استعمال اللفظ الواحد في حقيقته^(١) ومحاره^(٢)، كاستعمال الشرى في مدلوله الحقيقي والموم^(٣). حكمه حكم استعمال المشترك^(٤) في معييه^(٥).

= شرح الكوكب المير (٢٢٠/١ - ٢٢١)، فوائذ الرحموت (١٩٦/١ - ١٩٧).

(١) الحقيقة في اللغة مأخوذة من الحق، ولحق: هو الثابت اللام وفي الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما وصفت له في اصطلاح به التخاطب. وهي ثلاثة أقسام لغوية: كاستعمال الإنسان في الحيوان الناطق

وعرفيه: كاستعمال لفظ الدابة في ذوات الأربع خاصة، مع أنه موضوع لكل ما يدب على الأرض وشرعية: كاستعمال لفظ الصلاة في الأقوال والأفعال المحصورة

نظر المصباح المير (١٤٤/١) التعريفات للمرح حالي ص (٩٤)، العدة (١٧٢/١)، الحدود للماجي ص (٥١)، الإيضاح للفروسي ص (٣٩٢)، للخبص ص (٢٩٢) الواضح لآس عقيل (١٦٤/١)، الأحكام للامدي (٢١/١)، شرح تنقيح الفصول ص (٤٢)، شرح المصباح (١٣٨/١)، مفتاح الوصول ص (٥٩)، التمهيد للأسوي ص (١٨٥)، نهاية السؤل (١٤٦/٢)، المعرر ص (٣٥٥)، شرح الكوكب المير (١٤٩/١)، فوائذ الرحموت (٢٠٣/١)، إرشاد الفحول ص (٢١).

(٢) المعجاري في اللغة: الانفعال والتعدي، يقال: جاز فلان من جهة كذا إلى جهة كذا، وجاوز فلان قدره: إذا تعداه.

وفي الاصطلاح، اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بعلاقة بيه ريب المعنى الموضوع له، مع وجود قرينه تمنع إرادة المعنى الحقيقي، كإطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع، فعال مثلاً رأيت أسداً يضرب الأعداء بسيفه.

انظر في تعريف المصباح المير (١١٤/١)، التعريفات ص (٢١٤)، العدة (١٧٢/١)، الحدود للماجي ص (٥٢)، الإيضاح (٣٩٤)، للخبص (٢٩٤)، الواضح لآس عقيل (١٦٤/١)، الأحكام للامدي (٢٢/١ - ٢٣)، شرح تنقيح الفصول ص (٤٢ - ٤٣)، شرح المصباح (١٤٦/٢)، مفتاح الوصول ص (٥٩)، التمهيد للأسوي ص (١٨٥)، نهاية السؤل (١٤٦/٢)، المعرر ص (٣٥٥)، شرح الكوكب (١٥٤/١)، فوائذ الرحموت (٢٠٣/١)، إرشاد الفحول ص (٢١).

(٣) الموم طلب البيع بالشئ الذي يفر به البيع التعريفات ص (١٢٩).

(٤) المشترك هو اللفظ الموضوع لتحقيقين محققين أو أكثر، وصفاً أولاً من حيث هو كذلك، مثل العير فيها تطلق على الناصرة والحارية، ومثل الجوب يطلق على الأبيض والأسود انظر المحصول (١ - ٣٥٩/١)، إرشاد الفحول ص (٦٩)، التعريفات ص (٢٢٩).

(٥) اختلاف العلماء في جوار استعمال المشترك في معييه حقيقياً على مذاهب.

= **الاول** يجوز استعماله في معية شرط أن لا يمسح الجمع بينهما. وهو قول الشافعي، والفاصبي
 بي بكر استقلاني، وقال به الشيرازي، وابن الحاجب وابن لسكي، والمتوحي، كما قال به من
 المعول. أبو علي الجبائي وعبد الجبار بن أحمد.

وتوفه **الأمدي** في الإحكام فلم يرحح شيئاً واحتار في منتهى السؤل بجواز استعماله في معية.
 غير أن ابن الحاجب وابن لسكي قالوا يخلق على معية مجازاً لا حقيقة.
 وعند الباقلاني والمعتزة يصح حقيقة، وعند الشافعي: هو ظاهر فيهما، فإذا تجرد عن القرائن
 وجب حمل على المعير.

المذهب الثاني لا يجوز استعمال المشترك في جميع معانيه
 وهذا مذهب الأحاف، واحتاره منهم الكرخي كما قال به إسم الحرمين والغزالي، والرازي،
 وبل به من المعتزلة. أبو عبد الله البصري، وأبو هاشم وسه الفتوحي لأبي الحطاب وابن القيم
 المذهب الثالث يعم المشترك في التي دون الثلاث، وهو مذهب بعض الأحاف، وسوا على
 رأيهم هـ فروعاً تتعلق بالوصاب وغيرها.

انظر **المعتمد** (٣٢٥/١ - ٣٢٦)، **المصرة** (١٨٤ - ١٨٥)، **البرهان للجويني** (٣٤٣، ١ - ٣٤٥)،
المستقصى (٧١/٢)، **المسحور** ص (١٤٧)، **المحصول** (١ - ٣٧١/١ - ٣٧٢)، **الإحكام للآمدي**
 (٨٧/٢)، **منهجي لسؤل** (٣٠/٢)، **المختصر لابن الحاجب** (١١١)، **شرح المعتمد** (١١٢/٢)،
كشف الأسرار (٤٠/١ - ٤١)، **جميع النواميس** (٢٩٤/١ - ٢٩٧)، **لتمهيد للأسوي** ص (١٧٦)،
تهذيب السؤل (١٢٣ - ٢)، **التوبيخ على التوضيح** (٦٧/١)، **لنوائيل الأساسي** (١/٢٩)، **شرح الممار**
مع حواشيه (٣٤٣)، **تيسير التحرير** (٢٣٥/١)، **شرح الكوكب** (١٨٩، ٣ - ١٩٢) **مواضع**
الرحموت (٢٠١/١).

وهناك أدلة للأقوال انظرها في **المعتمد** (٣٢٦/١، ٣٢٧/١)، **المصرة** ص (١٨٥)، **المحصول** (١ -
 ٣٧١/١ - ٣٧٥)، **الإحكام للآمدي** (٨٨/٢)، **لنوائيل الرحموت** (٢٠١/١)
 أما أبو الحسين البصري فقد احتار: حواز الجمع بين معاني المشترك عملاً لا لغة انظر **المعتمد**
 (٣٢٦/١)

وهناك مذهب آخرى نظره في شرح الكوكب المير (١٩١/٣ - ١٩٢)، وإذا تقرر هـ فالخلاف
 في جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازه كالخلاف في جواز استعمال المشترك في
 معناه، فمن قال بالحوار في المشترك قال هـ بالحوار ومن مع مع هـ هـ مع هـ هـ
 لا أن الفاصبي أو بكر - وهو من قال بحوار استعمال المشترك في معانيه - خالف في هذه المسألة
 وعظم إنكاره على من يرى لحمل على الحقيقة واستعجار وقار - كما حكى عنه لجويني -
 واللفظ إنما يكون حقيقة إذا انطقت على معنى وصفت له في أصل اللسان، وإنما يصير مجازاً إذا =

الرابعة.

المنطوق من ادلالة^(١) هو: ما دل اللفظ عليه في محل الطوق^(٢)، والمفهوم:

- محور بها عن مقتضى لوضع، وتحيل الجمع بين الحقيقة والمجاز كمحاولة الجمع بين التفسير.

انظر: البرهان لموسى (٣٤٤/١)، المنحول ص (١٤٧)

واختار لحيوي جوار حمل اللفظ الواحد على حقيقة ومجازه عند وجود القرينة انظر البرهان (٣٤٥/١)

ويمثلون بذلك بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي عَلَيْهِ حَقُّهُ فِي وَلَدِ الصَّبِّ مِثْلُ حَقِّ فِي وَلَدِ الْإِنثَى﴾. ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْوِهِمْ﴾ فإنه شامل للوحيب والفت.

ونظر الكلام صى هذه المسألة في القصة (٧٠٣/٢)، المنحول ص (١٤٨)، المحصول (١).

(١٧٨/١)، لإحكام بالأسدي (٨٧ ٢)، المصودة ص (١٦٦ و ١٦٨)، القصة (١١٣/٢)، جمع

الحوامع (٢٩٨/١)، التمهيد للأسوي ص (١٨١)، بهايه السول (١٢٧/٢)، شرح الكوكب

(١٩٥/٣)، التقرير والتحير (٢٤/٢)، قرائع الزحوت (٢١٦/١)

وانظر أثر الخلاف في استعمال الحقيقة والمجاز بلفظ واحد في التمهيد للأسوي (١٨٢)

(١) ادلالة كون الشيء بحاله يدرم من العلم به العلم بشيء آخر

والشيء الأول: هو الدال، والثاني: هو المدلول

ولها ثلاثة أنواع الأول ما دلالة وصعية، كدلالة السب على المسبب، كالدلالة على وجوب الصلاة

والثاني: ما دلالة عقلية كدلالة الأثر على المؤثر

والثالث ما دلالة لفظية وهي تنقسم إلى طبيعية، وعقلية، ووصعية ولوصعية تنقسم إلى دلالة طبيعية، ودلالة تصورية، ودلالة التزام

انظر تعريف الدلال وأقسامها في التعريف للجرجاني ص (١٠٩)، وشرح تنقيح لفصوص ص (٢٣)، شرح الكوكب (١٢٥/١) وما بعده

(٢) وهو ينقسم إلى قسمين نص إل لم يحصى التأويل، كالأعداد، وكقوله جاء زيد، فإنه مفيد للدلالة الشخصية من غير تحديد لغيره، وهذا إن احتمل التأويل استعمالاً مرجوحاً، كالإسناد في محاورات اليوم أسداً فإنه مفيد بحجوان المفسر من المحتمل لدرج الشجاع، وهو معنى مرجوح لأنه مجازي، والأول حقيقي متأخر إلى الدهر

انظر التعريف الذي ذكره المصنف للمنطوق هنا وأقسامه في جمع الحوامع (٢٣٥/١ - ٢٣٩).

بهاي السول (١٩٨/٢)، القصة ٢ (١٧١/٢)، شرح الكوكب (٤٧٣/٢ - ٤٨٠)، إرشاد المنحول

ص (١٢٨)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٧١)، وانظر تعريفه لأخرى في لإحكام =

ما (١) دل عليه لا في محل النطق (١).



الخامسة

يعرف المجزء بعلامات .

لعلامة لأولى: التزام تفيده (٢).

= للأعدي (٢٠٩/٢)، تيسر التحرير (٩١/١)، فوائح الرحموت (٤١٣/١)

(١) في (ج) وهو

(٢) والمفهوم نوعان الأول مفهوم مرفعة، وهو ما واصل لمسكوت عنه المنطوق في الحكم، وإن كان المسكوت أولى بالحكم من المنطوق يسمى فعوى الخطأ مثل تحريم الضرب للوالدين الدان عليه يعونه تعالى «ولا تقل لهما أقبح» فإن تحريم لضرر أولى، وإن كان المسكوت مألوفاً لمنطوق يسمى ليس الخطأ مثل تحريم إحراق مال المسلم الدل عليه قوله تعالى: «ولن الذين يأكلون أموال بنيائهم ظلماً» فالإحراق مساو للأكل في الإلحاق

والثاني مفهوم مخالفة وهو ما كان حكم المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق في الحكم إنشائياً وبنياً فنشئت للمسكوت عنه بقض حكم المنطوق به ويسمى دليل الخطاب

انظر التعريف الذي ذكره المصنف هنا للمفهوم مع أقسامه في جمع الحوامع (٢٤٥ - ٢٤٠/١)، نهاية السؤل (١٩٨/٢)، الفوائد (١/٣٢)، العصد (١٧١/٢)، شرح الكوكب (٤٨٩ - ٤٨٠/٣)، إرشاد الفحول (١٧٨ - ١٧٩)، المدخل إلى ملحق الإمام أحمد ص (٢٧١).

ونظر تعريفاته الأخرى في الإحكام للأعدي (٢١٠/٢)، وتيسر التحرير (٩١/١)، فوائح الرحموت (٤١٣/١)

٣) كان التزام التقييد علامته المحار لأنه ألف من أهل اللغة أنهم إذا استعملوا مصاً في مسماه بظلمونه إطلافاً، وحيماً يستعملونه براء غيره قرباً به قرب، وإذا وجدناهم لا يستعملون اللفظ في معنى إلا مقيداً بقية هو قريبة دالة عليه علماً أنه محار فيه نحو «دار الحرب» و«جراح الدل» فإن لفظي «دار» و«الجراح» لا يستعملان فيما أريدنا به ههنا إلا مقيدين بما أشارا إليه

وقد اعصر الأثر، استرار عن المسرك، إدريساً يفيد، كنولك «غير حارة» لكن ذلك غير لازم فيه

انظر الإحكام للأعدي (٢٦/١)، جمع الحوامع شرح المحلى (٣٢٥/١)، بيان المختصر للأصمدي (٣٢٦/١)، حاشية لجراني على مختصر ابن الحاجب (١٥٣/١)، مختصر ابن اللحام (٤٤)، شرح الكوكب المبر (١٨١/١)، تيسر التحرير (٣٠/٢)، فوائح الرحموت (٢٠٧/١)، إرشاد الفحول ص (٢٥)

﴿كَيْجَنَاحِ الدَّلِّ﴾^(١)، وبار الحرب^(٢)

العلامة الثانية الترام توقعه على المسمى الآخر^(٣)، مثل^(٤). ﴿وَمَكْرُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾^(٥)

(١) من قوله تعالى ﴿وَحَفِصْ لَهَا جَنَاحَ الدَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ الإسراء آية ٢٤. وفيها استعارة مكبة وتحيلية بأن شبه الدل بطائر يحط من علو تشبهاً مضمراً، وأثبت له الجناح بحيلة، وانحصر برشيقاً، والظائر إذا أراد الطير والسمو بشر حاجبه ورفعهما ليرتفع، فإذا برك ذلك حفصهما، كما أنه رأى جارحاً تصق بالارض وأنصق حنايه وهي عاية حوق وتشدته انظر روح المعاني للألوسي (٥٦/١٥)

(٢) نهاية الورقة ٦٨ من (ب).

(٣) قال بعضهم إن هذا منصوص بلازم الإضافة فإن استعماله في معناه لا يحوز إلا بالإضافة وهي بعيد وأجبت عن ذلك بأن المراد الترام التشديد لإفادة هذا المعنى الذي نولاه عنهم معنى آخر، فكله قربة الدلالة عليه، وهو لا يوجد في لزم الإضافة قطعاً انظر: فوائح الرحموت (٢٠٧/١)

(٤) معنى ذلك أن يكون إطلاقه على أحد مسعيه متوقفاً على علقه بالآخر، فيعلم أن الشوق مجاز، والآخر غير مجاز

انظر الإحكام للأمدي (٢٦/١). بيان المختصر (٣٢٧، ١)، مختصر ابن النحاس ص (٤٤)، تفسير التحرير (٣٠/٢)، إرشاد السؤل ص (٢٥)

(٥) ساقطة من (ج)

(٦) من قوله تعالى ﴿وَمَكْرُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ والله خير الماكريين ﴿ال عمران، آية ٥٤﴾، ومعنى ﴿مَكْرَ اللَّهِ﴾ حرامهم على مكرهم حيث تواطؤوا على أن يقتلوا عيسى - عليه السلام - فألقى الله شبهه على من وكلوا به قتله. وروح عيسى إلى السماء فقتلوا الملقى عليه الشبه طأ مهم أنه عيسى، ولم يرجعوا إلى قوله، وأنا صاحبكم، ثم شكروا فيه. لم يروا الآخر، معنى الحواء باسم الابتداء لأنه في مقبلته، ولأن المخزاة لهم ناشئة عن المكر، ولا يحوز أن يقال ابتداء مكر الله واللاعير يطفرون عليه مشاكلة.

انظر: البحر المحيط (٤٧٢/٢)، والجارح (٣٥٤/١).

وإطلاق المكر على المجازاة عليه متوقف على وجوده، بخلاف إطلاق المنطق على معناه الحقيقي فلا يتوقف عليه غيره

انظر حاشية التفتراسي على العنبد (١٥٣/١)، شرح المحلى على جمع الخوامع (٣٢٥/١) والآية فيها مشككة وقد جمعت من قبيل المجاز، وربما جعلوا علاقة فيها هي المصاحبة في

العلامة الثالثة: صحة النفي^(١) كقولنا للبليد ليس بحمار، على عكس الحقيقة
فهي^(٢) تعرف بعدم صحة النفي؛ لامتناع قولنا فيه. إنه^(٣) ليس بإنسان، ونحوه^(٤).

والذي قالوه: دور^(٥)، فإنه إما يصح النفي إذا عرف أن ذلك الإطلاق مجاز، فقد
توقف صحة النفي على معرفة المحار، فلو توقف معرفة المحار على صحة النفي لكان
دور^(٦).

العلامة الرابعة: جمعه^(٧) على خلاف جمع الحقيقة^(٨)، كلفظ الأمر، فإنه يجمع

لذكر، أو مسجورة بي الخيال، أو النسب الادعائي انظر شرح لكوكب لمير (١٨٢/١)، فواتح
الرحموت (٢٠٧/١ - ٢٠٨)

(١) المراد: صدق نفي المعنى الحقيقي في الواقع عن المستعمل فيه
انظر فواتح الرحموت (٢٠٥/١) حاشية الساني على المحلى (٣٢٢/١)

(٢) مهية الورقة ٢٤ من (أ).

(٣) ساقطه من (ج)

(٤) انظر الإحكام بلامدي (٢٤/١) المسودة ص (٥٧٠)، بيان المختصر (٢٣٠/١)، جمع
الحومع بشرح المحلى (٣٢٣/١)، القواعد والقواعد الأصوبية ص (١٢٧)، شرح الكوكب الصير
(١٨٠/١)، نبيير لتحرير (٢٧/٢)، فواتح الرحموت (٢٠٥/١)، رسالة المحول ص (٢٥).

(٥) الدور: توقف الشيء على ما توقف عليه، فإن كان بعربيين سمي الدور المصرح، كما يتوقف أ
على ب وبالعكس وإن لم يصرح سمي الدور المصرح كما يتوقف أ على ب وب على ج وح
على أ

انظر: التعريفات للجرجاني (١١٠ - ١١١)

(٦) وقد أحيط من هذا الدور بأن ما ذكر من لروحه إنما يصح فيما إذا صدر لفظ على معنى ولم يعلم
أنه فيه حقيقة أو مجاز، أما إذا علم لفظ المستعمل معنى حقيقي ومعنى مجازي، ولم يعلم أيهما
المراد في هذا المقام بصفاء المراد، فصحة نفي المعنى الحقيقي عن لفظ الذي ورد فيه الكلام
يكون على أن المراد هو المعنى المجازي، فيجوز بذلك أن اللفظ مجاز

وبصاً فلا نسب بعض المعاني الحقيقية كلف فيعلم أنه مجاز، وبلا لزم الاشتراك

انظر حاشية القندري على العبد (١٤٧/١)، حاشية الساني على المحلى (٢٢٣ - ٢٢٤)،
إرشاد المحول ص (٢٥)

(٧) في (ج) «جمعه»

(٨) معنى ذلك أن لفظ يد كان يجمع باعتبار المفهوم الحقيقي وقد جمع باعتبار مدلول حر جمع
على خلاف جمع الحقيقة ذلك، كما يلفظ مجازاً بالنسبة إلى المدلول الآخر انظر. بيان =

على أوامر إذا أريد به المعنى المتفق على كونه حقيقة فيه^(١) وهو القول^(٢)
ويجمع على أمور إذا أريد به الفعل^(٣). وهذه العلامة لا تنعكس أي لا تكون
اتفاق الجمعين دليلاً على الحقيقة.

العلامة الجامعة^(٤): علم الاطراد^(٥).

= المختصر (٣٣٥/١)، المهر (٣٦٢/١)، تيسير التحرير (٣٠/٢)
وكانت هذه علامة على المحار لأن اختلاف الجمع يدل على أن اللفظ ليس متوقفاً في المعنيين
وهو ظاهر. وقد علم كونه حقيقة في أحد المعنيين اتفاقاً، فلو لم يكن محاراً في الآخر لزم
لأشراكه وهو خلاف الأصل.

انظر: شرح المصنف (١٥١/١ - ١٥٢)، وفوائد الرحموت (٢٠٧/١).

(١) في (ج) ونحوه.

(٢) وقد ذكر الإمام العراقي هذه العلامة فأشار إلى أن من علامات المحار أن تختلف صيغة الجمع
على الاسم مع عدم أنه محار في أحدهما حيث إن الأمر الحقيقي يجمع على أمور، ويجمع على
أمور إذا أريد به الشأن.

انظر: المستقصى (٣٤٢/١).

ولم يرتض العراقي هذه العلامة، وذكر في بعضهم يرى أنها من معارف المجاز ثم قال: وهذا
صحيح، لأن اختلاف الجمع لا يشعار له أنه يكون اللفظ حقيقة في معناه أو محاراً له يقال إلى
هذا ابن القيم فذكر أنه لا أثر لاختلاف الجمع انظر المحصول (١ - ٢/١٨٥)، التحرير لابن
القيم (١٧١).

(٣) قد يراد بالأمر الفعل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْفَعُونَ بَرِئِينَ اللَّهِ﴾ (١٧) وهو تعالى
﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ القمر، آية: ٥٠.

(٤) نظر هذه العلامة في المعتمد (٣٢/١ - ٣٣)، النبع في شراري ص (٥)، المستقصى
(٣٤٢/١)، الإحكام بلامدي (٢٤/١)، المختصر لابن الحاجب ص (٢١)، شرح المصنف
(١٤٩/١)، جمع الخوامع بشرح المحلى وحاشية الشافعي عليه (٣٢٣/١)، المختصر لابن الحاجب
ص (٤٣)، المهر لمسيوطي (٣٦٢ - ٣٦٤)، شرح الكوكب المير (١٨١، ١)، تيسير التحرير
(٢٩/٢)، فوائد الرحموت (٢٠٩/١)، إرشاد الفحول ص (٢٥).

(٥) علم الاطراد هو أن يستعمل اللفظ المحاري في محل لوجود علامة ثم لا يحوز استعماله في
محل حر مع وجود تلك العلامة كالجنة تصدق على الإنسان لطوله، ولا تطلق على صديق حر
غير الإنسان.

وقد يراد بعدم الاطراد أن يستعمل لفظ علامة ولا يستعمل ذلك اللفظ أو لفظ حر في =

كاستدلنا^(١) على أن إطلاق المخلة على الرحل الطويل مجاز بكونها لا تطلق على غيره من الطوال

وهذه العلامة لا تعكس أبصاً، أي لا يكون الاطراد دليلاً على الحقيقة؛ فإن بعض المجازات قد تطرد^(٢)، وما قالوه مقوص بالفاضل والسخي، فإنها حقيقتان فيمن قام به العلم والكرم مع أنهما لا يطردان لكونهما لا يطلقان على الله تعالى، وكذلك أيضاً المارورة فإنها حقيقة في الزجاجة المحصورة لكونها معراً للمانعات دون غيرها مما وجد فيه هذا المعنى^(٣). (٤)

= معنى مع وجود تلك العلاقة، كالعربة تستعمل لأهلها للمحذية، ولا يستعمل السباط لأهله مع وجود المحذية، والراوية تستعمل في المرافعة للمجاورة، ولا تستعمل الشبكة لتصيد مع المجاورة
نظر حاشية الشاربي على لعمد (١٤٩/١)، بيان المختصر (٣٣٣/١)، شرح المحلى (٣٢٤/١)، نوح لرسم (٢٦/١)

(١) في (ج) «فاستدلنا»

(٢) انظر: موانع الرخص (٢٠٧/١)

وقد أجاب الأعني على اعتراض أن بعض المجازات قد تطرد فقال: إن لا تدعي أن الاطراد دليل الحقيقة بلرم ما قيل بل المدعي أن عدم الاطراد دليل المجاز
انظر: الإحكام للأبي (٢٥/١)

(٣) في (ج) «المعين»

(٤) وانظر: بيان المختصر (٣٣٤/١)

وقد أحيب عو هذا لفص من هذه الألفاظ مطردة في معانيها، فإن السخي دائر بين معنى الحواد المطلق، والحواد الذي من شأنه البطل كذلك الفاصل دائر بين العالم مطلقاً ولعام الذي من شأنه الجهل، ولما وجدهم لا يصلحان على الله تعالى مع جوده الشامل وعدمه الكامل - علمنا أنهما موضوعان للمبهدين، وكذلك المارورة دائره بين المستقر مطلقاً والمستقر مع كونه زجاجاً فعدم لاستعمال في غيره علم أنها لكائي

وأجيب أيضاً بأن علامة المجاز هو الاطراد من غير مانع وهو غير متحقق في هذه الأمثلة بوجود المانع فإن الشرع مع نسجي وبماصل له، واللغة معنت المارورة لغير الرجاجة وعلى هذا الجواب الأخير ورد الدور، وذلك لأن عدم الاطراد حيثما يكون علاقة ليسباز إذ علم كون عدم الاطراد، لا لمانع، وكون عدم الاطراد لا لمانع لا يعلم إلا بعد العلم بالمجاز فيتوقف العلم بالمجاز على العلم بعدم الاطراد لا لمانع فيتوقف العلم بعدم الاطراد لا لمانع على العلم بالمجاز فيلزم الدور
انظر الإحكام (٢٤/١)، شرح لعمد (١٥٠/١ - ١٥١)، بيان المختصر (٣٣٤/١ - ٣٣٥)، =

وفي المبحر^(١) في الكلام على الحقيقة العرفية: أن القارورة^(٢) نعة: حقيقة في كل ما يستقر فيه الماء ولكن تخصصت بالعرف

السادسة^(٣) مفهوم الحصر^(٤) هو مثل صديقي زيد، وسعالم زيد، إذا لم^(٥) نكن معه قرية تدل على العهد^(٦).

= حاشية الحرجاني على المعتمد (١٥١/١)، يسير التحرير (٣٠/٢)، فوائح الودعوت (٢٠٧/١)، إرشاد المبحر (٢٥)

والد صعب البراري هذه العلامة وذكر عدة أطوار الحقيقة في موضع كثيرة من حاشيته ما أورده المصنف هنا انظر: المبحر (٤٨٣/١ - ٤٨٤)

أما أبو الحسين فقد رجحها وقال: «والصحيح أن معنى لا تلود من غير مع دليل على أن الاسم مجاز، لأنه قد ثبت وجود أطوار الأسماء في حقيقته وأطواره لأنه يدل على أنه حقيقة، لأن المحار وإن لم يجب أطواره فلا مانع من أن يكون من أطوار بعضه انظر المصنف (١٢٣/١)

(١) انظر: المبحر (١ - ١١٢/١)

(٢) سقطت من (ج)

(٣) يوجد في حاشية (ب) هنا «ولع»

(٤) هو أن يقدم الوصف على الموصوف الخاص حرراً له ولترتيب الطبيعي خلافاً، فيعلم من العبدول إليه قصد المعنى عن غيره

انظر: شرح المعتمد (١٨٣/٢)

ويراد بالمحصر منها، بعض أنواعه وهو أن يعرف المنة بحيث يكون ظاهر في العموم سواء كان صفة أو اسم حسن، ويجعل الخبر هو المحصر منه بحسب المفهوم، سواء كان عاماً أم غير عام مثل العالم زيد ولأنه من قرش انظر حاشية التفتازاني على المعتمد (١٨٣/٢)

(٤) في (ج) «إد لم»

(٥) «آل» لها ثلاثة معاني:

أ - تكون للعهد وهو إما ذكرى بحر «كما أرسلت إلى فرعون رسالة فقصى فرعون برسولاً»

أو علمي بحر «بالواد المقدس» إذ معنا في «الفار»

أو حضوري نحو «اليوم أكملت لكم دينكم»

ب - ولاستفراق الجنس نحو «إن الإنسان لفي خسر»

ج - ولتعريف الحقيقة بحر «الرجل خير من المرأة»

انظر شرح من عقيل على ألفة ابن مالك (١٧٨/١)، ط دار الاتحاد العربي، وأوضح المسائل

وحاشيته صبيح المسائل (١٦٧/١)، ط المحدث، وحاشية الصالح على شرح الأشموني (١٨٦/١) ط دار المعرف

واختلصوا فيه^(١):

وقيل لا يفيد الحصر. واختاره الأمدى^(٢)

وقيل يفيد بالمطوق

وقيل بالمفهوم^(٣).

وأما العكس وهو حمل الكني^(٤) على الجري^(٥)، كقولنا ريد صديقي، وريد

(١) في (أ) كررت لفظة «فيه» مرتين

(٢) الإحكام (٢٣٣/٢). ونسب للفاضي أبي بكر النافلاوي وجماعة من المكسبين وانظر الفوائد (٣٩/ب)

(٣) ذهب إلى أنه يفيد الحصر إمام الحرمين ونهرواس، والعمادي وابن قدامة، والمحدثين بيعة، والعمادي وابن القيم، والصوفي، والهاربي والشوكاني، وسبب الرزكشي والفتوح للمحققين من العلماء

انظر الشرحان للحويي (٤٧٩/١ - ٤٨١). المستقصى (٢٠٧/٢)، المنحول (٢٢٠)، المروضة لاس قدامة (١٤٣)، المسودة (٣٦٣)، شرح تقيع الفصول (٥٧ - ٥٨)، نهاية السور (١٩١/٢)، سلاسل الذهب ص (٢٢٥)، التحرير لاس إمام ص (٤١)، شرح الكوكب (٥١٨/٣ - ٥١٩)، يسير التحرير (١٣٤/١)، فوائح الرحموت (٤٣٥، ١)، إرشاد المنحول (١٨٢ - ١٨٣)

ويفيد الحصر بالمطوق عند الحويي والفتوح والهاربي. انظر المراجع السابقة. ورجح أنه يفيد بالمفهوم. التفتتاني واشوكاني وقد قال التفتتاني: «وأما كون هذا يحصر مفهوماً لا مطوقاً فمما لا ينبغي أن يقع فيه خلاف؛ للقطع بأنه لا يضر بالنفي أصلاً» انظر حاشية التفتتاني على العبد (١٨٣/٢)، يسير التحرير (١٣٤/١)، إرشاد المنحول ص (١٨٣)

(٤) الكلبي ما لا يجمع نفس بصورة من وقوع اشركه كالإنسان. وسمي كنياً لأن كنية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجري والكلبي حره الجري فيكون ذلك الشيء مسوب إلى الكل، والمسوب إلى الكل: كلبي.

انظر التعريفات لجرجاني ص ١٩٥. انظر أيضاً المنحول (٣٠٢/١/١)، شرح تقيع المنحول ص (٢٧)، والموائد (٤١)، شرح المعنى على جمع لجوامع مع حاشية ثنائي (٢٧٤/١)، شرح مظانع الأنوار للأرموي مع حاشية الجرجاني ص (٤٥)، إيضاح المعنى (٨)، ظوابط المعرفة ص (٣١)، خلاصة المطور ص (٢٤)، وسهيل المنطق (١٢ - ١٤)

(٥) الجري ما يجمع نفس بصورة من وقوع اشركه. كريد وسمي جرياً لأن جري الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكني، والكلبي حره الجري فيكون مسوب إلى الحر، والمسوب إلى الحره جري انظر التعريفات ص (٧٩)، وانظر أيضاً المنحول (١ - ٣٠٢)، شرح تقيع المنحول ص =

العالم : فإنه لا يفيد^(١).

دليل الأول - أنه لو أفاده لكان التقديم بغير مدلول الكلمة^(٢) وأيضاً. فلو أفاده لأفاده العكس^(٣)، لأن «صديقي» و«العالم» لا تصلح للحتم^(٤)، لكذب قولنا - كل صديق زيد أو كل عالم زيد؛ لعدم التعدد، ولا لمعهود معين^(٥) خارجي؛ لعدم القرينة فوجب جمعه لمعهود ذهني^(٦) مقيد بما يصير به معياً مساوياً لمحموله^(٧)، وهو الصديق الكامل الصداقة، والعالم المتميز في العلم.

= (٢٧)، الفوائد (٤١/ب)، شرح المحلى مع حاشية نسفي (١/٢٧٤)، لومع الأسرار شرح لسطاح (٤٥ - ٤٦)، صوبط المعرف ص (٣٠)، خلاصه المنطق ص (٧٣)، وتسهيل المنطق (١٣ - ١٤)

(١) لأن مبدأ يحور أن يكون أحسن من الخبر فلا يلزم انحصار الصدقة والعلم في هذه الصورة المستقصى (٢٠٧/٢)، سبيل الذهب ص (٤٢٦).

(٢) يريد أنه لو كان العالم زيد لمعصر، وزيد العالم ليس بلحصر لكان التقديم معبراً لمعهود الكلمة، والاتحاد باطل؛ لأنه لو اتحد مفهوم العالم مقدماً ومترسماً، وكلا التركيبين يفيد بين «زيد» و«العالم» الاتحاد فهو هو ويكون ذات أحدهما هو ذات الآخر، فلم شمول الحصر إن أفاد المعصوم، أو شمول عدمه إن لم يفد، وهو خلاف المقروص، وبطلان اللازم ظاهر، لأنه إنما يتغير بالتقديم والتأخير لهيئة انشائية دون المصردات

انظر انعقد على المختصر (١٨٤/٢)

(٣) يريد أنه لو كان قولنا لعالم زيد يفيد الحصر لكان عكسه وهو زيد العالم يفيد الحصر وهم لا يقولون به، وذلك لأن ذمهم في مثل العالم زيد أن العالم لا يصلح للحتم، لأن الإخبار عنها بأنها زيد، الخبري كاذب ولا معنى لعدم القرينة انصافه إلى العهد فرضاً فكان لما يصدق عليه الحتم مطلقاً يفيد أن كل ما صدق عليه العالم زيد، وهو معنى الحصر وهذا الدليل آت بعينه في قولنا زيد العالم، ولاشتراك في الدليل بوجه الاشتراك في الحكم

انظر العنصر (١٨٣/٢ - ١٨٤)، والفوائد (٤٣/أ)

(٤) الحس كفي مفول على كثيرين محتمل بالتحصيف في جواب ما هو من حيث هو كذلك انظر التعريفات (٨٢)، تسهيل المنطق ص (٢٥)

(٥) في (ب) لا معنى.

(٦) في (ج) ذهني.

(٧) نهاية الورقة ٦٩ من (ب)

ودليل الثاني . أنه لو لم يعدده بالتقديم المذكور^(١) لأحرر عن الأعم بالأخص لتعذر
الجس والعهد، والإحار به باطل، لامتناع قول: الحيوان إنسان^(٢)

واجب بأنه لمعهود ذهني لا معنى ما ذكرتموه من المعهود والمقيد^(٣) بل المراد
المعهود المطلق كقولنا^(٤): أكلت الخنزير، وزيد العالم.

وأيضاً. فيلزمه زيد العالم بعين ما ذكر، فإن المراد^(٥) بالعالم ليس هو الجنس ولا
المعهد لتعذرهما، بل المعهود الذهني.

فإن رعم أنه يحير بالأعم عن لأخص فخطأ؛ لأن^(٦) شرطه التكبير كقولنا. زيد
عالم.

فإن زعم أن الأعم في قولنا زيد العالم «لرب» لقرينة تقدمه، كان خطأ أيضاً؛ لأن
شرط الحر: أن يكون تعريفه مستقلاً مسغياً عن المبدأ.

وعلى ما ذكرتموه لا نسعي تعريفه عن المبدأ؛ لتوقف تعريفه على تعريفه

* * *

فروع حكاها في المحصول:

الأول^(٧):

الكلام عند^(٨) المحققين ما: مشترك بين المعنى القائم بالنفس والألفاظ

(١) في (ج) «التقدير»

(٢) وذلك لأن الحبر لا يجوز أن يكون أخص من المسدأ بل يعني أن يكون أعم منه أو مساوياً له فلا

يقول: الحيوان إنسان، ويجوز أن نقول: الإنسان حيوان

انظر لمستصفي (٢/٢٠٧)، شرح مبين الأصول ص (٥٨)، سلاسل الذهب ص (٢٢٥).

وشرح الكوكب (٣/٥١٩ - ٥٢٠)

(٣) سقطت الورق من (ب)

(٤) في (ج) «يقول»

(٥) نهاية الورقة ٢٥ من (أ)

(٦) هي (ج) «لا شرطه».

(٧) المحصول (١ - ٢٣٥/١)

(٨) في (ج) «على» وهو تصحيف

وذكر ابن الحارث في باب الاختار تحوّه أيضاً^(٢).

نعم في باب الأوامر من المحصول^(٣) أيضاً: أنه حقيقة في اللساني^(٤) فقط^(٥).

* * *

(١) هذا قول لأشاعره، وقال به العراقي في المستصحب، وحكاها الصوفي عن ابن كلاب وبعض لأشاعره، وقال به الشوكاني.

انظر المستصحب (١٠٠، ١)، شرح تنقيح الأصول ص (١٢٦)، التمهيد للأسوي (١٣٥) - (١٣٦)، شرح المعنى على جمع التوابع (٢، ١٠٤)، الإيج (٣/٢)، شرح التوابع الصير (٩/٢)، إرشاد المحول ص (١٢).

(٢) قال ابن المطجب: هو الخير: قول مخصوص للصيغة والمعنى.
انظر: المختصر ص (٦٧).

ومرر البعض ذلك بقول: فالخير نوع مخصوص من القول ويقال للصيغة وهو قسم من الكلام اللساني والمعنى وهو قسم من الكلام النسائي.
انظر: شرح العبد على المختصر (٤٥/٢).

(٣) المحصول (١ - ٧/٢).

(٤) وهذا قول جمهور أهل السنة حيث يطلقونه على أنه حقيقة في العبارة وليس مشتركاً بين العبارة والمعنى اللغوي.

انظر المصنف (١٨٥/١ و ٢١٥) وما بعدها، الروضة لاس قدامة ص (٩٨)، كشف الأسرار (٢٣/١) وما بعدها، ونهاية السؤل (٢٢٩/٢)، القواعد والمرائد الأصولية ص (١٥٤)، شرح التوابع الصير (١٣/٢) وما بعدها وص (٩٨) وما بعدها، وفواتح الرحموت (٦/٢)، مذكرات الشيعلي ص (١٨٨).

(٥) قال ابن السبكي: وأما قول الإسماعيل: المستصحب أنه حقيقة في اللساني فقط فغير معابر لما نقله في المعاني عن المحققين: لأنه قال هناك: الكلام بالمعنى القائم بالنسب هذا لا حاجة في أصول الفقه إلى البحث عنه وما الذي يجب عنه النسائي، رقبه هنا فقط أي لا يكون حقيقة في الشيء والقصة والشأن والظن كما ذهب إليه أبو الحسين، وحاصل الأمر: أن الكلام هذا ليس إلا في اللساني.

انظر الإيج (٤/٢).

وهناك قول ثالث: إن الكلام قائم بالنسب ليس حراً ولا عبثاً، فهو حقيقة في معنى مجاز في العبارة وقال بذلك إمام الحرمين وأبو ترهانة ووضحه الروكشي.

الثاني (١)

اللفظ المتداول (٢) بين العامة والخاصة لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي لا

= انظر البرهان لمحوي (٩٩/١)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (١٢٨/١)، سلاسل الذهب ص (٨٦)

بما العرفي فقد حرم في المستصحب بأنه مشترك كما سبق، وذكر في المحلول أنه معنى قائم بالنفس على حقيقة وخاصة يتميز بها عنه عدة

وأشار إلى أن هناك خلافاً في عبارات هل تسمى كلاماً مجازاً أو حقيقة انظر المستصحب (١٠٠/١)، والمحلول ص (٩٨).

وأما أبو الحسن الأشعري فقد فعل به لأقول الثلاثة أظهرها كما حكمه الجوهري أن الكلام قائم بالنفس وإن سميت العبارات كلاماً فمجاز

انظر البرهان (١٩٩/١)، جمع مجموع (١٠٤/٢) سلاسل الذهب ص (٨٩)، والقواعد الأصولية ص (١٥٤)، وشرح الكوكب ص (٩٢)

أما المعرلة فإنهم يطلقون الكلام على بحروف التثنية بموضع على استعمالها في المعاني انظر المعتمد (١٤/١ - ١٥)

وانظر أثر الخلاف في هذه المسألة في التمهيد للأسوي ص (١٣٦)، والقواعد والفوائد الأصولية لأمير السهام ص (١٥٤)

والصحيح من هذه الأقوال أن الكلام حقيقه في اللفظ لا مشتركاً، وذلك ما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فقد قال تعالى ﴿وإن أحد من المشركين استعاضك فأخذه حتى يسمع كلام الله﴾ سورة التوبة، آية ٦

فقد صرح بأن ما سمعه بالعامه ومعناه كلامه تعالى، وقال في قصة زكريا: ﴿آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليل سوياً فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا﴾

سورة مريم، آية ١١، فلم يسم إشارة إليهم كلاماً، إلى غير ذلك من الآيات التي تنص على الموضوع، وفي الحديث «إن الله على لامي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو يعمن به» وأجمع

المنهاء على أن من حلف لا يكلم، لا يحث حديث لنفسه، وإنما يحث بالكلام، وإذا أطلق الكلام على المعنى القائم بالنفس فلا يظن إلا بقربه كقوله تعالى ﴿ويقولون في أنفسهم لولا

يعذبنا الله بما نقول﴾ لمعادله ٨ ﴿ولو لم يعذبنا لفسد للكلام باللسان، وقول عمر - رضي الله عنه - يوم السقيفة «وردت في نفسي كلاماً»

(١) المحصول (١ - ١/٢٧١)

(٢) في (ج) «المتداول»

يعرفه إلا المخصوص.

مثاله. ما يقوله مثبتوا^(١) الأحوال^(٢) من المتكلمين أن الحركة^(٣) معنى توجب للذات كونه متحركاً



الثالث^(٤).

احذفوا في أن المعنى القائم بالشيء هل يجب أن يشتق له منه سم؟، والحق أن يقال. إن كانت المعاني لا أسماء لها كأصناف الروائح والألوان، فلا، لأن ذلك غير حاصل فيها

وأما التي لها أسماء؛ فالظاهر من مذهب الأشعرية^(٥)

(١) في (ج) «متبداً» وهو تصحيف في النسخ وفي الشرح «متبوء»

(٢) الأحوال: جمع حال، والحال عندهم هي صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة. وورد بعضهم لا معلومه ولا مجهوله وهي على قسمين معدنة وغير معدنة، فالمعدنة هي أحكام المعاني، فمعي قام معنى بمحل أوجب سمحه حكماً منه، فالسواد يوجب سمحه أنه أسود، والبياض يوجب لمحل أنه أبيض. وغير المعدنة هي كون العلم علماً والياض يياً

نظر نقاش الأصول يعرف (١٠٨/١) بـ مخطوط، والموائد شرح الروايد (٤٨/١)

(٣) عرف الجرجاني الحركة بأنها المخرج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج وقيل هي شئ حيز بعد أن كان في حيز آخر

وقيل الحركة كومان في أين في مكانين، كما أن اسكوا كومان في أين في مكان واحد

نظر: التعريفات ص (٨٨)

(٤) المنصول (١ - ١/٣٤١)

(٥) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم، ينسب إلى أبي موسى الأشعري، لصحابي المعروف - رضي الله عنه - ولد بالبصرة سنة سبعين ومائتين، وقيل سبعين ومائتين، وسكن بغداد، وكان أولاً معتزياً ثم رجع عن هذا المذهب وأعلن توبته عنه، ورد على الملاحدة والمعتزلة والشيعة، وله انتصاف كثيرة لمشهوره، ومنها الجمع، والموخر ويصح البرهان، والسيين عن أصول الدين، والشرح والتفصيل في الرد على أهل الإلحاد والتصويل وتسلم عليه لقاصي أبو بكر لبناناني وغيره، ودلى أبي الحسن بسبب طائفته لأشعرية وشهرته تسمي عن تعريفه توفي سنة ٣٢٤ هـ.

خلافاً للمعبرلة (٢).



= انظر ميسر كتب لمصري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لأبي عساكر وانظر وفيات الأعيان (٣٨٤، ٣)، صفات الشافعية لأبي لسبي (٣٤٧/٣)، بداية ونهاية (١١ ١٨٧)، طيهات الأسوي (٧٢، ١)، شذرات الذهب (٣٠٣/٢).

(١) وعلى حو به كثير من أهل الأصول وهو قول الغرامى وأبي السكي والصوحي وبغلة الأمدى عن السبعة. نظر الإحكام للأمدى (٤٠/١)، وشرح تنقيح التصو (٤٧ - ٤٨)، جمع الحوامع مشروح المحلى (٢٨٦/١)، شرح الكوكب (٢٢٠/١).

(٢) ذكر الرارزى أن المعبرلة لما قالوا إن لله تعالى يخلق كلامه في جسم. قال الجمهور لو كان كذلك وجب أن يشق لذلك اسم المتكلم من ذلك الكلام، وعدمهم أن ذلك غير واجب. انظر المحصول (١ - ٣٤١/١).

وقد ذكر لقرافي أنه لا خلاف في الروع الأول الذي أشار إليه الإمام الرارزى، فالسود إذا قام بمحل أوجب بحله حكماً، وهو كونه أسود. وبما الخلاف الذي بين الجمهور والمعبرلة في مسألة كلام الله لموسى فقال المعتزلة إنه مخلوق في الشجرة لموسى فسمعه منها فهو قائم بها ولم يشق لها منه لفظ، سمع بغير الله. وكلمت الشجرة موسى، بل قال، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ كما أنهم اشتقوا الله تعالى عالماً وقديراً ومريداً، وسم يقولوا قام معهم به من قالوا لم تشق به صفة الله، وخالقوا في هذا أئمة أهل الحق، فإن أمر الحق يقولون بما هو قائم بذات الله تعالى، وجميع الصفات المشورة منها هذه الألفاظ قائمة به تعالى، فهذا موطن الخلاف.

انظر مائس الأصول (١ - ١١٦٠) مخطوط، شرح تنقيح التصو ص (٤٨)، الفوائد (٥١/ب) قلت - وهذه المسألة التي أشار إليها لمصنفها تنفرع عنها مسألة أخرى وهي إذا لم يشق للمحل اسم فهل يجوز أن يشق لغير ذلك المحل به سم؟ فقال الجمهور لا وقالت المعتزلة نعم فالله تعالى متكلم بكلام يحلقة في جسم، وهذه مسألة تعرض لها البصاوي في المسهاح ويعنون لها الأصوليون بقولهم لا يشق اسم الفاعل لشيء، والمحل قائم بغيره.

انظر المحصول (١ - ٣٤١/١) وما بعده، الإيهام (٢٣٤/١)، بهية السؤل على المسهاح (٩٧/٢)، سلاسل الذهب ص (٩٧)، حاشية الحرحاني على لعضد (١٨١/١)، فوائج الرحمون (١٩٥/١).

الرابع (١):

قال في الإحكام (٢): لا يجوز تسمية الفائت قاعداً والقاعد (٣) قائماً لتعود والقيام السابق، بالإجماع.

وذكر في المحصول (٤) سورة (٥) أيضاً (٦).

قلت ضابطه كما قال (٧) البربري (٨) في مختصر المحصول المسمى . . .

(١) هذا الصرح مبني على مسألة مذكورة في المهاج وهي أن شرط كون المشتق حقيقاً هوام لعدم انظر المهاج (٧٩/٢).

وبين المسألة أن إطلاق الاسم المشتق بأحد الحركات حقيقة بالإجماع واعتبر المشتق مجازاً بالإجماع، وما إطلاقه بأحد المعاصي كإطلاق الضرب على من صدر منه الضرب وانتهى، أو إطلاق تسمية الفائت قاعداً لم يثبت من التعمود كما في هذه المسألة فالجواب على أنه غير حقيقة بين مجاز، وخالف بين سينا وأبو هاشم وأبو علي بن حناني، وقالوا هو حقيقة، لأن من صدر منه الضرب يصدق عليه بعد ذهبه أنه صار كما يصدق عليه أن يكون بكنم بحرف و حرفين انظر المسألة في شرح تنقيح العصور ص (١٩) لمؤدة (٥٩٧ - ٥٩٨)، والشهد بالاصوب (١٥٣ - ١٥٤)، بهام السور وبخاشته سلم الموصول (٢٦ - ٢٧) وما بعدها، القواعد الاصولية (١٢٧)، شرح الكوكب (٢١٦/١)، فواتح الرحموت (١٩٣/١)، تيسير التحرير (٧٢/١ و ٧٥)، إرشاد الموصول ص (٦٨).

(٢) الإحكام (٤٢/١).

(٣) في (ج) «ولا القاعد».

(٤) في (ج) «وفي المحصول».

(٥) المحصول (١) - ٣٢٩/١ و ٣٤١.

(٦) سقطت «أبصاً» من (ب).

(٧) في (ج) «قال».

(٨) هو العطار بن أبي محمد بن إسماعيل بن علي الرازي يكنى «أبا الخير» ولد سنة ٥٥٨ هـ وكان من أجل مشايخ العلم في ديار مصر، فقيه أصولياً عادلاً زاهداً إماماً شافعياً مبرراً، سمع الحديث من أبي الفرج بن كتيب وأبي أحمد بن سكيته، وروى عنه الحافظ ركن الدين المدري، قدم مصر فدرس بها، ثم سافر إلى العراق ومنها إلى شيراز، ومن مصنفاته «المختصر في أصول الفقه» و «التقييد» المشار إليه هنا و «سقط المسائل» وسمى سقط الفوائد توفي في ذي الحجة سنة ٦٢١ هـ.

انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٣٧٣/٨)، طبقات الأسري (٣٩٤/١)، حسن =

بالتفقيح^(١) أن يطرأ على السجل وصف وجودي ينقص المعنى الأول أو يضاده، كالسواد والساغر^(٢).

بحلاف القتل والربا^(٣)، (٤)

* * *

= المحاضرة (١/٤١٠) وسماه مظهر بن محمد

(١) هذا الكتاب اختصر فيه التبريزي كتاب المحصول في أصول الفقه للإمام العراقي، ويهدد المختصر نسخة خطبه في أحمد اثنت (١٢٣٦، ١٦٨)، ولها صورة في معهد لمخطوطات في الجامعة العربية، وحققه أحد طلاب جامعة الملك عبد العزيز وهو الدكتور حمزة رهير حافظ انظر مقدمة المحصول للدكتور طه العلواني (١ - ١٦٢/١)

(٢) يريد بذلك أنه إذا طرأ على المحل وصف ينقص الأول كالسواد بعد البياض، ولقيام بعد التعمد، ثم يسم السجل بالمشق من الأول حقيقة ومحل بحلاف فيما إذا لم يطرأ هذا لوصف انظر جمع الحوامع (١/٢٨٩). لنمهيذ (١٥١)، بهام السور (٢/٨٩)، الفوائد لأصوليه من (١٢٨)، المختصر لابن اللحام من (٤٩)، وخشبة النفرسي على العبد (١/١٨٠) ويرى المحلي أن لحلاف بحري في هذه الصورة أيضاً وقال عقب ذكره مسألة ما إذا طرأ على السجل وصف وجودي ينقص لأول، والواضح جريانه فيه إذ لا يظهر منه وبين غيره فرق انظر شرح المحلي على جمع الحوامع (١/٢٨٩)

(٣) انظر التفقيح للتبريزي بتحقيق الدكتور حمزة رهير حافظ (١/٦٧)، وقد أشير المحقق إلى نقل الأسوي من التبريزي في هذه المسألة

(٤) يشير بذلك إلى اعتراض وجهه العراقي على أنقول إنه لا يسمى انشأ قاعداً بالقول سابق حيث تنوب على ذلك أن قوله تعالى ﴿الزانية والزاني﴾ وقوله ﴿فأقتلوا المشركين﴾ بما يتناول من وحد في حال مرور هذه الآيات وأما بعده فلا يسولها إلا بطريق المنحاز وأصل عدمه، وحشد بتعلل عليها الاستدلال بهذه الأدلة هي زمانها على ثبوت أحكام هذه الآيات بها

وقد أحاط العراقي عن هذا بأن لمشتق فسماد تارة يكون محسوب به سحر يريد سارق، فهذا هو موطن انقضاء المذكورة وتارة يكون المسو متعلق لحكم لا محكوماً به، نحو ﴿أقتلوا المشركين﴾ فإن الله لم يحكم في هذه الآية بشرك أحد، بل حكم بوجوب القتل، والمشركون متعلق هذا الحكم وكذلك ﴿الزانية والزاني﴾ لم يحكم برمي أحد بل بوجوب الحد، وامرأة معلق هذا الحكم، فمضى كالالمشتق متعلق بحكم فهو حقيقة مطلقاً ولا تعصیل بين الأرمية ما صلبها ومستصلها، ولا بحلاف فالكل حقيقة إجماعاً

انظر شرح تفقيح القصول من (٤٩ - ٥٠)، وقد تبع الأسوي العراقي في هذا تعصیل فانظر للمهيذ (١٥٤ - ١٥٥)، وبهاية السور (٢/٩٠)

المخامس (١)

الأظهر أن الترادف (٢) لم يوجد (٣) في الأسماء الشرعية (٤)

والذي قد مرود (٥)، فإنه قد نص (٦) هو وغيره على أن القوص (٧) والواجب (٨)

= أي من المبني فقد وجد المسألة توجيهاً آخر فذكر أن سم لخاص حقيقة في الحال أي حال التبر بالعمى وإن دحر عن المنطق بالمشق فيما إذا كان محكوماً عليه لا حال الطلق به، فلا يريد اعتراض القواني لأنه اعتبر حال النطق فأورد الاعتراض

نظر جميع الجوامع بشرح المحلى (٢٨٨/١ - ٢٨٩)، القواعد الأصولية (١٢٨)، شرح الكوكب (٢١٨/١ - ٢١٩)، سلم الرضول (٩٠/٢ - ٩١)

ونظر أثر الخلاف في هذه المسألة في شهاب (١٥٥ - ١٦٠)، ولقواعد والموائد الأصولية (١٢٩ - ١٣٠)، راجع المسألة في المختصر من قواعد العلالي وكلام الأسوي (١ - ٣٢٩ ٣٤٠)

(١) المحصول (١ - ٤٣٩/١)

(٢) الترادف مأخوذ من لذييف، وهو الذي يحمله خلصك على صهر الدابة وهي الاصطلاح، نوالي الألفاظ المعروفة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد

نظر المصباح المنير (٢٢٤/١)، التحريفات ص (٥٨)، المحصول (١ - ٤٣٧/١)، المصباح مع بهاء النول (١٠٤/١)، لعره (٤٠٣/١)

(٣) في (ج) لا يوجد

(٤) وعن ذلك بأن مترادف ثب على خلاف لأصل لحدده إليه في انظم والسجع مثلاً، وذلك متب في كلام اشراف وحينئذ يقدر يقدر الحاجة

نظر: المحصول (١ - ٤٣٩/١)، الإيهام (٢٨٦/١)، شرح المحلى (٢٩٠/١)

(٥) بهاء النور ٧٠ من (ب)

(٥) نص الرازي على ترادف تعرض والرجب في المحصول (١ - ١١٩)، ونظر شرح المحلى على جميع الجوامع (٢٩٠/١)

(٦) تعرض منه تعدير والإلزام، ويطلق أيضاً على العطية، والائمال، والإباحة والتأثير

نظر الصحاح (٣ - ١٠٩٧)، بدل العرب (٧/٢٠٢)، القاموس المحض (٢/٣٣٩)، المصباح المنير (٤٦٩/٢)

(٧) الواجب لغة الساقط والثابت

نص: الصحاح (١ - ٢٣٢)، لسان العرب (١/٧٩٢)، القاموس المحض (١ - ١٣٦)، المصباح المنير (١ - ٦٤٨/١)



وفي الاصطلاح فالواجب هو الذي يذم سرعاً بتركه قصداً، مطلقاً، وهذا التعريف مبني على في المسحج (٧٣/١) مع نهاية السؤل

وهو مرادف لغيره كما قال مصنف وغيره جمهور العلماء وبه قال العراقي والبراري وابن الحاجب والبيضاوي وابن السكيت والفتوح. وحكاية لأبي عن الشافعية، والشيخاني عن الجمهور وهو أصح الروايتين عن الإمام أحمد.

انظر: التعريف الاصطلاحي والمصر على مرادفة الغرض للواجب في العدة (١٥٩/١ - ١٦٠)، والبرهان للحوي (٣٠٨/١)، المتصفي (٩٥/١ - ٩٦)، السحرل من (٧٦)، الواضح لابن عقيل (١٥٩/١)، والوصول إلى الأصول (٧٨/١)، والإحكام (١٧٤ - ٧٥)، مختصر ابن الحاجب (٣٤ - ٣٥)، المسودة من (٥٧٥)، المسحج مع نهاية السؤل (٧٣، ٧٦)، جمع الخوامع بشرح لمصطفى (٨٨/١)، والسميد للأسوي من (٥٨)، وسلاسل الذهب من (٣٤)، المعتمد الأصول من (٦٣)، شرح الكوكب سبيل (٣٤٥/١ و ٣٥١)، وإرشاد المصنف من (٦) وخالف في المسألة الأخشاف فعندهم: الغرض والواجب غير مترادفين وقرئ بينهما بأن الغرض ما ثبت بدليل قطعي، واستحق الذم على تاركه مطلقاً من غير عذر، والواجب ما ثبت بدليل ظني كأخبار الأحاديث، واستحق الذم على تاركه مطلقاً من غير عذر.

انظر أصول السرخسي (١١٠، ١١١)، وكشف الأسرار (٣٠٢، ٣٠٣)، التوضيح عين التقيح (١٢٣/٢)، فوائذ الرحموت (٥٨/١)، وتيسير التحرير (١٢٥/٢)

وهذا التعريف بين الغرض والواجب وكلاهما غير مترادفين رويته مرحوجه عن الإمام أحمد وهذا من بعض أصحابه

انظر: العدة (١٦٢/١) و (٣٧٦/٢)، الواضح لابن عقيل (١٦٠/١)، البروفة لابن قدامة من (١٦)، المسودة من (٥٠)، الفوائد والقواعد الأصولية من (٦٣)، شرح الكوكب المبر (٣٥٢/١) وما بعدها

(١) رأى الإمام البراري أن الغرض لم يوجد في الأسماء الشرعية، وقد عرّف عليه الأسوي هذا وأعرّض عليه غيره بأن الغرض ولو ثبت مترادف له وعن على تراجمهم البراري به

وقد أجيب عن هذا لأغراض من على فرض مرادف الغرض والواجب وغيره فهي أسماء اصطلاحية اصطلاح عليها المتناهية، وليسب أسماء شرعية، لأن الشرع هو ما وضعها الشارع انظر شرح لمصطفى عن جمع الخوامع (٢٩٠/١)، من الوصول (١٠٤/٢)

السادس^(١)

لا يجوز أن يكون اللفظ مسبوكة بين ثبوت^(٢) اشياء ونفيه؛ لأن اللفظ لا بد أن يكون في إصلافة فائدة، وإلا يكون عبثاً^(٣)

والمشترك بين لنفي والإثبات لا يفيد إلا التردد بينهما^(٤)، وذلك معلوم لكن أحد

* * *

السابع^(٥):

لمجاز غير عالب على ...

(١) لمحصل (١ - ١ - ٣٦٨)

(٢) سقطت «ثبوت» من «ب».

(٣) وقد يدل الأسوي عن بعضهم، أن هناك فائدة وهي أنه بدون الإصلاق يحتاج إلى دليل مستقل ومع الإطلاق لا يحتاج إلا إلى قرينة تعيين المراد ثم ذكر لأسوي دجسة معناه الاشتراك بين الضدين، واحتمار الجوار

انظر: نهاية السور (١٢٣/٤).

(٤) ومع ذلك القريني هناك دل يفيد سحصر سامع ذلك التفسير فتعكر في أيهما المراد، وهل ذلك كان عدلاً عن ديكه لتفسير، فإنه ليس من لودم إلا أنه أن يكون كل تفسير حاصلين بانه، ويفيد أن أحد هذين التفسيرين مراد المتكلم وهذا لم يكن عند السمع.

انظر: معاني الأصول (١٧٣/١) مطبوع، الموائد شرح الزوائد (٥٧/١)

(٥) المحصول (١ - ١ - ٤٦٨)

وهذا الفرع صرت علم الاختلاف في ونوع المخار في اللغة وقد قال جمهور العلماء بوقوع المجاز في اللغة، مستدين على ذلك بما ورد في لغة العرب، حيث إهم بقولون اسوي قال عن من العرب ولا من لها رعلان على حاح السفر، ولا حاح السفر، وسمو الرجل أشجع أساء والكريم والعالم بحرأ

وحالف الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني فقال لا محذور في لغة العرب وعمده في ذلك أن حد المخار عند تشبيه كل كلام محذور به عن موضوعه الأصلي إلى غير موضوعه، الأصلي لنوع مغفرة بينهما في ادب أو في المعنى وهذا يستدعي منقولا عنه متقدماً ومقبولاً عنه متأخراً، وليس في لغة العرب تعديم ولا تحوير، بل كل زمان قدر أن العرب مطبق فيه بالحقيقة فقد تطبق بالمجاز كما قال لو كان امجاز واقع في لغة العرب يوم الإحلال بالتمهم إن قد بعض القرينة

وقد نقل عن أبي علي لندسي أنه قال، لا مجاز في اللغة كما قال الإسفرائيني وقال قوم: يمنع -

حلاقاً لابن جني



الثامن (٢):

الإنصاف أنه لا ميل إلى استعادة النقيض من الدلائل اللفظية (٣)؛ لأن الاستدلال

= وقوعه في القرآن خاصة، وقال آخرون بالجمع في القرآن والحديث، وهذا قول أبي بكر بن داود الظاهري

انظر المعتمد (٢٩/١)، الجمع ص (٥)، المحصول (٧٤ - ٧٥)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٩٧/١)، المحصول (١ - ١٤٤٧/١)، الإحكام للأعدي (٣٣/١)، المسودة ص (٥٦٤)، شرح المعتمد (١٦٧/١)، الإيهام (٢٩٦/١)، جمع الجوامع (٣٠٨، ١)، نهاية السؤل (١٦٢/٢ - ١٦٣)، المختصر لابن اللحام ص (٤٤)، تيسير التحرير (٢١/٢)، المرهر (٣٦٤/١) وما بعدها، شرح الكوكب (١٩١، ١)، صواتح الرحموت (٢١١/١)، إرشاد المحصول (٢٢ - ٢٣)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (١٨٣)

(١) هذا قول جمهور أهل العلم واختاره الراري وابن السكي والفسوحي

انظر المحصول (١ - ٤٦٨/٢)، جمع الجوامع بشرح المحلى وحاشية الباني عليه (٣١٠/١)، وانظر ما قرره الشريفي في المسألة بحاشية شرح المحلى وانظر الإيهام شرح المسهام (٣١٤/١)، نهاية السؤل (١٨١، ٢)، شرح الكوكب الصير (١٩١/١)، المرهر للسيوطي (٣٦١، ١)، وإرشاد المحصول (٢٣)، وحالف ابن جني في المسألة فذهب إلى أن السحر هو العالب على النعاب

وقد قال: إن قول المكلم قد ريد معناه كان من القيام، أي هذا الجس من الفعل، والجس يشاوب جميع الأمور، ومعنوم أنه لم يكن من جميع القيام، وقوله صرحت ريداً مجازاً لأنه صرحت بعصه لا جميعه

انظر: الحصائص لابن جني (٤٤٧/٢ - ٤٤٨) وما بعدها

(٢) المحصول (١ - ٥٤٧/١ و ٥٧٥)

(٣) الدلالة اللفظية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تحيل فهم من معناه للمعلم بوضعه. وهي المنسجمة إلى المطابقة والتنصيص والالتزام

انظر التعريفات ص (١١٠)، شرح تحرير القواعد المنظمة ص (٢٠)، صوابط المعرفة ص (٢٤)

بها موقوف على مقدمات ظنية؛ لأنه مبني على نقل اللغات^(١) ونقل النحو والتصريف^(٢)،
وعدم الاشتغال^(٣)، والمجاز^(٤)، والنقل^(٥)، والإضمار^(٦)، والتخصيص^(٧)، والتقديم
والتأخير، والتأنيخ، والمعارض العقلي^(٨).

وكل هذه إنما هي^(٩) ثابتة بالظن^(١٠).

نعم قد يفيد العلم عند انضمام قرينة إليها.

* * *

(١) كان نقل اللغات ظنياً لأن المرجع فيه إلى أئمة اللغة وأجمع العقلاء على أنهم ما كانوا بحيث
يقطع بعصمتهم، فقلهم لا يقيد إلا الظن.

(٢) نقل النحو والتصريف ظني لأن المرجع في إثباتهم إلى أشعر المتقدمين، والتمسك بسنك
الأشعر مبني على رواية الأسناد لها، مع أن روايتهم لها مرسلة لا مسلمة، وكل ذلك مع احتمال
لحق الشاعر وذلك ظني.

(٣) وذلك لأن تقدير الاشتراك بحدوث أن يكون مراد الله تعالى من هذا الكلام غير هذا المعنى الذي
اعتقده، لكن بقي الاشتراك ظني.

(٤) لأن حمل اللفظ على حقيقته إنما يحسن لو لم يكن محمولاً على محاره لكن عدم السحر مضمون

(٥) لا بد من عدم انتم ذلك بتقدير أن يمتدح أو انصرف بقله من معناه الملعون إلى معنى آخر
كان المراد هو المنقول إليه لا ذلك الأصل.

(٦) الإضمار: إسقاط الشيء لمعنى. انظر: التعريفات ص ٣٩.

ولا بد من عدم الإضمار لأنه لو كان لحي هو، لكان المراد هو ذلك الذي بدى عليه اللفظ بعد
الإضمار لا هذا الظاهر.

(٧) سيأتي تعريفه قريباً إن شاء الله.

(٨) لأنه لو قام دليل قاطع عقلي على بطلان أشعرية ظاهر النص، فالتقوى بهت محال، لاستحالة وقوع
التمييز والإثبات ولتكون درغاهم محال؛ لاستحالة عدم التمييز والإثبات.

ونظر تفصيل هذه المسألة في المحصول (١، ٥٤٧ و ٥١٥)، وقد نازع انقري في الرازي في بعض
ما ذكره من مائس لأصول (١/٢٦٩) مخطوط، ونظر بهامه رسول (٢/١٨٩)، والفوائد
(٥٩/ب).

(٩) نهاية الورقة ٢٦ من (أ).

(١٠) انظر: الموافقات للشاطبي (٢/٣٢).

التاسع (١)

إد ورد خطاب، وثبت أيضاً حكم يمكن أن يكون هو^(٢)، المراد من ذلك الخطاب لكر على صيل المحار كقوله تعالى ﴿أو لامستم النساء﴾^(٣) فإن الملامسة تصدق على الجماع محاراً^(٤)، وقد ثبت وجوب التيمم على الجماع فمراقفته^(٥) له لا يدل على أنه المراد منه؛ لحوار ثبوته بدليل آخر بل يجب إجراء الخطاب على ظاهره حتى نستفيد منه الاستدلال على الانتقاص بالنسب في مثله^(٦) خلافاً للكرخي^(٧)، وأبي عبد الله

(١) المصحف (٥٨٧/١)

وهذه المسألة قد سبق الكلام على بعض سورها في مسألة استعمال اللفظ الواحد في حقيقتها ومحارها

(٢) في (ح) ذلك،

(٣) سورة الباء، آية ٤٣، وزعمت في سورة المائدة في آية ٦

(٤) هذا هو اختيار الإمام الشافعي رحمه الله، فإنه قال في مناقبه جرت له في قوله تعالى ﴿أو لامستم النساء﴾ مقيل له قد يراد باللامسة بموقعه قال وهي محمولة على لمس اليد خفية، وعلى الوقاع محاراً

انظر البرهان (٣٤٣/١ - ٣٤٤)، شرح لمحيي عن جمع الجوامع (٢٩٩، ١) يأتي، وقد كان المحاجة بمقتضى قول الشافعي انظر: العدة (٧٠٤/٢)

وقد تارح السلف في معنى للملامسة المذكورة هل المقصود بها الجماع، أو المراد بالنسب باليد؟ قال بكل جماعة من الصحابة وغيرهم

انظر توضيح المسألة في تفسير القرطبي (٢٢٣/٥)، وأحكام القرآن لمجصاص (٣٩٩، ٢) (٥) في (ح) «المواقفة».

(٦) انظر: جمع الجوامع بشرح المحلي (٣٣٢/١)

(٧) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم، أبو الحسن الكرخي ولد سنة ٢٦٠ هـ وانتهت إليه رئاسة لحنه، وقد عثوه من لمجتهدين في المسائل، كان كثير الصوم والصلوة، إماماً قانعاً متعافياً عادداً، كبير الفهر، أحد عمه أبو بكر لوري لمجصاص، وأبو عبيد الشافعي، وأبو حامد الطبري والتوحي وغيرهم، ومن مصنفاته «المختصر» في الفقه، «شرح الجامع الصغير»، و«شرح الجامع الكبير». توفي سنة ٣٤٠ هـ

انظر: مرآة الجنان (٣٣٣/٢)، شذرات الذهب (٣٥٨/٢)، الفوائد البهية ص (١٠٨)، لمعج المبين (١٨٦/١)



الباب الثاني^(٢) في لأوامر^(٣) والنواهي^(٤)

ومنه مسائل:

(١) هو الحسين بن علي أبو عبد الله البصري، وينسب بالجعل ولد سنة ٢٩٣ هـ بالبصرة، وكان رأس المعرفة، حفيماً في الموعظة، ألف كتاب «الإيمان» و«الإقواء» و«المعرفة» ونسب كتاباً في الرد على الرازي

وتوفي بعد سنة ٣٦٩

انظر العبر (٣٥١/٢) لسلك الميرزا (٣٠٣/٢) الحواري الرازي (١٣٥/٤)، شذرات الذهب (٦٨/٣)

(٢) في هامش (ب) أي هذا موضح: يدع

(٣) الأوامر جمع أمر، وهو اقتضاء فعل غير كف، مدلول عليه بغير كف انظر جمع الجوامع (٣٩٧/١)

وانظر تعريفه في العدد (١٥٧/١)، الحدود للناسي ص (٥٢)، التنصير ص (١٧)، لمع ص (٧)، الترهات لنجويي (٢٠٣/١)، المستقصى (٤١١/١)، لمحول (١/٢)، التوضيح لأمر عليل (١٣٧/١)، الماحول (١٩/٢ و ٢١)، روضة لاس قدامة ص (٩٨)، الإحكام للأمني (١١/٢)، لمختصر (٩١) المهناج بشرحه نهاية لوس (٢٢١/٢)، كشف الأسرار (١٠١/١)، التوضيح على التفتيح (١٤٩/١)، مفتاح الوصوف للنصاني ص (٢١)، شرح الكوكب المبر (١٠/٣)، تيسر التحرير (٣٣٧/١)، فوائذ الرحموت (٣٦٩/١)، إرشاد الفحول ص (٩٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٢٢٣)، مذكرة الدكتور عمر عبد العزيز، القواعد الأصولية ص (١٠٩)

(٤) النواهي جمع نهي وهو اقتضاء كف عن فعل لا بقول، كف جمع الجوامع (٣٩٠/١)

وانظر تعريفه في المعجم (١٨١/١) العدد ١ (١٥٩)، لمع ص (١٣)، المستقصى (٤١١/١)، التوضيح لاس عليل (١٣٨/١)، مختصر ابن الحاجب ص (١٠١)، وكشف الأسرار (٢٥٦/١)، التوضيح على التفتيح (١٤٩ - ١٥٠)، مفتاح الوصوف ص (٣٦)، نهاية السؤل (٢٩٣/٢)، التمهيد للأيسري ص (٢٩٠)، تيسر التحرير (٣٧٤/١)، فوائذ سرحموت (٣٩٥/١)، إرشاد الفحول ص (١٠٩)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٢٢)

الأولى:

الأمر بالأمر بالشيء كقوله من ريداً بالقيام ليس أمراً بذلك الشيء^(١).

لنا^(٢) لو كان أمراً به لكان قوله من عندك بكذا تعدياً؛ لكونه مستخدماً لتعبد بغير إذن سنده^(٣).

= وهناك بعض الأصوليين اعتبر الاستعلاء في الأمر والشئ كالتراري وابن قدامة والأمدى وابن الحاجب ومن اعتبره أبو الحسين البصري، وبعضهم سمى يعتبره كالشيرازي والعراي وابن السبكي وغيرهم. انظر: المراجع المتقدمة في حاشية (٣) و (٤)

(١) هذا قول جمهور الفقهاء ومن قال به العراقي والرازي وابن قدامة والأمدى وابن الحاجب والقراي وابن السبكي وابن الهمام والفتوحى والهارى وغيرهم

انظر المصنفى (١٣/٢)، والمحصل (١ - ٤٢٦/٢)، لروضة لابن قدامة ص (١٠٨)،

الإحكام للأمدى (٤٤/٢)، المختصر لاسن لحاجب ص (١١٠)، شرح تنقيح الفصول ص

(١٤٨)، ياد المختصر (٣، ١٢٠٥)، جمع الحوامع بشرح المحلى (١، ٣٨٤)، بهية السؤل

(٢٩٢/٢)، المهيد للأسنوي ص (٢٧٤)، القواعد والفوائد لأصوليه ص (١٩٠)، مختصر ابن

الحمام ص (١٠٢)، التحرير لاسن الهمام ص (١٤٨)، شرح لتركيب المسير (٣/٦٦)، تيسير

التحرير (١/٣٦١)، فوائح لرحموب (١، ٣٩)، إرشاد الفحول ص (١٠٧)،

وحائف بعض المالكية فقالوا: لا الأمر بالأمر بالشئ أمر به لنفسه، فالأول مأمور بالمباشرة،

والثاني بالواسطة، ونقل هذا الثاني في حاشيته على المحلى (١/٣٨٤)، كما نقله الشوكلى عن

جماعه من العلماء

وقال الشافعى في تعليقه على روضة لاطر: لا هذا القول به وجه من انظر انظر إرشاد

الفحول ص (١٠٧)، مذكرة الشافعى ص (١٩٨)

ومحل النزاع إنما هو كما لو كان غيره من عندك بكذا وما أشبه هذه الصورة أما لو قال قل

لعلنا أقبل كذا، فالأول أمر والثاني مبلغ.

وقيل: إن النزاع في الصورين، وهو اختيار المتنازعي

انظر حاشية التنازعي على المصنف (٢، ٩٣)، تيسير التحرير (١، ٣٦١)، فوائح الرحموب

(١/٣٩١)، إرشاد الفحول ص (١٠٧)

(٢) في (ج) «أما» وهو تصحيح

(٣) وورد عليه أن التعدي إنما هو في أمر عبد لغير من غير يوقف على أمر السيد، ومنها أمره بوقف

على أمر السيد، فالملازمة معسوجة.

ولكان مناصباً لقوله بعد ذلك لعبد^(١): لا تفعل^(٢).

قالوا فهم ذلك من أمر الله تعالى، وأمر رسوله، وأمر الملك لوزير.

فتنا، للعلم بأنه مبلغ^(٣).

الثانية:

إد أمر بفعل مطلق فالمطوب هو الفعل الممكن لمطابق للماهية^(١)، أي الفعل^(٢) المستثنى المطابق للماهية بأمور بها، لا نفس الماهية^(٣) من حيث هي^(٤).

= انظر: فروع الرحمة (٢٩١/١)، تيسر التحرير (٣٦١/١)، حاشية الباني (٣٨٤/١)، وفيها مناقشة لهذا الإيراد.

(١) هي (ب) «للعبد بعد ذلك»

(٢) ورد على هذا بجمع غفلاذ نسالي، سحواذ أن يكون قوله بعد ذلك لا تفعل سحاً له

انظر: التحرير ص (١٤٩)، فروع الرحمة (٢٩١/١)

(٣) يشير بذلك إلى أننا استمددنا ذلك من قرينة خارجية، وهي وجوب طاعة الرسول، ولم يستفد من نطق الأمر بالشمع به

(٤) الماهية بضموا عالة على الأمر المنفصل مع تجمع انظر من انزوحه لبحراني ر لأمر المتفعل من

حيث إنه مقبول في جواب ما هو يسمى ماهية، ومن حيث قبوله في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث إنه يحل في الحوادث: جوهراً.

انظر: التعريفات لبحراني ص (٢٠٥)

(٥) ساطعة من (ح)،

(٦) سقط من (ب) «الأمور بها لا نفس الماهية»

(٧) وهذا قول جماعة من الأصوليين، واحتاره الأندلسي وابن الحاجب والمتوحي وبعبه بعض الحاشية

انظر لإحكام للأندلسي (٢٥٠/٢)، المحتصر لأمير الحاجب ص (١٠٠)، شرح العبد (٩٣/٣)،

بيان المحتصر (١٢٠٧/٣)، شرح الكوكب المير (٧٠/٣)

وخالف في المسألة جماعة منهم إمام الوازي، كما سيذكر المصنف، فقالوا إن الأمر يتعلق

بالماهية، فكيف لشعركة لا بحرثياتها. وهناك لمسألة ما يرد في آخر مع هذا القول وبعبه

بشمع معين أو شمس مثل، فهل يصح للمأمور ببيع بالعين، ما حش أو ببيع شمس مثل، وذلك لأن

لأمر المظنون أمر بوحدة من حرثياته وهو ما يقع بالعين وشمس مثل كما اختار المصنف ما سأل

لأن الماهية الكلية يستحيل وجودها في الأعيان^(١)؛ لأنها لو وقعت لتشخصت،
ويستحيل^(٢) كون الشيء الواحد كلياً وحرثاً

قانو المطلوب (مطلق)، والحرثي معيد لا مطلق، فلا يكون مطلوباً بل
المطلوب^(٣) هو المشترك.

وجوابه: أن الكلي يستحيل وجوده؛ لما ذكرنا.

ونختار في المحصول: القول الثاني^(٤) وعمر عنه: بأن الأمر بالماهية الكلية ليس
أمراً بشيء من^(٥) جزئياتها

الثالثة:

إذا ورد أمران متعاقدان بمعنى مسائلين والثاني غير معطوف فإن مع من القول
بتكرار المأمور به مانع عادي لتعريف أو غيره حمل الثاني على التأكيد نحو «اضرب
رجلاً اضرب الرجل» واسمقي ماء اسمقي ماء^(٦)

« لا بين التعجب أو لا يكون البيع بواحد من تلك الجزئيات، لا بالنفس ولا بالنفس المسماة، لأن
الأمر متعلق بالقدر المشترك إلا إذا وجدت قرينة على الرضا بغير الجزئيات

(١) وحده ذلك أنها لو وجدت بزم تعددها في صمم الجزئيات، فمن حيث إنها موجودة تكون مشخصة
حرثية، ومن حيث إنها الماهية الكلية تكون كلية، وهو محال

انظر شرح المصنف (٩٣/٢)، إرشاد المحصول ص (١٠٨)، وقد دعت هذه الاستحالة بأعيان
الماهية فانظر فوائذ الرحموت (١/٣٩٢ - ٣٩٣)

(٢) نهاية الورقة ٧١ من (ب)

(٣) ما بين الفريسين مذكور من (ج) سهواً

(٤) محصول (١ - ٢/٢٧)، واختاره الشافعي، وبه الفوحي لبعض الحديث انظر شرح
التكوير (٣/٧١)، فوائذ الرحموت (١/٣٩٢)

وانظر المسألة في المسودة (٩٨)، شرح تنقيح العصول ص (١٤٥)، نهاية السور (٢/٣٩٢)،
تسهيل الوصول للمحلاوي ص (٥١)

(٥) منقطع من (ج)

(٦) المانع من عادة لتعاطف للقرينة وهي دفع الحاجة مرة واحدة في الشيء لأن المادة تمنع من
تكرار صفه في حدة واحدة، وبالتعريف في الأول؛ لأن لام الحس تنصرف إلى العهد المذكور.

وإن لم يمنع منه مانع كقولك^(١): صل ركعتين صل ركعتين فقيل: يكون الثاني تأكيداً أيضاً، عملاً براءة الدمة، ولكثرة التأكيد في مثله^(٢).

وقيل: لا، بل يعمن بهما لفائدة التأسيس^(٣)، واختاره في المحصول^(٤) والإحكام^(٥).

- وما يحمل الثاني على التأكيد اتفاقاً

نظر المحصول (١ - ٢٥٥/٢ - ٢٥٦)، الإحكام (٤٩/٢)، جمع الحوامع (٣٨٩/١)، شرح المعتمد (٩٤/٢)، شرح الكوكب (٧٣/٣)، تيسير التحرير (٣٦٢/١ - ٣٦٣/١)

(١) في (ج) يكون

(٢) وقال بهد أبو بكر الصيرفي، واختاره أبو يحيى الفراء في البعد، وشبهه الفراهي عن القاضي عبد الوهاب من التأكيد، كما نسب ابن اللحام والصوحي عن أبي الحطاب، كما اختاره ابن لهيعة، وذكر في المسودة وفي الفوائد الأصولية: أن الفراء اختار التأسيس في كتابه البراهين انظر نسخة (٢٨٠/١)، نسخة ص (٥١)، التلمع ص (٨)، المسودة ص (٢٣)، شرح مفيد المصوب ص (١٣١)، نهاية السؤل (٢٩٢/٢)، الفوائد (٦٩/٢)، الفوائد والعوائد الأصولية ص (١٧٣)، مختصر ابن اللحام ص (١٠٣)، التحرير ص (١٤٩)، شرح الكوكب (٧٤/٣)، تيسير التحرير (٣٦٢/١)

(٣) قال العرجاني لتأسيس عمدة عن إفادة معني آخر لم يكن حاصلًا قبله، فالتأسيس خير من التأكيد لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة التعريف ص (٥١)

(٤) المحصول (١ - ٢٥٥/٢)

(٥) الإحكام بالأمدى (٤٦/٢)، وقد وهم الأسوي فذكر في نهاية السؤل (٢٩٢/٢)، أن الأمدى احتار الوقف في هذه الحالة، وهو غير صحيح إلا إن قصد التكرار في حاله فلفظ الأمة والذي احتار الأمدى فيها الوقف، وذلك بغيره

والجمهور على أنه يعمل بهما معاً وليس الثاني تأكيداً، لأن التأسيس أصل والتأكيد فرع، وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى

ومن قال بذلك أيضاً انقضي عبد الحار من استعمله، والشيرازي وابن مهران، وذكر الأسوي أن صاحب المسووع نقله عن عامة أصحاب لقاضي، كما نقله الصوحي عن ابن عجيل وغيره من الحاشية، وقال المفيد في المسودة إنه الأشبه بمذهبها

نظر المعتمد (١٧٤/١)، نسخة ص (٥٠)، والوصول إلى الأصول (١٦٢/١)، المسودة ص (٢٣)، نهاية السؤل (٢٩٢/٢)، شرح الكوكب (٧٣/٣)، إرماد المصوب ص (١٠٩)، ولهم أدلة نظرها في: المحصول (١ - ٢٥٦/٢)

وفيل : بالوقف لتعارض^(١).

فإن كان الثاني معطوفاً كان العمل بهما أرجح من تأكيد^(٢).

فإن حصل للتأكيد رجحان بشيء من الأمرين العاديين، تعارض هو والعطف.
وحيث إن ترجح أحدهما قدماء وإلا توقفاً^(٣).

واختار الإمام^(٤) والأمدي^(٥) : الحمل بهما في هذا القسم أيضاً، إلا أن الإمام
فرص ذلك في رجحان التأكيد بالتعريف^(٦).

نعم قال الأمدي : إن اجمع الأمران في معارضة حرف العطف^(٧) نحو : «سقي
ماء واسقي الماء» فالظاهر الوقف^(٨).

- (١) وهذا قول أبي الحسين البصري، انظر : المعتمد (١/١٧٥)، وسية أمير باد شاه في تفسير التحرير
(١/٣٦٢)، والشوكاني في إرساد المحول ص (١٠٩)، إلى الصيوفي. وهذا مخالف لما تقدم من
نقل الشيرازي والأبسوي في نهاية السرى أنه يقول : بالتأكيد لا بالوقف.
(٢) وذلك لأن لتكرار التأكيد لم يمهّد لإبراده بحرف العطف، وأقل الأحوال أن يكون قليلاً،
ولحسن على الأكثر أهلى، وهذا قول الجمهور. وقال به أبو الحسين البصري ولمجد بن تيمية
وابن السكيت وابن اللخمي وابن الهيثم والفتوحى والبهاري وغيرهم.
انظر المعتمد (١/١٧٥)، المسودة ص (٢٤)، شرح تنقيح الوصول ص (١٣٢)، المصد
(٢/٩٤)، جمع نجرم (١/٣٨٩)، المواعيد والفوائد الأصولية ص (١٧٣)، التحرير ص
(١٤٩)، شرح الكوكب المير (٢/٧٥)، فوج الرحمت (١/٢٩٢)، إرشاد المحول ص
(١٠٩).

(٣) في (ج) توقف.

(٤) المحصول (١ - ٢/٢٥٧).

(٥) انظر : الإحكام بالأمدي (٢/٤٧).

(٦) في التمهيد (في رجحان التعريف).

(٧) نهاية الورقة ٢٧ من (أ).

(٨) انظر : لإحكام «لمرجع سابق»، ويريد بالأمرين التعريف والعادة المانعة من التكرار وقال في
تعليل ذلك : «إن حرف العطف مع ما ذكرناه من الترويح السابق الموحى لحمل الأمر لثاني على
الأساس واقع في مقامه العادة المانعة من التكرار، ولأن التعريف، ولا يبعد ترجح أحد الأمرين
بما يقتضيه من ترجيحات أخرى، وتوقف هما أبو الحسين البصري، أما الرازي فقد رجح العمل
بهما معاً وبيده العطف سليماً... عن المعارض

قال في المحصول فإن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً، نحو صم كل يوم صم يوم الجمعة، فإن كان الثاني غير معطوف كان تأكيداً^(٦)،^(٧).

وإن كان معطوفاً فقال بعضهم^(٨): لا يكون دخلاً تحت الكلام الأول ليصح^(٩) العطف.

والأشبه الوقف؛ للتعارض بين ظاهر العموم وظاهر العطف^(١٠).

الرابعة.

هل يكون الشخص أمراً لنفسه؟

قال في المحصول^(١١)، ذكر أبو الحسين^(١٢) فيه تفصيلاً لطيفاً.

= واختار بعض الحنابلة في هذه الحانة التأكيد ونسب إلى القاضي وأبي الفرج المقدسي ميم، كما رجحه الشوكاني وقد بنى دلالة الكلام على إرادة التأكيد أقوى من دلالة حرف العطف على إرادة التأسيس.

انظر المستند (١٧٦/١)، المحصول (١٠٩/٢)، لسيرة من (٢٤)، شرح الكوكب (٧٥/٣)، إرشاد الفحول ص (١٠٩).

(١) المحصول (١٠٩/٢ - ٢٦٢)، وقد قال بالتأكيد أبو الحسين البصري وعند ذلك بأن عموم أحد الأمرين دلالة على أن الآخر ورد تأكيداً، لأنه لم يرد من ذلك الحصر شيء، لم يدخل تحت عموم، وتبعه في هذا المعين الزاري.

(٢) نهاية (٧٤) من ب أما (٧٢ و ٧٣) فمكررة.

(٣) هو القاضي عبد الجبار من المعرلة وتوقف في هذه الحانة أبو الحسين البصري؛ لأنه ليس تأييد بمرئ ظاهر العموم بأولى من أن يترك ظاهر العطف ويحمل على التأكيد المستند (١٧٦/١).

(٤) هي (ج) يصح.

(٥) هذه المسألة موجودة بعينها في التمهيد للأسوي ص (٢٧٧ - ٢٧٩ و ٢٨٠) وينظر فيه فروع لمسألة، كما أنها موجودة في المختصر عن قواعد المعاني وكلام الأسوي (٣٩٦/١).

(٦) المحصول (٢٥٠/٢/ق١).

(٧) هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطبيب البصري، المتكلم على مذهب المعرلة، وهو أحد أئمتهم المشار إليه في هذا الفن.

قال ابن خلكان كان حيد لكلام مليح العبارة، غدير المادة إمام وقته وله التصانيف الكثيرة منها والمعتمد في أصول الفقه ومنه حد فخر لدين البرري كتاب المحصول، وكتاب المعتمد =

فقال^(١). أما إمكان قول الإنسان لنفسه. افعل مع أنه يريد ذلك الفعل، فلا شك فيه وأما تسميته أمراً فالحق المصع؛ لأننا إن شرطنا الاستعلاء^(٢) فهو لا يتحقق إلا بين شخصين. ومن لا يشترطه فله أن يقول. إن الأمر طلب الفعل بالقول من الغير^(٣) وأما كونه يحسن فالحق أيضاً المصع؛ لأن المائدة من الأمر. إعلام الغير كونه طائفاً. ولا فائدة^(٤) في إعلام الشخص لنفسه ما في قوله^(٥).

وأما دخوله في الأمر الذي يبلغه لغيره فسيأتي في العموم

الخامسة:

[دا قلنا: السهي لا يدل على الفساد^(٦)]

= هو مختصر لكتابه العمدة الذي شرح به كتاب العهد لعبد الجبار السعدي. ومن مؤلفاته أيضاً تصحيح الأداة، وعرر الأدب، وشرح الأصوات الحسة وكتاب في الإمامة سكن بغداد وتوفي بها خامس ربيع الآخر سنة ٤٣٦ هـ

انظر: وفيات الأعيان (٢٧١/٤)، المعبر (٣/١٨٧)، مرآة لحيان (٣/٥٧)، بداية والنهاية (١٢/٥٣)، لسان الميمان (٥/٢٩٨)، لحيوم لزهرة (٥/٣٨)، شذرات الذهب (٣/٢٥٩)

(١) انظر قوله عدا في المعتمد (١/١٤٧)

(٢) تقدمت الإشارة إلى من شرط الاستعلاء؛ ومن لم يشترطه أثناء تعريف الأمر.

(٣) وساء عليه إذا لم يوجد المعيرة لا ثبت اسم الأمر

(٤) سقط من (ج) «ولا فائدة».

(٥) وقد قال ابن برهان أيضاً: إن الشخص لا يكون أمراً لنفسه؛ وذلك لأن الأمر هو القول المنقضي وحود الطاعة من المطيع، وللمرء لا يكون مطيعاً نفسه؛ لأن الطاعة تنقضي مطيعاً ومطاعاً، والمطاع غير المطيع، وأشار ابن برهان إلى أنه خالف في هذا بعض المعرلة وقائوا: إن الصيغة تتناول الأمر بداتها، ويجوز أن يريد من نفسه الفعل فيجوز أن يكون أمراً لنفسه

انظر: الوصول إلى الأصوات لاس برهان (١/١٨٠ - ١٨١)، وقد بحثها تحت عنوان الأمر لا يجوز أن يكون داحلاً تحت الأمر، وقد أشار إلى هذه المسألة القاضي أبو يعلى براء إشارة حفيضة في كتابه المعنى (١/٢٤٦ - ٣٤٧)، أثناء ما وثقه أدلة لماتليس بأن سي لا يدخل في الأمر الذي بأسره لأمره وانظر. المسودة من (٣٣)

(٦) التباديل مقابل لتصححه فهو في العبادات عبارة عن عدم ترتب الأثر عليها، أو عدم سقوط القصاء، أو عدم مراعاة الأمر

وفي المعاملات عبارة عن عدم ترتب الأثر عليها وهو مرادف لمباطل عند الشافعية والمجسبة إلا =

ولا يدل على الصحة^(١) أيضاً^(٢).

= أنهم لفرق بينهما في بعض المسائل، أما عند أبي حنيفة فإنه قسم ثالث معيار للصحيح والباطل ويمرّق بين العاصد والباطل من العاصد ما كان مسروعةً بأصله دون وصفه كبيع مال الثور بحسه متداصلاً، والباطل ما سم شرع بأصله ولا بوصفه، كبيع الملائيج، وهي ما في الطيور من الأجنة وقد ذكر الأحناف: أن التصريق في المعدلات، وما عي المواد فيه فهو لسافعية والحديلة نظر تعريف الفاسد والكلام عليه في المستصفي (٩٥/١)، والروضة لابن عدامة ص (٣٩)، والإحكام للأمدي (١٠١/١)، والمسودة ص (٨٠)، وشرح تنقيح العصور ص (٧٦)، ولمصح بشرحه بهية السؤل (٩٥/١)، وشرح العصد (٨/٢)، وكشف الأسرار (٢٥٩/١)، التوضيح على التفتيح (١٢٣/٢)، وجمع الجوامع بشرح المحي وحاشية إسائي (١٠٥/١ - ١٠٦)، والتمهيد للأسوي ص (٥٩)، والفوائد والأصولية لابن الدخام ص (١١٠)، والتعريفات للمحرخاني ص (١٧٣)، شرح الكوكب المير (٤٧٣/١)، تيسير التحرير (٢٣٦/٢)، فوائج الوجوه (١٢٢/١)، الملحق إلى عذهب الإمام أحمد (١٦٤ - ١٦٥).

(١) الصحة في لعبادة عبد الفقهاء عبارة عن كون العمل مقبلاً بنقص، وعند المتكلمين عبارة عن موافقة أمر شرع، وحب القضاء أو لم يحب فصلا من شأن الظهاره وهو ليس كذلك صحيحه عند المتكلمين، غير صحيحة عند الفقهاء، فالمتكلمون يظرون نظر المكلف، والفقهاء يظرون ما هي نفس الأمر.

والصحة في المجابلات: كون العقد يبياً لرتب ثمراته المطلوبة عنه شرعاً قال الأمدي وهو قبل للعبادة صحيحة بهذا التفسير، فلا حرج

نظر تعريف الصحة في المستصفي (٩٤ - ٩٥)، الروضة ص (٣٩)، الإحكام للأمدي (١٠٠/١)، شرح تنقيح العصور ص (٧٦)، المساهم بشرحه بهية السؤل (٩٤/١)، شرح العصد (٧/٢)، كشف الأسرار (٢٥٨/١)، التوضيح (١٢٣/٢)، جمع الجوامع بشرح المحلى (٩٩/١ - ١٠٠)، لتعريفات ص (١٣٧)، شرح الكوكب (٤٦٧/١)، تيسير التحرير (٢٣٤/٢ - ٢٣٥) فوائج الوجوه (١٢٢/١)، الملحق إلى عذهب أحمد ص (١٦٤)

(٢) قال بهذا النعري واحثاره الأمدي، والركشي، وعنه الثوري عن جمهور الشافعية انظر المحصول (١ - ٥٠٠/٢ - ٥٠١)، المستصفي (٢٨/٢)، الإحكام للأمدي (٥٢/٢)، منتهى السؤل (١٨/٢)، بهية السؤل (٢٩٦/٢)، سلاسل الذهب ص (١٤٧) ومن قال إن لهي يدل على الفساد وهم المالكية والحنابلة وكثير من الشافعية ومن الطبيعي أنهم يقولون: إنه لا يدل على الصحة

انظر العدة لأبي يعلى (٤٣٢/٢ - ٤٤٧)، البصرة ص (١٠١)، النسخ ص (١٤)، لروضة ص (١١٣)، المختصر ص (١٠٢)، المسودة ص (٨٢)، شرح تنقيح العصور ص (١٧٣)، جمع =

وقيل يدل^(١) عليها^(٢)؛ لأنه لو لم يدل لكان المصهي عنه غير الشرعي؛ إذ الشرعي هو الصحيح^(٣).

وأجيب بأن الشرعي ليس هو المعتبر، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «دعي الصلاة أيام أقرائك»^(٤)، ونزوم دخول الوضوء وغيره في مسمى الصلاة^(٥).

= الجوامع (١/٣٩٣)، شرح الكوكب (٣/٨٤-٩٣)

(١) في (ج) لا يدل، وهو تصحيح

(٢) وهو قول الحنفية ويثبه البيهقي عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن

انظر أصول السرخسي (١/٨٠-٨٨)، وكشف الأسرار (١/٢٥٨)، التوضيح على التمعن

(١/٢١٨)، شرح المصارف (٢٧٤)، بسبب التحرير (١/٣٧٩)، فوائذ الرحمة (١/٣٩٦)

(٣) بيان الصلاة أن المصهي عنه ذلك غير صحيح فهو غير شرعي معتبر؛ لأن لشرعي لمعبر هو الصحيح، وأما انتهاء اللارم فلأنه يتم أن المصهي عنه في صوم يوم لحر الصلاة في الأوقات المكروهة إنما هو لصوم والصلاة شرعيان لا إماماً والدعاء

انظر شرح لمصنف (٢/٩٧)، بيان المحتصر (٣/١٢٢٦)

(٤) هذا بعض حديث روي باللفظ مختلف في قصة عائشة بنت أبي حنيفة وحسنه بن حنبل، وقد

رواه أحمد عن عائشة بنعيط قريب من هذا وهو: «حنسي أيام أقرئت ثم عسلني» وروى في الموضع

والبحاري بلفظ: «بعد ذلك عرو ويس بنحيفة، فإذا أقبلت الحيفة فأتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها

فأعسني عنك، الله وصلي» ورواه مسلم بنعيط قريب من لفظ البحاري كما رواه أحمد وأبو داود

وبن ماجه عن عروة بن الربيع بنعيط: «بعد أني قرؤك فلا تصلي، فإذا قرؤك فطهري ثم صلي»

ورواه الترمذي وابن ماجه عن عدي بن ثابت بلفظ: «تدع الصلاة أيام أقرائها لبي كانت تحيض ثم

تغسل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم ويصلي» ورواه السنائي بلفظ: «تجنب أيام أقرائها ثم

تغتسل» والبيهقي في السنن الكبرى بلفظ: «إذا أقبلت الحيفة فدعي الصلاة؛ وإذا أدبرت

فأعسني عنك وصلي».

انظر الموصلاً (١/٦١)، صحيح البخاري (١/٧٩)، صحيح مسلم (١/٢٦٢)، سنن أبي داود

(١/١٩١) رقم (٢٨٠)، وسنن الترمذي (١/٨٣) ط المديني، وسنن سائي (١/١٥١)، وسنن

ابن ماجه (١/٢٠٢-٢٠٣)، ومسنند أحمد (٦/٢٠٤)، لمع الراسي (٢/١٧٠)، السنن الكبرى

لبيهقي (١/٣٢٣)، شرح مسلم للنووي (٤/١٦-٢٦)، فتح الباري (١/٤٠٩)، جامع الأصول

(٧/٣٦٠-٣٦٨)

(٥) ووجه الدلالة من حديث أن الصلاة السأمور بركتها هي الصلاة الشرعية؛ لأن المعصية لا يؤمر

ببركتها، ولصلاة السأمور بركتها بسبب غير معتبره في نظر الشرع بيان المحتصر (٣/١٢٢٧)

(٦) يشير إلى أنه لو كان شرعي هو لمعبر شرعاً لزم كون شرائط الأفعال الشرعية بركتها لها، لأن =

الباب الثالث في العموم^(١) والخصوص^(٢)

وفيه فصلان.

= المعنى شرعاً هي المعروفة بجميع الشروط، وذلك مما باطل، للاتفاق على أنها شرائط الصلاة لا أركانها.

انظر العبد (٩٧/٢)، بيان لمختصر (١٢٣٧، ٣)، انظر هذه المسألة في تنهيد للأسوي ص (٢٩٣)، وسلم الوصول على نهاية السؤل (٢٩٦/٢ - ٣٠٢)

(١) العموم: لغة: شمول أمر لمتعدد

وهي الاصطلاح: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر

انظر انصباح المسير (٤٣٠/٢)، الفاموس المحيط (١٥٥/٤)، جمع للجوامع شرح المحنى (٣٩٨، ١ - ٣٩٩)، و انظر تعريفاته في المعتمد (٢٠٣/١)، العدة (١٤٠/١)، الحدود ص (٤٤)، النفع ص (١٤)، أصول لرحبي (١٢٥/١)، المنصبي (٣٢/٢)، المحول ص (١٣٨)، لمحصول (١ - ٥١٣/٢)، الواضح لابر عقيل (١٢٢/١)، الوصول في الأصول لابن برهان (٢٠٢/١)، الروضة لابر قدامة ص (١١٥)، الإحكام للأمني (٥٤/٢)، المسودة ص (٥٧٤)، شرح تنقيح الفصول ص (٣٨)، المهاج شرحه نهاية السؤل (٣١٢/٢)، المعني لمجازي ص (٩٩)، شرح العبد (٩٩/٢)، كشف الأسرار (٣٣/١)، التوضيح شرح انتقيح (٣٢، ١)، الإيهام على المهاج (٨٠/٢)، الموائد (١/٧٥)، وتعرفات للمرحاني ص (١٤٩)، شرح الكوكب (١٠١/٣)، بسير لتحرير (١٩١/١)، فوائذ الرحمت (٢٥٥/١)، إرشاد الفحول ص (١١٢)، المدخل ص (٢٣٧)، مذكرة الدكتور عمر بن عبد العزيز ص (٣٩)

(٢) الخاص: لغة: المفرد مأخوذ من حصصته بكذا، إذا جعلته له دون غيره، واحتص فلان بالأمر إذا انفرد به

وهي الاصطلاح: لفظ وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد

انظر لسان العرب (٢٤/٧)، انصباح لمسير (١٧١/١)، الفاموس المحيط (٣٠٠، ٢)، أصول الميردوي مع كشف الأسرار (٣٠/١ - ٣١)

وانظر تعريفه في المعتمد (٢٥١/١)، الحدود لدجي ص (٤٤)، المحول ص (١٦٢)، الواضح لابر عقيل (١٢٣/١)، الإحكام للأمني (٥٥/٢)، المسودة ص (٥٧١)، المعني لمجازي ص (٩٣)

وتعرفات للمرحاني ص (١٠٠)، شرح الكوكب (١٠٤/٣)، إرشاد الفحول ص (١٤٩) - (١٤٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٤٧)، ومذكرة الدكتور عمر بن عبد العزيز ص (٤٤)

المصطلح الأول في العموم

وفي مسائل

الأولى - العموم من عوارض الألفاظ حقيقة:

وأما في المعاني ثلاثة أقوال.

الصحيح: أنه حقيقة فيها أيضاً^(١).

لنا أن حقيقة العموم هو^(٢) شمول أمر لمتعدد، ودلت عليه موجود^(٣) في المعنى، ولهذا يقال عم المطر والحصب ونحوهما، ومنه سائر المعاني الكلية كالأحاسيس والأنواع^(٤).

ولثاني: أنه محاز^(٥)، ونقله الأملدي عن الأكثرين، ومن يرجح خلافه^(٦)، لأن

(١) وهذا قول أبي لحجب وأبو الهمام، واختاره البهاري، ونقل عن الحصان وأبي زيد من الحقيقة

انظر أصول السرخسي (١/١٢٥)، المختصر لأبي الحاجب ص (١٠٤)، المعتمد (٢/١٠١)، نهاية السؤل (٢/٣١٢)، مختصر من اللغات ص (١٠٦)، التحرير ص (٦٤)، فوائج الرحمت (١/٢٥٨).

كما نسب في المسودة وشرح الكوكب إلى القاضي أبي يعلى الفراء أحد من قوله في العدد «يصح إعمال العموم في التضمينات والمعاني» وذكر الأمثلة وقال: إن بعض الحقيقة والشمعية ذهب إلى أنه لا يشير ذلك واستدل لما ذهب إليه

انظر العدد (٢/٥١٣ - ٥١٧)، المسودة ص (٩٠ و ٩٧)، شرح الكوكب (٣/١٠٦)

(٢) في (ج) «وهو».

(٣) نهاية الورقة ٧٥ من (ب)

(٤) لأن جمع نوع وهو اسم دل على أشياء كثيرة مختلفين بالأشخاص التعريفات ص (٢٦٨)

(٥) لأن به أكثر لأصوليين، ومن قال به السرخسي والعراقي وابن بركة وابن قدامة، ونقل عن البزجوي، وقال به أبو الحسين المصري من المعرلة

انظر المعتمد (١/٢٠٣)، أصول السرخسي (١/١٢٥ - ١٢٦)، الوصول إلى الأصول

(١/٢٠٣)، الروضة لأبي قدامة ص (١١٥)، جمع الخوامع (١/٤٠٣)، الإيهام (٢/٨٠)، نهاية

السؤل (٢/٣١٣)، الموائد (٧٧/أ)، التحرير ص (٦٤)، شرح الكوكب (٣/١٠٧)، فوائج

الرحمت (١/٢٥٨)، إرشاد المعول ص (١١٣)

(٦) الإحكام للأملدي (٢/٥٦)

لعموم هو شمول أمر واحد لعدد، وعموم المعطر ونحوه ليس كذلك، فإنه لا يكون أمراً واحداً شاملاً للأطراف، بل كل جزء من أجزاء المطر حصل في جزء من أجزاء الأرض وثالث: لا ينصق عليه أصلاً^(١).

الثانية -

إذا لم يمكن إخراج الكلام عن ظاهره^(٢) إلا بإحصاء شيء فيه كقوله ﷺ
ورفع عن أمي الحط والسيان^(٣).

= وربما يفهم من عود المستوى عن الأمدي - ولم يرجع خلافه أنه رجع هذا القول، وليس كذلك، فإن الأمدي عرض القول وذكر أدلتها بدون ترجيح.

انظر: الإحكام (المرجع السوي) منى السؤل (الوع الثاني ١٩)

(١) ذكر هذا السؤل، المعصود والأسوي وابن السبكي ووصفه بالبعد كما ذكره الأنصاري وقال عنه هذا مما سمع يعلم فإنه ممن بعد به.

انظر شرح المعصود (١٠١/٣)، بهام السؤل (٣١٥/٢)، الإنباج (٨٠/٢)، شرح الكوكب (١٠٧/٣)، فويع الرحيمون (٢٥٨/١)، إرشاد المبحول من (١١٣)

وقد كان بعضهم يأن لواع عظمي: لأنه إن أريد بالعموم، استمرى اللفظ لمسمياته على ما هو مصطلح لأصول جهد من عوارض لأعاط خاصة، وإن أريد به عموم أمر لعدد عم اللفظ ونسباني، وإن أريد شمول مفهوم الأفراد كما هو مصطلح أهل الاستدلال احصى بالمعاني

انظر حاشية النصاراني على شرح المعصود (١٠٢/٢)، وانظر انصافه في سبب الوصول عن بهام السؤل (٣١٢/٢)

(٢) الظاهر - مايسين إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع تجويز غيره

انظر: البروضة لاس قدامة من (٩٢).

وانظر العدة (١٤٠/١)، لمعي سجاري من (١٢٥)، مفتاح لوصور من (٥٩)، التعريفات من (١٤٧)

(٣) هذا الحديث رواه ابن ماجة عن أبي در الغفاري رضي الله عنه بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمي الحط والسيان وما استكروا عليه» رواه عن ابن عباس بلفظ قريب من هذا اللفظ وخرجه الحاكم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ: «جاءوا الله عن أمي الحط والسيان وما استكروا عليه» وقال الحاكم: هذا صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ورواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن عباس ورواه عن عقب بن عامر وفيه ابن لهيعة وهو صيف - وخرجه -

وكان هناك أمور كثيرة يستقيم الكلام بإصمار واحد منها، لم يجز إصمار جميعها وهو معنى قولهم: المقتضى^(١)،^(٢) لا عموم له^(٣).

• الفتحاوي في شرح معاني الآثار وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة، وابن الدبيع في تمثيل الطيب من الحديث، وقال رواته ثقات وصححه ابن حبان وذكره الريلي في نصب الراية وابن طرفة الصعبة وما قبل فيها، وأشار إلى أن تصح هذه الطرق حديث ابن عباس الذي رواه ابن ماجه والحكم، وذكره ابن أبي حاتم في الثعلب وقال سألت أبي عبد الله قال: هذه أحاديث مكروة كأنها موضوعة. وذكره المعجلوني في كشف الحفاء، ونقل عن عبد الله بن أحمد أنه قال: سألت أبي عنه فأنكره جداً.

انظر مس من صاحبه (٦٥٩/١) رقم (٢٠٤٣)، والمستدرک للحاكم (١٩٨/٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٣٥٦/٧)، شرح معاني الآثار (٩٥/٣)، والمقاصد الحسنة (٢٢٨ - ٢٢٩)، وتمثيل الطيب من الحديث من (٨١ - ٨٢)، بلخيص الحبير (٢٨١/١ - ٢٨٧)، نصب الراية (٦٤/٢)، و (٢٢٣/٣)، وتعليل لابن أبي حاتم (٤٣١/١)، كشف الحفاء (٥٢٢/١) رقم (١٣٩٣)، وانظر مجمع الرواة (٢٥٠/٦)، غيض القدير (٣٤/٤) ط مصطفى محمد.

والحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف لم يعرف. وقد قال ابن حجر رحمه الله: وتكرر هذا الحديث في كتب العمهاء والأصوليين بلفظ: «رفع عن أبي بكر» ولم يره بهذا اللفظ في الأحاديث المتقدمة عند جميع من أحرقه إلا أن ابن عدي رواه عن أبي بكر «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً لحظاً والسيان وما استكروا عليه» بلخيص الحبير (٢٨١/١ - ٢٨٣)، وكذا قال المعجلوني في كشف الحفاء (٥٢٢/١)، وذكر الرزكشي في المعبر (١٩٧/١)، أنه بهذا اللفظ «رفع الله» رواه أبو القاسم السلمي وذكره السوي في الروضة بهذا اللفظ وقال: إنه حديث حسن.

وانظر ما قبل عن هذا الحديث أيضاً في جامع العلوم والحكم لابن رجب الحلي ص (٣٢٥).

(١) المقتضى - بفتح الصاد - اسم معمول من اقتضى يقتضي اقتضاء بمعنى طلب وقد عرفت، لأصوليون بأنه لا تتوقف استقامة الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية على تقديره وعرفه بعض الأحاد بأنه «معنى يعلم الثمناً لأجل تصحيح الكلام أو صدقه» انظر شرح المعتمد على المختصر (١١٥/٢ و ١٧١)، وفوائد الرحموت (٢٩٤/١)، ومذكورة الدكتور عمر عبد العزيز (١).

(٢) يوجد في (ب) بعد كلمة «المقتضى» لفظ (بفتح الصاد) أما في () فقد شكت بالحركات فقط كما أشتها.

(٣) هذا رأي جمهور لغويين من السلفية والسلفية، وبه قال الشيرازي والسرحدسي والبراري والأمدني وابن الحاجب وصدر الشريعة وغيرهم فعادوا عن الحديث المتقدم إنه لا يمكن إخرقه عن -

لأننا لو أضمرنا الجميع لأصغرنا^(١) شيئاً مع الاستثناء عنه^(٢)

وعلم أن هذا التعبير هو الصواب الموافق لتعبير الأملدي وغيره. وأما تعبيرة في المختصر^(٣).

ظاهره: لأن الحقان ولسيدان موحدان في الأمة، فلا بد من إحصاء يقدر به دفع عن لئلي حكم لحظاً لحد. ثم ذلك الحكم قد يكون في السب كإيجاب الضمان، وقد يكون في الآخرة كرفع اللائم فيقال على هذا المذهب لا يجوز إحصاءهما معاً بل يصغر أحدهما فقط وهو هذا رفع الإثم في الآخرة

نظر الجمع للسرايري (١٦ - ١٧)، أصول السرخسي (٢١٨/١)، المستحصل (١ - ٢ - ١٦٢٤)، لإحكام للأملدي (٩٣ ٢)، لمختصر ص (١١٣)، كشف الأسرار (٢٣٧/٢)، لوصيغ عن التفتيح (١٣٧/١)، جمع الجوامع شرح المحلى (٤٢٤/١)، مهية السوء (٣٩٤/٢ - ٣٩٦)، مفتاح لأصول ص (٥٥ - ٥٦)، وفوائج الرحموت (٢٩٤/١)، إرشاد الفحول ص (١٣١) ويرى المرالي أن المفتضى لا عموم به ما على أن المسموم للألغاط لا للمعاني، ومن يرضى ذلك ابن إمام فقال: «ومع عمومها هنا لعدم كونه لفظاً ليس بشيء»، لأن المقدر كالمعصوم وقد تغير نظر المفتضى (٦١، ٢)، التحرير ص (٨٤)، تيسير التحرير (١ - ٢٤٢)، فوائج الرحموت (٢٩٤/١)

ودهب الحنابلة إلى أن المفتضى به عموم، وينزل على ذلك أي الحديث المذكور البرهانه به حكمه فهو عام في المائم والحكم به، ونقل هذا عن الإمام أحمد رحمه الله

نظر العبد (٥١٣، ٢ - ٥١٧)، البرهانه ص (٩٥)، بمودة (٩٠ - ٩٢)، مختصر ابن الدمام (١١١)، شرح لكوكب (١٩٧ ٣)، إرشاد الفحول (١٣١)، ومذكره لتسقيط ص (١٨٢) وبسب لأحاف في كتبهم إلى الشافعي أنه قال بالمفتضى عموم كما في أصول السرخسي (٢٤٨/١)، وكشف الأسرار (٢٣٧/٢)، وفوائج الرحموت (٢٩٤/١)، وعمامة الأصوليين من الشافعية لم يسوء إلى الشافعي إلا ما كان من السرخسي في تحريج المروع عن لأصول ص (٢٢٩)، مع ضعف اسمه، وإلا ما كان من الشافعي فقد قال في التلويح (١٣٧/١)، وقد يسمى لقول بمعمود المفتضى إلى الشافعي وخرج وحها ضعفاً لذلك

(١) في (ج) «الإصمراء»

(٢) وتأني الملازمة في أن الحاجة تدفع بالعضى دون الآخر. فكان لآخر مستثنى عنه، وأما قضاء اللازم فلأن الإصمراء كما كان للضرورة وجب أن يقدر بقدرها

نظر العبد عن المختصر (١١٦/٢) والمرفعين أدبه بطر في العبد (٥١٧ ٢)، لإحكام (٩٣/٢)، العبد (١١٦/٢)، تيسير التحرير (١ - ٢٤٢)، فوائج الرحموت (٢٩٥/١)

(٣) المختصر ص (١١٣)

بأن^(١) (٢) المقتضي (يكسر الصاد)^(٣) هو ما احتمل أحد تقديرات، فغير مستقيم^(٤).
الثالثة^(٥) :

الفعل المتعدي إذا وقع بعد الشرط كقولك. إن^(٦) أكلت فعبدي حراً، ففي تعميمه
الحلاف المذكور في وقوعه بعد النفي كقوله^(٧) : لا آكل^(٨)

(١) في (ب) «إن»

(٢) نهاية الورقة ٢٨ من (أ)

(٣) ساقطة من (أ) و (ج) مثبتة في (ب) وقد ذكر الأساسي في الموائد (٧٩/ب) أنه واحد محظ من
الحاجب «المقتضي» بكسر الصاد.

(٤) وذلك لأن المقتضي بكسر الصاد هو اللفظ الطالب للإصمار بمعنى أن اللفظ لا يستقيم إلا بإصمار
شيء، والذي يقدر ويضمّر هو المقتضي بالفتح وهو المحلف في عمومته على تصحيح بدليل
استدلال من هي عمومته - كالعزالي - يكون العموم من عوارض الألفاظ لا المعاني، وهذا لا يأتي
إلا إذا جعل الحلاف في المقتضي بالفتح

وأيضاً فإن بوله أحد تقديرات لا يعنى في كل موضع فالمقتضى في قول القائل عن عبدك عبي
بألف هو لبيع لتعديري، ولا يسكن إصمارة شيء - حر معه إذا التعدير مع عبدك هي بألف ثم كن
ركبتي في عنقه عبي، والبيع لا يحتل تقديرات فيظل ما ذكره من جرح التقدير.

نظر الفوائد شرح الروايد (١/٨١)، شرح الكوكب (٣/١٩٩)، إرشاد المحققين ص (١٣١)

(٥) في هامش (ب) «ما» «بلغ»

(٦) في (ب) «منى»

(٧) في (ب) «كقولك»

(٨) الحلاف في هذه المسألة لدي أشار إليه المصنف هو بين أبي حنيفة والجمهور

مذهب الجمهور إلى أن قوله لا آكل - عدم من جميع المأكولات؛ لأنه نكرة في سياق النفي فيعم،
ولأن ولا آكل، يدس على هي حقيقة الأدل الذي يصح العمل، فلو لم ينص بالسبب إلى بعض
المأكولات لم تكن حقيقة منفية ولا معنى للعموم إلا ذلك، وإذا ثبت أنه عدم فإنه يقبل
تخصيص

وهذا هو رأي الشافعية، ونقله القرافي والنيسابوري عن المالكية، واحد به الإمام أبو يوسف من
أصحاب أبي حنيفة

نظر النسخي (٢/٦٢)، المحصول (١ - ٦٢٧/٢)، الإحكام (٢/٩٤)، شرح تنقيح الفصول
ص (١٨٤)، جمع الجوامع (١/٤٢٣)، نهاية السور (٢/٢٥٣ - ٣٥٤)، شرح العبد (٢/١١٦) -
١١٧، محتاج إلى أصول (٧١ - ٧٢)، محضر ابن النجاشي ص (١١١)، شرح الكوكب (٢/٢٠٢) -

لرابعة:

الفعل المثبت كقول الراوي: «صلى داخل الكعبة»^(١)...

= تيسير التحرير (١/٢٤٦)، إرساد لفحول ص (١٢٢)

ودهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أنه ليس بعدم فلا يقبل التحصيل، لأن التحصيل فرع العموم

انظر: التحرير ص (٨٩)، تيسير التحرير (١/٢٤٦)، فوائح الرحموت (١/٢٨٦)

ويظهر فائدة الخلاف في أنه لو بون به مأثوراً معيد صحب به عبد الجمهور، حتى أنه لا يست

بأكل غيره، ولا يقبل عند أبي حنيفة لأن تحصيل من نوع العموم، ولأنه بية خلاف

الظاهر من الكلام، وجه منفعة أنه فلا يقبدها نقاضي الحاكم بظاهر

انظر: التحرير ص (٨٩)، فوائح برحموت (١/٢٨٦).

والرم أبو حنيفة بسليبه أن - لا أكل كلاً - وقابل لتحصيل نسبة، واستعد الجمهور هذا

التعريق من أبي حنيفة، لأنهم لا يحتلفان إلا بالتأكيد وعدمه، والتأكيد تقوية مدلول الأول من غير

ريادة، كما أن الصحة نعمو على أن ذكر لمصدر بعد الأعمال إنما هو تأكيد لتصل، والتأكيد لا

يشيء حكماً

انظر: شرح تنقيح المصنوع ص (١٨٥)، انضيد (٢/١١٨)

وقد مال الراوي في المصنوع (١ - ٢/٦٢٧) إلى رأي أبي حنيفة وقال إن نظره - رحمه الله - به

دقيق، وانتصر لمذهبه بأطلة خرجها على رأيه

ولكن الأسوي رحمه الله قد عر هذا الانتصار إنه هي عاية الفساد، لأنه بيه على أن - أكل

ليس بمصدر، وأنه بلمره انواحدة، وأن - لا أكل - ليس بعم وإذا لم يكن عاماً لا يصل التعيد،

ودلك كله باطل، وقد بين الأسوي وجه بطلان فنظر بهابه السول (٢/٣٥٧)

(١) هذا الحديث روه الإمام مالك في موطأ عن من عمر في كتاب الحج، وباب الصلاة في اليه

والبحري عنه أيضاً في كتاب الصلاة باب قول الله تعالى ﴿وَانحَلُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِينَ﴾،

ومسلم عنه في كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحج وغيره، وأبو داود عنه في كتاب

المسك باب الصلاة في الكعبة

ورواه الترمذي في كتاب الحج باب ما جاء في الصلاة في الكعبة، عن من عمر عن بلان، ورواه

السائي عن من عمر في كتاب الحج باب موصح الصلاة في البيت، ومن ماجة في كتاب المسك

باب دخول الكعبة، ورواه الإمام أحمد في مسنده، وشيخه في الس الكرى في كتاب الصلاة

باب الصلاة في الكعبة

والدراقصي في كتاب الحج باب صلاة النبي ﷺ في الكعبة

انظر الموطأ (١/٣٩٨)، صحيح البخاري (١/١٠٤)، صحيح مسلم (٢/٩٦٦)، رقم (١٣٢٩)، =

ليس عاماً في أقسامه^(١) حتى يعم الفرض والنفل^(٢)

١ - وسر أبي داود (٥٢٤/٢ - ٥٢٥)، ومسند الترمذي (٢١٤/٣) ط الحلي، وسر السائي (١٧٢/٥)، وسر أبي ماجة (١٠١٨/٢) ط دار إحياء التراث، الفتح الرباني في ترتيب المسند (١٤، ١٣)، والسنن الكبرى (٢ ٣٢٦)، وسر الدارقطني (٥١/٢) ط شركة الطباعة الفنية، مدائع السر (٦٥/١)، المعبر لتركشي (٣٥٦/١) و (١٩٩/١)

(١) وذلك لأن العمل بما يقع على وجه معين، فلا يجوز أن يحمل على كل وجه يمكن أن يقع عليه، لأن النحوه كلها متساوية بالنسبة إلى احتمالاته والعموم ما يساوي بالغة إلى دلالة اللفظ عليه في العمل كالمجمل المردد بين معان متساوية في صلاح اللفظ انظر المستصفي (٦٣/٢ - ٦٤) وقد قال جمهور العلماء بأن العمل المثبت ليس عاماً في أقسامه وعلى ذلك الشيرازي، والعلاني، والأمدى، وابن الحاجب، وصدر الشريعة، وابن الهمام والفتوحي وغيرهم وسية الشوكاني للفاصي والشاشي وابن السعاني

انظر التمع للشيرازي ص (١٦)، المستصفي (٦٣/٢)، الإحكام للأمدى (٩٥/٢)، المستحضر لأسر الحاجب ص (١١٤)، التوضيح على التفتيح (٦٢/١)، جمع الجوامع شرح المحلى (٤٢٤/١)، سلاسل الذهب ص (١٦٨)، محضر ابن اللحام ص (١١١)، التحرير ص (٨٧)، شرح الكوكب (٢١٣/٢)، سير التحرير (٢٤٧/٢)، فرائح الرحموت (٢٩٢/١ - ٢٩٣)، إرشاد المحول ص (١٢٥)

(٢) قال الأصوليون إن صلاة النبي ﷺ الواقعة في الكعبة يحتمل أنها كانت فرضاً ويحتمل أنها كانت مفعلاً، ولا يتصور وقوعها فرضاً ومفعلاً، فمنع الاستدلال بذلك على جواز الفرض في داخل الكعبة؛ لأن ذلك الواقع إن كان فرضاً لم يكن مفعلاً، وبالعكس فلا يثبت على العموم انظر المستصفي (٦٤، ٢)، المحضون (١ - ٦٥٣/٢ - ٦٥٤)، الإحكام للأمدى (٩٥/٢)، العبد (١١٨/٢)

قلت - أما قول الأصوليين إن صلاته ﷺ في الكعبة يحتمل أن تكون فرضاً ويحتمل أن تكون مفعلاً، فغير مفيد، بل الروايات تشير إلى أنه عليه الصلاة والسلام صلى فيها متملاً، وما يدل على ذلك أنه دخل الكعبة مع بلال وأسامة وعثمان بن طلحة ثم أعنفها، ومن المسعد أن يعنى الكعبة ثم يصلي فريضة مع هؤلاء دون بقيه الصحابة الذين كانوا معه في المسجد، على أن من دخل معه لم يرو عنهم أنهم صلوا معه فريضة جماعة، فهو كالفريضة لصونها معه، بل إن بعض من دخل الكعبة أنكروا أن يكون صلى فيها وقال إنه دعى بذاتها وخرج، وهذا بعيد أن يكون صلى فريضة معين انفل، ثم إنه لا وجه لمعهم من الاستدلال بصلاته في الكعبة على جواز صلاة العمل والفرص فيها، لأنها على فرض التسليم بأنه لم يعلم هل كانت صلاته فرضاً أو مفعلاً فإنه قد وجد منه فعل الصلاة في الكعبة، ولا فرق بين أن يكون قد فعل فرضاً أو مفعلاً =

الخامسة:

قول الراوي: «كان يفعل كذا، يدل على التكرار»^(١). ولهذا استفدناه من قولهم: كان حاتم^(٢) يكرم الصيغان

وصحح في المحصول^(٣): «أما لا تقتضيه عرفاً ولا لغة».

= لقد قال بن حجر عند الكلام على هذا الحديث «فيه استحباب الصلاة في كعبه وهو ظهر في زمن ويصح به العرض، إلا لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للمقيم وهو قول الجمهور» نظر
مع الناري (٤٦٦/٣)

ذكر سوي لحلاف في لسانه، وأن الجمهور قالوا: يجوز صلاة فرسٍ وملاً في الكعبة، وأن لإمام مائكة خائف من أن العرض لا يصح فيها ويصح الجهر، وأن بعض الطاهرية قالوا لا يجوز فيها عرض ولا من، ثم قال لسوي: «ودليل الجمهور حديث بلال (أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة) وإذا صحب الناقة صحت العبادة؛ لأنها في الموضع سواء في الاستقبال في حال البرك، وإذا يختلفان في الاستقبال في حال السير في البر»
انظر: شرح السوي على مسلم (٨٣/٩)

(١) هذا رأي بعض الأصوليين كبن الحاحب والموحي وغيرهما، ونقط «كان» هو الذي ذهب على التكرار لا لفظ الفعل سدي معناه

انظر: المختصر ص (١١٤)، العبد (١١٨/٢)، إرشاد المجلد ص (١٢٥)

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحنظلي بن أمية لفس، أبو عدي الطائي بضرب به المثل في الجود والكرم. وكان فارساً صاعراً وولده عدي وقد عمى رسول الله ﷺ وأسلم وحس إسلامه. وله شعر كثير ضاع معظمه، توفي في السنة الثامنة بعد مولد النبي ﷺ.

انظر: تهذيب تريح دمشق لابن عسك (٤٢٤/٣)، لشعر الشعراء (١٦٤/١) ط دار الثقافة، حزانة الأدب للبغدادي (٤٩١/١) ط الأميرة بولاق، الأعلام (١٥٩/٢)

(٣) انظر: المحصول (١ = ٦٤٨/٢ = ٦٥١)

كما وجع بن السبكي أن الفعل المقرون كان ليس عاماً في أتسمة انظر: معجم الجوامع (٤٢٥، ١)

وذكر في المسودة أن في زيادة كان على لكرر قولين ذكرهما لقاسي في الكعبة
نظر المسودة ص (١١٥)، الموعود والفوائد لأصولية ص (٢٣٧)، مختصر بن اللحام ص (١١٢)

ونقل الأنصاري عن الشيخ الذهلي قوله: «إن دلالة «كان» على الموضة والتكرار مما يكذب الاستقراء في الأحاديث» انظر: موانع الرجموت (٢٩٣/١) وقد ذكر القرطبي: «إن «كان» أصلها في =

ولم يصحح في الأحكام^(١) شيئاً.

السادسة:

قول^(٢)، لصحابي^(٣): «يُهي^(٤) عن بيع العرور^(٥)»^(٦).

«وقصى بالشفعة^(٧)»

= أُلغى أن لا تُدعى إلا على مطلق وقوع فعل في الزمن الماضي، سواء تكرّر أم لم يكرّر، غير أن العادة جرت بأن استعمالها في الفعل لا يحسن إلا إذا كان متكرراً.

انظر: شرح تنقيح الوصول ص (١٨٩).

(١) الأحكام (٩٦/٢)، ونظر المسألة في نهاية السور (٣٦١/٢)، لحرير ص (٨٧)، تفسير التحرير (٢٤٨/١)، سهيل الوصول ص (٧٤)، وبقية المراجع السابقة.

(٢) نهاية الورقة ٢٦ من (ب).

(٣) سيأتي تعريفه.

(٤) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسلاً في كتاب البيوع باب بيع العرور ورواه مسلم عن أبي هريرة في كتاب البيوع باب مطلق بيع لخصاصة والبيع الذي فيه عرور ورواه أبو داود عنه أيضاً في كتاب البيوع باب في النهي عن بيع العرور ورواه الترمذي عنه في كتاب البيوع باب ما جاء من كراهية بيع العرور وأساني عنه في كتاب البيوع باب بيع لخصاصة وابن ماجه عنه في كتاب السجارات، وإمام أحمد، والدارمي، في كتاب البيوع باب في النهي عن بيع العرور.

انظر: الموطأ (٦٦٤/٢)، صحيح مسلم (١١٥٣/٢)، سنن أبي داود (٦٧٢/٣)، سنن الترمذي (٥٢٣/٣) ط الحلبي، سنن أساني (٢٣٠/٧)، سنن ابن ماجه (٧٣٩/٢)، مسند أحمد (١١٦/١ و ٣٠٢)، سنن لدارمي (٢٥١/٢) ط دار إحياء السنن، المعبر (٢٠١/١).

(٥) في (ج) العرور.

(٦) العرور: الخصر، وبيع العرور ما كان له طاهر يفر المشرقي وباطله مجهول.

الصحاح (٧٦٨/٢)، لسان العرب (١٤/٥)، المهلب لشيرازي (٢٦٢، ١).

(٧) الشفعة: لمة مأخوذة من الشفع وهو الزوج، تقول: كان وتر شفعته، وانه شافع في بطلها ولد يتبعها آخر.

وهي الشرع استحقاق الشريك انترع حصة شريكه المتبقية عنه من يد من انتعت إليه.

انظر: الصحاح (١٢٣٨/٣)، لسان العرب (١٨٢/٨)، القاموس المحيط (٤٧/٣)، المعني لاس قدامه (٢٢٩/٥)، ونظر لمة القصوى للبيضاوي (٥٩٧/٢)، المسدع شرح المقنع (٢٠٣/٥).

(٢٠٤)، نهاية المحتاج (١٩٤/٥)، فتح الباري (٤٣٦/٤).

للمحار^(١) ويحويهما بعم العمود والجار^(٢).

وقيل: لا^(٣)، وصححه في المحصول^(٤).

(١) ثم أحد الحديث بهذا اللفظ «قضى بالشفعة للمحار» وإنما أحاديث الشفعة لمحار هي ما رواه أبو داود عن أبي رافع (المحار أحق بشقيقه) وعن مسرة (حار اللذان أحق بدار الجار والأرض) وما رواه الترمذي عن مسرة أيضاً (حار دار أحق بدار)، وما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن جابر (المحار أحق بشفعة حاره يسطر بها وإن كان عائداً يد كس طريقتهما واحداً) وما رواه أحمد عن مسرة المحار أحق بالجار.

انظر: مس أبي داود (٧٨٦/٢ - ٧٨٧)، مس الترمذي (٦٤١/٣ - ٦٤٢) ط لحسي، مس ابن ماجه (٨٣٣/٩)، الميسد (١٧/٥) و (٢٢/٥).

وأما المقصود بالشفعة فقد وردت بلفظ «قصى رسول الله ﷺ بالشفعة في كن شركه لم تقسم» رواه مالك والبخاري ومسلم والبيهقي والدارقطني.

انظر الموطأ (٧١٣/٢)، صحيح البخاري (٤٦/٢ - ٤٧)، صحيح مسلم (١٢٢٩/٣)، لس أنكرى (١١٥ ١) مس الدرر (٢٧٤ ٢)، وفي السائي (٢٨٢، ٧)، وقصى رسول الله ﷺ بالشفعة واستحواره وكس الأصول بذكرها باللفظ الذي ذكره لمصنف ولم أجده سلك اللفظ إلا عند ابن فرح المائكي المعروف بابن لطلاع فإنه قال «وهي كتاب أبي عبيد أن النبي ﷺ قصى بالشفعة للمحار».

انظر قصى رسول الله ﷺ لابن فرح ص (٤١٧)، تحقيق الأعظمي، واطر المعين (٢٠١/١)، ونصب الزاوية (١٧٤/٤).

(٢) وهذا قول حصاه من الأصوليين منهم من قدامه وابن الحاح وحذر الشريعة ومن الهمام والفوحي والهاربي. وحكاه في المسودة عن المحتاللة.

انظر الروضة لس قدامه ص (١٢٣)، المختصر ص (١٥)، لسرد، ص (١٠٣)، شرح المعص (١١٩/٢)، التقيح مع الترميز (٦٢/١)، مختصر ابن الحمام (١١٢/١١٣)، التحرير ص (٨٨١)، شرح الكوكب (٢٣٠، ٢ - ٢٣١)، فرائح الرحمت (٢٩٣/١ - ٢٩٤)، إرشاد المعجود ص (١٢٥)، الملحق إلى مذهب أحمد ص (٢٤٠ - ٢٤١).

(٣) وقال به جماعة كثيرة من أهل الأصول، ومنهم قلبي، شيرازي، وارتضه إمام الحرمين الجويني، وقال به العراقي، وقال إليه من رهاك، كما قال به بن السبكي وغيره.

انظر اسمع لشيرازي ص (١٦)، برهان المنجزي (٣٤٨/١)، مستقصى (٦٦/٢)، الوصون إلى الأصول (٣٢٧، ١ - ٣٢٨)، جمع الحزم (٢٥، ٢ - ٣٦)، التمهيد للأسوي ص (٣٣٥ - ٣٣٦)، نهاية السون (٣٦٦/٢).

(٤) المحصول (١ - ٢ - ٦٤٢/٢).

وقوله في الإحكام عن الأكثرين، ولم يصرح باختيار خلاف^(١).

لـ ' عدل عارف، ويكون الطاهر صدقه فيجب اتباعه^(٢)

قالوا، الحجة في المحكي لا في الحكاية، وحسبنا فيحتمل أن تكون القضية^(٣)
خاصة فتوهمها عامة^(٤).

قنا: خلاف الظاهر^(٥)؛ لما قلناه من كونه عدلاً عروفاً.

(١) الإحكام (٩٧/٢)، رد حكي الأسوي عن الأمدي أنه يميل إلى أن يعم ولم يصرح

انظروا المهد من (٣٣٦)، نهاية السون (٣٦٧/٢)

(٢) انظر شرح الكوكب (٢٣١/٣)، تيسير التحرير (٢٤٩/١)، فوائج الرحموت (٢٩٤/١)

(٣) في (ب) و (ج) «القصة»

(٤) أي يحتمل أنه يهي عن عذر خاص دفعي بشعة خاصة فقل العموم باجتهاده، أو سمع صيغة

خاصة فتوهم أنها للعموم فروى العموم لذلك والاحتجاج بالمحكي لا الحكاية، والعموم في
الحكاية لا المحكي

انظر، المعتمد (١١٩/٢)

وذكر لقرافي أن هذا الموضع مشكك، لأن العلماء اختلفوا في رواية الحديث بالمعنى، فإن معناه

«متبع هذا الفصل وإن قلنا بخوره فيشترط أن لا يريد اللفظ الثاني على الأول في المعنى ولا في

الظهور، وقد روى لعدل المعنى بصيغة العموم تعين أن يكون اللفظ عاماً وإلا كان ذلك قدحا في

عدالة حيث روى بصيغة للعموم ما ليس عاماً، والمقرر أنه عدل بقول القول، انظر شرح تنقيح

الفصول من (١٨٩)

(٥) قال الأنصاري مجيباً عن حجة القائلين بعدم العموم: «ولو أبدى مثل هذه الاحتمالات لأدى إلى

مفهوم الاحتجاج بالنسبة، فإن النقل بالمعنى سائع بل في البعض مقطوع، ويحتمل عدم المطابقة

بطل غير لعدم عاماً والمتصل في الحقيقي مستعملاً في المجازي وبالعكس، ولعمري إن قوبهم

هذا كبر كلمة بخرج من أفواههم. انظر. فوائج الرحموت (٢٩٤/١)

كما قال الشوكاني إن القول بعدم العموم خلاف الصواب، وإن قال به الأكثرون؛ لأن الحجة في

الحكاية ثقة الحاكم ومعرفة إرشاد السمول (١٢٥)

وهناك قول بأن الصيغة إذا كانت تمثل قضية بالشعنة لمحد فلا نعم وإن كانت تمثل قضية بـ

الشعنة لنجار فتعم، لإضافة «أد»

انظر للمع من (١٦)، إرشاد بصحون من (١٢٥)، وانظر أنه القائلين بعدم العموم في

استصفي (٦٦/٢)، والمجصول (١ - ٦٤٢/٢)

السابعة:

الحلاف في أن المفهوم له عموم^(١) لا يتحقق؛ لأن مفهومي الموافقة والمخالفة عام فيما سوى المنطوق به لا يختلفون فيه.

ومن مضي العموم كالعراقي^(٢)، أراد أن (العموم)^(٣)، لم يثبت بالمنطوق^(٤)، وهم لا

(١) ذهب جماهير العلماء إلى أن للمفهوم عموماً، وقال حديث جمهور شافعية والحنابلة وقال بعضهم إن المفهوم لا عموم له، وهذا قول العراقي، ونسبه ابن اللحام وابن بدراد عن الموفق المقدسي وابن عقيل، كما نسبه الشوكاني عن القاضي أبي بكر وجماعه من الشافعية. انظر: المستصفي (٧٠/٢)، القواعد والفوائد لأصولية ص (٢٣٧)، ومختصر ابن اللحام ص (١١٣)، شرح الكوكب (٣/٢١٩)، بدشاد المحبوب ص (١٣١)، المدخل ص (٢٤٤).

(٢) هو حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد العراقي الفقيه، الشافعي المعروف. ولد سنة ٤٥٠ هـ بطوس ورحل إلى نيسابور وتلمذ بها على أبي المعالي الجوهري، وقدم بغداد ودرس بها وأعجب به أهل العراق، وأرتعت عندهم منزلة ثم حج وقصد الشام فأقام بدمشق مشغلاً بالتدريس، ثم قدم مصر وعاد بعد ذلك إلى وطنه «طوس» ألف التصانيف العديدة ومنها «الوسيط» و«السيط» و«الوجيز» و«المستصفي والمحول من تعليقات الأصول» و«نهايت» و«ملاسة» و«مشكاة الأنوار» والمقاصد والمقصود الأقصى و«محك النظر» و«معياد العلم» وغيرها توفي سنة ٥٠٥ هـ.

انظر رفيات الأعيان (٢١٦/٤)، البحر (٤/١٠)، مرآة الجنان (١٧٧/٣)، طبقات الشافعية لابن السبكي وفيها ترجمته موسعة (١٩١/٦) إلى (٣٨٨)، البداية والنهاية (١٧٣/١٢)، طبقات الأسري (٢٤٢/٢)، شعراب الذهب (٤/٦).

(٣) قال العراقي من يقول بالمفهوم قد يظن أن له عموماً ويتسكك به ورد ذلك وأشار إلى أن العموم من عوارض الالفاظ لا المعاني انظر: المستصفي (٧٠/٢).

وذكر الرازي قول العراقي هذا وقال: «إن كنت لا تسميه عموماً لأنك لا تطلق لفظ العام إلا على الالفاظ فالسراغ مطلق، وإن كنت تعي أنه لا يعرف من انتفاء الحكم عن جميع ما عداه فاعل، لأن البحث على أن المفهوم هل له عموم أم لا؟ مرع على أنه حجة، ومن ثبوت حجة لزم القطع بانتفاء الحكم عما عداه؛ لأنه لو ثبت الحكم في غير المذكور لم يكن لخصيصه بالذكر فائدة».

انظر: المحصول (١ - ٢/٦٥٤ - ٦٥٥).

(٤) هي (أ) «المفهوم» في الموضوع وهو تصحيح والتصحيح من (ب) و (ج) ومن المختصر لاس الحاحب.

(٥) حرر المقصد محل التراجع بأنه إن فرض التراجع في أن مفهومي الموافقة والمخالفة ثبت بهما الحكم =

بختلفون فيه أيضاً^(١).

الثامنة:

خطاب^(٢) الله تعالى لسيّد كقولہ تعالیٰ^(٣). ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ﴾^(٤) وقوله تعالى ﴿لَنْ أَشْرَكَ﴾^(٥) لا يعم الأمة^(٦) إلا بدليل من قياس^(٧) أو غيره.

في جميع ما سوى المنطوق به من الضرر أو لا؟ فالجواب لإثبات، وهو مراد الأكثرين، والمعنى لا يحالفهم فيه، وإن حرص ثبوت لحكم فيهم بالمنطوق أو لا فالجواب نعمي، وهو مراد العربي وهم لا يحالفونه فيه. ولا ثالث هنا يمكن فرجه محلاً للدرج
انظر: العصد (١٢٠/٢)

وذكر بعضهم أن لراعي بين لفظاً بل هو في أد العموم هل هو منحوط المشكك فيقبل التحريء في الإرادة، أو غير منحوط للمكلم بل هو لازم عقلي فلا يقبله. وإد فتراعي في العموم المقابل للبحري. فالتة لجمهور وأنكره العراقي انظر فوئح الرحمة (٢٩٨/١)

(١) انظر لإضافة ما سوى الإحكام للآمدي (٩٩/٢)، المختصر ص (١١٦)، شرح تقيج المصنوع ص (١٩١ - ١٩٢)، شرح الكوكب (٢٢١/٣)، تفسير التحرير (٢٩٠/١)

(٢) عرف الآمدي الخطاب به، واللفظ المتواضع عليه المقصود به فيهم من هو متهم به
انظر: الإحكام للآمدي (٧٢/١)

ونظر أيضاً حاشية لرحماني على المختصر (٢٢١/١)، شرح الكوكب (٣٣٩/١)

(٣) سقط لفظ «تعالى» من (ب)

(٤) سورة المرمل الآية (١)

والمرمل هو المتلف بالثوب يقال رملته مرملاً أي لعمته تشعب

نظر الصحاح (١٧١٨/٤)، لسان العرب (٣١١/١١)، المصباح (٢٥٥/١)، تفسير ابن كثير (٤٣٤/٤).

(٥) جزء من قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَدْ لَنْ أَشْرَكَ لِيَحْطُنَ عَمَلُكَ وَلِكُونِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ الزمر: آية ٦٥

(٦) في (ج) زيادة ﴿لِيَحْطُنَ عَمَلُكَ﴾

(٧) هذا قول جمهور الشافعية وقال به العربي والبرقي والآمدي وابن الحاجب وسن السبكي، كما قال به من الحنابلة أبو الحسن التميمي وأبو الخطاب

انظر المستصفي (٦٤/٢ - ٦٥)، المحصول (١ - ٢٢٠/٢)، اروضه ص (١٠٩)، الإحكام للآمدي (١٠١/٢)، المختصر ص (١١٩)، المسودة ص (٣١)، جمع الجوامع شرح المحامي (٤٢٦/١)، مختصر ابن اللحام ص (١١٤)، شرح الكوكب (٢١٩/٢)، إرشاد المحول ص (١٢٩)

(٨) سنن أبي يعقوب القياس في موضعه إن شاء الله

وقال أبو حنيفة وأحمد يعمهم^(١) إلا مدبر يد على الخصيص^(٢)

لنا: القطع بأن خطاب المفرد لا يتناول غيره لعمدة^(٣)

(١) انظر مفصل قولهم في العدة (٣١٨/١)، الروضة لابن قدامة ص (١٠٩)، والمسودة ص (٣١) - (٣٢)، مختصر ابن النخاس ص (١١٤)، النجوى ص (٨٩)، شرح الكوكب (٢١٨/٢)، بسير التحرير (٢٥١/١)، فوائح الرحموت (٢٨١/١)، سيم الوصول للمطبعي محتايه بنهايه السور (٣٥٨/٢)

وسئل الحلال فيما يمكن إرادة الأمة معه. ما لا يمكن إرادة الأمة معه مثل قوله تعالى ﴿يا أيها المدثر قم فأمر﴾ وقوله ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ فلا تدخل الأمة فيه نصاً شرح الكوكب (٢٢٢/٣)

ولد ذكر الأسوي رحمه الله أن ظاهر كلام الشافعي في الوطئي يوافق قول الحنفية والحنابلة انظر: نهاية السؤل (٣٥٨/٢ - ٣٥٩)

أما أبو إسحاق الشيرازي فقد احتار في التبصرة ص (٢٤٠)، أن الخطاب يعم الأمة، ولكنه في الجمع ص (١٢)، حذر - أنه لا يعم الأمة كما قال جمهور الشافعية، وانظر أن هذا يرجع عن القول الأول المتقدم في التبصرة

وقد قال الرازي رداً على من قال بالعموم «وهو لا، بل رعمو أن ذلك مستفاد من اللفظ فهو جهالة، وإن رعمو، أنه مستفاد من دليل آخر كقوله تعالى ﴿وما أناكم الرسول فخذوه﴾ فهو خروج عن هذه المسألة؛ لأن الحكم لم يجب على الأمة بمجرد الخطاب بل بالدليل الآخر انظر: المحصول (١ - ٢ - ٦٢٠)

ويرى الجرمي أن ما ظهرت فيه خصائص الرسول ﷺ كالنكاح والعائف فلا يشاركه غيره فيه، ويرى فيما إذا لم تظهر خصائصه وورد فيه خطاب مختص انظر: البرهان لمخويي (٣٦٨ - ٣٦٩)

(٢) التخصيص: إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه

انظر المحصول ١ - ٢/٣، وانظر تعريفاته في: المعتمد (٢٥٢/١)، العدد (١٥٥/١)، الجمع ص (١٧)، البرهان (٤٠٠/١)، الواضح لابن عيل (١٢٤/١)، الأحكام للامدي (١١٥/٢)، شرح نقيح الفصول ص (٥١)، المهاج بشرحه بنهايه السور (٢٧٤/٢)، كشف الأسرار (٣٠٦/١)، جمع الجوامع (٢/٢)، الترميمات لسبحاني ص (٥٥)، شرح الكوكب (٢٦٧/٣)، بسير التحرير (٢٧٢/١)، فوائح الرحموت (٣٠٠/١)، إرشاد النجول ص (١٤٢)

(٣) وأجاب العائلون بالعموم بأنه يعم الأمة لا بالذمة لكن بالعرف في مثله ولو هم دليل على خروج النبي ﷺ من ذلك كان من باب العام المخصوص

نظر العقد (١٢٢/٢)، شرح الكوكب (٢١٩/٣)، فوائح الرحموت (٢٨١/١)

وأيضاً. لو علمهم لوحب أن يكون حروح غيره تخصيصاً^(١) (٢)

التاسعة^(٣) :

خطاب النبي ﷺ لواحد لا يعم غيره^(٤)، خلافاً للحابلة^(٥).

لما: ما تقدم من القطع بأنه لا يتدوله لغة، ومن لزوم التخصيص عند إخراجها، ومن

(١) في (ح) «مخصصاً».

(٢) ورد عنى هذا بأنه عام عرفاً، وأد الإخراج عنه تخصيص، والتخصيص كما يقع في العام لغة يقع

في العام عرفاً كما في قوله تعالى ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ فإنه نعم عرفاً جميع الاستعاضات

وقد خصص عنه النظر

انظر حاشية الثمري على العصد (١٢٢/٢)، فوج الرحمت (٢٨١/١)

ويظهر لي أن الخطاب الموجه إلى النبي ﷺ شمل أمته نفس الخطاب إلا ما دس الدليل على

حصريته به، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿وامراً مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن

يستكحها خالصة لك من دون المؤمنين﴾، ولو كان الخطاب بهياً أيها النبي لا يشملهم لما كانت

هناك فائدة بالتخصيص بعد ذلك بقوله ﴿خالصة لك﴾ وأيضاً فقد قال تعالى ﴿يا أيها النبي إذا

طلقتك النساء﴾ فاستأد الخطاب له ثم جاء بصيغة الجمع دلالة على أن أمته مخاطبة معه، ثم إن

النبي ﷺ مخرج وأمه تقتضي به في كل الأحوال إلا فيما احتض به، وقد صح أن رجلاً سأل النبي

ﷺ فقال تدركي الصلاة وما حب أفصوم؟ فقال النبي ﷺ «وأنا تدركي الصلاة وأنا جنب

أفصوم»، فقال لست مثلاً فقال «وإنه إني لأرجو أن أكون أخشاكم في الحديث» فأجاب

السائل بقوله وبر احتض به الحكم ثم يحبه به ثم إنه رد على السائل مراحمه له باختصاصه

بالحكم ثم إن الصحابة كانوا يرجعون إلى أفعاله ﷺ، كرجوعهم في صحة صوم من أصبح جاً

وغيره؛ لفهمهم أن ما فعله فهم مشاركون فيه والله أعلم.

(٣) في هامش (ب) «يلع»

(٤) قال بهذا جمهور الحنابلة والشافعية، ومن قال به العراقي والأصدي وابن الحاجب وابن الهمام

وابن هازي وغيرهم

انظر المستصفى (٢٥٠/٢ و ٨٤)، الإحكام للأصدي (١٠٣/٢)، المختصر لاسن الحاجب من

(١١٧)، شرح العصد (١٢٣/٢)، جمع الخوامع شرح المحلى (١٢٩)، التحرير من (٩٠)،

تيسير التحرير (٢٥٢/١)، فوج لرحمت (٢٨١/١)، إرشاد الفحول من (١٣٠)

(٥) انظر مذهبيهم في هذه المسألة في العدة (٣١٨/١ و ٣٣٩) وما بعدها، والروضة من (١٠٩)،

مختصر ابن اللحام من (١١٤)، شرح الكوكب (٢٢٣/٣)، المدخل من (٢٣٠)

ويرى الحويبي أنه إذا وقع النظر في مقتضى اللفظ فلا شك أنه بالتخصيص، وإن وقع النظر فيما =

عدم فائدة قوله عليه الصلاة والسلام. «حكمتي على الواحد حكمتي على الجماعة»^(١)

وعلم أن ذكر الثالث سهو، فإنه لم يتقدم له ذكر في المختصر^(٢)

استدلوا بقوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس»^(٣) ويقول عليه الصلاة والسلام. «بعثت إلى الأسود والأحمر»^(٤).

= استمر السمع عليه فلا شك أن خطاب رسول الله ﷺ كان مختصاً بأحد الأمة فإن الكافة يسمون في معنى من ينتمى إلى المصطفى، وكول اللفظ مختصاً بالمصطفى من جهة المسائل لا شك فيه انظر: البهتان للجويني (٣٧٠/١)

قال المروعي «ومحل الخلاف في ذلك إذ لم يخص ذلك الواحد بكوله ﷺ لأبي بردة «إذبعها ولي تحرق» من أحد بعدك» شرح الكوكب (٢٢٥/٣ - ٢٢٦)

(١) هذا الحديث قال عنه العراقي لا أصل له، وأنكره المري والذهبي كما ذكره السخاوي والملا علي القاري وابن الديبع، وكلهم قالوا لا أصل له.

انظر كتاب أحمد (٤٣٦/١)، المصنف الحنفية ص (١٩٢)، الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة للملا علي القاري ص (١٨٨)، وتبصر الطبيب من الحديث ص (٦٨)، وقال الزركشي في المعسر (٢٠٣/١) «به لا يعرف بهذا اللفظ ولكن معناه ثابت بأحاديث أخرى» قال الشوكاني «حديث حكمتي على الواحد حكمتي على الجماعة» قال العراقي في تحريج البيهقي «لا أصل له» وقد ذكره أهل الأصول في كتبهم الأصولية واستدلوا به فخطأوا، المعوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص (٢٠٠)

غير أن الحديث له شاهد بشهد نصحة معناه وهو ما رواه الترمذي في كتاب السير باب ما جاء في بيعة النساء «بما قولني لعائشة امرأة كفولي لامرأة واحدة» وقال عنه «حديث حسن صحيح» وكذا قال عنه ابن كثير

انظر: سنن الترمذي (٧٧/٣) ط النجاة، تفسير ابن كثير (٣٥٢/٤)

(٢) يشير إلى أن الدليل الثالث وهو حديث «حكمتي على الواحد حكمتي على الجماعة» لم يتقدم له ذكر وقد ذكره ابن الحاجب مع ما ذكره من جملة الأدلة المتقدمة، ولكن بالنظر إلى كلام ابن الحاجب تبين أنه ذكر الدليلين الأولين وقد تقدم في المسألة الماضية، ثم ذكر الدليل الثالث استئنافاً فلا يرد عليه اعتراض الأسوي

فراجع المختصر ص (١١٧)، شرح الروايات (٨٨/ب)

(٣) سورة صباء، الآية ٢٨

(٤) هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم بلفظ: «كان كل مني يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أمة أحمر وأسود»

وأحيب بأن المراد تعريض^(١) كل واحد ما يختص به، ولا يلزم اشتراك الجميع^(٢) في الحكم الواحد^(٣).

انظر صحيح مسلم (٣٧٠/١) رقم (٥٢١)، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦٥/٤)، عن ابن عباس بنقط: «أعطيت حملاً لم يعطهن أحد قبلي ولا أقولهن فحراً، بعثت إلى كل أحمر وأسود، فليس من أحمر ولا أسود يدخل في أمي إلا كان منهم وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، هكذا أوردته دون بقية الحمص

وقد ذكره كاملاً في (٢٦١/٤)، عن ابن عباس أيضاً بنقط: «أعطيت حملاً لم يعطهن نبي قبلي ولا أقولهن فحراً بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود، وبصرت بالربح مسيرة شهر، وأعطيت لي المناجم ولم فتح لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأعطيت الشفاعة فأحرقتها لأمتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً»

وانظر: المسند أيضاً (٢٥٠/١)، (٤١٦/٤)، (١٤٥/٥)

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٥٨/٨)، عن أبي موسى بنقط: «بعثت إلى الأحمر والأسود» الحديث وذكره س. الأثير في النهاية (٤٣٧/١)، أن المراد بالأحمر والأسود العرب والنجس، لأن الغالب على ألوان العجم الحمرة، والغالب على ألوان العرب السمرة وقيل: أراد الجحش والإنس.

وقد قال الهيثمي عن الحديث رجاله رجال الصحيح وقيل في السند الذي رواه به الإمام أحمد رجاله رجال الصحيح، غير يزيد بن أبي زياد وهو حسن الحديث انظر: الحديث في المعنى (٢٠٢/١)، سر الدارمي (٢٢٤/٢)

(١) نهاية الورقة (٧٧) من (ب).

(٢) هي (ب) «الجميع»

(٣) ويظهر لي أن الخطاب لواحد من الأمة يسأل غيره شرعاً بنص الخطاب؛ لأنه عليه الصلاة والسلام ليس مكلفاً أن يبلغ كل إنسان مفرداً بجميع الأحكام، بل متى حكم الواقعة في شخص فإن هذا الحكم سار في غيره وكان **شأنه** إذا أراد أن يخص واحداً بين الخصوصية كقوله لا يبرأ «تحرى» حدث ولا تحرى أحداً بعدك وهو للرجل الذي تزوج بها معه من الغرائب «هذا لك وليس لأحد بعدك وهذا ما فهمه الصحابة ودل عليه رجوعهم إلى الحوادث التي وقعت في أشخاص معينين وسئلواهم بها، مثل رجوعهم في «حسين» إلى قصة حمل من عائش، ورجوع ابن مسعود في الخصوصية إلى قصة مروع بن واثق، ورجوعهم في أمر الحرية إلى حادثة وصي الحرية عن محوس محرر ويؤيد هذا التعميم الحديث الذي استدل به المنعوت وحكمي على الواحد حكمي على الجماعة وحديث: «بعثت إلى الأسود والأحمر فكلاهما بشير إلى أن الخطاب لموجه لواحد بهم غيره شرعاً. والله أعلم

العاشر:

جمع المدكر السالم^(١) «كالمسلمين» ونحو «فعلوا» مما يعلب فيه المدكر لا يدخل فيه النساء^(٢)، ظاهراً تخلاًفاً للمعتدلة^(٣).

(١) جمع المدكر السالم هو سم دل على أكثر من اثنين برباطة وار ونون رفعاً، وياء ونون نصباً وجرّاً، على آخره، صالح بالتحريك من هذه الربيطة أعطف منه عليه، بدون تغيير في صورة مفردة انظر الفوائد الأساسية ص (٦)، وانظر مبريعة وشروطه في س عميل (٦٣/١).

(٢) قال بدئت جمهور العلماء ومن قال به الشيوازي ورجحه الجوزي وقال عن لغون الآخر إنه وهم ولعل، كما قال به العراقي وابن مهران ونقله عن الشافعي، وحذره الرازي ولأمدي وس المحاسب ومال إليه أبو الحسين البصري من المعتزلة

انظر: المعتمد (٢٥٠/١)، البصرة ص (٧٧)، السمع ص (١٢)، المرجان (٣٥٨/١)، المستقصى (٧٩/٢)، الوصول إلى الأصول (٢١٢/١ - ٢١٣)، لمحصول (١ - ٢/٢٢٣)، الإحكام للآمدي (١٠٤/٢)، المختصر ص (١١٨)، وجمع الجوامع (٤٢٨، ١)، نهاية المول (٣٥٩/٢)، التمهيد للأسري ص (٣٥٩)، التحرير ص (٧٩)، شرح الكوكب (٢٣٥/٣)، فواتح الرحموت (٢٧٣، ١)، إرشاد الفحول ص (١٢٧)، سلم الوصول (٣٦٠/٢)

وهذا القول هو رواية عن الإمام أبيه واختارها من الحسابات أبو الخطاب والطوفي

انظر: مختصر ابن اللحام ص (١١٤)، شرح الكوكب (٢٣٥/٣)

وقال العراقي في المسحوق، «يمن يدحن تعلب للتدكير على التأنيث ولكنه في الأصل غير موضوع لتدكير».

انظر: المسحوق ص (١٤٣)

(٣) وقال به المالكية أيضاً وبعض الأحناف ومن قال به أبو يعلى السري والرخسي وابن قدامة والفتوحي وغيرهم

انظر: القدة (٣٥١/٢)، أصول السرخسي (٢٣٤/١)، البروضة لابن قدامة ص (١٢٣)، شرح تقيع الفصول ص (١٩٨)، مختصر ابن اللحام ص (١١٤)، التحرير ص (٨١)، شرح الكوكب (٢٣٥/٣)، تيسير التحرير (٢٣٤/١)، فواتح الرحموت (٢٧٦/١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٤١ - ٢٤٢)

وقال يهد القول ابن حرم وشع على من قال بخلافه، وذكر أن من أخرج لسانه فهد لجأ إلى مسألة أو مسائلين محكم فيها وفقد فاضطر إلى مكاتبة العباد، وادعى خروج النساء من الخطاب بلا دليل، ثم رجع إلى عمومهم مع الرجال بلا رتبة ولا حياة

لنا: عطفهم عليهم في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(١) إلى آخر الآية، ولو كن داخلات لم يحسن ذلك. فإن^(٢) ادعى الخصم أن ذكرهن للتنصيص عليهن^(٣)، فعائدة، التأسيس أولى

= نظر: الأحكام لأين حرم (١ - ٣٢٦/٣) ط العاصمة

(١) الأحزاب: الآية (٣٥)

(٢) بي (ج) وقلوه

(٣) مرادهم أن العطف تشريف لهن بالتنصيص عليهن، والعطف لا يدل على عدم دخول الإناث في جمع المذكور، وذكرهن لا يحلو عن ثبوت؛ لأن المقصود من الإتيان بلفظ بخصهن، وكان العطف طيباً لقلوبهن على ما ذكر في سبب الروي، وأيضاً فهو من باب التأكيد والتكرار، وهو معهود في القرآن، وقد ذكر الله الملائكة ثم قال ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ وهما من الملائكة، ثم إنه من المعلوم أن النساء نزل حرو هذه الآية كن يصلين ويركبن بقوله ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾. نظر الأحكام لأين حرم (١/٤١٧)، المدة (٢/٣٥٧)، أصول الرحي (١/٢٣٥)، شرح الكوكب (٣/٢٣٨)، وراجع لمسألة في المختصر من قواعد العلاتي وكلام الأسوي (١/١٥١) ويظهر لي أن النبء يدحس في ما ذكر ويؤيد هذه قوله تعالى حكاية عن امرأة العرير ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ ولم يقل «من الخاطئات» وقوله تعالى عن مريم: ﴿وَكُنتِ مِنَ الْقَانِئِينَ﴾ ولم يقل «من القانتات» وقال: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً﴾ وفي الخطابين: ﴿وَقَالَ هَٰؤُلَاءِ لِلْمُتَّقِينَ﴾ و﴿بَشَرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ و﴿بَشَرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ والنساء في حمله ذلك بلا شك

وبدل على ذلك أيضاً أن العرب إذا قصدت الجمع بين المذكور والمؤنث قالوا لكل بصيغته المذكور فيقولون ريد وبهذات حرجوا، ولو قال لمن يحضره من الرجال والنساء قوموا واقعدوا تناول جميعهم، فلو قال: قوموا وقمن عند تطويلاً ولكنة

والفاظ لأوامر مثل ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وأنفاط الوعد والوعيد، والمدح والدم، والثواب والعقاب، يعط المذكور وهي عامة، وليس لأخذ أن يقول عرفنا ذلك بدليل آخر؛ لأنه لم يرد لفظ خاص بهن، ولو كان لظهر، وحسبنا من قوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ عَشِيرَتُ الْأَقْرَبِينَ﴾ نادى عليه السلام بطون قريش طاً بصباً ثم قال «يا صبية بنت عبد المطلب، يا فاطمة بنت محمد»، فأدخل النساء مع الرجال في الخطاب الوارد بلفظ الأقربين. والله أعلم

انظر أدلة المريقين في المدة (٢/٣٥٤)، التنصيص (٧٨ - ٧٩)، الأحكام للآمدي (٢/١٠٥)، شرح الكوكب (٣/٢٣٧)، وأثر الخلاف في التمهيد للأسوي ص (٣٥٧)

الحادية عشر:

«من» الشرطية تشمل^(١) المؤنث عند الأكثرين^(٢)

لنا: أنه لو قال: من دخل داري فهو^(٣) حر عتق بالحقول.

الثانية^(٤) عشر:

الحطاب بالناس والمؤمنين وسجوهما يشمل العبيد عند الأكثرين^(٥)؛ لأنهم

(١) في (ب) «يشمل»

(٢) هذا قول جمهور العلماء وقال به الحويي وابن برهان والرازي وابن قدامة والأمازي وبني الحاجب واختاره من بعده أبو الحسن المصري ونقله الفراء عن أحمد، وقال عنه لمحمد بن تميم إنه قول المحققين من أهل اللسان والأصول والعقده

نظر المعتمد (١/٢٥٠)، العدة (٢/٣٥١)، البرهان (١/٣٦٠)، لوصول إلى الأصول (١/٢١٦)، المحصول (١- ٢/٦٢٢)، الروضة لاس قدامه ص (١٢٣)، الإحكام للأمازي (٢/١٠٦)، لمختصر لاس الحاجب ص (١١٩)، المسودة ص (١٠٤- ١٠٥)، شرح الفروع على الأصول ص (٣٣٩)، العبد (٢/١٢٥)، جمع الجوامع (١/٤٢٨)، مختصر ابن النجاشي ص (١١٥)، شرح لكوكب (٣/٢٤٠)، إرشاد المصنف ص (١٢٧)

وسب بعضهم إلى لحاقه أن لحصاء «من» لا يشمل إناث وقد قال الحويي في ذلك «ودعت شريعة من أصحاب أبي حنيفة إلى أنه لا يتناول الإناث» واستمسكوا بهذا المسند في مسألة الميراث فقالوا في قوله ﷺ «من بذل دينه فاقبلوه» لا يساوي النساء وعرفهم قول بعض لعرب، من ومنه ومنان ومنون ومئات، وهذا قول الأغلبية الذين لم يعملوا من حقائق اللسان والأصول شيئا. البرهان (١/٣٦٠)

إلا أن لموجود في كتب الأصناف أن «من» تشمل المذكر والمؤنث وبطل ذلك الردي عن أبي يوسف، كما قال عبد العزيز المحاري أثناء كلامه عن من «وتسعمل في الواحد والاثني والجمع والمذكر والمؤنث حتى لو قال: ومن دخل من مملوكي اندار فهو حر يساوي العبيد والإماء» انظر كشف الأسرار (٢/٥)، التوضيح على التفتيح (١/٥٩).

(٣) نهاية الورقة ٢٩ من (أ)

(٤) في (ج) «الثالثة عشرة» وهو سهو من النسخ

(٥) هذا قول جمهور العلماء من أتباع المذاهب الأربعة. وممن قال به: أبو يعنى الفراء وابن حرم والسيرري والحويي والعربي وس برهان والرازي وابن قدامة والأمازي وابن الحاجب وابن لسكي واستوحى والبهاري واشوكاني وغيرهم

انظر المعتمد (١/٣٠٠)، العدة (٢/٣٤٨)، الإحكام لابن حرم (١- ٣/٤٢٠)، لتقصه ص =

منهم^(١).

وقال لوري^(٢) : إن كان لخطاب بحق الله تعالى شملهم، وإن كان بحق الأدميين

فلا^(٣).

= (٧٥)، اللمع ص (١١)، لمصطفى (٧٧/٢)، المسحور (٣٤٨/٢)، نوصول إلى الأصول (٢٢١/١)، مسحور (١ - ٣ - ٢٠١)، الروضة لابن قدامة ص (١٢٣)، الإحكام للأمدى (١١٨/٢)، للمختصر (١١٩)، المسودة ص (٣٤)، شرح تنقيح الوصول ص (١٩٦)، وقد نقل فيه انقراحي هذا اصول عن لعائكيه، وشرح النصد (١٢٥/٢)، جمع الجوامع (١ - ٤٢٧)، القواعد والفوائد الأصولية ص (٢٠٩)، شرح لكوك (٢٤٢/٣)، فوائح الرحوم (٢٧٩/١)، إرشاد الفحول ص (١٢٨)، مذكرة الشبلي ص (٢١١ - ٢١٢)

ونقل الأسوي رحمه الله قوين آخرين آخرين لبعض الشافعية.
أحدهما: أنهم لا يدخول في هذا الخطاب، وهذا القول نقله بشيراري عن بعض الشافعية وقال عنه الغزالي: إنه غوس وفاسد.

ثاني: إن بعض الخطاب بعيداً دخلوا، وإن تضمن ملكاً أو عقداً أو ولاية فلا
انظر لسنن ص (٧٥)، اللمع ص (١١)، لمصطفى (٧٨/٢)، لمحول (١٤٣)، التمهيد
للأسوي ص (٣٥٥)، المختصر من قواعد انعلائي وكلام الأسوي (١٩٤/١)
(١) أي أن الخطاب قد كان يلفظ بين المؤمنين وهو خطاب بكل من هو من الناس والمؤمنين،
والعبد من الناس ومن المؤمنين فكانوا داخلين في عمومات الخطاب معه.

انظر: الإحكام للأمدى (١٠٨/٢)

(٢) المراد به هذا الحنفية، وهو أبو بكر أحمد بن علي بن حسين لجصاص الرازي شيخ الحنفية ولد
سنة ٣٠٥ هـ وسكن بغداد وعنه أخذ فقهاؤها، وانتهى إليه رئاسة الأحناف في وقته، وكان
مشهوراً بالبرهنة والورع.

عرض عليه القضاء مراراً فامتنع، وقد تفقه على الكرخي وغيره وعنه بعض الحنفية من
المجتهدين، من مصنفاته: شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن، وشرح مختصر الطحاوي، و
أحكام القرآن، وأدب القضاء، وله كتاب في أصول الفقه، توفي سنة ٣٧٠ هـ.

انظر: المعبر (٢ - ٣٥٤)، الوافي بالوفيات لمصطفى (٢٤١/٧)، البداية والنهاية (١١ - ٢٩٧)،
سجود الرهرة (٤ - ١٣٨)، ندرات الذهب (٣ - ٧١)، الموائد البهية ص (٢٧ - ٢٨)، الجواهر
بمصنفة (١ - ٨٤) ط مجلس دائرة المعارف الهند

(٣) منه إلى الرازي من الحنفية، ابن الهمام والبهراري.

انظر: تحرير ص (٩١)، ومواقع مرحوم (١ - ٢٧٦) وقد رجح ابن الهمام رأي الروري انظر =

قالوا. ثبت صرف مفاعله إلى سيده فلو حوَّط بصرقها إلى غيره لتناقص
وأحيب بأن صرف المفاع إلى السيد إنما هو في غير لوقته الذي تنصق العبادة
فيه^(١)، فلا تناقص

الثالثة عشر:

مثل: ﴿يا أيها الناس﴾^(٢) ﴿يا عبادي﴾^(٣) يشمل الرسول عند الأكثرين^(٤).

وقال الحلبي^(٥)

= التحرير (٩١ - ٩٢)، تيسير التحرير (٢٥٤/١)

وانظر: أثر الاختلاف في هذه المسألة في التمهيد للأسوي ص (٣٥٦)، والفوائد والأصول ص (٢١٠).

(١) في (ج) «تنصق فيه العبادة».

(٢) كقوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والدين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ السورة
الآية ٢١، وغيرها كثير.

(٣) كقوله تعالى: ﴿يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون﴾. المنكبرات الآية ٥٦

(٤) قال به جمهور العلماء من المذاهب الأربعة ومن قال به الشيرازي والجويني والتهالبي وابن برهان
والرازي ولأحمد بن حنبل، ونقله السجدة عن عامة أهل الأصول، كما نقله القرافي عن
المالكية، وقال به بن السكي وابن الهمام والفتوح والبهاري وغيرهم

انظر الملح ص (١٢)، البرهان (٣٦٥/١)، المستقصى (٨١/٢)، الوصول إلى الأصول لابن
برهان (٢٢٤/١)، المحصور (١ - ٣/٢٠٠)، الإحكام للأسيدي (١١٠/٢)، والمختصر ص
(١١٩)، والسودة ص (٣٣)، شرح تقيع الفصول (١٩٧)، شرح العضد (١٢٩/٢)، جمع
الجوامع بشرح لمحملي (٤٢٧/١)، نهاية السؤل (٣٧١/٢)، سلاسل الذهب ص (١٦٧)،
الفوائد والأصولية ص (٢٠٧)، مختصر ابن اللحام ص (١١٥)، التحرير (٩١)، شرح
الكوكب (٢٤٧/٣)، تيسير التحرير (٢٥٤)، فواتح الرحموت (٢٧٧/١)، إرشاد المحول ص
(١٢٩)

وخالف بعض الأصوليين فقالوا: إنه لا يشمل الرسول ﷺ ووصف هذا القول بالشذوذ والعناد
انظر المراجع السابقة.

ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا فعل الرسول ﷺ ما يحالقه، فإن قلنا: إنه داخل في التسميم كان فعله
محصيماً أو نسخاً، وإن قلنا: ليس بداخل لم يكن فعله محصيماً بل يبقى على عمومته
انظر: شرح الكوكب (٢٤٩/٣)، إرشاد المحول ص (١٢٩)

(٥) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم أبو عبد الله الحلبي، ولد سنة ٢٣٨ هـ وقدم بيسابور =

إلا أن يكون معه «قل»^(١)

لنا ما تقدم من كونه مهم.
قالوا لا يكون أمراً مأموراً، ومندعاً مبطلًا بخطاب واحد.
قلنا: الأمر الله^(٢)، والمبلغ جبريل.

الرابعة عشر:

الخطاب سحوي^(٣). «يا أيها الناس»^(٤) ليس خطاباً لمن بعدهم^(٥)، وإنما

محدث بها، قال عنه الحكم أوحى الشافعية بما وراء الهر، وأظهرهم بعد أبي بكر القفال والأودي ولي لقضاء ببحارى، ووصفه الذهبي بأنه إمام متمس وله مصنفات عديدة نقل منها اليهودي كثيرًا، ومنها «كتاب المسيح في شعب الإيمان» قال عنه الأسنوي جمع فيه أحكامًا كثيرة، ومعاني عربية، لم أظفر بكثير منها في غيره و«آيات الساعة» و«أحوال القيامة» وغيرها، توفي سنة ٤٠٣ هـ.

انظر العبر (٨٤/٣)، مرآة الدج (٥/٣)، طبقات السكي (٣٣٣/٤)، البداية والنهاية (٣٤٩/١١)، طبقات الأسوي (٤٠٤/١)، شذرات الذهب (١٩٧/٣)

(١) وقد قال بهذا التمهيل أيضاً أبو بكر الصيرفي، انظر المحصول (١ - ٢٠١/٣)، الإحكام للأمدي (١١٠/٢)، الفوائد (٩٤/ب)، سلاسل الذهب ص (١٩٧)، وقد قال الجويني عن هذا التمهيل «وهو عساً تمهيل فيه تحيل، يتدرج من لم يعظم خطه من هذا الفن، ثم ذكر أن الخطاب المصدر بالأمر بالسليح يحري على حكم العموم، فإن قوله تعالى «يا أيها الناس» على اقتضاء العموم في وضعه، ولعلنا هو الله تعالى، وحكم قول الله تعالى لا يعبره أمر محتص بالرسول عليه السلام في تبعه وكأن التحقيق فيه يدعي من أمر ربي كذا فاسمعوه ووعوه واتبعوه انظر: البرهان للجويني (٣٩٧/١)

وانظر ما ندرج على هذه المسألة في الفوائد والأصولية لابن الدمام ص (٢٠٨)

(٢) في (ب) «الأمر الله تعالى»

(٣) في (ج) «سحوي»

(٤) كما في الآية ٢١ من سورة الفرة

(٥) وهذا قول جمهور الشافعية والحنفية ومن قال به الشيرازي والحرالي والرازي والأمدي وابن الحاحب والقراشي وابن الهمام والبهاري

انظر اللمع ص (١٢)، المستصفي (٨٣/٢)، المحصول (١ - ٦٣٤/٢)، الإحكام للأمدي (١١١/٢)، المختصر ص (١٢٠)، شرح تمهيد القصور ص (١٨٨)، الفصل (٢، ١٢٧)، جمع =

يشت (١) الحكم بدليل آخر من إجماع، أو نص (٢)، أو قياس.
خلافًا للمحنانية (٣)

لأنه إذا لم يتناول النصي والمجنون فالمعدوم أولى (٤).
قالوا: الاستدلال به دليل التعميم (٥).

= الجوامع (٤٢٧/١)، نهاية السور (٣٩٤/٢)، التمهيد للأسوي ص (٣٦٣)، التحرير ص (٩٢)،
تيسير التحرير (٢٠٥/١)، فوائج الرحمات (٢٧٨/١)، إرشاد المحول ص (١٢٨)

(١) في (ج) وثبت

(٢) النص: لغة الكشف ولظهور، وفي الاصطلاح عرفه انشيزاري بأنه كل نمط دل على الحكم
بصريحته على وجه لا احتمال فيه.

نظر المصاحح المير (٦٠٨/٢)، اللع ص (٢٦)، وانظر تعريفاته في العدة (١٣٧/١) -
١٣٨، الحدود ص (٤٢)، البرهان (٤١٢/١)، أصول الشرحي (١٦٤/١)، المستصفي
(١/٣٣٦ و ٣٨٤)، الوصح (٧٥٤/٢)، الروضة ص (٩١)، شرح تنقيح الأصول ص (٣٦)،
المعني البخاري ص (١٢٥)، جمع الجوامع (٢٣٦/١)، التعريفات للجرجاني ص (٢٦٠)

(٣) قال الحائلي إن هذا الخطاب يشمل غير الموحدين في عصر النبوة ولا يحتاج المعدومون إلى
دليل آخر، وأحد يهدد القول أبو اليسر من الحنيفة رافع عنه العدد التعازاني إنه ليس سعيد
انظر العدة (٣٨٦/٢ - ٣٨٧)، روضة الناظر ص (١١٠)، المسودة ص (٤٤ - ٤٥)، حاشية
انتقازاني على المصدر (١٢٧/٢)، التحرير ص (٩٢)، شرح الكوكب (٢٤٩/٣)، فوائج
الرحمات (٢٧٨/١)، مذكره الشافعي على الروضة ص (٢٠٠)، وقد ذكرها بعضهم في مسأله
تعلق الأمر بالمعدوم

(٤) وقد أجب عن هذا الاستدلال بأن كل من أجاز تكليف المعدوم بشرط بقائه فإنه يقول إن النصي
والمجنون مأموران بشرط النبوة والعقل، ولا فرق بينهما، ومعنى قول لامة: إيهما غير مكلفين
وب العلم مرفوع عنهما. رفع المأثم عنهما والإيجاب المضيق العدة (٣٩٠/٢)

(٥) يريدون بذلك أن علماء الأمصار من لدن الصحابة إلى زماننا هذا يستندون بالأخبار والآثار
التي حدثت في زمن النبوة على الموحدين في أمصارهم، وهذا إجماع على أن الأمر يتناول من كان
معدوماً حال الخطاب

انظر: العدة (٣٨٧/٢)، المصدر (١٢٧/٢)

ويظهر لي أن الخطاب - وما أيها الناس - يشمل من جده معدوم نفسه؛ لأن الوصف يطبق
عليهم، ولا دليل يخص الموحدين دون غيرهم وقد قال سحقة: «وما أرسلناك إلا كافة للناس»
وقال: «لأبذرهم به ومن بلغ» كما أن المصنف ذلت على خطاب المعدومين من هذه الأمة تبعاً
للموحدين كقوله ﷺ وهو يتحدث عن حوادث سقع بعد زمانه «فقاتلون اليهود» وقال في قصة =

قلنا: لأنهم علموا أن حكم الحطاب ثابت عليهم بدليل آخر، جمعاً بين الأدلة.

الخامسة عشر^(١):

المتكلم داخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين^(٢)، سواء أكان أمراً أو نهياً، أو

حبراً^(٣)، مثل

= عيسى وإمامكم مكرم، وقال: وتدعى عليكم الأمم كما تدعى الأكلة على قصعتها، فالمقصود بجميع هذه الحطابات المعدومون بلا تراخ، كما خاطب الله عز وجل اليهود في رسم موسى ووجه الحطاب إلى اليهود في رسم نبيا ﷺ مثل قوله تعالى ﴿وإذ فتنم يا موسى﴾ ﴿وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور﴾ وأمثال ذلك كثير مما يدل على أن المعدوم حوطب بحطاب الحاضر، ثم إنه على فرض التسليم بأن قول القائل: **ويا أيها الناس** لا يشمل إلا المحاطين، إذا كان القائل واحداً من الناس، أما إذا كان المتكلم هو الله سبحانه أو رسوله ﷺ فيعي أن لا يقتصر على الموحودين؛ لأن اللفظ يطبق على غيرهم، ومثل ذلك الحطاب بـ **ويا أيها الذين آمنوا** والله أعلم

(١) نهاية الورقة ٧٨ من (ب)

(٢) قال بهذا جمهور الفقهاء ومن قال به: العراقي وابن قدامة والأمندي وابن الحاجب وابن اللحام

وابن الهمام والفتوحي والهاربي، كما نص الفراء في العدة على أن الأمر يدخل في الأمر
انظر: العدة (٣٣٩/١)، البرهان (٣٦٢/١)، المستصفى (٨٨/٢)، المحون (١٤٣)، الروضة
لابن قدامة ص (١٢٥)، الإحكام للأمندي (١١٣/٢)، المختصر ص (١٢١)، الموده ص (٣٢)
و (٣٤)، شرح تقيع الفصول ص (١٩٨)، شرح العصد (١٢٧/٢)، نهاية السؤل (٣٧٢/٢)،
التمهيد للأسوي ص (٣٤٦)، القواعد والموافاة الأصولية ص (٢٠٥)، التحرير ص (٩٢)، شرح
الكوكب (٢٥٢/٣)، تيسير التحرير (٢٥٦/١)، فوائذ الرحوم (٢٨٠/١)، إرشاد المحون ص
(١٣٠)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (٢٤٣)

وقال بعضهم: لا يدخل إلا بدليل. وهو رواية عن الإمام أحمد. انظر: شرح الكوكب (٢٥٣/٣).

كما قال بعضهم: إنه لا يدخل مطلقاً. انظر المراجع المتقدمة

(٣) عرف القوامي الخير بأنه: المحتمل للتصديق والكذب لدائه

انظر: شرح تقيع الفصول ص (٣٤٦)، وانصر تعريفات الخير في المعتمد (٥٤٢/٢)، العدة
(٨٣٩/٣)، النسخ ص (٣٩)، المستصمى (١٣٢/١)، الرامح لابن عقيل (١٣٩/١)، الوصول
إلى الأصول (١٣٥/٢)، المحصول (٢ - ٣٠٧/١)، الروضة لابن قدامة ص (٤٨)، الإحكام
للأمندي (٢١٥/١)، جمع الجوامع (١٠٦/٢)، التمهيد للأسوي ص (٤٤٣)، التعريبات ص
(١٠١)، شرح الكوكب (٢٨٩/٢)، تيسير التحرير (٢٤/٣)، فوائذ الرحوم (١٠٢/٢)، إرشاد=

«وهو بكل شيء عليم»^(١) من أحسن إليك فأكرمه، أو فلا تبه.

قالوا: ندم دحوله في قوله تعالى: «الله خالق كل شيء»^(٢)

قلنا: حصن بالعقل^(٣).

ورجح في المحصول أنه لا يدخل في الأمر^(٤).

- المحصول من (٤٢ - ٤٤)، المسجل إلى مذهب الإمام أحمد من (٢٠٢)

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٩٢ سورة الرمر

(٣) انظر: الإحكام للأمدي (١١٤/٢)

(٤) وذلك حيث ذكر أنه يدخل في الحر ثم قال: «إما في الأمر الذي جعل حراً كقوله من دخل

بدري فأكرمه، يشبه أن يكون كونه أمراً قريباً محضه» انظر: المحصول (١ - ٣ - ١٩٩ - ٢٠٠)

وعلى أن احتكم لا يدخل في الأمر جملة من الأصوليين، منهم السيوطي وابن برهان وسه
ابن قدامة لأبي الخطاب.

انظر: البصرة من (٧٣)، تلخيص من (١٢)، الوصوف إلى الأصول (١/١٨٠)، البروضة لابن قدامة

من (١٢٥)، القواعد الأصولية من (٢٠٦)

وقد اختلف هو، ابن السبكي في المسألة، فذكر في باب الأمر أن الأمر يدخل تحت الأمر،
واختار في بحث العام أن الخطاب داخل في عموم خطابه إلا أن حراً لا أمر

انظر: جمع الجوامع بشرح الفجل وحاشية البهائي عليه (١/٣٨٤ و ٤٦٩)

وقد ذكر إمام الحرمين الجويني تفصيلاً لطيفاً في المسألة فقال: «والأمر الذي الحق عسدي أنه يدخل

الخطاب تحت قوله إذا كان اللفظ صالحاً له وبمير، ولكن القرائن هي المتحركة، وهي غالبة

حداً في خروج الخطاب من حكم خطابه، فاعتقد بعض الناس خروجه عن اللفظ من حكم مراد

القرائن، فإن من كان يتصدق بدينهم من ماله فذلك مما مره من دخل لدير فأعطه درهمًا، فلا

حصاء أنه لا ينبغي أن يتصدق عليه من ماله بحكم القرائن، ولو قال من يخطبه من وصطك

فانصف، ومن يصفك فاقبل بصيحتك، فلا يريه تخرج الخطاب، فلا جرم إذا صحه كان ما مره

بقبول مصحه بحكم قوله الأول أنه يتصرف

انظر: البرهان للجويني (١/٣٦٤)

واختار الشوكاني أن الخطاب يدخل في عموم متعلق خطابه حكماً إذا دل دليل وشمله لوضع

ولا يدخل في وصحه اللغة

انظر: إرشاد المحول من (١٣٠ - ١٣١)

وراجع جملة في المختصر من قواعد العلائي وكلام الأسنوي (١/٣٧٤)

السادسة عشر:

قوله تعالى^(١) ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(٢) وبحره لا يقتضي أخذ الصدقة من كل نوع من المال^(٣)، خلافاً للأكثرين^(٤).

لما^(٥)، أنه إذا أخذ منها صدقة واحدة صدق أنه أخذ صدقة فيكون ممثلاً؛ لأن النكرة في سياق الإثبات لا تعم.

قالوا: المعنى من كل مال؛ لكونه جمعاً مضافاً فيقتضي العموم.

(١) مقط من (ج) «تعالى».

(٢) سورة التوبة ية ١٠٣

والمراد بالصدقة هنا: صدقة الفرض «الركاء» وقيل الطوع

انظر: تفسير القرطبي (٢٤٤/٨).

(٣) وهو قول الحنفية، واختاره منهم الكرخي وروى البهاري كما قال به ابن الحاجب، إلا أن الحنفية يعتبرون هذا بأن مقابلة الجمع بالجمع تعيد انقسام الأجزاء على الأجزاء، فيكون المعنى حد من مال عبي صدقة ومن مال عبي حر صدقة أخرى، وهذا لا يقتضي لأحد من جميع أموال واحد واحد، ولا يستغرق أجزاء ومال كل ولا أنواعه

وأما رفر وابن الحاجب فيهم يعتبرون بما سيذكره لمصنف

انظر أصول لرحسي (٢٧٦/١)، المختصر ص (١٢١)، لعصدي (١٢٨/٢)، تفسير التحرير (٢٥٧/١)، فوائح الرحموت (٢٨٢/١)

(٤) وهذا قول الجمهور، واخذه من السكي والأسوي في شرح المنهاج وفي التمهيد مخالفاً لما اختارناه كما قال به المتوحي وغيره

انظر: الوصول إلى الأصول (٣٠٤/١)، جمع الحوامع (٤٢٩/١)، نهاية السؤل (٣٧٣/٢)،

التمهيد للأسوي (٣٤٣ - ٣٤٤)، مختصر ابن النعمان ص (١١٦)، شرح الكوكب (٢٥٦/٣)،

إرشاد الفحول ص (١٢٦)

وقد نص الشافعي على حد، وذكر أن الآية تقتضي أخذ الصدقة من كل نوع من المال إلا أن السكت دلت على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض ويقول في موضع آخر، لولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء، وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض انظر: الرسالة ص (١٨٧) ط الحلبي.

أما الأملدي فقد توقف ولم يرجح أيًا من القولين، وقال: إن المسألة محتملة ومأخذ الكرخي دقيق

الإحكام (١١٤/٢)

(٥) في (ج) «أما» وهو تصحيف.

قلنا كل من الفاظ العموم الدالة على التفصيل^(١)، بخلاف الأموال، ولهذا اتفقوا على الفرق بين قولنا 'للرجال عندي درهم'، وقولنا 'لكل رجل عندي درهم'^(٢) السابعة عشر:

العام بمعنى المدح والذم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٣) وقوله ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾^(٤)،^(٥) الآية^(٦)، عام^(٧).

(١) يريد أن يعطى لكل مستغرق كل واحد واحد مفصلاً بخلاف غيرها حسماً بين في لمثاليين التاليين.
(٢) ولا يجانب عن هذا الفرق بأن مقتضى اللفظ ههنا أيضاً كان وجوب درهم لكل واحد واحد، لكنه عدل بصارح البراءة الأصلية، بخلاف ما نحن فيه فتبقى الآية على الظاهر موافقاً للرجوع
(٢٨٢/١)

(٣) الإنطار (١٣ و ١٤).

(٤) في (ب) زيادة «الذهب»

(٥) النوبة آية ٣٤، وتام الآية ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْمُضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

انظر: ما قبل في المراد به في تفسير القرطبي (١٢٦/٨).

(٦) في (ب) «والأمة»

(٧) هذا قول صاحب الفقه من المذهب الأربعة، ومن قال بذلك أبو الحسن النصري والشراري وسمرهان والداري والأهلي وابن لحاحب وس الأعمام والصوحي والسهاري، ورجحه شوكانى وقال: «لم يأت من جمع من عمومه عند قصد المدح أو الذم بما تقوم به الحجة»

نظر المعتمد (٣٠٢/١)، البصرة ص (١٩٣)، للمع ص (١٥)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٣٠٨/١)، المحصول (١ - ٢٠٣/٣)، لإحكام للأندلسي (١١٥/٢)، انمختصر ص (١٢١)، شرح منيع الأصول ص (٢٢١)، شرح المعتمد (١٣٨/٢)، بهانه السؤل (٣٦٢/٢)، التمهيد للأسوي ص (٣٣٨)، مختصر ابن النجاشي ص (١١٩)، التحرير ص (٩٣)، شرح الكوكب (٢٥٤/٢)، بسير التحرير (٢٥٧/١)، فوائح برجموس (٢٨٢/١)، إرشاد المحقق ص (١٣٣)، المدخل إلى مذهب أحمد (٢٤٥)

وقال بعضهم إن ذلك يعم العموم؛ لوروده لقصد المبالغة في المدح والرجحان فلا يهم، وهذا منقول عن بعض الشافعية كتب حكى ذلك في المعتمد والتمصرة والمحصل، ونقله أشوكانى عن الكيا الهراسي والفعال الشافعي، انظر: هذه المراجع في هامش (٧).

وفصل قوم فقالوا إنه للعموم إن لم يعارضه عام آخر لا يعصده المدح أو الذم فيترجح الذي لم يسو لذلك عليه، مثاله بلا معارض ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ ومع المعارض ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِمُؤْجِبِهِمْ =

وعن الشافعي: خلافه^(١).

لأنه من ألقاها للعموم، ولا منافي لإرادته.

قالوا: سبق لفصل المصلحة في الحث أو الرجز فلا يبرم التعميم^(٢).

قلنا: المبالغة مع العموم أبلغ^(٣)، وأيضاً فلا تنافي بينهما^(٤).

الثامنة عشرة:

قالت الحنمية: مثل قوله عليه الصلاة والسلام «لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد

= حافظون إلا على أرواحهم أو ما ملكت أيماهم» فإنه وقد سبق للمدح نعم بظاهره الأخير بمدح
الخير جمعاً، وعارضه «وأن تجمعوا بين الأخير» فإنه لم يسبق للمدح وهو شامل لجمعهما
بأنك انهم، مرجح على الأول، لأنه لبيان الحكم، ورجح هذا التفصيل المجدد تيمية وابن
السبكي.

انظر المسودة ص (١٣٣)، جمع للجوامع مع شرح لمحلي وحاشية الساني (١/٢٢٢)، شرح
الكوكب (٣/٢٥٥).

(١) هذه الة للشافعي فيها من برهان في الوصون (١/٣٠٨)، والامدي في الإحكام (٢/١١٥)،
كما نسخها ابن الحاجب في المختصر ص (١٢١)، وابن الهمام في التحرير ص (٩٣)، والهاربي
في مسلم الثبوت (١/٢١٧)، وبس على هذه الة أن الشافعي رحمه الله مع الركة في الحلبي
استنداً إلى أن العام هنا في هذه الآية لا يعم وإنما المقصود به إلحاق الدم بس يكر الذهب
والفضة، ولكن صحيح أن الشافعي وعبره من الأئمة القائلين بعدم لوكاة في الحلبي يسدلون مائز
وردت فقط الركة في الحلبي.

فاظر: الأم للشافعي (٢/٣٤) ط دار الشعب.

(٢) في (ج) تكررت سهواً وفي لحن أو الرجز فلا يبرم تعميم.

(٣) في (ج) «وأبلغ».

(٤) أي ليس دلالتها على المدح أو الدم مانعة من دلالتها على العموم، لا تنافي بين العموم وبين
إرادة المدح أو الدم.

وتلخص أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

أ - العموم مطلقاً، وهو قول الجمهور.

ب - منع العموم مطلقاً، وهو قول بعض الشافعية.

ج - العموم إن لم يعارضه عام لم يسق للمدح أو الدم، فإن عارضه العام المذكور لم يعم فيما

عروض فيه جمعاً بينهما، وهو قول المجد وابن السبكي.

انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع (١/٢٢٢).

في عهد^(١) معناه: «كافراً»^(٢)، يقتضي العموم^(٣) إلا بدليل، وهو الصحيح

(١) هذا الحديث رواه أبو داود في كتاب الذبائح باب أفعال المسلم بالكفر. من حديث علي بن رافع
«ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده»

ورواه أيضاً النسائي وابن ماجه والإمام أحمد والبيهقي.

انظر سنن أبي داود (٤/٦٦٦-٦٦٩)، وسنن النسائي (٨/٢١)، وسنن ابن ماجه (٢/٨٨٨)،
ومستند أحمد (٣/٩٦١) و (٣/٩٩٠ و ٩٩٤)

وأنحديث أخرج شطره إلا بصل مسلم بكافة البحري، وأبو داود والترمذي وابن ماجه والإمام
أحمد.

انظر صحيح البحري (١/٣٨)، (٤/٨٤) و (٩/١٦) ط الحنبلي، وسنن أبي داود (٤/٦٤٦)،
وفيه إبدال لفظ مسلم بـ «مؤمن» وسنن الترمذي (٢/٤٣٣) ط دار الاتحاد، وسنن ابن

ماجه (٢/٨٨٧)، ومستند أحمد (٢/٥٩٩-٦٠٠)، وأخرج الدارمي في سننه (٢/١٩٠) عن أبي
حيثمة عن علي «ولا يقتل مسلم بمشرك»

وانظر التلخيص الحبير (٤/١٥-١٦)، المعسر (١/٢٠٢)

(٢) فصل الحنفية في المصنف في هذا الحديث فقالوا قوله «ذو عهد في عهده» معطوف على قوله

«مؤمن» فيكون التقدير «ولا ذو عهد في عهد بكافر» كما في المعطوف عليه، والمراد بالكافر

المذكور في المعطوف الحربي، فقط بدليل جعله مقابلاً للمعاهد: لأن المعاهد يقتل من كان
معهداً مثله من الدمين إجماعاً، فيلزم أن يقتل الكافر في المعطوف عليه بالحربي كما قيد في

المعطوف؛ لأن الصفة بعد متعند ترجع إلى الجميع، فيكون تقدير «ولا يقتل مؤمن بكافر حربي»
ولا ذو عهد في عهد بكافر حربي، وهو يدل بمفهومه على أن المسلم يقتل بالكافر الذي

نظر فتح القدير مع الحكمه (٨/٢٥٧) ط مصطفى محمد - فوائج الرحموت (١/٢٩٩)

ويرد على الأصحاب قولهم بدلالة المفهوم هنا مع إنكارهم له

(٣) هذه المسألة يعنون لها أهل الأصول بقولهم عطف الحاس على العام هل يقتضي بحصص عدم؟

وبعضهم عاون لها بقوله العطف على العام هل يوجب العموم في المعصوف؟

فيذهب الحنفية إلى اقتضائه العموم وتبهم ابن الحاجب.

انظر المحتصر ص (١١٦)، تيسر التحرير (١/٢٦١)، فوائج الرحموت (١/٢٩٨)

ولكن الجمهور قالوا إنه لا يقتضي العموم، ومن معه أبو الحسن المصري والعراقي وابن برهان
والرازي، ونقله الأملاني عن جمهور إشاعية كما قال إنه لا يقتضيه وإذا عطف عليه لا يحصص

اليضائي وابن السكيت والفتوح وغيرهم

انظر المعتمد (١/٣٠٨)، المستقصى (٢/٧٠)، الوصول إلى الأصول (١/٢٧٧)، المحصول

(١-٢٠٠/٣)، و (١-٢٣٣/٢)، الإحكام للآملي (٢/٩٩)، العودة ص (١٤٠)، شرح منقح =

لنا: لو لم يقدر شيء^(١)، لامتنع قتله مطلقاً^(٢)، وهو باطل، فيحب الأول للقرينة^(٣).

قالوا: لو كان كذلك لكان محو^(٤)، ضربت ربدأ يوم الجمعة وعسراً أي يوم الجمعة وأجيب بالترامه، وبالعرق بأن ضرب عمرو^(٥) في غير يوم الجمعة لا يمنع.

= المصنوع من (٢٢٢)، السهاج بشرحه نهاية السور (٤٨٦/٢)، وجمع الخوامع (٤٢٤/١)، شرح الكوكب (٢٦٢/٣).

وعونها به: لا يرم من إصدار شيء في معطوف أو يهمل في معطوف عليه، ونظر: إرشاد المصنوع من (١٣٨).

(١) في (ج) لو لم يعلو شيئاً

(٢) سمع النصف مما بين الحاحب في وجوب التقدير، وإذا قدرت كسبه كاهراً نعم الحربي والذمي ولكن الذي عليه أغلب العلماء أنه لا يرم التقدير، وذلك لأن قوله **يَكْفَرُ** «ولا فو عهد في عهد» كلام تام، وإذا كان كذلك لم يحر إصدار ذلك الزيادة، لأن الإصدار على خلاف الأصل، ولا بصار إليه إلا لضرورة

وفي ذلك يقول ابن حجر: «الأصل عدم التقدير، وكلام مستقيم معبره إذا جُمع الحمله مسانعة، ولو سلم أنها لمعطف فالمشاركة في أصل الشيء، لا من كل وجه، وهو كقول القائل: مررت بريد مطمناً وعمرو فإنه لا يوجب أن تكون وعمرو مصنف أيضاً، بل المشاركة في أصل المبرور وفقد أئدى الشافعي له مناسبة وهي أنه لم أعدهم أنه لا قود سهم وبين الكفار وأعلمهم أن دماء أهل الدمه في العهد محرمة عليهم بغير حق، فقال: «ولا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد في عهده» ومعنى الحديث: «لا يقتل مسلم بكافر فصافاً، ولا يقتل من له عهد ما دام عهداً نافياً»

انظر فتح الباري (٢٩١/١٢) ط السبعة، ونظم المحصول (١ - ٢٠٦/٣)، شرح تنقيح العصور من (٢٢٢)، إرشاد المصنوع من (١٣٩)

وعلى أنه كلام تام تكون الزور للاستثاف لا لمعطف، وتكون الحاسه بين الحملتين ما ذكره أبو إسحاق البرور. من أن عدوة الصحابة للكفار في ذلك الوقت كانت شديدة جداً، فله **يَكْفَرُ** على أن صاحب العهد إذا كان في عهده لا يقتل، لئلا يجرّد العقد الدل على أن المسلم لا يقتل بالكفر فحمل العدو استديده على الإقدام على قتل كل كافر من معاهد أو غيره

انظر: الإبهاج (٢٩٢/٢)، إرشاد المصنوع من (١٣٩).

(٣) يريد بذلك أنه يجب تقدير الذي هو ذكره وهو كافر، فليام القرينة وهو سنة دون غيره

(٤) صافطة من (ج)

(٥) نهاية الورقة ٧٩ من (ب)

وكلام المختصر يقتضي احتصاص دعوى الحنفية^(١) بحاله التقدير^(٢).

والمذكور في الأحكام عنهم أن مجرد العطف على العام يقتضي اعموم^(٣)

التاسعة عشر

حيث أوجنا البحث عن المخصص قبل العمل بالعام.

إما بالإجماع^(٤)،

(١) بهايه الورقة ٣٠ من ()

(٢) المختصر ص ١١٦

(٣) الأحكام للأمدني (٩٩/٢)

وانظر المسألة في: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص (٢٢١)

(٤) نقل الإجماع في هذه المسألة مشكل، فقد خالف في المسألة جماعة من الأصوليين، ولم يوجبوا البحث عن المخصص قبل العمل بالعام، ومن خالف الصيرفي والأرموي وجماعة من الأحناف، وهي رواية عن أحمد احتارها من الحابلة ابن عميل وأبو بكر عبد العزيز والنحلوي وابن قدامة، وقال مفتوح أنه مذهب أكثر الحابلة، كما خالف من المناهدين ليهودي وابن السبكي، ويرجع ذلك لشوكاني، وحكي الشيرازي المخلاف فيها

انظر الرسالة ص (٢٩٥ و ٣٢٢ و ٣٤١)، النسخة (٥٢٥/٢) وما بعدها، النسخ ص (١٥)، تلخيص (١/٨٩)، وأصول السرخسي (١/١٣٢)، روضة الناظر ص (١٢٦)، المسودة (١٠٩)، المنهاج بشرحه نهاية لسول (٢/٤٠٣)، جامع الموسع (٢/٨)، الإيضاح (٢/١٤٢)، شرح الكوكب (٣/٤٥٦)، فوائذ الرحموت (١/٢٦٧)

وقد ذكر الشافعي أن من سمع الحديث فعليه أن يفرضه على عمومته وحملته، حتى يحل دلاله يفرق بها به بينه. انظر الرسالة المرجع السابق

فإطلاق الإجماع مع وجود هؤلاء المخالفين مردود

وقد حاول ابن القيم أن يبرر إطلاق الإجماع المذكور بأن من قال به إما أنه لم يعتبر قول الصيرفي بجواز المسلك به افتداه وإما لتأويله بما يوافق ما ذهب إليه

انظر: التحرير ص (٧٨ - ٧٩)، تيسير التحرير (١/٢٣٠)

وإذا رد الأنصار هذا الإجماع كما لم يستع به فانه من التهام في ذلك، فذكر أن ثبوت الإجماع ممنوع، فإن الأستاذ أ. إسحاق الإفراحي والشيرازي وإمام فخر الدين حكوا الخلاف، وبه اندفع ما قال الشيخ ابن التهام «نقل الإجماع مبني على عدم اعتبار قول الصيرفي»، بل الأستاذ حكى الاتفاق على المسلك به قبل البحث عن المخصص في حياته رحمته، ثم ذكر الأنصاري وقائع لمصلحة عملوا فيها بالعام قبل البحث عن المخصص، ثم يقول «وبالحمله لم يقل عن واحد =

كما قاله الأمدى^(١)، وابن الحاجب^(٢).

وأما على رأي كما قاله الإمام^(٣) وأتباعه.

فقال الأكثرون^(٤): يكفي البحث المعلق على الظن انتهاء المحقق.

وقال القاضي^(٥): لا بد من القطع بانتعائه، وكذلك كل دليل مع معارضة^(٦).

= من الصحاح قط. التوقف في العام إلى البحث عن المحقق، ولا ينكر واحد منهم في الملاحظات على من تمسك بالعام قبل بحث عن المحقق، وكذا في القرن الثاني والثالث، والحمية يوجبون العمل به قبل بحث واستقر هذا المذهب إلى الآن فأين الإجماع؟ انظر. فواتح لرحموت (٢٦٧/١)

وقد ذكر الرزقي في المحصول (١ - ٢٩/٣ - ٣٠)، هذه المسألة وذكر أدلة الصيرفي ولم يرد عليها بل رد على مخالفه وهو ابن سريج ومن قال بقوله، وقد فهم الأصوليون من هذا الرزقي يميل إلى الصيرفي في المسألة

نظر لمحلّي على جمع الحوامع (٨/٣)، الإنباح (١٤٧/٢)، فواتح لرحموت (٢٦٧/١) وكلام الأصوليين في هذا غير سديد، فإن الرزقي يرى وجوب البحث عن المحقق قبل العمل بالعام، وصرح بذلك في مسأله تأخير البيان عن وقت الخطاب (١ - ٣١٢/٣)، وقد به على ذلك الأسوي في التمهيد ص (٣٦٥)، وبهية السؤل (٤٠٣/٢)

(١) الإحكام (١٩٧/٢)، انتهى السؤل (في ٦٣/٢).

(٢) المختصر ص (١٤٩)، ومن حكي الأنشأ على ذلك أيضاً العراقي في المستقصى (١٥٧/٢)

(٣) المحصول (١ - ٢٩/٣)، والرأي المذكور هو رأي ابن سريج لقائل بعدم حوار المسك بالعام ما لم ينقص في طلب المحقق

(٤) وهو اختيار ابن سريج ولجوبي ولعراقي والأمدى وابن الحاجب وابن السكيت وابن الهمام وغيرهم

انظر البرهان للجوبي (٤٠٧/١)، المستقصى (١٦٢/٢)، المحصول (١ - ٣٢/٣)، الروضة ص (١٢٦)، الإحكام للأمدى (١٩٧/٢)، المختصر ص (١٤٩)، جمع الجوامع (٩، ٢)، بهية السؤل (٤٠٤/٢)، التمهيد للأسوي ص (٣٦٥ - ٣٦٤)، التحرير ص (٧٩)، فواتح لرحموت (٢٦٨/١)، المنحل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٤٣)

(٥) هو أبو بكر بن المنفلوطي، وقد سرت ترجمته. وقد أسند أدلة انظرها في المستقصى (١٦٠/٢)

(٦) ونقل العراقي قولاً ثالثاً وهو أنه لا يكفي لظن ولا يشترط القطع بل لا بد من اعتقاد جازم وسكون نفسي بأنه لا دليل، أما إذا كان يشعر بحور دليل يشك عنه ويبحث في صدره فكيف يحكم بدليل =

لنا: لو اشترط القطع لنظر العمل بأكثر العمومات؛ بعدم القطع فيها بالانتفاء.
قالوا: ما كثر فيه البحث فإن العادة تعيد^(١) فيه القطع
وجوابه: المنع^(٢).

العشرون:

قال الأمدى^(٣): حيث أوجب أيضاً البحث فلم يدخل وقت العمل بالعدم؛ فقال
الصيرفي^(٤): يجب قبل ظهور المحضص اعتقاد عمومته جرمًا، فإن ظهر تغير الاعتقاد.
وهذا خطأ فإن احتمال التحصيل قائم، وهو مانع من الجرم^(٥).

* * *

الفصل الثاني^(٦) في الخصوص

وفيه مسائل:

= يجوز أن يكون الحكم به جرمًا، انظر المستقصى (١٥٩/٢)

(١) ساقطة من (ح).

(٢) ي مع لمقدمير، وهو العدم عادة عند كثرة البحث ولعدم الدليل عند بحث المختهد، وأسد
بأنه كثيراً ما يُبحث أو يبحث فيحكم ثم يجد ما يرجع به عن حكمه، وهو ظاهر

نظر: العصب (١٦٨/٢)

(٣) الأحكام (١٩٦/٢)

(٤) هو أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بالصيرفي، الفقيه الشافعي لبيدادي، فقه على بن
سريج، واشتهر بالحدق في البصر والقياس وعرفم الأصول، ومن مضافاته «شرح رسالة الشافعي»
«دلائل الأعلام على أصول الأحكام» في أصول الفقه، وكتاب في الإجماع وكتاب في الشروط،
وبأظر أن الحسن الأشعري وقال عنه الأسنوي كان يما في لفقه وأصول، توفي سنة
٣٣٠ هـ.

انظر: وفيات الأعيان (٤ ١٩٩)، المعر (٢ ٢٢١)، السوفي (٣ ٣٤٦)، صفات لسكي
(٣ ١٨٦)، ملقات الأسنوي (٢ ١٢٢)، شمرات الذهب (٤ ٣٢٥)

(٥) وقد دل إمام الحرمين عن رأي الصيرفي المذكور «هذا غير معدود عدد من مباحث العقلاء،
ومضطرب العلماء، وما هو فوق صادر عن عبادة واستمرار في عبادة» برهان (١ ٤٠٩)

وقد أجمع الصيرفي بأدلة انظرها في المحصول (١ - ٣/٣٠)

(٦) ها في هامش (ب) «وبمع»

الأولى:

البديل^(١) من المحصصات المتصلة^(٢)، كقولنا: أكرم الناس قريشاً

الثانية.

حكم الشرط في^(٣) اتصاله بالمشروط كحكمه في المشتى^(٤) مع المشتى

(١) البديل هو التابع لمقصود بالحكم بلا واسطة

نظر شرح ابن عقيل على الآية ابن مالك (٢/٢٤٧)، شرح قطر الندي ص (٤٣٨)

(٢) المحصص المتصل هو ما لا يستقل بنفسه بل يكون متعدياً باللفظ الذي ذكر فيه لعدم

نظر: نهاية السؤل (٢/٤٠٧)، شرح الكوكب (٣/٢٨١)

والمحصصات المتصلة هي الاسماء والشرط والصفة والعاية واحتلوا في البديل فعده جماعة من الأصوليين من المحصصات المتصلة ومن عده ابن الحاجب وابن الكي وابن الهمام والمنوحي والنهاري.

انظر المختصر ص (١٢٤)، جمع الجوامع (٢/٢٤)، شرح الكوكب (٣/٣٥٤)، تيسير التحرير

(١/٢٨٢)، فروع الرحموت (١/٣٤٤)، إرشاد الفحول ص (١٥٤)

ولم يعده الرازي والأملدي والبيضاوي وأكثر الأصوليين من المحصصات المتصلة، وتصوروا على الأربع معط.

نظر المحصول (١ - ٣٥/٣ - ١٠٦)، الإحكام للأملدي (٢/١٢٠)، المنهاج شرحه نهاية السؤل (٢/٤٠٧).

وقد ذكر البرزكشي أن منشأ الخلاف في هذا يرجع إلى أن المبدل منه هل هو في نية الطرح أم لا، فإن قلنا إنه في نية الطرح لم يحسن عده، وإلا عدّ، ثم ذكر أن بعض النحاة كالسيدي والقدسي قال: إنه ليس في نية الطرح. وبعضهم كابن معط قال: إنه في نية الطرح وفصل بعضهم بين بدل الخلط فجعله في نية المبدل منه، وبين ما عده فلا طرح فيه، وهو قول ابن برهان العكبري.

فانظر: سلاسل الذهب للبرزكشي (١ - ٢٠١ - ٢٠٣).

وقد قال النهاري عن قول من قال إنه في نية الطرح «فيه نظر لأن الذي عليه المحققون كالزمخشري ومثله أن المبدل منه في غير بدل المعط ليس في حكم المهدر بل هو للمهدر وانطوته»

انظر صميم الثبوت (١/٢٧١)، وانظر: شرح المحلي (٢/٢٤)، إرشاد الفحول ص (١٥٤).

(٣) سقط من (ب) لفظ «في»

(٤) المشتى هو المخرج بدلاً أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة، والمخرج يسمى مشتى، والمخرج =

= منه يسمى: مبشئ منه

انظر: جمع الجوامع (٢٤٧/٣)

(١) جمهور العلماء على أنه يجب اتصال المبشئ بالمبشئ منه ولا يجوز انقطاعه، غير أنه لا يصر الانقطاع بمحال أو تنفس أو عطاس وعلى هذا أبو انحسين البصري والقاضي الفراء والشيروزي والجويي والعرلي والبراري وابن قدامة والأمدى وابن الحاجب والمجد بن تيمية والقراي والبصاري وابن السكيت والأسوي وابن الهمام والفوحي والبهارى

انظر المعتمد (٢٦٠/١)، المعتمد (٢٦٠/٢)، البصرة ص (١٦٢)، اللمع ص (٢٢)، البرهان للحويي (٣٨٥/١)، المستقصى (١٦٥/٢)، المحصول (١ - ٣٩/٣)، الروضة لابن قدامة ص (١٣٢)، الإحكام للأمدى (١٢٢/٢)، المختصر ص (١٢٦)، المسودة ص (١٥٢)، شرح تنقيح القصوص ص (٢٤٢)، المنهاج بشرحه بهية السؤل (٤١٠/٢)، كشف الأسرار (١١٧/٣)، جمع الجوامع (١٠/٢)، التمهيد للأسوي ص (٢٨٩)، القواعد الأصولية ص (٢٥١)، مختصر ابن اللحام ص (١١٨)، التحرير ص (١١٤)، شرح الكوكب (٢٩٧/٣)، فواتح الرحموت (٣٢١/١)

وردهت ابن عباس إلى صحة لا شيء المنفصل، فعل عنه. جواره إلى شهر، وإلى سنة، وإلى جواره أبداً

إلا أن جماعاً من الأصوليين أنكروا صحة هذا القول إلى ابن عباس رضي الله عنهما، ومنهم الحويي والعرلي وغيرهم، فقد قالوا الوجه تكذيب السؤل، واتهامه على أنه أخطأ، أو محتججاً مخترعاً، وعلى فرض صحة الرواية فتؤي بأن المراد منها ما إذا بوى الاستثناء منصلاً بالكلام ثم أظهر بينه فيما بعد، فإنه يدين فيما بينه وبين الله فيما بواه

انظر: البرهان (٣٨٩/١)، المستقصى (١٦٥/٢)، المحصول (١ - ٤٠/٣)

قلت أما تكذيبهم صحة سنة إلى ابن عباس فهمه بظن، وذلك لأن هذه الرواية رويها الحاكم في المستدرک وساق بإساده إلى ابن عباس قال «إذا حلف الرجل على يمين فله أن يشترط ولو إلى سنة، وإنما بولت هذه الآية في هذا. «وإذا ذكر ربك إذا نسيت» وقال إذا ذكر استثنى، وذلك الأعمش بأحد بهذا قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه انظر المستدرک (٣٠٣/٤).

وذكر القراي أن المنقول عن ابن عباس: إنما هو في التحليف على مشيئة الله تعالى فإذا نسي أن يقول عند الكلام: إن شاء الله فيقبل بعد ذلك، ثم قال وهذا كله في غير إلا وأخواتها، فحكمة الخلاف عنه في إلا وأخواتها لم أنصفه

انظر: شرح تنقيح المصول ص (٢٤٣)، الإنهاج (١٥٤/٢).

=

ونقل في المحصول^(١) الاتفاق على وجوب اتصال الشرط.

الثالثة.

الجمهور على أن العادة الفعلية^(٢) لا تخصص العام^(٣)، كما لو قال الشارع:

= وهناك رواية عن الإمام أحمد بجواز انفصال يرمى بسر ما دام في المجلس وهو قون عطاء والحسن وطائوس كما روي عن سعيد بن جبير أنه حذر الانفصال إلى أربعة أشهر وعن مجاهد إلى سنين انظر لعدة (٦٦١/٢)، لبصرة ص (١٦٢)، المسودة ص (١٥٢)، جمع للجوامع (١٠/٢) - ١١، مختصر بن المحام ص (١١٨)، شرح الكوكب (٢٩٨/٣)، فواتح الرحموت (٣٢١/١)، إرشاد المحول ص (١٤٨)

(١) المحصول (٩٦/٣/١)، ومن قال بوجوب الاتصال في الاستثناء قال به من ولم أر محالاً لوجوب اتصاله

نظر الإحكام للأمدى (١٤١/٢)، المختصر ص (١٣١)، شرح تنقيح الفصول ص (٢١٤)، ٢٦٤، جمع للجوامع (٢٢/٢)، الإيجاد (١٧٠/٢)، وفيه ذكر الاتفاق على وجوب اتصاله، وشرح الكوكب (٣٤٥/٣)، إرشاد المحول ص (١٥٣)

(٢) العادة الفعلية هي ما يسمى بالعرف العملي وهو أن يوضع اللفظ لمعنى بكثر استعمال أهل العرف لبعض أنواع ذلك للمعنى دون بقية أنواعه انظر الفروق مع حاشية ابن النبط (١٧٣/١)

(٣) العادة نوعان: عادة قولية، وعادة فعلية

أما العادة القولية فقد يقع الجميع على أنها تخصص العام ومثالها: كما في نهاية السؤل - ما إذا اعتدوا إطلاق الطعام على المقنات خاصة، ثم ورد النهي عن بيع طعام بحسه متفصلاً فإن النهي يكون خاصاً بالمقنات، لأن الحقيقة العرفية مقدمة على المعلوية، وحصل الاتفاق على تخصيصها للعموم

انظر المعتمد (٣٠١/١)، المستقصى (١١٢/٢)، المسودة ص (١٢٣)، شرح تنقيح الفصول ص (٢١٢)، الفروق للفراي (١٧١/١)، نهاية السؤل (٤٦٩/٢ - ٤٧٠)، الفوائد (١/١٠٩)، التحرير ص (١٢٥)، شرح الكوكب (٣٨٨/٣)، فواتح الرحموت (٣٤٥/١)

أما العادة الفعلية وهي التي ذكرها الأسنوي من ومثل لها فهي نوعان

النوع الأول عادة عملية أو عرف عملي وجد في عصر رسول الله ﷺ وعلمه وأقره، ولم ينع منه، فهذا يعتبر محصناً، لكن لتخصيص في الحقيقة هو تقرير الرسول ﷺ

النوع الثاني: عادة عملية أو عرف عملي وجد بعد عصره عليه الصلاة والسلام فإذا استمر العمل حتى كان جماعة عملياً فهو محصن العموم لكن المحصن حينئذ هو الإجماع لا العادة =

حرمت الرما في الطعام وعاداتهم أكل البر خاصة، دون التحريم لا يختص بالبر
لأن أن انلغظ عام لغة وعرفاً ولا مخصص.

قالوا العرف^(١) يخصصه كتخصيص الدابة بذوات الأربع، والتقد بالعالم^(٢)
فما، إن غلب الاسم عليه^(٣) كالداية احتص به^(٤)، والكلام ليس فيه بل في ما
عقب تناوله
الرابعة:

احتلموا في تقدير الدلالة^(٥) في الاستثناء كما إذا قال به علي عشرة إلا ثلاثة

- انظر المحصول (١ - ١٩٨/٣)، جمع الجوامع (٣٤١/٢)، نهاية النور (٤٧١/٢ - ٤٧٢)
وإن لم يجمع عليها فهذه هي التي فيها الخلاف ذهب الجمهور إلى أنها لا تخصص العام وهو
قول أبي يعلى المروسي، والشيرازي والجويني والعلوي واللامدي وابن الحاجب ولعنوجي، ورحبه
الشوكاني وذكر بشلة على من قال، إنها تخصص

نظر المعتمد (٣٠١/١)، البلد (٥٩٣/٢)، التلمع ص (٢١١)، البرهان (٤٤٦/١)، المستصفي
(١١١/٢)، الإحكام للآمدي (١٥٧/٢)، المختصر ص (١٣٦)، المسودة ص (١٢٣) الفروق
(١٧١/١)، جمع الجوامع (٣٥/٢)، شرح الكوكب (٣٨٧/٣)

ودعب الأحباب وبعض المالكية إلى أن العادة العملية مخصصة بنظر السويح على التصريح
(٤٢/١)، شرح تنقيح معضون ص (٢١١)، التحرير ص (١٢٥) تفسير التحرير (١ - ٣١٧)،
حاشية الديبرقي (١٤٣/٢)، فوائح الرخيموت (٣٤٥/١)

(١) العرف ما سئرت نفوس عليه شهادة العقول، وتلقته الطوائع بالبول

انظر: التعريفات ص (١٥٤)، لسان العرب (٢٣٠/٩)

(٢) يريد أن اسقذ يخصص بالتقد العالم في البلد، بعد كونه في اللغة لكل نقد

(٣) نهاية الورقة ٨٠ من (ب)

(٤) يشير إلى أن بعد الداء مثلاً ما صار يعرف الاستعمال ظاهراً في ذوات الأربع وصفاً، حتى أنه لا
يعلم من إطلاق الدابة غير ذوات الأربع فكان دسماً على الاستعمال لأصلي، حتى لو كانت العادة
في الطعام المعتاد كله قد خصصت يعرف الاستعمال اسم الطعام بذلك الضعام عرف عليه دون
غيره ضرورة سربل مخالطة الشارع لعرف بما يفهمون انظر الإحكام للآمدي (١٥٧/٢)

وانظر موصيلاً لمسألة في الوصو، إلى الأصول لابن برهان (٣٠٦/١) والصروق للقرافي
(١٧١، ١) وتفسير النصير لمحمد أديب صالح (٨٩/٢)

(٥) في (ج) الأدلة وهو تصحيح

فالأكثر على أن المراد بالعشرة سعة، وإلا فرسة^(١) مينة لذلك كالتخصيص^(٢)

وقال القاضي^(٣): عشرة إلا ثلاثة بإزاء سعة كاسمين مركب^(٤)، ومفرد^(٥) ^(٦)

وقيل المراد بالعشرة مدلولها، ثم أخرجت منها ثلاثة وأسندنا إليه بعد الإخراج فلم

يسند إلا إلى سعة^(٧)

(١) في (ب) «وبالقربة مينة» وفي (ج) «إلا فرسة»

(٢) يريد أن الاستثناء بعيد حكماً معارضاً لمظاهر من حكم المصدر، فلا جرح هذا بحكم العقل في المراد

في المصدر سواء كان تخصيص بغيره حيث يقوى فتوى المشركين والمراد الحريون، بدليل يخرجه

الدمي. فالاستثناء بحكمه قرينة حارطة إلى التخصيص

انظر. المعتمد (١٣٥، ٢)، فوائد الرحموت (٣١٧/١)

وقد صحح البهاري قول الجمهور هذا، ونقله النووي عن الحنابلة ورجحه الشوكاني

انظر شرح الكوكب (٢٨٩/٣)، مسلم الثبوت (٢٤٥/١)، وإرشاد الفحول ص (١٤٧)

أما الحويني فقد ضعف هذا القول ووجهه أنه محال لا يعتد به سبب البرهان (٤٠١/١)

(٣) هو أبو بكر الباقلاني

(٤) المركب عند السجدة: ما كان أكثر من كلمة

وعند الأصوليين ما دل جزؤه على جرة معناه الذي وصح له

(٥) المفرد في اصطلاح سجدة هو الكلمة الواحدة، وعند الأصوليين ما دل بالوضع على معنى ولا

جزء له يدل على شيء أصلاً.

انظر تعريفات في اصطلاحات في شرح شذور الذهب لابن هشام والإحكام للأمدي (١٣١)،

نهاية السؤل (٤٠/٢)، وخاتمة شرح النصريح (١١٦/١)، التعريفات ص (٢٤٠، ٢٢٣)، شرح

لكوكب (١٠٨/١ - ١٠٩)، تسهيل المظهر ص (١٢)

(٦) وبمعنى القاضي أن المستثنى منه مع أداة الاستثناء والمستثنى موضوع بإزاء الباقي (السبعة) كأنه

وصح به اسمان مفرد وهو سبعة، ومركب وهو عشرة إلا ثلاثة، وعلى بذلك أن يفرق بين

التخصيص بدليل متصل فيكون الثاني فيه حقيقة أو متصل فيكون تناول اللفظ الثاني مجازاً

انظر شرح الكوكب (٢٩١، ٣)، وقد وفق الباقلاني على هذا القول إمام الحرمين لحويني وكثير

من لاحقيه، وقال إليه البراري فقال «الاستثناء مع المستثنى منه كالنقطة الواحدة الدالة على شيء»

واحد فالسبعة مثلاً بها اسمان: سبعة، وعشرة إلا ثلاثة»

انظر البرهان (٤٠١/١ - ٤٠٢)، المحصول (١ - ١، ٢)، والتوضيح على الشفيع (٢٩/٢)،

فوائد الرحموت (٣٢٠/١)

(٧) معنى هذا. أن المراد بالعشرة عشرة باعتبار أمارة، ولكن لا يحكم بما أسند إليها إلا بعد حرج =

وهو الصحيح^(١).

لنا: أن الأول^(٢) غير مستقيم؛ للقطع بأن الناقض مثلاً اشترت الجارية إلا نصفها، لم يقصد استثناء نصفها من نصفها ولأننا قطع بأن الصمير للمحاربة (بكمالها)^(٣)، ولإجماع السحاة على أن الاستثناء: إخراج بعض من كل^(٤).

والثاني^(٥) أيضاً غير مستقيم؛ للعلم بأنه خارج عن قانون اللغة، إذ لا يوجد فيها لفظ مركب من ثلاثة ألفاظ^(٦)، ولأنه لا يعرب الأول من المركب إذا لم يكن مصصفاً.

= الثلاثة منها، هي اللفظ أسد لحكم إلى عشرة، وفي المعنى إلى سبعة، فنمرد أريد به عشرة وحكم على سبعة، وإرادته لعشره باق بعد الحكم على سبعة وعلى هذا فليس الاستثناء ميباً للمراد الأول بل به يحصل الإخراج، وما هناك إلا الإثبات ولا يفي أصلاً
انظر: شرح الكوكب (٢٩٢/٣)، تيسير التحرير (٢٩٠/١)

(١) صحح هذا الرأي ابن الحاجب ووافقه السكي

انظر المختصر ص (١٢٥)، جمع الجوامع (١٣/٢)، نهاية السور (٤٢٠/٢)، القواعد الأصولية ص (٢٤٦)، وانظر مناقشة هذا الرأي في تيسير التحرير (٢٩٠/١)، وفوائح الرحمون (٣١٨/١)
(٢) يقصد به رأي الجمهور المتقدم.

(٣) ساقطة من (أ) و (ج) ومثلية في (ب) وإثباتها موقوف بما في المختصر وقد أثبتنا لأن المعنى يتم بها.

(٤) وإذا أريد الباقي من الحاربه لم يكن ثمة كل وبعض وإخراج، وانقاعده في الصمير أنه يرجع إلى جميع مرجعه

(٥) يقصد به رأي القاضي البافلاني ومن قال بقوله كهمام الحرميين والرازي وغيرهما.

(٦) رد هذا الاعتراض صدر الشريعة ووصفه بأنه ضعيف؛ لأنه ليس المراد أنه مركب موصوع مثل بعلبك بل المراد أنه مطابق للمعنى لسبعة مثلاً فيكون هناك وضع كلي النقيض مع التوضيح
(٢٦ - ٢٥/٢)

وقد بين التصاريحي المراد من ذلك وقال إنه لا برع في التركيب من ثلاثة ألفاظ بطريق الإضافة وإجراء الإعراب المسحوق على كل من ملك الألفاظ مثل أبي عبيد الله وأبي عبد الرحمن، ولا بطريق الحكاية وإبقاء اللفظ على ما كان عليه من الإعراب والبناء مثل برق بحره «وتأبط شراً» وإنما للكلام في التسمية ثلاثة ألفاظ فصاعداً إذ جعلت اسماً واحداً على طريقه «حصر موت» و«بعلبك» من غير أن نلاحظ فيها الإعراب والبناء الأصليين بل يكون بمنزلة زيد وعمرو، ويحري الإعراب المستحق على حروفه الأخير. وهذا ليس من لغة العرب بلا برع

فتبين أن الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص وهو واضح، وعلى رأي الأكثرين تخصيص؛ لأنه أطلق اللفظ لبعضه إرادة وإسناداً، وعلى المذهب^(١) المحار محتمل؛ لكونه أريد الكل وأسند إلى البعض^(٢).

فروع حكاهما في المحصول:

أحدها^(٣):

إذا وقعت المكرة^(٤) المثبتة في الخبر نحو ما جاء رجل فإنها لا تعم^(٥) وإن وقعت

= حاشية الفتاواني على البعض (١٣٦/٢).

(١) نهاية الورقة ٣١ من (أ).

(٢) أي يحتمل أن يكون تخصيصاً نظراً إلى كون الحكم في الظاهر للعام والمراد لخصوص، ويحتمل أن لا يكون تخصيصاً نظراً إلى أنه أريد بالاستثناء تمام مسماه ولخص الأقول الباوري تخصيصاً لطيفاً فقال فيما حكاه عنه لشوكاني «والحاصل أن مذهب الأكثرين أنك استعملت العشرة في سبعة محاراً دل عليه قوله «إلا ثلاثة»، ولقاضي وإمام الحرمين عندهما أن المجموع يستعمل في السعة وبين الحاجب عنده أنك تصورت مائة العشرة، ثم حذف منها ثلاثة، ثم حكمت بالسبعة فكانه قال له علي «بإحدى من عشرة أخرج منها ثلاثة» وكن من أراد أن يحكم على شيء بدأ باستحصاره في دمه، فهدم القاتل بدأ باستحصار العشرة في دمه، ثم أخرج الثلاثة، ثم حكم». إرشاد المحول ص (١٤٧).

وللعضد رأي في لماسة انظره في شرحه على المختصر (١٣٦/٢ - ١٣٧).

وانظر المسألة وأثر الخلاف فيها في التمهيد للأسوي ص (٣٨٧ - ٣٨٩) وراجعها أيضاً في مختصر ابن السمام ص (١١٧).

(٣) المحصول (١ - ٢/٥٦٤).

(٤) المكرة عبارة عما شاع في جسي موجود أو مقدر.

انظر شرح قطر البدي ص (١٢٨)، ولها تعاريف أخرى انظرها في ابن عقيل (١/٨٦)، القواعد الأساسية ص (٧٧).

(٥) ذكر بعض الأصوليين أن المكرة المثبتة إذا كانت للامتنان مثل قوله تعالى ﴿ففيهما فاكهة ونخل

ورمان﴾ فإنها تعم، ونقل هذا عن القاضي أبي الطيب الطبري وابن الرملكاني والبرماوي.

انظر التمهيد ص (٣٢٥)، القواعد والموائد الأصولية ص (٢٠٤)، شرح لكوكب (١٣٩/٣).

وبعضهم لم يفرق بين الامتنان وغيره فقالوا إنها في إثبات لا تعم، ومن قال بذلك العراقي وبعض الحموية.

في الأمر نحو اعتق رقة، عمت عدد الأكثرين.

بدليل الخروج عن المهددة ببعثلق ما شاء.

الثاني (١):

قال الشافعي (٢) رحمه الله (٣)

وترك الاستعصال في حكاية الخال مع قيام الاحتمال يشول (٤) منزلة العموم في
المقال

= انظر لسجول ص (١٤٦). لمصفي (٢ / ٩). المصفي سنجولي ص (١١٩)، كشف الأسرار
(٢٤ / ٢)

وقد ذكر الأسوي رحمه الله: أن النكرة إذا سم نكس للاشتداد فإنها لا تعم، ثم نقل كلام الرازي في
التفريق بين الأمر والخبير وقاد عنه «وقد علم من ليس المراد منها عموم الشمول، وحاشا فيكون
لحالات إنف هو في إطلاق اللفظ. ووجه كونها لا تعم في الخبر. أن لوقع شخص ونكس التيس
عينا بخلاف الأمر

انظر التمهيد ص (٣٢٦)، وقد بيحه في انقواعد والموائد الأصربية ص (٢٠٤).

(١) المحضون (١ - ٢ / ٦٣١).

(٢) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شاذم، أبو عبدالله القرشي، الملقب
ولد سنة ١٥٠ هـ وبشاً بمكة، وأصل على العربية والعرف بصرع في دين. ثم حب بيه
لفقه بساد أهل زمانه، وصنف التصانيف، ودون العلم. وهو أول من صنف في أصول الفقه وله
فيه الرسالة وأخذ من الإمام مالك وسفيان بن عيينة وعمره ما وأخذ عنه الإمام أحمد وإسحاق بن
راهويه وغيرهم، وهو أعرف من أن يعرف، توفي سنة ٢٠٤ هـ

نظر حبه لأولاد (٩ / ٦٣)، طبعات المعناه لشيرازي (٧١) ط دار الرائد، وفيات الأعيان
(٤ / ١٦٣)، سير أعلام النبلاء (١ / ٥ - ٩٩)، تذكرة الحفاظ (١ / ٣٦١)، مرآة البصائر (٢ / ١٣)،
البداهة والنهاية (١٠ / ٢٥١)، تاريخ بغداد (٢ / ٥٦) ط دار لكتاب، تهذيب التهذيب (٩ / ٢٥)،
معجم الأديباء (١٧ / ٢٨)، نجوم الزاهرة (٢ / ١٧٦)، حس المحاصرة (١ / ٣٠٣)، طبقات
الحفاظ ص (١٥٢ - ١٥٣)، شذرات الذهب (٢ / ٩).

وقد أفردت برجمته مكتب مستقلة منها مناقب الشافعي للبيهقي، ومناقب الشافعي لفتح الدين
لرازي ولاين أبي حاتم وغيرهم

(٣) في (ب) رحمه الله تعالى عنه

(٤) في (ب) فيرسته وهو موافق لما في نهاية السؤل (٢ / ٣٦٧)

كقوله عليه الصلاة والسلام لاس عيلان^(١) وقد أسلم على عشر نسوة: «أمك أربعاً وفارق سائرهن»^(٢)، فإنه لما لم يسأله هل ورد العقد عليهن بالترتيب أو بالمعية؟ كان

(١) هو عيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف بن عنية بن يكر بن هوازن.

أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وكان شاعراً محسناً، أخذ وجوه ثقيف ومعلميهم، وقد على كسرى مع بعض العرب فقال له كسرى بعد أن استمع إلى حديثه: أنت حكيم من قوم لا حكمة لهم، ويسمى جده شرحبيل، توفي عيلان في آخر خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

له ترجمة في الأسابيع (١٢٥٦/٣)، أسد الغابة (٣٤٣/٤) ط الشعب لإصانة (١٨٩/٣) - ١٩٩٢

وقد ذكر الأسوي ما اسمه «اس عيلان» تبعاً للمحصول (١ - ٦٣١/٢)، كما ورد اسمه ابن عيلان أيضاً في المختصر ص (١٥١)، ولتمهيد للأسوي ص (٣٣٧)، ونهاية السؤل (٣٦٨/٢)، وذلك كله خطأ إذ الصور أن اسمه «عيلان» والقصة واردة في كتب الحديث بهذا الاسم. وقد مر على ذلك لحافظ ابن حجر وقال: «وقع عبد الغرابي في كتبه بعباً لشيخه في النهاية أنه ابن عيلان» وهو خطأ.

انظر: تلخيص الحبير (١٧٠/٣)

كما خطأ الأنصاري من المحاحب في تلك التسمية انظر موانع الرجموت (٣١/٢)

كما به لأباضي في شرحه لهذه الروايات أن الصور حذف لفظه «اس» فانظر الفوائد (١١٧/١)

(٢) هذا الحديث روى الإمام مالك في لموطاً عن ابن شهاب قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال لرجل

من ثقيف وكان عنده عشر نسوة حين أسلم لتلقي فقال له: «أمك أربعاً وفارق سائرهن»

ورواه الترمذي في كتاب الكح باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، ورواه ابن ماجه في

كتاب الكح باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، وأخرجه في المستدرک في كتاب

الكح عن ابن عمر رضي الله عنهما بسقط: «أن عيلان بن سمة أسلم ونحته عشر نسوة فأمره ﷺ

أن يحتواهن أربعاً»

وفي بعض النسخ لحاكم أسلم وعنده عشر نسوة فأمره ﷺ أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن كما

أخرجه الإمام أحمد في مسنده ورواه الشافعي في الأم، وأبيهقي في السنن الكبرى

انظر الموطأ (٥٨٦/٢)، سنن الترمذي (٣٩٨/٢) ط دار الاتحاد وابن ماجه (٦٢٨/١)،

المستدرک (١٩٢/٢ - ١٩٣)، تريب مسند أحمد (١٩٩/١٦)، الأم للشافعي (٤٩/٥) ط شرك

نصاعة المية، سنن الكبرى (١٤٩/٧)، موارد لطمان (٣١٠ - ٣١١)، تلخيص الحبير

(١٦٨/٣) ط المكتبة الأثرية بباكستان

دليلاً على^(١) أنه لا فرق^(٢).

قال: وفيه نظر؛ لاحتمال أنه عرف الحال^(٣).

(١) نهاية الورقة ٨٦ من (ب).

(٢) قال بعض الشافعية والمجتهدين إن هذه الحالة تقتضي العموم، فترك الاستعصال بمرل مرة العموم
انظر: البهاني (٣٤٥/١)، المسودة (١٠٨ - ١٠٩)، جمع الجوامع (٤٢٦/١)، مختصر ابن
الليث (١١٦)، شرح الكوكب (١٧١/٣)
وخالف الأصحاب في ذلك فقالوا لا يرل مرلة العموم بل يكون مجعلاً، ويرون في هذه المسألة
أنه إذ قدمت العود على أربع وعقد بعد ذلك على غيرهن لم يجز به أن يختار من غير تلك
الأربع لنفسه عقود المؤخرات، فإن الحاشية وما فوقها باطل، والبيان في الباطل لا يجوز قالوا
وحديث غيلان مضمول على ما إذا عقد عليه عقداً وحده فلا يتعين الباطل من الصحيح فيختار
وقد أولوا الحديث المذكور بقولهم إن معنى أمسك أربعاً ابتداءً فكأن أربعاً مهيئاً انظر فوائده
الرحموت (٣١/٢ - ٣٢)

وقد رد الجمهور هذا التأويل وأجابوا عنه بأجوبة عديدة منها

١ - أن المتبادر إلى الفهم من لفظ الإمساك إمساك هو الاستدامة دون التجديد.

٢ - أنه موصى بالإمساك والمشاركة إلى اختيار الزوج، وابتداء النكاح لا يصح إلا برضاء المرأة

٣ - لو أراد ابتداء النكاح لذكر شرائطه؛ لئلا يؤثر البيان عن وقت الحاشية، وغيلان محتاج إلى
البيان؛ لقرب عهده بالإسلام

انظر هذه الأجوبة وغيرها في المعحول ص (١٨٨)، الروضة لابن عذامة ص (٩٢)، الإحكام
للأمامي (٢، ٢٠٠)، مختصر ابن الحاجب ص (١٥٠)، إرشاد المعحول ص (١٣٢)

(٣) كذا قال الرازي، ومثل ذلك قال الحوسني والغرالي بأنه لا يسمع أن يكون قد عرف ذلك فنزل
جوابه على ما عرف، وأمتني يظن جوابه للمستفتي إذا رأى الجواب مصدقاً على الحاشية
نظر: المحصول (١ - ٢/٦٣٣)، المستقصى (٦٠/٢)

وأجاب القراني عن هذا الاحتمال بوجهين

الأول: الأصل عدم العلم بحاله غيلان

لثاني أن هذه القضية من رسول الله ﷺ في تقرير قاعدة كلية لجميع الحلل، ومثل هذا شأنه
البيان والإيضاح، فلو كان في نفسه عيب السلام عدم يسي عليه الحكم لبسه للناس، وحيث تم
بينه وأطلق القول: فلذلك على أن الحاليين سواء

نظر: القرون للقراني (٢/٩١).

وانظر جواباً آخر عن الاحتمال المتقدم في حاشية الباني على المحلي (٤٢٦/١)

ونقل عن الشافعي كلام آخر يؤهم مخالفة هذا^(١) - وقد ذكرت الفرق بينهما في شرح المنهاج، فراجع^(٢)
 الثالث^(٣):

جواب السؤال قد^(٤) يكون مستقلاً^(٥) بنفسه، وقد لا يكون^(٦).

(١) يشير بذلك إلى ما روي عن الشافعي رحمه الله «حكايات الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال، كتبها ثوب الإجمال، وسقط بها الاستدلال» فجعلها مجملة لا يستدل بها مع الاحتمال، وفي انقول الأول جعلها عامة ليستدل بها.

(٢) ذكر الأسوي رحمه الله الفرق الذي أشار إليه في كتابيه بهايه السؤل شرح المنهاج (٢/٣٧٠)، وانتهى ص (٣٣٨)، ولكنه بي كليهما أشار إلى ما ذكره القرافي في دنت وانظر: القواعد لأصوبة ص (٢٣٤) والفرق الذي ذكره القرافي هو قوله، «إن معنى قول العمدة «حكايات الأحوال إذا تطرق إليها احتمال سقط بها الاستدلال» أنه، لا احتمال المساوي أو المتقارب، وأم، لا احتمال المرجوح فلا يمكن أن يكون مسقطاً للاستدلال، فإذا الاحتمال المساوي إم أن يكون في دليل الحكم أو في محل الحكم، فإن كان في دليل الحكم حصص الإجمال في الدليل فيسقط به الاستدلال كقوله عليه الصلاة والسلام: «ولا تمسوه بطيب فإنه يبعث يوم القيامة ملياً»، لهذا حكم رجل بعينه يحتمل أن يكون ذلك خاصاً به فيجوز أن يمس غيره الضيب» ويحتمل أن يعنه وعم غيره من المحرمين، وليس في اللفظ تعرض لغيره بل يحتمل التعميم وعدمه على الاستواء، فيسقط به الاستدلال على تعميم الحكم في المحرمين؛ لأنه إجمال في الدليل، وبارة يكون الاحتمال المساوي في محل الحكم والدليل لا إجمال فيه كقصة غيلان فإن قوله عليه الصلاة والسلام «أمسك أربعاً ظهر في الإذن في الأربع غير معيات، والإجمال إما هو في عبود السرة اللواني من محل الحكم، فيصح الاستدلال على التعميم فله أن يحارب، تقدمت العقود أو تأخرت، احتجعت أو تفرقت»

انظر: شرح تنقيح الفصول (١٨٦ - ١٨٧) بتصريف.

وانظر: تفصيلاً موسعاً للمسألة في الفروق (٢/٨٧ - ٩٢).

وانظر: توجيه إمام الحرمين لمدم الفرق في الترمذ (١/٣٤٦).

(٣) المحصول (١ - ٣/١٨٤)

(٤) في (ج) «حل»

(٥) الجواب المستقل هو الذي يعني بالمقصود مع طلع النظر عن السبب، سواء كان سؤالاً أو حادثة، ولو ورد ابتداء لأحد العموم

انظر: شرح الكوكب (٣/١٧٤)، تفسير التحرير (١/٢٦٤)، إرشاد الفحول ص (١٣٣)

(٦) الجواب غير المستقل هو الذي لا يكون كلاماً مفيداً بدون اعتبار السؤال أو الحادثة «البلوغ»

وإن كان . نظر إن كان مساوياً^(١) أو أعم في غير ما سئل عنه^(٢) فلا كلام^(٣) . وإن كان أعم فيما سئل عنه^(٤) . ففي تخصيصه بخصوص^(٥) سبه الخلاف المعروف^(٦) . وإن

= (١/٦٢) ، تيسير التحرير (١/٢٦٢)

(١) مثال المساوي . ما روي أن النبي ﷺ سئل عن التمرض في يوم واليلة فقال : بحسن صلوات كتبهن الله على عباده

وثبناً أن يسأل ﷺ عن المجامع في رمضان بقول . «على المجامع في رمضان الكفاة»

انظر: المعتمد (١/٣٠٣) ، العدة (١/٥٩٧)

(٢) مثال الأعم في غير ما سئل عنه قوله ﷺ وقد سئل عن التوصل بقاء السر وهو الطهور سائر الحل ميتة

انظر. المحصول (١ - ٣/١٨٧) ، إرشاد المحول ص (١٣٤)

(٣) أي أنه يهدى المصوم في هذين الفحين بلا خلاف

انظر: المعتمد (١/٣٠٣) ، الأحكام (٢/٨٤)

(٤) مثال الأعم فيما سئل عنه ما روي أحمد والترمذي قبل با رسول الله ﷺ أوصاً من متر بضاعة وهي

بئر يلتقي فيها اليمين ويسم الكلاب؟ فقال : «إن البناء طهور لا يشجبه شيء» وكما مر على شاة

ميتة فقال : «أيما إهاب ذبغ فقد طهر»

انظر: المحصول (١ - ٣/١٨٦) ، شرح الكوكب (٣/١٧٦)

(٥) هي (ج) «مخصوص من سبه»

(٦) جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أنه لا يخص سبه بل العبرة

بعموم اللفظ

ودعت مالك في رواية عنه والربيع والدقاق وأبو ثور والقفاذ إلى أنه يخص بعض بخصوص سبه وهي

روايه عن أحمد.

انظر المعتمد (١/٣٠٣) ، النسخ ص (٢١) ، القصة ص (١٤٥) ، وأصول السرحسي

(١/٢٧٢) ، المتصفي (٢/٦٠) ، العدة (٢/٦٠٨) ، المحول ص (١٥١) ، والوصوب إلى

الأصول (١/٢٢٧) ، المحصول (١ - ٣/١٨٨) ، لروضة لابن قدامة ص (١٢٢) ، الأحكام

للأمدي (٢/٨٤) ، المختصر لابن الحاجب ص (١١٠) ، المسودة ص (١٢٠) ، شرح نفيع

الفصول ص (٢١٦) ، جيع الجوامع (٢/٣٨) ، نهاية النور (٢/٤٧٧) ، السهد للأسي

(٤١٠ - ٤١١) ، القواعد والفوائد الأصولية ص (٢٤٠) ، شرح الكوكب (٣/١٧٧) ، تيسير التحرير

(١/٢٦٤) ، فوائح الترجعوت (١/٢٩٠) ، إرشاد المحول ص (١٣٤)

وقد سب إمام الحرميين الجنوبي إلى الشافعي أنه يخصه بخصوص سبه ويجه في هذه النسبة

الأمدي وابن الحاجب ، ونقلها الرازي عن إمام الحرميين ، ولكن الأموي رحمه الله أنكر هذه =

كان أحص (١) جار وروده بشرط أن يكون في المذكور تسية على ما لم يذكر، وأن يكون (٢) السائل مجتهداً، وأن لا تقوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد (٣). وإن لم يكن مستقلاً كان تابعاً للسؤال في عمومته وخصوصه (٤). وقد ذكره ابن الحاجب أيضاً (٥).

فالعوم كقوله عليه الصلاة والسلام وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر: «أيتقص الرطب إذا جف؟ فقالوا نعم، فقال ﷺ: فلا إذن» (٦)، (٧).

= السنة إلى الشافعي وقال: عهد. إنه وهم إذ أن الشافعي يرى أن السبب لا أثر له. كما أنكر الإمام الرازي في مناقب الشافعي هذه النسبة وقال: معاذ الله أن يصح هذا النقل عنه.

نظر: إرمكان لجوسي (٣٧٢/١)، المحصول (١ - ١٨٩/٣)، مناقب الشافعي لبراري ص (٦٢) ط المكتبة العلمية، الأحكام للاملي (٨٥/٢)، المختصر ص (١١٠)، ونهاية السؤل (٤٧٩/٢)، التمهيد (٤١١)، الفوائد شرح الروث (٢١٨/٢).

وانظر أدلة من قال لا يخصص بسبه ومن قال بالتحصيل في: المعتمد (٣٠٥/١)، العدة (٦٠٨/٢)، التبصرة ص (١٤٥).

وهناك أقوال أخرى انظرها في إرشاد المعحول ص (١٣٤ - ١٣٥).

(١) مثاله أن يسأل عن قتل النساء الكوافر فيقول: اقتلوا المرتدات ويسأل عن مطلق الإفطار في رمضان فيجيب من أفطر في رمضان بجماع فعليه الكفارة انظر: العدة (٦٠٤/٢)، نهاية السؤل (٤٧٦/٢).

(٢) في (ب) «وأن كان السائل مجتهداً».

(٣) انظر هذه الشروط أيضاً في المعتمد (٣٠٣/١)، نهاية السؤل (٤٧٦/٢).

(٤) انظر العدة (٥٩٦/٢)، الأحكام للاملي (٨٣/١)، جمع لجوامع (٣٧/٢)، نهاية السؤل (٤٢٥/٢)، شرح الكوكب (١٦٨/٣ - ١٦٩)، تيسير التحرير (٢٦٣/١)، فوائج الرحمون (٢٨٩/١).

(٥) المختصر ص (١١٠).

(٦) هذا الحديث رواه الإمام مالك وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني ولحاكم.

انظر الموطأ (٢٦٤)، مسند أحمد (١٧٥/١)، سنن أبي داود (٣٥٤، ٣ - ٦٥٧)، سنن الترمذي (٥١٩/٣) رقم (١٢٢٥) ط الحلبي، وسنن النسائي (٢٣٦/٢) ط الحلبي، سنن ابن ماجه (٧٩١/٢) رقم (٢٢٦٤)، سنن الكبرى لبيهقي (٢٩٤/٥)، سنن الدارقطني (٤٩/٣) ط دار المحاسن، المستدرک (٣٨/٢ و ٤٣)، ترتيب مسند الشافعي (١٥٩/٢)، نصب الرأية (٤٠/٤)، تلخيص الحبير (٩/٣).

(٧) وجه العموم فيه أن لرطب لفظ عام، وأجابه بلعظ يعم كل بيع وارد على الرطب، ويكون =

وأما الحصص فكقول القائل: والله لا تعديت. جواباً لمن قال: تغد عندي، فإنه وإن استقل لئلا لكن العرف يقضي عود^(١) السؤال فيه^(٢) حتى لا يحدث إلا بالتغدي^(٣) عنه.

الرابع^(٤):

إذا ورد بعد العام حكم لا يتأثر إلا في بعض أفراد في تخصيصه به الخلاف الذي في الضمير^(٥)

= التعبير لا يسع الوطب بالنمر، لأنه ينقص إذا جف؛ لأن السوي في «إدأ» عوض عن الجملة السابقة

شرح تنقيح الفصول ص (٢١٦)، بهية السؤل (٤٧٦/٢)، حاشية الباني على شرح المحلى (٣٧/٢)

(١) في (ب) وعدم السؤال به

(٢) الضمير في «فيه» يرجع إلى الجواب

(٣) في (ج) حتى لا يجيب إلا بالسؤال

(٤) المحصول (١ - ٢٠٨/٣)

(٥) يشير إلى مسألة اختلاف العلماء في مسألة اللفظ العام إذا عقب بها فيه ضمير عائد إلى بعض العام المتقدم لا إلى كله، هل يكون حصص المتأخر محصفاً للعام المتقدم به الضمير عائد إليه أم لا

ومثاله قوله تعالى «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء» فإنه عام في كل الحرائر المطلقات سواء كن «بوائر» أو «رجعيات» ثم قال: «ويعتلنهن أحق بردهن» فإذا الضمير به إنا يرجع إلى الرجعيات دون البوائر وقد اختلف العلماء في مسألة الضمير وفي المسألة التي ذكرها المصنف إلى أقوال.

ذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى امتناع التخصيص بذلك، ومن قال بهذا القول أبو يعلى المراءى والأمامي وابن الحاجب والبيضاوي وابن السكيت والفتوحى وبقية الباجي عن المالكية، وقال به عبد الجبار المعتزلي وغيره.

انظر: لمعط (٣٠٦/١)، العدة (٦١٤/٢)، اللع ص (٢١)، الإحكام للأمامي (١٥٨/٢) - (١٥٩)، المحصر ص (١٣٩)، المسودة ص (١٣٨)، المنهاج بشرحه بهية السؤل (١٨٩/٢)، شرح تنقيح الفصول ص (٢١٨)، جمع الجوامع (٣٢/٢)، محصر ابن الحمام ص (١٢٤)، شرح الكوكب (٢٨٩/٣ - ٣٩٠)

وذهب البعض إلى التخصيص، وهو قول كثير من الحنفية، وبقية الترخي وابن الهمام عن =

ومثاله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ ثم قال: ﴿لَا تَدْرِي لِمَلْ اللَّهُ يَهْدِي بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(١) يعني الرعة في مراجعتهم، والمراجعة^(٢) لا تتأني في البائن الخامس^(٣):

اتفقوا على جواز التقييد بشرط يكون^(٤)

= الشافعي: وقال عنه ابن الهمام: إنه الأوجه وهو رواه عن أحمد
انظر: شرح تقييد المصنوع ص (٢١٩)، التحرير ص (١٢٢)، شرح الكوكب (٣/٣٨٩)، نيسير
التحرير (١/٣٢٠)، فرائح الرحموت (١/٣٥٦)، وذهب البعض إلى الوقف، واحتاره أبو الحسين
البصري والإمام الرازي ورحمهما الهاري، ونقل عن إمام الحرمين.
انظر المعتمد (١/٣٠٦)، المحصول (١ - ٣/٢١٠)، لإحكام للأمدى (٢/١٥٨)، فريح
الرحموت (١/٣٥٦)

ولد ذكر من الحاجب في المختصر ص (١٣٦)، وابن الهمام في التحرير ص (١٢٧)، والبهاري
في منبج لثوث (١/٢٨٣)، أن أبا الحسين يقول بالتحصيل، وليس بصواب؛ فإن أبا الحسين
نص على اختيار التوقف في المعتمد (١/٣٠٦)، كما ذكر هؤلاء عن إمام الحرمين يقول
بالتحصيل بينما نقل عنه الأمدى وابن السكيت التوقف.
انظر: الإحكام (٢/١٥٨)، الإيهام (٢/٢١٣).

(١) سورة الطلاق: آية ١

(٢) الأسوي رحمه الله ذكر هذه الآية كمثال لورود حكم بعد العام لا يتأني إلا في بعض أفرادها، ونقل
هذا المثال عن الرزي هنا وفي نهاية السؤل (٣/٤٩١)، كما فعل ذلك الفتوح في شرح
الكوكب (٣/٣٩١)، ويكن الرازي وغيره - كأبي الحسين - مثلاً لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتِ
يَرْبِصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَيُحْبِلْنَ أَحَقَّ بِرَدِّهِنَّ﴾ وقد الرزي هذا لا
يتأني في لثوث وهذا لمثال الذي ذكره الأسوي مثلاً به لما إذا عقب لعموم تقييد بالصفة
انظر المعتمد (١/٣٠٦ - ٣٠٧)، المحصول (١ - ٣/٢٠٨ - ٢١٠)، الإيهام (٢/٢١٣ - ٢١٤)،
وانظر في ذلك الفوائد للأببسي (١٢١/ب).

(٣) في (ب) «المراجعة»

(٤) المحصول (١ - ٣/٩٧).

(٥) هي بعض سح المحصول (بشرط أن يكون الح) وهي التي عتدها محققه، ويكن المصنوع
حذف «أن» وتوسيع «بشرط»، والمسألة مسية على هذا. وقد نقدها الأسوي في نهاية السؤل عن
الرازي بدون «أن»

الحارج به أكثر من الباقي (١)، (٢).

السادس (٣).

إذا أطلق (٤) الحكم في موضع ثم قيد (٥) في موضعين بعيدين متباينين (٦)، وكان القياس لا (٧) يقتضي الحمل على أحدهما (٨)، (٩) بقي المطلق على إطلاقه إذ ليس

(١) في (ج) «الثاني»

(٢) يشترط لذلك لو كان «أكرم» يبي تميم، إذ كانوا علماء «حرج جهالهم»، ولو كانوا أكثرهم أو كلهم.

وقد انفرد على جواز ذلك في الشرط بينا اختلفوا في الاستثناء في جواره مثل: له علي عشرة إلا صفة

انظر شرح تبيين الفصول (٢٦٤ - ٢٦٥)، جمع المصنف (٢٣/٢)، إنباهج (١٧٠/٢)، نهاية السؤل (٤٤١/٢)، شرح الكوكب (٣٤١/٢ - ٣٤٥)، إرشاد المعول ص (١٥٣)

(٣) المحصول (١ - ٣٢٢/٣)

(٤) لمطلق هو الدال على الجماع بلا قيد أو هو لماور واحد لا بعينه باعتبار حقيقة شمله لحسه مثل تحرير ده.

انظر الروضة لأن قدامة ص (١٣٦)، جمع الجوامع (٤٤/٢)

وانظر تعريفه في الحدود للباجي ص (٤٧)، المحصول (١ - ٥٢١/٢)، الإحكام للأمدي

(١٦٢/٢)، وكشف الأسرار (٢٨٦/٢)، التعريفات لمجرجاني ص (٢٣٣)، شرح كوكب

لرحموت (٢٩٣/٢)، فوائح الرحموت (١ - ٣٦٠)، إرشاد المعول ص (١٦٤)، مذكرة الدكتور عمر

عبد العزيز الموعود لأصوليه ص (٨١)

(٥) المقيّد هو المتناول لمعين أو بعير معين موصوف بأمر رائد على الحقيقة الشاملة لحسه مثل شهرين متتابعين - وقبة مؤمنة

راجع الروضة لأن قدامة ص (١٣٦)، وانظر تعريفه أيضاً في الحدود ص (٤٨)، الإحكام

للأمدي (١٦٢/٢)، كشف الأسرار (٢٨٦/٢)، شرح الكوكب لمير (٢٩٣/٢)، فوائح

لرحموت (٣٦٠/١)، إرشاد المعول ص (١٦٤)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٦٠)،

مذكرة الدكتور عمر عبد العزيز «المراعد الأصوية» ص (٨٣)

(٦) في (ج) «متباينين»

(٧) سقط من (ج) حرف النون «لا» سهواً

(٨) نهاية الورقة ٨٢ ص (ب)

(٩) مثال هذه الصورة «نبي لا يقتضي القياس الحمل على أحدهما» ما ورد من قوله ﷺ في الأمر =

تقييده^(١) بأحدهما بأولى من الآخر.

* * *

= بمسألة من ولوع لكتب «إحداهن بالثواب» وهي رواية «أولاهن» وفي رواية «أخرهن» فيه لما لم يكن الترجيح بلا مرجح ويعتبر القياس لعدم ظهور المعنى تماثلاً ورجعنا إلى أصل الإطلاء، وجوب التعصير في إحدى العلات عملاً بقوله «إحداهن بالثواب» بمصلحة أما إذا اقتضى القياس الحمل على أحدهما مثل ورود لصوم مطلقاً في كفارة اليمين في قوله تعالى: ﴿ومن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ وورود صوم التمتع مقيداً بالتفريق في قوله تعالى: ﴿ومن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ وورود صوم كفارة الظهار مقيداً بالتتابع في قوله تعالى: ﴿صيام شهرين متتابعين﴾ فيمكن قياس صوم الحنث في اليمين المطلق على صوم التمتع المقيد بالتفريق، وذلك لأنه في التمتع جازر لتقص الحنث وحده، وكفارة الحنث حاضرة لما فات من البر.

وهذا عند من يحمل لمطلق على لمقيد بالقياس إذ وجدت علة تفنصي الإلحاق ومن لا يقول بحمله بطريق القياس يمنع ذلك، ومن لا يحمل المطلق على لمقيد مطلقاً كالأحاف فهم هنا لا يحملونه. ولا خلاف في أنه لا يلحق بواحد منهما بقة

نظر هذه المسألة في المعتمد (٣١٣/١ - ٣١٤)، العدة (٦٣٦/٢)، اللعص (٢٤)، وأصول لشرحسي (٢٦٧/١)، المستصفى (١٨٥/٢)، شرح تنقيح العصول (٢٦٩)، جمع الحوامع بشرح المحلى (٥١/٢ - ٥٢)، الإيهام (٢٢٠/٢)، نهاية السؤل (٥٠٩/٢)، التمهيد للأسوي (٢٨٥ و ٤٢٧)، انموذ (١٢٣/ب) و (١٢٤/أ)، القواعد وانموذ الأصولية (٢٨٤ - ٢٨٥)، شرح الكوكب المير (٤٠٣/٣ - ٤٠٥)، إرشاد الفحول (١٦٧)، مذكرة لدكتور عمر عبد العزيز القواعد الأصولية (٩١ و ٩٤)

(١) سقطت من (خ) «تقييده»

الباب الرابع في المجمل^(١) والمبين^(٢)

وفيه مسائل:

الأولى:

المختار أنه لا بد أن^(٣) يكون البيان^(٤)

(١) المجمل لغة المجموع من أحملت لحساب إد جمعه أو المحصل من أحملت الشيء إد حصته، أو المبهم من أجمل الأمر إذا لم وفي الاصطلاح ما له دلالة على أحد أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه

انظر معجم مقاييس اللغة (٤٨١/١)، لسان العرب (١٢٨/١١)، المصباح المير (١/١١٠)، الإحكام للأمدي (١٦٦/٢) وانظر تعريفاته الأخرى في المعتمد (١/٣١٧)، العدد (١/١٤٢)، الحدود لباجي ص (٤٥)، التلح ص (٢٧)، لبرهان بلجويي (١/٤١٩)، وأصول السرحي (١/١٦٨)، المستصفى (١/٣٤٥)، المحصول (١ - ٣/٢٣١)، الروضة لابن قدامة ص (٩٣)، المختصر ص (١٤٠)، شرح تنقيح الفصول ص (٣٧)، المغني للبخاري ص (١٢٨)، (١٢٩)، كشف الأسرار (١/٥٤)، جمع الحوامع (٢/٥٨)، نهاية السؤل (٢/٦١)، التلويح على التلويح (١/١٢٦)، التعريفات للبحراني ص (٢١٥)، شرح الكوكب (٣/٣١٤)، إرشاد الفحول ص (١٦٧)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٦٣)

(٢) المبين لغة الموضح، وفي الاصطلاح له معنيان

الأول: ما احتاج إلى البيان وقد ورد عليه بيانه.

الثاني: الحطاب المبتدأ المستضي من البيان

انظر المصباح المير (١/٧٠)، المعتمد (١/٣١٩)، محصول (١ - ٣/٢٢٧)، الإحكام للأمدي (٢/١٧٨).

وانظر تعريفه في المستصفى (١/٣٤٥)، شرح تنقيح الفصول ص (٣٨)، المساهم بشرحه بهاية السؤل (٢/٥٢٤)، شرح الكوكب (٣/٤٣٧)، إرشاد الفحول ص (١٦٧)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٦٦)

(٣) في (ج) ومن أن يكون،

(٤) البيان لغة ما يبين به الشيء من الدلالة وغيرها وهو في الأصل مأخوذ من انقطع والمفصل، تقول: ما الشيء، إذ مفصل، وما له لحي إذا عذرا ويطلق على السبين وهو فعل المسين، وعلى ما حصل به التبيين وهو الدليل، ويطلق على متعقبه وهو المدلول.

أقوى من المبين^(١).

وقال الكرخي: يجب^(٢) أن يكون ماوياً^(٣).

وقال أبو الحسين: يجوز أن يكون أدنى^(٤).

قال في المحصول: وهو الحق^(٥).

لما لو كان مرحوحاً لألعي الأقوى به في العام إذا حص^(٦)، والمطلق إذا قيد^(٧).

وودعوه القاضي بأنه الدليل الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بما هو دليل عليه، ورجع هذا التعريف للإمام العراقي.

انظر: الصحاح (٣٠٨٢/٥)، لسان العرب (٦٢/١٣، ٦٧)، المستقصى (٣٦٥/١)، المحصول من (٦٤)

وانظر تعريفاته باعتبار إطلاقاته الثلاثة في: المعتمد (٣١٧/١)، الإحكام لأبي حنيفة (٣٨/١) ط العاصمة، العدة (١٠٠/١)، الجمع من (٢٩)، البرهان (١٥٩/١ - ١٦٠)، أصول السرخسي (٢٦/٢)، الواضح لأبي عقيل (٢٤٩/١)، المحصول (١ - ٢٢٦/٣ - ٢٢٧)، الروضة لأبي قدامة من (٩٥)، الإحكام للآمدي (١٧٧/٢)، المختصر من (١٤٣)، المسودة من (٥٧٢)، كشف الأسرار (١٠٤/٣)، جمع الجوامع (٦٧/٢)، التعريفات من (٤٨ و ٤٩)، شرح الكوكب (٤٣٨/٣)، تيسير التحرير (١٧١/٣)، فواتح الرحموت (٤٢/٢)، إرشاد المحول من (١٦٧ - ١٦٨)

(١) قال بهذا ابن الحاجب، فانظر: المختصر من (١٤٥).

(٢) ساقطه من (ج)

(٣) نسب هذا القول إلى الكرخي أبو الحسين طبرسي والرازي والآمدي وغيرهم

انظر المعتمد (٣٤٠/١)، المحصول (١ - ٢٧٥/٣)، الإحكام للآمدي (١٨١/٢)

(٤) وعلمته في ذلك: «يجوز أن يكون المبين معلوماً وبيانه مطلوباً، كما جاز تخصيص القرآن بحرف الواحد». انظر: المعتمد (٣٤٠/١)

(٥) المحصول (١ - ٢٧٦/٣)

وهذا قول العراقي والقمي وصححه ابن السكيت وقال به جمهور الحنابلة

انظر المستقصى (٣٨٢/١ - ٣٨٣)، الروضة لأبي قدامة من (٩٦)، شرح تنقيح الوصول من

(٢٨١)، جمع الجوامع (٦٨/٢)، شرح الكوكب (٤٥٠/٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد من (٢٧٠)، مذكرة الشنيطي من (١٨٤)

(٦) نهاية الورقة ٣٢ من (أ)

(٧) يريد بذلك أن السب في عدم جواره - أنه يلزم منه إلغاء المرجح بالمرجوح وهو باطل؛ وذلك أن

العام إذا بين والمطلق إذا قيد بما ليس دلالة على المحرح مهما كدلالة العام والمطلق في القوة =

ولو كان مساوياً لكان جعل أحدهما مبيناً حتى^(١) يقدم على الآخر تحكماً^(٢).
وقال في الأحكام: المختار أنه إن كان المبين معجلاً جار الأدي، وإن كان عاماً أو
مطلقاً شرط الأقوى^(٣)، وعمله معلة المحتصر^(٤).

الثانية.

إذا معاً تأخير البيان عن وقت الخطاب فالمحذر أنه لا يصح إسماع^(٥) العام بدون
إسماع المخصص الموجود^(٦).

= مقد أنى دلالة العام عليه وهو أقوى دلالة المخرج عند زهر أصب
انظر: العبد (١٦٣/٢).

(١) في (ب) وحسب.

(٢) ورد على هذا بأنه ليس تحكماً، لأن إصاليهما خير من إلقاء أحدهما عند المعارضة بخلاف الأدي
إذ لا معارضة هناك بل يضمن الأدي، ثم إن السبق والسيك قرينة تدل على أن أحدهما مخصص
دون العكس فلا تحكم

انظر: هوانج الرحموت (٤٨/٢).

(٣) الأحكام (١٨١/٢) وهل هذا القول في شر البود (٢٧٨/١) عن الكوراني.

(٤) عمله الأدي بأنه لو كان مساوياً لزم الوقف، ولو كان مرجوحاً لزم منه إلقاء المراجع بالمرجوح وهو
ممتنع. (المراجع السابق)

وانظر رأي الأصحاب في تبير التحرير (١٢٣/٣)، فوانج الرحموت (٤٨/٢)

(٥) في (ج) واستعماله

(٦) هذا قول جمهور الأصوبين ومن قال به المالكي والشافعي والبرقي وابن الحاجب وصحبه من
السكي، وقال به أبو هاشم والظام وأبو الحسن البصري، ونقله الفتاوى عن الحابلة

انظر المعتمد (٣٩٠/١)، التلخيص لمجويي ٨٨ (ب) وما بعده، المستقصى (١٥٢/٢) -

١٥٣، المحصول (١ - ٣ - ٢٣٤)، لإحكام للأدي (١٩٥/٢)، المحتصر ص (١٤٨)، شرح

تفريع الفصول ص (٢٨٦)، شرح العبد (١٦٧/٢)، جمع الجوامع بشرح السجل (٧٣/٢)،

نهاية السؤل (٥٤٦/٢)، شرح الكوكب (٤٥٥/٣)

ودهب العلاف والحياتي إلى إسماع ذلك في التلخيص المخصص اسمعي وأجزوا ذلك في التلخيص
المخصص العللي

انظر المعتمد (٣٩٠/١)، لإحكام للأدي (١٩٥/٢)، شرح الكوكب (٤٥٥/٣)

لنا. أن فاطمة^(٣) رضي الله عنها سمعت.

«يوصيكم الله في أولادكم»^(١) ولم تسمع. «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(٢)

(١) هي بنت رسول الله ﷺ، وولدت سنة إحدى وأربعين من مولد النبي ﷺ وقبل سنة خمس وثلاثين، وهي أصغر سائر عبيد الصلوة والسلام، تزوجها علي - رضي الله عنه - وولدت له الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب، وتوفيت بعد رسول الله ﷺ سنة أشهر، وهي أول أهله لحوقاً به. وهي أشهر من أن نعرف.

انظر الاسيقات (١٨٩٣/٤ - ١٨٩٩) ط بهمة مصر الإمامة (٥٣/٨). ط دار بهمة مصر
وفصه دعائها إلى أبي بكر رضي الله عنه التي أشار إليها المصنف هنا رواها البخاري ومسلم وأبو داود

انظر صحيح البخاري (١٨٥/٨)، صحيح مسلم (١٣٨١/٣)، سنن أبي داود (٣٦٦/٢)

(٢) سورة النساء: الآية ١١

(٣) الحديث بنفس هذا اللفظ لا يوجد في الكتب الستة. وقد وجد فيها بلفظ «لا نورث ما تركنا صدقة» وبلفظ «إننا لا نورث».

والحديث رواه الإمام مالك في الموطأ كما رواه البخاري في كتاب الفرائض باب قول النبي ﷺ «لا نورث ما تركنا صدقة» ورواه مسلم في كتاب الجهاد باب قول النبي ﷺ «لا نورث»، ورواه أبو داود في كتاب الخراج باب صفات رسول الله ﷺ، ورواه الترمذي في كتاب السير باب ما جاء في تركته رسول الله ﷺ، كما رواه السائي والإمام أحمد في مسنده، ورواه البيهقي في السنن الكبرى

انظر الموطأ (٩٩٣/٢)، صحيح البخاري (١٨٥/٨) ط الحلبي، صحيح مسلم (١٣٧٩/٣)، سنن أبي داود (٣٦٦/٣)، سنن الترمذي (٨١/٣ - ٨٢) ط المناع، سنن السائي (١٢٣/٧)، مسند أحمد (٤/٣) رقم (١٤٠٦)، و (٧٥/٣) رقم (١٥٥٠)، و (١٢٥/٣) رقم (١٦٥٨)، و (٢١٢/٣) رقم (١٧٨١)، و (٢١٣/٣) رقم (١٧٨٢)، الفتح الكبير (٣٤٩/٣)، تيسر الوصول (١٠/٤)، وانظر المعتمر (٢٦٠/١)، (١٨٣/١)

وهذا الحديث استدل به المصنف على حوار إسماعيل العام دون إسماعيل المحض ولم يرتض ذلك لأصاري فقال: «لو سلم أنه محض فليس فيه تأخير الإسماع عن المكلفين كتبهم، والكلام فيه، فإن لا يقول بوجوب إسماعه كل أحد، كيف ولا يجب نيل الحكم إلى كل واحد بل لتسليم إلى البعض بإسماعه المحض كاف». وقد يحور أنها سمعت فسيبت
انظر: فوائد الرحمون (٥١/٢)

وسمعوا «فاقتلوا المشركين»^(١) ولم يسمع أكثرهم «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»^(٢) إلا بعد حين^(٣).

الثالثة:

إد حورما تأخير البيان: فالمختار حوار تأخير بعضه دون بعض^(٤) لد أن لآية لداله عسى قتل المشركين^(٥) أخرج منها الدمى، ثم العبد، ثم المرأة.

فالو: تأخير العصى بهم وحب، عمال اللفظ في الباقي، وهو تحجيل.
قد: إذا جاز بهم الجميع فإبهم العصى أولى.

الرابعة

اللفظ نورد من لشارع إذا أمكر حملته عسى ما يقيد معنى واحداً وعلى ما يفيد
(١) جزء من الآية ٥ من سورة التوبة. وهي في (أ) و (ب) وهي عاتت كتب الأصول «فاقتلوا» بدون
العاء. وفي (ج) «اقتل»
(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك والشافعي.

انظر الموصأ (١/٢٧٨)، رقم (٤٢) ط المحلي، لأم (٤/٩٦) ط بولاق، المنصبي (٢/٨٣٦)،
المصير (١/٢٩٣)

(٣) بين ذلك سياق القصة التي ذكرها الإمام مالك بعده قال ذكر عمر بن الخطاب المحوس فقال
ما أدري كيف أصح في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد أبي سمعت رسول الله ﷺ
يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» الموصأ (١/٢٧٨)
انظر لماله هذه في لتحرير من (٣٧٧)، فوائح المرحوم (٢/٥١) وأذله، مرفيقين في
المعتمد (١/٣٦٠)، المحصور (١/٣٣٥)

(٤) هذا قول جمهور الأصوليين ومن قبله العوالي ولأمدي وابن الحاحب ونقله المتوحي عن
سجده. وصححه لأسود والمحللي.

انظر المستصلى (١/٣٨١)، لإحكام بلأمدي (٢/١٩٦)، المختصر (١٤٨)، بهية السوي
(٢/٥٤٥)، شرح المحللي على جمع الحوامع (٢/٧١)، شرح الكوكب (٣/٢٥٤)
وهناك قول بعدم الحوار، وحر بجواره إذا علم لسكلف فيه بياناً متوفاً شرح الكوكب
(٣/١٥٥)

(٥) هي قوله تعالى «فإذا استبشع لأشهر لحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» الآية ٥ من
سورة التوبة

معين ولم يظهر أحد المحملين^(١)، فالمحار به محمل^(٢)، لأن هذا هو معنى الإجمال

وقيل حملة على المعين أولى، واحتاره الأمدى وبقه عن الأكثرين^(٣)، لأنه أكثر فائدة^(٤).

قلبا: إثبات اللغة بالترجيح^(٥).

(١) ومثاله لفظ «الدم» يراد بها الفرس نره والفرس والحصار أخرى. ومحل سراع أن لفظ المورد إما أن يظهر كونه حقيقة فيما قيل من المحملين، أو كونه حقيقة في أحدهما محاراً في الآخر، أو لم يظهر أحد الأمرين، فإن كان من القسم الأول أو الثاني فلا معنى للخلاف فيه لتحقيق جماله في الأول، وتحقيق الظهور في أحد المحملين في الثاني وإنما السراع في القسم الثالث إذا لم يظهر أحد الأمرين.

انظر الإحكام (١٧٤/٢)، فواتح الرحموت (٤٠/٢)، إرشاد الفحول (١٧١)

(٢) هذا هو اختيار الفراءى وابن الحاجب وابن الهمام، وعلله التصوحي عن الحاشية، ورجحه الشوكاني

نظر المصممي (٣٥٥، ١)، المحنصر ص (١٤٢)، بهية السون (٥٤٢/٢)، التحرير ص

(٥٥)، شرح الكوكب (٤٣١/٣)، إرشاد الفحول ص (١٧١)

(٣) الإحكام (١٧٤/٢)، فواتح الرحموت (٤٠/٢)

وفي المسألة قول ثالث وهو أن يظهر إن كان المعنى حد بمعين عمل به حرماً لوجوده في

الاستعماليين، ويوقف الآخر للردود فيه، وهذا حيار السكي انظر جمع الجوامع (٦٥/٢)

وقد قال المحي في شرحه بجمع الجوامع عن هذا يقول «هذا ما ظهر له» ثم مثل للأول بحديث

«لا ينكح المحرم»، على أن النكاح مشترك بين العقد والوطء، فإنه إن حصل على الوطء استعبد به

معنى واحد وهو أن المحرم لا يوطأ ولا يوطأ، وإن حصل على العقد استعبد به معنيان هما قدر

مشتركة وهو أن المحرم لا يعقد به ولا يعقد لغيره، ومثل لثاني بحديث النبي أحق بنفسها من

وليها، فالمعنى الواحد أن تأذن لوليها، والمعين أن تأذن لوليها أو تعقد بنفسها

انظر: شرح المحلي على جمع الخوامع (٦٥/٢ - ٦٦)

(٤) قال الشوكاني «لا يصح جعل كثير الفائدة مرجحاً ولا رافعاً بالإجمال؛ فإن أكثر الأنكاط ليس لها

إلا معنى واحد، فليس الحمل على كثرة مائدة بأولى من الحمل على معنى الواحد بهذه الكثرة

التي لا خلاف فيها

إرشاد الفحول ص (١٧١)

(٥) يريد أنه يترتب على ذلك إثبات اللغة وهو كونه حقيقة لمعنيين بالمرجح بكثرة المائدة، وذلك

باطل

ولو سلم فيعارض بأن حقائق الموضوع^(١) بمعنى^(٢) واحد أكثر فكانت أصغر
الخامسة:

لا إجمال^(٣) مما له معنى لتوحي ومسمى شرعي بل محمله على الشرعي^(٤)، لأنه
عرفه

وقيل يكون محملاً^(٥).

وقال الغزالي^(٦) إن ورد في إنشاء حمل على شرعي^(٧) كقول عليه لصلاة
والسلام لعائشة^(٨) - «إني إذن ضائم»^(٩)

- وهذا رد المجهول بقانونه في ترجيح رآه انتمين بكثره نفاذة فيهما ولا استدلال به على نفي
الإجمال ليس فيه إثبات الوضع حتى يرد عليه أنه إثبات النفع بالترجيح، بل إثبات الإرادة بالترجيح
وذلك غير منهي عنه

انظر: تيسير التحرير (١/١٧٥)، فوائح الرحموت (٢/٤٠)

(١) في (ب) «موسوعة»

(٢) بهامه الورقة ٨٣ من (ب)

(٣) في (ب) «لا احتمال»

(٤) هذا قول جمهور الأصنافين وأحداه بن يحيى والرياحاني والبراهي وابن السكيت ولاسي ما
قال به ابن الهمام والمناوي والبهاري ورجحه الشوكاني

انظر: المحضر ص (١٤٢)، تحرير المذوق على الأصول ص (١٢٣)، شرح صحيح الفصول ص

(١١٢)، جمع خرمع شرح المصنف (٢/٦٣)، المسند للأسي ص (٢٢٨)، مؤنة لسان

(٢/٥٤٥)، التحرير ص (٥٤)، شرح الكوكب المميز (٣/٤٣٤)، وفوائح الرحموت (٢/٤١)،

برشاه المعول (١٧٧)

(٥) هذا قول القاضي أبي بكر البجلي، وأحداه أبو يعلى عزاء وبنه عن أحمد، كما قال به
الشرابي والمجد بن تيمية وغيرهم

انظر: نعمة (١/١٤٢)، لسنه ص (١٩٨)، النعم ص (٢٨)، المستصفي (١/٣٥٧)، المسونه

ص (١٧٧)، التحرير ص (٥٤)، شرح الكوكب (٣/٤٣٥)، فوائح الرحموت (٢/٤١)

(٦) المستصفي (١/٣٥٩)

(٧) في (ب) «الشرع»

(٨) في (ج) «رضي الله عنها»

(٩) هذا الحديث رواه الإمام مسلم وأبو داود : لرمدي والنسائي وابن ماجه وإمام حمد والسيهتي

وإن ورد في النهي فهو محمل وكهيه عن صوم يوم العيد^(١)

وقيل يحمل في^(٢) الإثبات على الشرعي، وفي النهي على اللعوي. واحتاره
الأمدي^(٣)

احتج الغزالي. بأنه لو كان المنهي عنه هو الشرعي لكان^(٤) يلزمه^(٥) صحته؛
لاستحالة النهي عن الممتنع.

فتا. ليس معنى الشرعي هو الصحيح وإلا لزم الإحتمال في قوله عليه الصلاة
والسلام: «دعي الصلاة أيام أقرائك»^(٦)

واعلم أن هذا الاستدلال لا يليق بقول العراقي بل بالقول الرابع^(٧). (٨)

= انظر صحيح مسلم (٨٠٩/٢) حديث رقم (١١٥٥)، سنن أبي داود (٨٢٤/٢)، سنن الترمذي
(١٠٢/٣) رقم الحديث (٧٣٣) ط الحلي، سنن لسان (١٦٣/٤)، سنن ابن ماجة (٥٤٣/١)
حديث رقم (١٧٠١)، سنن الكشي بلهقي (٢٧٥/٤)، المعجم الزباني (٢٧٧/٩)، المعجم
(٢٤٥/١).

(١) أحاديث نبيه ﷺ عن صوم يوم العيد رواها الإمام مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن
ماجة والإمام أحمد والدارمي

نظر الموضأ (١/٣٠٠)، صحيح البخاري (٣/٥٥ - ٥٦) ط الحلي، صحيح مسلم (٧٩٩/٢)
رقم (١١٣٧ - ١١٤٠)، سنن أبي داود (٢/٨٠٢ - ٨٠٣)، سنن الترمذي (٣/١٣٢) رقم (٧٧١)
ط الحلي، سنن ابن ماجة (١/٥٤٩)، المعجم الزباني (١٠/١٣٩)، سنن الدارمي (٢/٢٠)

(٢) أي (ج) «على» وهو تصحيح

(٣) الإحكام للأمني (١/١٧٦)

(٤) أي (ج) «لكن»

(٥) أي (ب) و (ج) «يلزم»

(٦) يشير إلى أنه يلزم من ذلك أن يكون المنهي عنه في قوله عليه السلام «دعي الصلاة» المعنى
اللعوي وهو الدعاء وبطلانه ظاهر، المعجم (٢/١٩٢)

(٧) ودلت لأن العربي يرى أن قوله عليه الصلاة والسلام «دعي الصلاة أيام أقرائك» محمل فلا يرد
عليه إلزام ابن الحاجب بأنه يلزم على قوله الإجمال

انظر: المستصفي (١/٣٥٩)

(٨) في هامش (ب) هنا «يلزم»

السادسة :

إد لم يمكن حمل اللفظ على مدلوله الشرعي ولكن كان به محتمل^(١) لغوي ومحتمل في حكم شرعي، فليس بمحتمل بل يحتمل على شرعي^(٢)؛ لأنه عرف الشارع مثاله. قوله عليه الصلاة والسلام: «الطواف بالبيت صلاة»^(٣) فإنه يحتمل أن يكون المراد منه أنه كالصلاة في اعتقاده إلى الطهارة، أو^(٤) أنه صلاة لغوية لاشتمالها^(٥) على الدعاء.

الباب لخامس

في النسخ^(٦) والمنسوخ^(٧)

وفيه مسائل.

(١) في (ج) «محتمل»

(٢) قال بذلك الآمدي وابن الحاحب وابن السكيت وابن الهمام والفتوحى والبهاري

انظر: الإحكام للأمدي (١٧٥/٢)، المختصر (١٤٢ - ١٤٣)، جميع الجوامع شرح المحلى

(٦٣/٢ - ٦٤)، التحرير من (٥٥)، شرح الكوكب المنير (٤٣٣/٣)، فوائذ الرحمن (٤١/٢)

وخالف العراقي في ذلك فقال: إنه منجمل

انظر: المستصطفى (٣٥٦/١ - ٣٥٧)

(٣) هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي والبيهقي وأحمد والدارمي وأخرجه الإحكام في المستدرک

نظر من الترمذي (٢٨٤/٣) ط الحبيب، من النسائي (١٧٦/٥)، من الكبرى للبيهقي

(٨٥١/٥)، صحيح الترمذي (٦٨/١٢)، من الدرر (٤٤/٢)، المستدرک (١/٤٥٩) و

(٢٦٧/٢)، تلخيص الحبير (١/١٢٩)، معبر (١/٢٤٤)

(٤) في (ب) «وأنه»

(٥) في (ج) «لاشتماله»

(٦) النسخ عند مصنف على الله تعالى ومنه قوله تعالى: «وما ننسخ من آية» وقد يطلق على ذلك ما

نسخه فيقال: إيه النسخ سحبت كذا فهي منسوخة، ويطلق على كل طريق يعرف به نسخ الحكم

من خبر الرسول ومعه وقرره وجماع الأمة، ويطلق على الحكم يقار وجوب صوم رمضان

نسخ وجوب صوم عاشوراء فهو منسوخ، وعلى المعتمد لنسخ الحكم فيقال: فلا ينسخ القرآن

بأنه أي بمنقذ دلت فهو منسوخ

وقد حده أبو الحمير لصري بأنه: «قول صادر عن الله عز وجل» ومفهوم عن رسول الله، أو ما

مقبول عن رسوله يعيد بآله مثل الحكم كانت تنص صادر عن الله، أو ينص أو فعل مقبول عن

رسوله مع تراخيها عنه، على وجه لولاه لكان ثانياً

نظر معتمد (٣٩٦/١ - ٣٩٧)، الإحكام للأمدي (٢/٢٤٠)، شرح الكوكب (٣/٥٢٨)

(٧) المنسوخ، هو الحكم المنزعه منسوخ.

الأولى:

الجمهور على حوار مسح^(١) مثل^(٢) صوموا أبداً^(٣)،^(٤) بخلاف مثل الصوم واجب

= انظر: المعتمد (٣٩٧/١)، لإحكام للأمدى (٢٤٠/٢)، شرح الكوكب (٥٢٩/٣)

(١) النسخ في اللغة - إبطال شيء وقدم آخر مقامه، والعرب تقول: نسخت الشمس الظل، والمعنى أذهب الظل، وحب محبه

كان أبو العباس هو النسخ تدليل الشيء من الشيء وهو غيره. ونسخ بقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو

وفي الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي منأخر

انظر معجم مقاييس اللغة (٤٢٤/٥) ط النحلي، التصحاح (٤٣٣/١)، لسان العرب (٦١/٣)،

تهذيب اللغة (١٨١/٧ - ١٨٢) ط سحن العرب القاهرة، فتح العروس (٣٥٥/٧) ط الكويت،

مختصر ابن النجاشي (١٦٠)، وانظر معارف المسح في الاصطلاح أيضا في المعتمد (٣٩٦/١) -

(٣٩٧)، لإحكام لاس حرم (٤٣٨/٤)، النعمة (٧٧٨/٣)، الحدود للناسي ص (٤٩)، التلمع ص

(٣٠)، الزمان للحوي (١٢٩٣/٢)، أصول الفرجي (٥٤/٢)، المستصفي (١٠٧/١)،

مستحول ص (٢٩٠)، الوصو - إلى الأصول (٧/٢)، المستحول (١ - ٤٢٣، ٤٣٠)، الروضة

لاس تدامه ص (٣٦)، لإحكام للأمدى (٢٣٧/٢ - ٢٤٠)، المسودة ص (١٩٥)، شرح نسخ

المصول ص (٣٠١)، المنهاج شرحه بهبه السؤل (٥٤٨/٢)، المحي لبحاري ص (٢٥٠)،

كشف الأسرار (١٥٥/٣)، جمع الخوامع شرح المحلى (٧٥/٢)، شرح انكوك المبر

(٥٢٦/٣)، تيسير التحرير (١٨٠/٢ - ١٨١)، فوائع الرحمت (٥٣/٢)، إرشاد الفحول (١٨٤)،

الملخل ص (٢١٤)

(٢) نهاية الورقة ٢٣ من (أ)

(٣) في (ح) «أنه» وهو تحريف.

(٤) قد نون جماعة أهل الأصول، ومن قد به أبو حنبل الصري، والشراري، والحوي،

ولعالي، واس برهان، والبري، والأمدى، واس النجاشي، والمجد من تبية، واس السكي،

والفوجي، وقال به من الأحاف من الهند والقاضي أبو البر وسهري وغيرهم

انظر المعتمد (٤١٣/١ - ٤١٤)، المسودة ص (٢٥٥)، لزمان للجوي (١٢٩٦/٢ و ١٢٩٨)،

المستصفي (١١٢/١)، المستحول ص (٢٩٠)، أصول إلى الأصول (٢٧/٢)، المستحول (١ -

٤٩١/٣)، لإحكام للأمدى (٢٥٩/٢)، المختصر ص (١٦٥)، المسودة ص (١٩٥)، شرح

تنقيح المصول ص (٣١٠)، جمع الخوامع شرح لمحلي (٨٥/٢)، بهبه السؤل (٦٠٩/٢)،

استحرير ص (٣٨٥)، شرح الكوكب (٥٣٩/٣)، مسلم الثوب (٤٣/٢)، تيسير التحرير

(١٩٤/٣)، إرشاد الفحول ص (١٨٦).

« وحالف حمده من الأحاف هدموا الم لا يحو السح في من صومو أبداً، وأحد بهد النصي أبو زيد وأبو منصور البتريدي والسرخسي والجصاص واليردوي،

انظر أصول السرخسي (١٠/٢)، كشف الأسرار (١٦١، ٢ - ١٦٥)، بيسير التحرير (٣ - ١٩٤)، فوائح الرحموت (٦٨/٢)

ولعريقين أدله واعتراضات انظر في التبصرة والمنحصر، الإحكام وكشف الأسرار وفوائح الرحموت في التصحاح المشار اليه، ثم

(١) جد التحرير مع فيه الأسوي بن الحاجب في المختصر ص (١٦٥)، وقد قال شاحه، «مصد لايجي» والمحكم العقيد بالتأييد إن كان التأييد قيداً في الفعل مثل أن يقول صوموا أبداً بالجمهور على حوار بسحه وإن كان لتأيد قيداً للوحد وبما لم يبق اللوحوب وسمازاه فلا كان. هذا مثل أن يقول الصوم واجب مستمر مد لم يفعل خلافه - أي سحه - ولا قيل وحمل ذلك على سمازاه، انظر شرح العقيد (١٩٢/٢).

كما ذكر المحيي في الفرق بينهما أن التأييد في نحو صوموا أبداً قيد للفعل، وفي نحو الصوم واحد مستمر مد قد للوحد

انظر شرح المتعلي على جمع الجوامع (٨٥/٢)

وقد قال بمثل قول ابن الحاجب في الفرق بين نحو صوموا أبداً والصوم واجب مستمر أبداً بعض الأصوليين ومنهم من الهمام حيث ألت الانتباه على عدم حوار سح الصوم واجب مستمر أبداً بين لحصه وعبرهم، وذكر الخلاف في نحو صوموا أبداً

نظر التحرير ص (٣٨٤)، وبيسير التحرير (١٩٤، ٣)

ومنهم البهاري وحمل ذلك بأن الصوم واجب مستمر أبداً ومن مؤكد لا احتمال فيه لغيره فلا يصح انتمائه، انظر، فوائح الرحموت (٦٨/٢).

وقد ذكر صاحب كشف الأسرار الخلاف بين في نحو صوموا أبداً ثم قال: «ولا خلاف أن مثل قوله الصوم واجب مستمر أبداً لا يفعل المسخ بلاديه المسخ نه إلى لكذب والساقصه» نظر كشف الأسرار (١٩٥/٣)

وقد صرح من السكي والنوحي بأنه لا فرق بين الحملين في حوار المسح مخالف لاد حاجب في تفرقه بينهما، ومن المحيي من رأي ابن الحاجب: ولم يصرح غيره بما قاله

انظر: جمع الجوامع بشرح المحلي (٨٥/٢)، فسخ الكوكب (٥٤٠/٢ - ٥٤١)

وهناك عدد من الأصوليين من يفرق بين الحملين حاجباً والمسح عند اخره بللفظ التمس كإبي الحسين والشيرازي والآمدني

انظر: المعتمد (٤١٣/١)، التبصرة ص (٢٥٥)، الإحكام للأضي (٢٥٩/٢)، شرح تنبيه -

لنا: أن ذلك لا يزيد على جسم غداً ثم يسبح فيه^(١).

الثانية:

المختار جوار سحر وحرب معرفة الله تعالى، وتحريم الكفر وغيره^(٢) خلافاً للمعتزلة^(٣).

المصنوع من (٣١٠)

قلت: وقد ذكر الدكتور محمد حسن هيتو بمصنف من المحتاج في تحفته كتاب النصرة لشريري من (٢٥٥) هناك عن تفریق بين المحتاج «إنه لم يتبع على هدايه وهد غير سديد فان جمعاً من الأصوليين قالوا مثل قول ابن المحتاج كما تقدم

(١) يريد بذلك أن جملة «صوموا أبدأ» لا يزيد في دلالة على حوثيات إرماد على دلالة قوله صم عد، على صوم غدا، وهي قائده بسبح، وإذا حار ذلك مع قوة النصوصية فيما تناوله فقد مع ظهوره واحتتماله لا يتأوله أولى بالحقوار شرح لعصه (١٩٢/٢)

ومنه المسألة محسب عليها يترجم بها الأصوليون بمسألة حوار السح قبل وقت فعل، وجمهور الأصوليين على حوار ذلك، ومن قال بالحقوار أبو يعلى الفراء والشريري والحقوي وشريري والآمدني وابن المحتاج والبرقوي وصدر الشريعة، لشريري وغيرهم.

ومع جماعة حوار السح قبل وقت لفعل ومنهم أبو الحسن التميمي من الحاشية، ومن الحاشية الكرخي والمنازبدي، لخصاص، ولدوسوي، ومن لشافعية أبو بكر الصيرفي، وهو مذهب المعتزلة

انظر المعتمد (٤٧، ١)، العدد (٨٠٨ ٨١٧، ٣)، نصيره من (٢٦٠)، الترهان لمحقوي (١٣٠٤، ٢)، المستصفي (١١٢، ١)، المحصول (٤٦٧/٣ ١)، الإحكام للآمدني (٢٥٣/٢)، المختصر من (١٦٤)، المسودة من (٢٠٧)، شرح تقيع المصنوع من (٣٠٦ - ٣٠٧)، كصف الأسير (١٦٩، ٣)، بوضيح (٣٣/٢)، جمع الحوامع (٧٧/٢)، نهاية السور (٥٦٢/٢)، التحرير من (٣٨٣)، شرح لكركب (٥٣١/٣)، بيسير التحرير (١٨٧/٣)، فوضح الرحيموت (٦٢/٢)

(٢) هذا قول جمهور أهل الأصول ومن قال به العراقي والآمدني وابن المحتاج ومن لكي والمحقوي وغيرهم

انظر الإحكام لأبي حرم (٤٥١/٤)، المستصفي (١٤٢/١)، الإحكام للآمدني (٢٩٢ ٢)، المختصر من (١٧٤)، جمع الحوامع (٩٠/٢)، نهاية السور (٦١٤/٢ ٦١٦)، شرح لكركب (٥٨٦، ٣)

(٣) انظر المعتمد (٤٠٠/١) ووفق المعتزلة في ذلك بعض الأحناف

وهي (١) فرع التحسين والتقبيح (٢).

الثالثة:

يحور سح جميع الكايف على المختار (٣)، خلافاً للمعالي (٤).

لـ (٥): أحكام فحاز نسخها كغيرها.

قالوا لا يملك حوار (٦) السح عن وجوب معرفة السح والسح وهو لله تعالى، وذلك تكليف.

وأحيب - بأنه يعدنها ويقطع التكليف بعد معرفتهما بهما وبغيرهما (٧).

= نظر كشف لأسرار (١٩٣/٣)، تيسير التحرير (١٩٣/٣)، فواتح الرحموت (٢٧/٢)

(١) في (ب) وهو،

(٢) يذهب المعبره بناء على أصلهم المفسد في اعتقاد الحسن والقبح بذاتي ورعاية الحكمه في أعمال الله تعالى إلى امتناع سح هذه الأحكام؛ لاعتقادهم أن المقضي لوجوبها وتحريمها بما هي صفات دنية لا يجوز تبذيرها ولا تغييرها فلا يقبل أصلها النسخ.

نظر لمعتد (٤٠٠ ١)، الإحكام للأمدى (٢٩٢/٢)، جمع الحوامع (٩٠/٢) والخلاف في هذه المسألة بما هو في الجوار العقلي أما وقوعه شرعاً فإن ذلك لم يرد شرح لكوكب (٥٨٧/٣)

(٣) بهذا قال لأمدى ومن المحاب والمحد ابن تيمية وابن السكيت والفتوح وكثير من الأصوليين نظر لإحكام للأمدى (٢٩٢/٢)، المختصر ص (١٧٤)، المسودة ص (٢٠٠)، جمع الحوامع (٨٩/٢)، نهاية لؤل (٦١٦/٢)، شرح الكوكب (٥٨٦ ٣)، فواتح الرحموت (٦٨، ٢)

(٤) نظر لمستصمى (١٢٣/١)، وبالمحد في المسودة ص (٢٠٠)، والفتوح في شرح لكوكب (٥٨٧/٣)، مع لسح إلى ضرورة الغائبين بأن العبادات مصالح، ولا يجوز أن يرفع المصالح عنهم

(٥) في هامش (ب) كلمة «أنها» منه علامة صح وهي محذوفة من أ، ح

(٦) نهاية الورقة ٨٤ من (ب)

(٧) وذكر الباني أنه لا يراع بين القولين في المعنى، فإن نقاش سح جميع التكاليف مراده أنه يحور عقلاً لا يعنى تكليف من التكاليف وإن كان فيه عداً المعروفين بطريق السح وفيها بطريق الاسماء والابتناع، ومراد القائل بعدم انجوار أنه لا يحور عقلاً ارتفاعها كلها بطريق السح وإن جاز امطاع التكليف في البعض بانتهاؤه وانقضائه.

انظر: حاشية الباني على شرح المحلى (٩٠/٢)

الرابعة :

إذا كلمنا بالإخبار^(١) بشيء فالمختار أنه يجوز سحبه في التكليف بالإخبار بنقيضه^(٢)، خلافاً للمعتزلة^(٣).

قال الأمدى^(٤)، وهو ساء على مدعهم في أن التكليف بالكذب قبيح عقلاً^(٥)،

الخامسة :

بمختار أنه لا يشت حكم السائح بعد وروده إلى النبي ﷺ وقبل تليعه إلى

(١) في (ب) وتأخيره

(٢) كأن يوجب الإخبار بغيره ثم يعدم بياحه، وقيل بالحوار الأمدى، وإن التحاق وإن لم يكن واسترحى.

نظر الإحكام للأمدى (٢/٢٦٦)، المختصر ص (١٦٧)، جمع الحوامع (٢/٨٥ - ٨٦)، شرح الكوكب (٣/٥٤١ - ٥٤٢).

(٣) المعتمد (١/٤٢١).

وقد ساء البهاري في مسلم «شوت» (٢/٤٩)، هذا النسخ إلى الحنفية كما أن من الهمم في كتابه «تحرير» ص (٢٨٦)، بعد أن ذكر قول المعتزلة «لا يوجب للحنفية مثله» لكن البهاري قال أنه لم يوجد من الحنفية نص صريح في صح هذا النسخ.

انظر: فوائد الرحموت (٢/٧٥)

(٤) الإحكام (٢/٢٦٦)

(٥) وقد ذكر أبو الحسن أن لمع فيما لا يجوز غيره نحو الأمر بالإخبار بأن الله عالم ثم لأمر بالإخبار بأنه غير عالم، لأن ذلك كذب، ويجوز في حالة ما إذا جاز غيره نحو أن يؤمر بالإخبار عن كبر زيد ثم يؤمر بالإخبار عن بياحه فيما بعد، وهذا التفصيل منه من الهمم إلى الحنفية

نظر: المعتمد (١/٤٢١)، تيسر التحرير (٣/١٩٦ - ١٩٧)

(٦) قال بدت جمهور الأصوب، وقد نقل عن الإمام أحمد وأكثر أصحابه وقال به معظم الحنفية

نظر العدة (٣/٨٢٣)، بروضة لاس قدمه ص (٤٤)، المسودة ص (٢٢٣)، التواعد والفوائد الأصوبه ص (١٥٦ - ١٥٧)، شرح الكوكب (٣/٥٨٠)، تيسر التحرير (٣/٢١٦)، فوائد الرحموت (٢/٨٩)

وحالف بعضهم في مسألة فقالوا «شوت» سح بعد وروده إلى النبي ﷺ وقبل سيعه إليه، وهو قول ابن برهان وعري لأبي الطيب وأبي لحيص من الحديث

انظر الوصوف إلى الأصول (٢/٦٥)، البروضة ص (٤٤)، المسودة (٢/٢٢٣)، والفوائد والفوائد =

لأنه لو ثبت لأدى إلى وجوب وسحرهم، لنقطع بأن تمكليف لو ترك الأول لكان
بأنهم، وأيضاً فإنه لو عمل بالثاني عصي اتفاقاً (٢)

أصولية ص (١٥٧)، رسالة المحول ص (١٨٦ - ١٨٧)

وبالشبهة وجهان في المسألة وجهه على أنه لا يثبت قبل النوع إلى المكلفين وقال بهد
الأمدي وابن الحاجب وابن الشيكلي والأشوري وغيرهم
انظر الأحكام للآمدي (٢/٢٨٣)، المختصر ص (١٧٢)، جمع النجاشي (٢/٩٠)، شهيد
للأسوي ص (٤٣٥)، نهاية النور (٢/٦١١، ٦١٤)، والمختصر من قواعد الصلاة وكلام
الأسوي (١/٣٣١)

وقال الشيرازي من الشافعية به يثبت بعد وروده إلى النبي ﷺ ولو لم يبلغ المكلفين، واستدل
لذلك ما ذكره
نظم التبصرة ص (٢٨٢)

وقد ويصح الشيرازي عن هذا القول إلى رأي الجمهور في كتابه التلخيص ص (٣٥)
وصور إمام الحرمين المسألة وذكر به هذا الحق تصويرها من نوعين خلافه فإذا قل من لم يبلغه
لحق عليه لأخذ بحكمه بإسح قبل العلم به فقد تمتع، وهو من تكليف ما لا يطاق وإن أريد
ثبوت المسح في حق من لم يبلغه الحبر أنه الحبر إذا بلغه أمره فدارك أمر فيما مضى فهذا لا
يتمتع به

انظر: البرهان بلجوي (٢/١٣١٢)

وحذر إمام الحرمين تفصيلاً ذهب في هذه المسألة فقال: المختار أن يسح حقيقة وهو رندع
لحكم السبق، ونتيجة: وهو وجوب القضاء والتكليف الإجراء بالعمل السابق، أما حقيقة فلا يثبت
في حق من لم يبلغه وهو رفع الحكم، لأن من أمر باستقبال بيت المقدس فإذا ترك السح يمكنه لم
يسقط الأمر عن هو باليمن في الحال، بل هو مأمور بالتصديق بالأمر السابق، وأما لزوم القضاء
بصلاة إذا عرف السح فيعرف ذلك بدليل نص أو قياس، وربما يجب القضاء حيث لا يجب الأداء
كما في الحائض لو صامت عصمت ويجب عليها القضاء فكذلك يجرى أن يقال: هذا لو استقبل الكعبة
عصى ويترجم استقبلها في القضاء

انظر: المستصفى (١/١٢٠ - ١٢١)، المحول ص (٣٠٩ - ٣٠٢)

(١) مناقشة من وج

(٢) بيانه: أن حكمه تحريم العمل بالأول فيكون حراماً وإنه واجب إذ لو ترك العمل به، وهو غير
متمتع بمسح لأنهم قطعوا، ولو عمل بالثاني قبل إعلانه، وهو معتقد عدم شرعيته لأنهم قطعوا، ولو ثبت
حكمه لما أقيم بالعمل به، وذلك من من استقبل بيت المقدس وهو مأمور به، فإذا ترك الأمر
بالوجه إلى مكة فمن كان في التيمم مثلاً مأمور بالتصديق بالأمر السابق ولو ترك بعض ذلك كان له =

وأيضاً. يلزم منه ثبوت السخ^(١) بعد وصوله إلى حريل^(٢) وقبل تبليغه إلى النبي ﷺ، وليس كذلك بالاتفاق^(٣).

قالوا: حكم فلا يعتبر علم^(٤). لمكلف به كسائر الأحكام فلا. لا بد في الحكم من إصدر للمكلف^(٥)، وإلا لزم التكليف بالمحال وهو مستف هنا^(٦). (٧)

السادسة:

مختار أن نسخ حكم أصل القياس لا ينهي معه حكم الفرع^(٨).

= كان مسبوخاً، ولا يلزمه استقبال الكلمة بل لو سئى لبعض، وهذا لا خلاف فيه.

المستقصى (١٢٠/١)، المصد (٢٠١/٢). التحرير من (٣٩٥)

(١) في (ب) النسخ

(٢) في (ح) السخ

(٣) وذلك لأنهما سواء في وجود النسخ وعدمه عدم التكليف به ووجوده مقتضى لحكمه، وعدم عدم

لمكلف لا يصبح مانعاً، لثبت حكمه عملاً بالمقتضى السالم عن المعارض

نظر: المصد (٢٠١/٢)

(٤) في (ح) فلا يعتبر حكم المكلف

(٥) في (ح) «التمكين»

(٦) ويظهر لي. أنه لا يثبت السخ قبل تبليغه إيده، وذلك لأن أهل قباء لما بلغهم أمر القبلة وقد

كانوا صرّوا، ركنه استندوا في صلاتهم وأتموا لصلاة وهم يؤمّرون بالإعادة، ولو كان قد ثبت حكمه

في حقهم متى أن يصل إليهم لأمرهم بالإعادة والله أعلم

(٧) في هامش (ب) هنا «ينسخ»

(٨) قال بذلك جمهور أهل الأصول ومنهم لقاضي أبو يعلى وأهله وأشيروا في وابن براهيم وابن قدامة

ولامدي وابن الحاجب والمحدث من بعدهم والركشي وابن القيم والمفتوحى وسهاري وغيرهم

انظر العدة (٨٢٠/٣)، المنصورة من (٢٧٥). موصول إلى الأصول (٥٧/٢ - ٦٠)، الروضة لابن

قدامة من (٤٦)، لإحكام للآمدي (٢٨٢/٢)، مختصر ابن الحاجب من (١٧١)، المنسوبة من

(٢١٣ و ٢٢٠)، الكاشف عن المحصول (٢٠٦، ٣)، جمع الخوامع (٨٩ ٢)، نهاية السؤل

(٦١١/٢)، سلاسل الذهب من (٢٤٦)، لتحرير من (٣٩٥)، شرح الكوكب (٥٧٣/٣) -

(٥٧٦)، مسير التحرير (٢١٥/٣)، فوائح لرحموت (٨٦ ٢)، مذكره لشقيطي من (٩١)

وحال في المسألة بعض الشافعية حيث نادوا ببقاء حكم الفرع مع نسخ حكم الأصل وسبب هذا

إلى الحنفية، وقد ذكر الأصاري في فوائح لرحموت أن نسبة إلى الحنفية لم تثبت

لـ خرجت عنه عن الاعتبار بربا الحكم الذي استنطت منه، وحيث فلا يبقى حكم الفرع.

قانون الفرع تابع لدلالة الأصل على علته الحكم وهي باقية، وليس تابعاً للحكم فيه كما في المحوى^(١)، وفيه^(٢) تبع لدلالة المنطوق لا لحكمه.

فلما يلزم من ريب الحكم زوال الحكمة المعنوية فيه فإنها لو بقيت بقي الحكم^(٣)، فإذا انتهت انتهى^(٤) الحكم مطلقاً.

السابعة:

بعض جزء لعمدة أو شرطها^(٥) نسخ بالجزء، والشرط، لا للعمدة^(٦)، وقيل نسخ

انظر: البصرة ص (٢٧٥)، فوائذ الرحموت (٨٦/٢)

بمثال هذه المسألة أن يرد نص بحرم الربا في الفصح فيقاس عليه الأمر بجميع الاقليات والادجار مثلاً، ثم يرد نص بعد ذلك بجواز الربا في الفصح

كما مثله لتلك أيضاً نسخ النصوص بالبيد السبيء وبسبب المطوخ، خلافاً للمحمية

نظر الرصوب إلى الأصوب (٥٨، ٢)، حاشية السبيء على شرح المحلي (١٩، ٢).

ويرى الجويني أن المعنى المستفاد من الأصل الأول إذا نسخ أصله بقي معنى لا أصل له، وإن صح استدللاً بظرفه فيه، وإن لم يصح أبطلناه

نظر: الرهان (١٣١٤/٢).

(١) المحوى هي مفهوم المودعة وهو ما كان المكسوت عنه موافقاً للمعنى، وبعض الأصوليين يرى أنه إذا كان المكسوت عنه أولى بالحكم من المنطوق يسمى فحوى الخطاب، وإن كان مساوياً يسمى لحي الخطاب

انظر: شرح الكوكب (٤٨٦/٣ - ٤٨٧)

(٢) في (ج) «لأنه»

(٣) هذه الجملة في هامش (ب) «بقيت له بقى الحكم»

(٤) في (ب) «فلذا انتهى بقى»

(٥) كما لو استفاد ركعت من أربع أو الركوع أو السجود من الصلاة أو سقط شرط الطهارة بصفة الصلاة

(٦) قال بذلك جمهور الأصوليين ومن قال به الكرخي وأبو الحسين العمري والقاضي أبو يعلى الفراء وأبو إسحاق الشيرازي وأحنافه الرازي وقال به ابن قدامة والأندلسي وابن الجوزي والمجد من تيمية والقرافي وابن الهيثم والمتوحي وغيرهم.

للعبادة^(١) وقال عبد الحمار^(٢) نقصان الجزء مسح، دون نقصان الشرط^(٣)

لنا لو كان مسحاً لوجب لا يقترب في الوجوب إلى دليل ثان. وهو خلاف الإجماع

= نظر المعتمد (١/٤٤٧ - ٤٤٨). العدة (٣/٨٣٧). أنصهره ص (٢٨١)، اللمع ص (٣٤)، المحصول (١ - ٣/٥٥٧)، الروضة ص (٤٢). الإحكام للآمدي (٢/٢٩٠)، المختصر ص (١٧٤)، المسودة ص (٢١٢)، انكشاف عن المحصول (٣/٢٠٩ ب)، شرح تنقيح الفصول ص (٣٢٠)، جمع الخوامع شرح المعلى (٢/٩٣)، نهاية السؤل (٢/٦٠٩)، التحرير ص (٣٩٧)، شرح الكوكب (٣/٥٨٤)

(١) قال بذلك بعض الشافعية وسهم العربي حيث قال: «وكشف العطاء عندما أتى بقول: «إد، أوجع أربع ركعات ثم اقتصر على ركعتين فقد مسح أصل العبادة» لأن حقيقة المسح الرفع والتعديل، ولقد كان حكم الأربع الوجوب فمسح وجوبها بالكتابة، والركعات عبادة أخرى فإذا تمسح بمقدار العبادة مسح لأصل العبادة، وتعين شرط فيه نظر، وإذا حقق كان العبادة سعيها قدر العبادة أولى»

انظر: المستصفي (١/١١٦ - ١١٧)، الإحكام للآمدي (٢/٢٩٠)

ودل بهذا القول أيضاً بعض الحنفية، ورجحه الأمصاري في فوائدها للرحموت حيث قال: «إنه الأشبه» محالفاً للبهاري في ترجيحه الرأي الأول. انظر فوائدها للرحموت (٢/٩٤) وعمرى الشوكاني إلى ابن برهان وسر السمعاني أنهما ساءتا في الأحكام هذا القول انظر إرشاد المحول ص (١٩٦).

(٢) هو القاضي عبد الحمار بن أحمد بن عبد الحمار بن أحمد بن حنبل ولد سنة ٣٢٩ هـ، ويلقب بالقاضي القصاة، كان إمام أهل الأعراف في زمانه ويتحمل مذهب الشافعي في المروغ وله تصانيف كثيرة منها: «المغني» و«دلائل السوء» و«سيرة القراء على المطاعن» و«شرح الأصول الخمسة» وله مصنف في أصول الفقه توفي سنة ٤١٥ هـ

انظر العبر (٣/١١٩)، ميرن الاعتدال (٢/٥٣٣)، الكامل (٩/٣٣٤)، مرآة الجنان (٣/٢٩)، طبقات السبكي (٥/٩٧)، طبقات الأسري (١/٣٥٤)، لسان المبرور (٣/٣٨٩)، شذرات الذهب (٣/٢٠٢)

(٣) نقل عنه هذا القول أبو الحسين المصري فقال: «دعنا قاضي القصاة أن مسح شرط مفصل من شرائط العبادة لا يكون مسحاً للعبادة، مسح الوضوء لا يكون مسحاً للصلاة. ومسح جزء من أجزاء الصلاة يكون مسحاً للصلاة». انظر: المعتمد (١/٤٤٧ - ٤٤٨).

قالوا: ثبت تحريمها بغير طهارة وبغير الركعتين، ثم ثبت جوازها أو وجوبها بغيرهما^(١)،^(٢)

قلنا: الفرض أنه لم يتحدد وجوب^(٣)،^(٤)

* * *

(١) في (ب) «بغيرها»

(٢) سرد ثبت تحريم الصلاة بلا شرطها أي هو الظهارة - وسرد ما فيها التي هي حوزة ساقط قبل ورود هذا المنقصر، ثم ارتفع الحرمة بالنقص فهو ربح بحكم شرعي ثابت وهو الح

انظر: موانع الرحمات (٩٥/٢)

(٣) يريد أن وجوب الباقي بعد النص عين وجوب الأول، ولم يتحدد وجوب س، بما يتحدد بظان ما نقص

وانظر هذه المسألة والخلاف فيها في: التلخيص للجوي (١٤٥/ب)

(٤) نهاية الورقة ٨٥ من (ب)

الكتاب الثاني في السنة^(١)

وبه مسائل

الأولى

فعلة ب إن وصح فيه أمر الحيلة^(٢) كالقيام والقعود^(٣) أو بحصصه به

(١) اسمه علة الصريفة والسيره ولطيمه، وأطلقها بعضهم على الطريقة للمحموده المستقيمة، كما يقال فلان من أهل لسه، وفلان صاحب بدعة

ومعناها شرعاً قول لسي ب وقعه وتقريره وتطلق بالسعنى العام على الواجب وغيره في عرف أهل النجف والحديث، وفي عرف الفقهاء يطلق على ما ليس بواجب

وقال بعضهم بها في العادات، النافله، وفي الأدلة، ما صدر عن الرسول ب من غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير وهذا هو المنصور مانحت عنه هذا

انظر، التصحيح (٢١٣٩/٥)، المصباح (٢٩٢/١)، مع الخروس (٢١٤/٩) ط دار صادر، العدد

(١٦٥، ١)، أصول السرخسي (١١٣، ١) وما بعدها، لإحكام للاملي (١٢٧، ١)، شرح العصد

(٢٢، ٢)، جميع الخوامع (٩٤/٢)، بهبه نسور (٤١٣)، لتحرير من (٣٠٣)، شرح الكوكب

(٣) (١٥٩)، مواج لرحموب (٩٧، ٢)، إرشاد الصحويل من (٢٣)، المدخل من مذهب الإمام

أحمد من (١٩٩)

(٢) الحيلة، الطبيعة وسعته، والأمر النسبة التي لا يدخل عنها ذو الروح كالشمس والاكل والشرب وبحوها.

انظر كتاب العرب (٩٨/١١)، القاموس المحيط (٣٤٥/٣).

(٣) في (ج) وكانعمود والقيام

(١) لمراد أن صلاة الصبحى كانت واجبة على رسول الله ﷺ وهذا الوجوب خاص به، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الفقهاء والأصوليين كما أن السيوطي رحمه الله في الحصائص الكبرى (٢٥٣/٣)، عد ذلك من خصوصياته عليه الصلاة والسلام وقد اعتمد هؤلاء على حديث «ثلاث من عليّ فرائض ولكم تطوع النحر والنور وركعتا الصبحى» ورواه أحمد والحاكم والبيهقي والدارقطني.

نظر، مسند أحمد (٢٠٥٠/٣)، لصحح البراني (٥٩/١٣)، المستدرک (٣٠٠/١)، السنن الكبرى لميهقي (٤٦٨/٢)، سنن الدارقطني (٢١/٢)، والحديث ضعيف من جميع طرقه وقد عهده الذهبي غريب مكر كما صعبه لحافظ ابن حجر، انظر تلخيص المستدرک (٣٠٠/١)، نصب الراية (١١٥/٢)، وتلخيص الحبير (١٨/٢) ط شركة الطباعة الفنية.

قلت، وقد وردت أحاديث كثيرة تشير إلى أن صلاة الصبحى لم تكن واجبة على رسول الله ﷺ لأنه لم يوصى عليها إنما كان يصليها تارة ويتركها أخرى، وهو كانت راحة لواجب عليها حصراً وسراً وبم يعمل عنه الموطأ على صلاة تطوع في السفر إلا لنور وركعتي الفجر.

على أن هناك أحاديث عن عائشة رضي الله عنها تشير إلى أنه لم يكن يصلي الصبحى مطلقاً، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت «والله ما سمع رسول الله ﷺ يحث على الصبحى ولا ينهاها» وإن رسول الله ﷺ كان يترك العمل وهو يحث أن يعمل خشية أن يستتر به الناس فيفرض عليهم.

وروي مسلم بإسناد عن عبد الله بن شقيق قال «قمت لعائشة هل كان النبي ﷺ يصلي الصبحى؟ قالت، لا، إلا أن يجيء من معيه».

انظر مسند أحمد (٨٦/٦)، فتح الباري (٥٥٠/٣)، صحيح مسلم (١٩٧/١)، حديث رقم (٧١٨ و ٧١٧).

كما روي أيضاً ما يهدف هذه الرواية حيث ثبت أنه ﷺ صلى الصبحى وأوصى بها بعض أصحابه.

ومن ذلك ما رواه مسلم عن معاذة أنها سألت عائشة رضي الله عنها كم كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الصبحى؟ قالت، أربع ركعات ويريد ما شاء مسلم (٤٩٧/١) حديث (٧١٩).

وقد جمع البيهقي رحمه الله بين هذين الحديثين فقال «وعدي أن المراد بقولها ما رأيته يسبحها أي دوام عملها، وقولها وهي لأسبغها أي أداوم عليها» انظر فتح الباري (٥٦/٣).

وقد وصحح ما تقدم أن صلاة الصبحى لم تكن واجبة عليه ﷺ وعدة ما هالك أنه صلاها أحياناً وتركها أحياناً، فارتفع دعوى انحصارية ونفس بدله في حقه ﷺ وفي حق أمته.

فإن ابن حجر «حديث عائشة يدل على ضعف ما روي عن النبي ﷺ أن صلاة الصبحى كانت =

والوتر فواضح^(١).

وما لم يكن كذلك وعلمت صفة محكم أمته في ذلك العمل كحكمه مضمناً^(٢)

وقيل^(٣) يكون حكمهم كحكمه في العادات خاصة^(٤)

وقيل: لا، مطلقاً^(٥).

* * *

- واحة عليه، وعدما لذلك جماعة من العلماء من خصائصه ولم يثبت ذلك في حرر صحيح، فتح
الباري (٥٦/٣)

وهناك بحث نفيس مطول عن صلاة الصلح وحديثه ﷺ فيها انظره في: زاد المعاد لابن القيم
(٣٤١/١) ط مؤسسة الرسالة بتحقيق الأرنؤوط.

(١) يريد أن الأعمال الجلية لا مرع في كونها على الإباحة بالنسبة إليه ولي أمته، وأم الأشياء الخاصة
التي ثبتت خصوصيتها فيها فلا يدل على السريفة به، بين أمته، جماعاً
انظر: المنصبي (٢١٤/٢)، الإحكام للأمدى (١٣٠/١)، المصنف (٢٢/٢)، التحرير من
(٣٥٤)، غاية الوصول من (٩٢)

(٢) المراد أننا متعبدون بالتأسي به فمد علينا أن نرسن ﷺ فعل فعلاً على وجه الوجوب فقد بعدنا
أن نفعله على وجه الوجوب، وإن علمنا أنه فعل به كما معبدن بالنقل، وإن علمنا أنه فعله على
وجه الإباحة كنا متعبدن باعتقاد إباحته لنا، ويجاز لنا فعله

وهذا القول قال به معظم لأنهم من العلماء والمكتمين، واحداً له خصائص وأموالهم الصوري
والشراي ونقد، برادي عن جماهير العلماء وحارة الأمدى ومن الحدج ومن السكي وغيرهم
نظر المصنف (٣٨٣/١)، النصورة من (٢٤٠)، تلمع من (٣٧)، أصول لسرحسي (٨٧/٢)،
المحصول (١ - ٣٧٢/٣)، الإحكام للأمدى (١٣٩/١)، المختصر من (٥١)، المسودة من
(١٨٦ و ١٩١)، بيان المختصر (٧٢٨/٢)، كشف الأسرار (٢٠١/٣)، جمع الجوامع (٩٨/٢)،
نهاية السؤل (١٨، ٣)، عية الوصول من (٩٢)، التحرير من (٣٥٤)، شرح الكوكب (١٨٦/٢)،
فوائح الرحمون (١٨٠/٢)، إرشاد الفحول من (٣٦)

(٣) نهاية الورقة ٣٤ من (أ)

(٤) هذا قول أبي علي بن خلاد من المعتزلة.

نظر المصنف (٣٨٣، ١)، المحصول (١ - ٣٧٣/٣)، الإحكام للأمدى (١٣٩/١)

(٥) قال بهذا القول الكرخي من الحنيفة والشافعية وبعض الأشاعرة. وراو بأن العمل مخصوص به ﷺ
حتى يقوم دليل على مشاركة غيره له.

انظر النصورة من (٢٤٠)، كشف الأسرار (٢٠١/٣)، تيسير التحرير (١٢١/٣)، مؤرخ -

إد قس إنه عليه السلام^(١) من سؤة متعدد شرع^(٢)

وقيل هو شرع نوح^(٣)

وقيل برهيم^(٤)

= الزحموت (١٨٠/٢)

وهالك قوس رابع ذكره الشوكاني وهو انوقف

نظر برسد لنحو ص ٣٦

(١) هي (ب) عليه الصلاة والسلام

(٢) اختلف بعداء في أن النبي ﷺ من كان معبدا بشرع بني قننه قبل العتة أم لا؟

فقال بعضهم إن نسب عليه الصلاة والسلام كان على سعة معبداً بشرع، ثم اختلف هؤلاء في صلاح الشريعة التي كان بيت منبداً بها

وهذا القول روي عن الإمام أحمد اختارها القاضي أبو يعلى الفراء وحكاها المجدد عن أبي حنيفة، وقال بهذا ابن الحاجب وبيضاوي، واختارها لغوي وبعض الحنفية كابن الهمام البهري

وقد بعضهم أنه لم يكن قبل العتة معبداً بشرع أحد فله وقال بهذا مالك وأصحابه والباقلاني، وبعض الحنفية

واختار بعضهم النوقف فأجروا ذلك عدلاً وتوقفوا في الوقوف، ومن هؤلاء إمام الحرمين الحارثي وأبو علي والأمدني وابن السكيت

وقد قال ابن برفان في الوصول (١/ ٣٩٢) : أنه ﷺ كان يؤمن بالله ولم يسجد لأصنام ولم يشرك بالله ولم يعمل المحرمات من الزنا والخمر بل نزهه الله وصافه عن العتة، وبأن ادعى هذا المقدار من أمر رسول الله ﷺ غير معلوم لنا، ولعل له أحسن ذلك وكتبه، ولعل هذا الكتاب من جملة المحرمات إذ لا يتصرف

نظر المسألة هذه في المعتمد (٢/ ٩٠٠) العتة (٣/ ٧٩٥)، الزمهرير نحوي (١/ ٥٠٨ -

٥٠٩) التمهيد ص ١٠٤ (ب)، المسحوم (١/ ٢٤٦)، لسحو ص (٢٢٢)، الواضح

لأن عقيل (٣/ ١٢٨)، لإحكام بالأمدني (٣/ ١٨٨)، محضر من إمام ص (٢١٨)،

المسودة ص (١٨٢)، مباح شاحه بهام نوب (٣/ ٤٦)، جمع الخوامع (٢/ ٣٥٢)، لإباح

(٢/ ٣٢٢)، نحوي ص (٣٥٩)، سرح الكوكب المير (٥٩١) ط مكتبة سيد المحمديه فرائع

الزحموت (٢/ ١٨٣)

(٣) وذلك لأنه من نوح وقد قال تعالى: ﴿وَأَوْشَرَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾

(٤) لأنه أبو نوح، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ أَن اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ وقال علي بن أبي طالب

وقيل موسى^(١)
 وقيل عيسى^(٢) عليهم السلام
 وقيل: ما ثبت أنه شرع^(٣).

* * *

= الناس إبراهيم للدين اتبعوه الآية وغير هذه الآيات، ولأنه كان كثير البحث عنها عاملاً بما بلغ إليه منها

وهذا قول أبي لحظام، واختاره الأنصاري والشوكاني وحكاه عن أبي منصور.

وقال ليعوي وابن عقيل وابن كثير: شرع آدم أو نوح أو إبراهيم

نظر المسودة ص (١٨٢)، شرح الكوكب (٥٩١) ط السنة المحمدية، فواتح الرحموت

(١٨٤/٢)، إرشاد الفحول ص (٢٣٩)

(١) وذلك لأنه صاحب الكتاب الذي نسخ ما قبله ولم نسخ أكثر أحكامه نظر تفسير التحرير (١٢٩/٣)

(٢) لأنه بعدهم ولم نسخ شريعته، من حين بيعت النبي ﷺ، وكان الخلق متكلمين بها وهو من جملتهم

وقد ضعف الجوزي وابن برهان هذا الرأي من جهة عدم ثبوت ن عيسى كان معموماً إلى الناس ذواته، وثبتت انعاده إليهم فقد كانت شريعته دامة الأعلام مؤداة بالانصرام، والشرائع إذ درست مغطت التكليف بها

نظر: الزهراء (٥٠٨/١)، الوصول إلى الأصول (٣٩١/١)، إرشاد الفحول ص (٢٣٩)

كما ضعف القرافي أنه ﷺ كان متعدياً بشرح موسى وعيسى، لأن شرائع بني إسرائيل لم تتعديهم إلى بني إسرائيل بل كان كل من موسى وعيسى وغيرهما إنما بعثه الله إلى قومه، فلا يتعدى رسالته قومه، وحيت لا يكون الله تعدياً محمد ﷺ شرعهما الله

نظر شرح تنقيح التصور ص (٢٩٦)

(٣) وهو حسب ابن القيم والتموحي والهادي

نظر: التحرير ص (٣٥٩)، شرح كوكب ص (٥٩١)، فواتح الرحموت (١٨٣/٢).

ونظر هذه الأقوال في الزهراء (٥٠٧/١)، المستنصر (٢٤٦/١)، الوصول إلى أصول

(١) ٣٨٩، الإحكام بالأمدني (١٨٨/٣)، الفوائد شرح الروائد (١، ١٤٤)، الكاشف عن

المحصل للأصفهاني (١٩١/٣)

ولاختلاف في هذه المسألة إنما هو في المروع دون أصول العقيدة.

الثالثة

إذا أحمر^(١) و حد بحصرته عليه الصلاة والسلام^(٢)، ولم ينكر عليه فيه، ثم يدل على القطع بصدقه^(٣).

لما أنه يحتمل^(٤) أنه ما سمعه، أو ما فهمه، أو ما علمه، أو كان قد بينه، أو رأي تاحيره

وهذا هو المحصول^(٥):

الحق أنه يدل عليه^(٦) إن كان في أمر ديني لم يتقدم بيانه، أو تقدم وكان مما يحور نسجه^(٧).

(١) في (ح) «أحمرناه»

(٢) في (ب) «وحد»

(٣) قل بذلك بعض الأصوليين وهو قول الأملاني وابن المنجب وابن القيم والفتوحى، وإخثاره السهاري.

انظر: الإحكام (١/٢٤٠)، المختصر من (٧٣)، التحرير من (٣٢٨)، الكوكب المنير (٢/٣٥٣)، فوائذ الرحموت (٢/١٢٥)

وحالهم بعض لأصوليين فقالوا: إنه يدل على القطع بصدقه؛ لأنه لا يخفى لا يقر على خطأ وهو قول أبي الحسن الصري، وسواء شراي ومن لسكي وركزي الأمصري، وشروط بعض هؤلاء. ادعاء سماع سبي له

انظر: المعتمد (٢/٥٥٤)، المعتمد (٣/٩٠١)، المسح من (٤٠) جمع الخوامع (٢/١٢٧)، عتبة الرسول من (٩٧).

وقيل بعضهم بأنه يدل على القطع بصدقه في الأمور الدينية، لأنه لا يكت عما يخالف الشرع بخلافه التثنيويات فإنه لم يثبت ليانها، وهذا رأي السراي، ورجحه الشوكاني بطر: استنصتي (١/١٤١)، إرشاد الفحول من (٥٠)

(٤) حاقطة من (ح) «يحتمل».

(٥) المحصول (٢) في (١/٤٠٥)

وقد تصرف الأسوي عبارات الردى، وانظر المسألة في نهاية السؤل (٣/٦٢).

(٦) في (ب) «عل»، وفي المحصول «على صدقه»

(٧) قول السراي: فإنما وجهه اعتبار مدين الشرعي لأن بيان الحكم هو تقدم وأما عدم تعيره كان فيما سبق من البيان ما يغني عن استئناف البيان، وهذا لا يلزمه عليه الصلاة والسلام تجديد الإنكار حالاً =

وكذلك إن^(١) كان في أمر دينوي وعلمنا أنه عليه الصلاة والسلام^(٢) علم بذلك، أو ادعى المحبر علمه به مع استشهاده به^(٣).

* * *

الرابعة:

دأ أحمر واحد بحضرة حلو كثير ولم يكذبوه وعلم أن ذلك لو وقع لعنموه^(٤) ولا حامل على السكوت^(٥)، فهو صادق قطعاً^(٦)؛ بمعادة^(٧)

= بعد حال عل الكفارة. المحصول (٢/١٤٠٦)

(١) في (ج) وإد.

(٢) في (ب) و (ج) وإد.

(٣) وهذا التفصيل سبق إليه أبو الحسين في المعتمد (٢/٥٥٤).

ويظهر أنه بدل عن القطع بصدقه، لأنه يجوز لا يمكن أن يقر على باطل سواء كان أمراً دينياً أو دنيوياً سيما إذا ادعى المحبر سماع النبي عليه الصلاة والسلام له والاحتمالات التي ذكرت بعيدة بل هي غير واردة ومن تلك الاحتمالات قوههم إنه أي بحيره دود لا شئ معارض بقاعدة تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ورسول الله ﷺ كان يعد إليه أناس من الأعراب فبدأ تكلموا به بيديه فمن البعيد أن يقال إنه لم يذكر عندهم لأنه كان قد ربه أو رأى تأخيره والله أعلم

(٤) أي لا يكون الحديث خريباً لا يقف عليه إلا الأفراد منهم

(٥) وذلك كخوفه أو أهية من سلطات أو طمع في شيء منه.

(٦) قال بذلك جماعة من الأصوليين منهم أبو الحسن البصري، والقاضي أبو يحيى الفراء والسيوطي والعليني ومن الخاحب وابن سكي وذكروا الأصاري ومن همام والنهري

انظر المعتمد (٢/٥٥٣ - ٥٥٤)، المعتمد (٣/٩٠١)، التذم ص (٤٠)، المستقصى (١/١٤١)،

المختصر ص (٧٣)، المسودة ص (٢٤٣)، جمع جوامع (٢/١٢٧)، نهاية النسول (٣/٦٤)، غاية

الوصول ص (٩٧)، التحرير ص (٣٣٣)، موجز لمحو (٢/١٢٥)

ودهد من السمعاني إلى أنه بدل على صدقه قطعاً بشرط عمدي الرمن الطويل في ذلك انظر تيسير التحرير (٣/٨١).

(٧) يريد للمعادة الحاربه من أن يهوس الناس مؤثرة لتكذيب الكذاب، ولو كان الحديث كذباً لم تنع

دوعيههم عن السكوت عن تكذيبه، لأن الله حالف بين الطماع وبين المصم

مثال هذا النوع ما قاله أمير المؤمنين عمر حين بايع الصديق رضي الله عنهما قدمك رسول الله ﷺ

في أمر ديني فمن يؤحرك في أمر ديني محصورة حم صغير قد شاركوه في سب العلم، وكان اجتماعهم

لتعين الخليفة، وأخواهم كانت شاهده بأنه لو كان فيه نحو من البره لما سكوتوا، فأفاد انقطع بأنه =

واحتار في المحصول^(١) أنه لا يعيد إلا القس^(٢).



الخامسة:

ترك العمل بشهادته أو روايته^(٣) لا يكون جرحاً^(٤)؛ لجواز أن يكون الترك قد حصل لمعارض^(٥).

وكذلك حده في شهادة الرما لعدم الصواب^(٦)، وفي الأشياء المجتهد فيها كشرط القليل من النيء^(٧).

= نسخة قدمه لي امرديني انظر فواتح الرحموت (١٢٥/٢)

(١) المحصول (٢ق ١/١٠٧ - ٤٠٨).

ومال بقول الرازي أيضاً: جماعة من الأصوليين منهم الأمدى والفنوحى انظر الأحكام (٢٤٠/١)، وشرح الكوكب المنير (٢/٣٥٤).

وحكى الشوكاني قول الأصوليين بإفادة الخبر قطعاً ثم قال «وفي هذا نظره» إرشاد الفحول ص (٥٠).

(٢) وعلى ذلك - بأنه لا يمكن القطع بامتناع اشترائك الجماعة الذين حصروا في رغبة أو رهبة مانعة من السكوت، وإن سلمناه لكن لا يستبعد غفلة الحاصرين عن معرفة كونه كذباً، إذ ربما لم يتعلق بهم به غرض فلم يبحثوا عنه

انظر المحصول (٢ق ١/٤٠٨)، الأحكام للأمدى (١/٢٤١)

(٣) في (ب) «أو بروايته»

(٤) المرح ما يفسق به الشخص ولم يوجب حقاً للشرع التبرعات ص (٧٨)

(٥) في (ج) «لعارض»

(٦) قد يكون سب الترك رواية أو شهادة أخرى أو حد شرط غير العدالة كتهمة قرابة أو عداوة.

وقد قال بذلك جماعة من الأصوليين منهم السروي والعمالي وابن قدامة والأمدى وابن الحاجب وابن السكيت وزكريا الأنصاري وابن الهمام والفنوحى والبهاري انظر: التفريب بشرحه تفريب الراوي (١/٣١٥)

انظر المستقصى (١/١٦٣)، الروضة ص (٦٠)، الأحكام للأمدى (١/٢٧٣)، المختصر ص (٨١)، جمع الجوامع (٢/١٦٤)، حاية الوصول ص (١٠٤)، التحرير ص (٣٢٠)، تفسير التحرير

(٣/٥٤)، شرح الكوكب (٢/٤٣٣ - ٤٣٤)، فواتح الرحموت (٢/١٤٨).

(٧) لأنه لم يأت بصريح القذف وإنما جاء ذلك مجيء الشهادة. الأحكام (١/٢٧٣)

(٨) انظر الأحكام (١/٢٧٤)، المختصر ص (٨١)، بيان المختصر (٣/١٠٤١)، جمع الجوامع =

وكذلك التدليس^(١) على الأصح، كقول من لحق الزهري^(٢): ...

= (١٦٥/٢)، غاية الوصول ص (١٠٤)، التحرير ص (٣٢٠)، عوائد الرحمة (١٤٩/١)
(١) التدليس في اللغة مأخوذ من اندالسه وهي المحادعة، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري.

قال الأزهري - ومن هنا أخذ التدليس في الإسناد، والدليس: الظلمة؛ لأنه إذا غطى عليه الأمر أظلمه عليه.

انظر الصحاح (٩٣٠/٣)، اصطلاح المير (١٩٨/١)، لسان العرب (٨٦/٦)، القاموس المحيط (٢٢٤/٢)

وهو في الاصطلاح قسمان:

أحدهما تدليس الإسناد وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، وقد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

الثاني تدليس الشيوخ؛ وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

والنوع الأول هو الذي مثل له المؤلف وعنه، وهو مكروه جداً دمه أكثر لعلماء وكان شعبة من أكثرهم دماً له حتى قال التدليس أخو الكذب وروي عنه أنه قال: لأن أربي أحب إلي من أن أدلس وهذا من إفراط محمود على المبالغة في الرجس والتنمير، وقد جعل فريق من أهل الحديث والمعهاء مجروحاً بذلك من عرف عنه هذا النوع من التدليس، وقالوا: لا تقبل روايته بحال.

انظر مقدمة ابن الصلاح ص (١٦٥) وما بعدها، شرح النووي على مسلم (٣٣/١)، تدريب الراوي (٢٢٣/١)، توضيح الأفكار (٣٥٠/١).

كما أن كثيراً من الأصوليين كرهوه إلا أنهم لا يعتبرونه جارحاً ومهم: السرحسي والقراء والآمدني وابن الجاحظ والمحدث بن تيمية وابن السككي وابن القيم والهاربي.

انظر المعتمد (٦٢٥/٢)، للمع ص (٤٢)، أصول السرحسي (٣٧٩/١)، العلة (٩٥٤/٣)، الإحكام بالآمدني (٢٧٤/١)، المختصر ص (٨١)، المسودة (٢٧٦)، كشف الأسرار (٧١/٣)، بيان المختصر (١٠٤١/٣)، جمع الجوامع (١٦٥/٢)، غاية الوصول ص (١٠٤)، التحرير ص (٣٢١)، شرح الكوكب (٤٤٦/٣)، عوائد الرحمة (١٤٩/٢)، إرشاد المصنف ص (٥٥).

وأما النوع الثاني فأمره أحف من القسم الأول ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب المصنفين الخامل عليه.

انظر مقدمة ابن الصلاح ص (١٦٧)، شرح مسلم (٣٣/١)، تدريب الراوي (٢٢٨/١)، شرح الكوكب (٤٤٨/٣).

(٢) هو الإمام أبو بكر محمد بن عبدالله بن عبيد الله بن شهاب الزهري أحد الأعلام المشهورين حافظ =

قال الزهري موهماً^(١) أنه سمعه^(٢).



السادسة

الصحابي: من رآه عليه الصلاة والسلام، وإن لم يرو عنه، ولم تطل صحبته له^(٣).

ومنه، ولد سنة ٥٠ من طحفة وطبب بعده في آخر عهد الصحابة، وروى عن عشرة منهم، روى عنه مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشوري، كان عنه عمر بن عبد العزيز لم يبق أعلم بسنة وصية من زهري. وقال أبو دود حديثه ألفاً ومائتا حديث توفي سنة ١٢٤ هـ.
نظر حنية الأوب (٣/٣٦٠)، وميات الأعيان (٤/١٧٧)، سير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦)، تذكرة الحفاظ (١/١٠٨)، إنباء (٥/٢٤)، البداهة والنسب (٩/٣٤٠)، عليه لهابة (٢/٢٠٢)، صفات الحفاظ من (٤٢)، شمس النبوة (١/١٦٣).

(١) في (ج) موهماً

(٢) ومن جهة ما ورد من ذلك ما ذكره علي بن خشرم قال كنا عند ابن عيينة فقال قال الزهري فقبل به حدثكم لوهري؟ نسك ثم قال قال الزهري فقبل له سمعته من الزهري؟ فقال لا لم أسمع من الزهري ولا من سمع من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر بن الزهري انظر معرفة عموم حديث النيسابوري من (١٠٤)

(٣) هذا رأي جمع كثير من المحدثين والأصوليين فهم يرون أن الصحابي يستحق هذا اللقب وإن لم يرو عن النبي ﷺ أحاديث، وإن لم تطل صحبته له مجرد اللقاء كاف في إطلاقه عليه، ومحمد بن إسماعيل أحمد بن يونس عنه اختاروا جمهور أصحابه، وقال بذلك ابن الأثير وابن الصلاح وحكاها هو وغيره عن إمام المحدثين بخاري، كما قال به السوي والحافظ ابن حجر واحتلوه أبو يعلى القزويني وحنة الإسلام العراقي وذكر أن هذا من حيث الوصف المعوي، ولكن العرف يخص الاسم بمن كثرت صحبته، كما قال بذلك ابن مدامة والأمدى وابن الحاجب وابن السكيت ونقله ابن القيم عن بعض الأصوليين.

انظر أسد الغاية (١/١٩)، مقلعه ابن الصلاح من (٤٢٢)، شرح الزوي عن مسلم (١/٣٥)، الترمذي شرحه تدريب الراوي (٢/٢٠٨)، الإصانة (١/٧)، برهه النظر من (٥٧)، العلة (٣/٩٨٧-٩٨٨)، المستقصى (١/١٦٥)، الرصة من (٦٠)، لإحكام للأمدى (١/٢٧٥)، المحتصر من (٨١)، المسودة من (٢٩٢)، جميع الخواص (٢/١٦٥-١٦٦)، بهايه السؤل (٣/١٧٨)، التحرير من (٣٢٥)، شرح الكوكب المنير (٢/٤٦٥)، إرشاد الفهوج من (٧٠)
قلت وهذا التعريف الذي ذكره لمصنف رحمه الله غير جامع، فقد وردت عليه عدة يروايات، منها على لفظ «أي» فقد يكون صحابياً وهو أعنى لم ير رسول الله كعبدالله بن أم مكتوم فهو =

وقيل هو من طالت صحبته^(١) وقيل من روى عنه^(٢) وطالب صحته^(٣)

صحابي بلا خلاف ولا روية له، ومن رآه كافرأ ثم أسلم بعد موته ﷺ كرسول قبصر، فلا صحبة له، ومن رآه قبل الدفن بعد موته ﷺ كأي ذئب حويلد الهدلي فإنه لا صحبة له انظر: هذه الإيرادات في تدريب الراوي (٢٠٩/٢)

فكان هناك ثيدان لم يذكرهما المصنف وهذا شرط كون الراي مسماً وكان هذا لم يذكر لوصوحه، واشترط كونه مات على الإسلام، حتى يخرج من الصحابة من رأى النبي ﷺ ثم ارتد عن الإسلام كابن خطل وغيره.

وأحسن تعريف له عند من لم يشترط طول الصحبة أو الرواية أو هما معاً تعريف الحافظ ابن حجر حيث قال حر. ومن لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإيمان انظر: الإصابة (٧/١)، لوهة الطر من (٥٧).

(١) هذا رأي جمهور الفقهاء والأصوليين وبعض المحققين، ورجحه أبو الحسين البصري واحتاره الباقلاني ورأى أن الصحابي لا يستعمل عرفاً إلا ضمن كثرة صحته واتصل لقاؤه، ولا يجري ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطوات وسمع منه حديثاً، فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلا على من هذا حاله.

انظر أسد الغابة (١٩/١)، شرح النووي على مسلم (٣٦/١)، تدريب الراوي (٢١٠/٢)، توضيح الأفكار (٤٢٧/٢)، المحتمد (٦٦٦/٢)، الإحكام لأب حرم (٢٠٣/٢) ط العاصمة، شرح تنقيح الأصول من (٣٦٠)، كشف الأسرار (٣٨٤/٢)، التحرير من (٣٢٦)، فوائج الرحموت (١٥٨/٢)

(٢) نهاية الورقة ٨٦ من (ب)

(٣) قال بذلك بعض الأصوليين واحتاره عمرو بن بحر الحافظ

انظر تدريب الراوي (٢١٢/٢)، توضيح الأفكار (٤٢٧/٢)، العدة (٩٨٨/٣)، الإحكام للأمامي (٧٥/١)، المسودة من (٢٩٢)، كشف الأسرار (٣٨٤/٢)، جمع الجوامع (١٦٦/٢)

وقد وصف ابن حجر هذا القول والذي قبله بأنه شاذ.

انظر: الإصانة (٨/١).

كما أن البهاري قال عن هذا لقول إنه بعيد لغة وعرفاً مسلم الثبوت مع فوائج الرحموت (١٥٨/٢)

وهلك أقوال أخرى لم يذكرها المصنف، منها ما روي عن سعد بن المسيب في تحديد المدة بأنه لا يعد صحابياً إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين أو عزا معه عروة أو عرويين.

وبعضهم يرى أن الصحابي من أدرك ومن النبي ﷺ وإن لم يره.

وقال الواقدي: من أدرك رسول الله بالتأ.

والمسألة مطية ورس النسي عسيها قلوب رؤيتهم بغير تركيه كم سيأتي^(١)

السابعة .

إذا نال المعاصر^(٢) للنبي ﷺ : أنا صحابي احتمل الخلاف^(٣)

= نظر أسد لعنه (١٨/١ ، ١٩) ، مقدمة ابن الصلاح ص (٤٢٤) ، تدريب الراوي (٢/٢١١ - ٢١٢) ، توضيح الأفكار (٢/٤٢٧) ، شرح مفاتيح الفصول ص (٣٦٠) ، الفوائد (١/١٤٨) ، إرشاد الفحول ص (٧٠ - ٧١)

(١) سقط من (ج) ذكره سيأتي .

(٢) قيده بالمعاصرة ليخرج غير المعاصر الذي يدعي الصحة كالرئيس الهندي الذي ظهر بعد النبي ﷺ بثمان مئة ، وادعى الصحة وأغربه أقوام وصدقوا دعواه وقد كدبه علماء المسلمين وسماهوا دعواه .

انظر الإصانة (٩/١) ، تدريب الراوي (٢/٢١٤) ، شرح نحة الفكر للفقري ص (١٨٤) ، تيسير التحرير (٣/٦٧) ، فوائذ الرحمة (٢/١٦٠)

(٣) هي (ج) والمعاصر المذلل وذلك لما في المختصر .

(٤) جمهور العلماء على أن الصحابي إذا أثبت لنفسه الصحة فإن قوله يقبل ، لأنه ثقة مقبول القول فقبل في ذلك كرويته ، وقد يهد ابن الصلاح والنووي والحافظ بن حجر ويقله عن ابن عبد البر ، كما قال به أبو الحسين البصري والافلاحي والعراقي وابن قدامة والمجد من تيمية وابن السبكي وابن الهيثم والفتوحى والبهرى وهو رأي جمهور الحائلة

انظر مقدمة ابن الصلاح ص (٤٢٧) ، انقريب بشرحه تدريب الراوي (٢/٢١٣) ، الإصانة (٨/١) ، بره الطر ص (٥٨) ، توضيح الأفكار (٢/٤٢٨) ، المعتمد (٢/٦٦٧) ، المستقصى (١/١٦٥) ، لروضة ص (٦٠) ، المختصر ص (٨٢) ، السويرة ص (٢٩٣) ، بيان لمختصر للأصهبى (١/١٠٤٨) ، جمع المجموع (٢/١٦٧) ، نهاية السؤل (٣/١٧٩) ، التحرير ص (٣٢٦) ، شرح الكوكب (٢/٤٢٩) ، فوائذ الرحمة (٢/١٦٠) ، إرشاد الفحول ص (٧١) . وقال بعض العلماء : ب قوته ذلك لا يقبل ؛ لأنه منهم بتحصيل منصب الصحابة ، وهو قول بن القطان والصميرى والطوفى

انظر الإصانة (٩/١) ، تدريب الراوي (٢/٢١٤) ، توضيح الأفكار (٢/٤٢٨) ، لمسوده ص (٢٩٣) ، شرح الكوكب (٢/٤٧٩)

أما الأندى فقد قل : والطاهر صدقه ، ويحتمل أن لا يصدق في ذلك ؛ لكونه متهماً بدعوى رتبة =

الأكثر على عدالة (١) الصحابة (٢) (٣).
وقيل كغيرهم (٤).

يسمى نفسه

انظر: الإحكام للأمدى (٢٧٩/١)

(١) العدالة لغة. مأخوذة من العدل وهو خلاف الجور

ورجح عدد رصي ومنع في الشهادة، وما قام في النص أنه مستقيم. واصطلاحاً هي هيئة واسعة في النص تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النص بصدقه.

انظر: الصحاح (١٧٩٠/٥)، لسان العرب (٤٣٠/١١)، المصباح (٣٩٦/٢)، الفاموس المحيط (١٣/٤)، المحصول (٢ - ٥٢١/١)، لمهاج بشرحه نهاية السؤل (١٢٩/٣)، شرح الكوكب (٣٨٤/٢).

(٢) سقط من (ح) لفظ «الصحابة» سهواً.

(٣) هذا الذي عليه سلف الأمة وجمهور الحنف أد الصحابة بأمرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروض منه؛ لكونهم على الإطلاق معدلين بخصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتمد به من الأمة.

انظر: الأسباب (٨/١) وما بعدها، مقدمة ابن الصلاح ص (٤٢٧)، التفرير بشرحه تدريب الراوي (٢١٤/٢)، الإصباح (٩/١)، وما بعدها، الملصق ص (٤٣)، البرهان (٦٢٦/١)، المنصبي (١٦٤/١)، المحصول (٢ - ٤٣٦/١)، الروضة لاس فداية ص (٦٠)، الإحكام للأمدى (٢٧٤/١)، المختصر ص (٨١)، العودة ص (٢٩٢)، كشف الأسرار (٣٨٤/٢)، شرح العبد (٦٧/٢)، جمع الخوامع (١٦٧/٢)، نهاية لسؤل (١٧٣/٣)، شرح الكوكب (٤٧٣/٢)، تيسير التحرير (٦٤/٣)، مواتح الرحمت (١٥٥/٢).

(٤) قال بذلك بعض المعتزلة.

انظر: الإحكام للأمدى (٢٧٤/١)، التحرير ص (٣٢٥)، شرح الكوكب (٤٧٩/٣)، مواتح الرحمت (١٥٥/٢).

وذهب أبو القطن إلى أن من ظهر عليه خلاف لعداله لم يقع عليه اسم الصحبة وحيتد فلا عدلة له، ومثل لذلك بشرى الوليد للحمر وقال إنه ليس بصحابي لأن الصحابة هم الذين كانوا على الطريقه.

ووصف الشوكي قول ابن القطن هذا بأنه ساقط جداً.

وقيل - إلى حين الفتن بين علي^(١)، ومعاوية^(٢)، فلا يقبل الداعلون فيها، لأن
الفاسق غير معين^(٣)

= نظر، إرشاد الفحول ص (٦٩)

ويرى القرافي أن الصحابة عدول ما لم يعم معارض ويعني بعدم المعارض كما قال - انحل من
رنا معر والعامدية وغير ذلك، فمع قيام أسباب الرد لا تنب العدالة - شرح تنقيح الفصول ص
(٣٦٠)

قلت وفي كلامه نظر، فإن ارتكبات المعصية لا يخرج من كان صحيحاً عن صحته، وإذا ثبت
الصحة، ثبت العدالة، ومن ذكرهم قد تأيوا عن معصيتهم فلا مجال لإسقاط عدالتهم والله
أعلم

(١) هو أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أمير المؤمنين، رابع
لحمدة الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، وأب عم النبي ﷺ وصهره، ولد مكة قبل البعثة
بعشر ميسر وربي في ححر النبي، وكان أول الصياد إسلاماً، وثاني مسلم بعد خديجة، كان من
أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، ولي الخلافة سنة خمس
وثلاثين للهجرة واستشهد سنة أربعين في شهر رمضان وهو أعرف من أن يعرف

نظر طبعات ابن سعد (٣٣٧/٢)، وأيضاً (١٢/٦) تاريخ الطبري (١٥٣/٥) وما بعدها، ومروء
لذهب (٣٥٨/٢) ط السعادة، الاستيعاب (١٠٨٩/٢)، أسد الغابة (٩١/٤)، البداية وانهاية
(٣٢٤/٧)، مرآة الجنان (١٠٨/١)، الإصانة (٥٠٧/٢)، شذرات الذهب (٤٩/١)

(٢) هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي، الأموي أمير المؤمنين، ولد
قبل البعثة بحسن ميسر - أسلم وقت حجرة القضاء، وظهر إسلامه يوم المبح - حدث عن النبي ﷺ
وكتب له الوحي، وولي الشام لعمر وعثمان عشرين سنة، وكان من دعاة العرب وحكامها، يعسوب
به النبل في ذلك، روى عنه ابن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وهو أشهر من أن
يعرف، توفي سنة ٦٠ هـ

انظر طبعات ابن سعد (٤٠٩/٧)، تاريخ الطبري (٣٢٣/٥)، مروج الذهب (١١/٣) ط
السعادة، الاستيعاب (١٤١٦/٣)، أسد الغابة (٢٠٩/٥)، الكافي (٥/٤)، سير أعلام النبلاء
(١١٩/٣)، مرآة الجنان (١٣١/١)، البداية والنهاية (٢٠/٨)، الإصانة (٤٣٣/٣)، شذرات
الذهب (٦٥/١).

(٣) قال ذلك عمرو بن عبيد وطائفة من المعتزلة، وهذا القول في غاية السقوط؛ لأن الأمة مجمعة على
تعديل جميع الصحابة حتى من لاس الفتن بإجماع من بعدهم، إحساناً لنظر بهم ونظراً إلى ما
سجد لهم من المآثر، ثم إن هذا القول يستلزم إهدار غالب السج، فإن المعتزلي تشك بحروب
هم طائفة يسيرة بالنسبة إلى الداخلين فيها

وقالت المعتزلة^(١): عدول إلا من قاتل علياً^(٢).

لما أن الله تعالى أنى عليهم فقال تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه﴾^(٣).
الآية^(٤)، وكذلك الرسول كقوله^(٥) عليه الصلاة والسلام «أصحابي كالنجوم»^(٦).

* * *

= انظر الأحكام للأمدى (٢٧٤/١)، مقدمة بن الصلاح (٤٢٧ - ٤٢٨)، تدريب الراوي (٢١٤/٢)، بيان لمختصر (١٠٤٣/٢)، التحرير ص (٣٢٥)، فوائح الرحمت (١٥٥/٢)، إرشاد الفحول ص (٧٠).

(١) سب هذا القول إليهم ابن لحاحب وس لهام واليهاري والفتوحى، والشوكاني.
انظر مختصر ابن الحاحب ص (٨١)، التحرير ص (٣٢٥)، شرح الكوكب (٤٧٦/٢)، فوائح الرحمت (١٥٥/٢)، إرشاد الفحول ص (٧٠).

(٢) وعملوا ذلك بأنهم خارجون عن الإمام بحق. وقد قال أنصاري في الرد على هذا القول: «ظاهر هذا القول بهت وهديان وإن من قاتل عبداً أم المؤمنين عائشة والزبير بن العوام وطلحة من العشرة المبشرين، وعدائهم جنة كظهور لشمس على وضح النهار كيف وعدائهم مقصرة، وقد أحبر الله تعالى أنه رضى عنهم بل الحق أنهم في هذا الصنع كانوا يعملون على مقتضى اجتهادهم وهم فيه مطيعون لله ورسوله، ويرجو أن يثابوا عليه» اهـ بتصرف انظر فوائح الرحمت (١٥٦/٢).

أما خروج معاوية فالجمهور على أنه خطأ في الاجتهاد ولا يبرم من بطلان العدله وهناك قول خاص في المسألة وهو أن من كان مشتهراً منهم بالصحة والملازمة فهو عدل لا بحث عن عدالته دون من فلت صحته ولم يلائمه وإن كانت له رواية وهذا القول ضعيف لاستلزامه إخراج جماعة من خيار الصحابة الذين أقاموا معه قليلاً ثم انصرفوا كواثل بن حجر.
انظر الإصابة (١١/١)، تدريب الراوي (٢١٥، ٢ - ٢١٦)، إرشاد الفحول ص (٧٠).

(٣) الآية ٢٩ من سورة النحل.

(٤) في (ج) «كذلك» بحذف الواو.

(٥) في (ج) «بقوله».

(٦) هذا الحديث ضعفه المحدثون بل قال بعضهم إنه موضوع، وقد جاء من روايات متعددة ولكنها كلها سقيمة جداً قال فيد بن عبد البر: «هذا إسناد لا يصح، وضعف جميع رواياته، وبطل عن الزائر أنه قال: هذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ وهو منكر»
انظر جامع بيان العلم وفصله (٩٠/٢).

وتكلم الذهبي عنه في ترجمة أحد رواه وهو جعفر بن عبد الواحد فقد كان يصنع الحديث كما قال =

حذف بعض^(١) الخبر ممتنع إن كان غاية أو امتناء، أو نحوهما^(٢).
كقول الرازي «نهى عن بيع الثمار حتى يرهى»^(٣) وقرله عليه الهلافة وسلام في

الدارقطني.

انظر: ميزان الاعتدال (٤١٣/١)، وذكره الروكشي في المعبر (٧٠/١)، وذكر فيه عدلاً
وقال عنه ابن حزم رواية «أصحابي كالنجوم» رواية ساقطة، وفيه أبو سفيان ضعيف وسلام بن
سليمان وكان يروي لأحاديث الموصوعة وهذا منها بلا شك الإحكام لابن حزم (٨١٠/٦)
وقال عنه ابن القيم لا يصح عن النبي ﷺ، اعلام الموقعين (٢٤٢/٢) ط شركة الطباعة العلمية
وقال عنه السيوطي: «رواه عبد بن حميد من حديث ابن عمر وغيره من رواه عمر وأبو هريرة،
وأسانيده كلها ضعيفة، وقال أحمد لا يصح، وقال البراء منكرو».
انظر الجامع الكبير للسيوطي (١٠٣٥/١) ط مجمع لبحوث
وقال الألباني عنه إنه موضوع انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٧٨/١).
والحديث رواه البيهقي كما ذكر في كشف الحفاء (١٤٧/١)، وانظر عنه توصيح لأفكار
(٢٦٣/١)

- (١) كسنة وبعضه ساقطة من (ج).
- (٢) وقد مع من ذلك لأنه يؤدي إلى تغيير الحكم وتبدل الشرع لأنه إذا كان بعضه متيناً بعض كان
ترك بعضه تغييراً لغير الرسول ﷺ وزوالاً للمقصود ولا يجوز ذلك.
- انظر: العدة (١٠١٥/٣)، الإحكام للأمندي (٢٩٠/١)، الفوائد شرح لروايد (١٥١/ب)
- (٣) معنى «ترهى» مسرف، روي الحديث عندما سئل عنها بقوله حتى يهرى، كما جاء في بعض
الفاظ الحديث «حتى يبدو صلاحها» والمعنى أنه نهى عن بيع ثمر الحل حتى يبدو صلاحه
بالحمرة أو الصفرة
انظر: غيض التذير (١٣٣/٢)

والحديث رواه عدد من الصحابة منهم بن عمر وأوس وأخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود
والترمذي والسنائي وابن ماجه والبيهقي والدارمي.
انظر لموطأ مع الزباني (٢٠٠/٤)، صحيح البخاري (٣٤/٢)، صحيح مسلم (١١٦٥/٣)،
حديث رقم (١٥٣٤ و ١٥٣٥)، سنن أبي داود (٦٦٥/٣)، سنن الترمذي (٣٤٨/٢)، ط دار
الانحاد العربي، تحفة الأحادي (٤٢٠/٤)، سنن السنائي (٢٣٢/٧)، سنن ابن ماجه (٢٤٧/٢)،
حديث رقم (٢٢١٦)، سنن الكبرى للبيهقي (٣٠٠/٥)، سنن الدرري (٢٥١/٢ - ٢٥٢)،
المعتمر (١٥٩/١)

نرويات^(١)، وإلا سواء بسواء^(٢)

إن كان غير ذلك^(٣) حار عند الأكثرين^(٤).

وقال الأعمدي^(٥) لا نعرف فيه خلافاً^(٦).

(١) سقطت من (ج) وفي الرويات

(٢) يشير إلى الحديث الصحيح لدى ربه أبو نكرة وأبو سعيد الحذري رضي الله عنهما أن النبي ﷺ

قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء والفضة بالفضة إلا سواء بسواء» وقد روي بألفاظ

مختلفة، وقد أخرجه الإمام مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والسائي والبيهقي

انظر الموطأ مع الرقائي (٢٢٣/٤)، صحيح البخاري (٣٠/٢)، صحيح مسلم (١٢١٣/٣)،

حديث رقم (١٥٩٠) سنن أبي داود (٣/٩٥٠)، سنن الترمذي (٣٥٥/٢) رقم (١٢٥٩) ط دار

الانحاد: تحفة الأحادي (٤٤١/٤)، مسر السائي (٢٤١/٧)، السنن الكبرى للبيهقي

(٢٧٦، ٥)، معتبر (١٨٣/١)

(٣) ودلت بأن يكون لخبر متصفاً لأحكام لا يعنى بعضها بعض، ومثاله قوله ﷺ «المؤمنون متكافؤون

دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم»، ويرد عليهم أقصاهم وهم يد على من سواهم» وقد جري مثل

هذا لاقتصار على بعض الخبر وحذف بعضه، وذلك لأنه عبارة أخبار متعددة، ومن سمع أحداً

متعدده فله رواية البعض دون البعض

انظر: العدة (١٠١٥/٢)، الإحكام (٢٨٩/١)

(٤) وقد حوره لإمام أحمد والقرء والأعمدي وابن لصلاح واسوري وابن السكيت وركبوا الأنصاري وابن

الهيثم وبقوه لفتوح عن الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد، وإساراه الهاري وغيرهم

انظر: لعدده (١٠١٥/٢)، الإحكام (٢٨٩/١)، مقدمه ابن لصلاح (١٩٢) ط الأصل، المسودة

من (٣٠٤)، شرح لوروي عن مسلم (٤٩/١)، بيان المختصر (١٠٨٠/٣)، جمع الجوامع

(١٤٤/٢)، غاية الوصول من (٩٨)، نهاية السؤل (٢٣٠/٣)، التحرير من (٣٣٠)، تدریب

الراوي (١٠٣/٢ - ١٠٤)، شرح الكوكب لسمير (٥٥٥/٢)، فوائج الرحموت (١٦٩/٢)، قواعد

الحديث من (٢٢٥) ط الحلبي

(٥) الإحكام (٢٨٩/١)

(٦) وهناك خلاف في المسألة على أقوال فقال بعضهم لا يجوز مطلقاً ومنهم أبو الحسين البصري،

المعتمد (٦٢٦/٢)

وقيل يجوز إن بقوه مرة سماعه وإلا فلا ومنسب هذا إلى القاضي في كتابه التفریب

وقيل يجوز إن كان الحديث مشهوراً بسماعه وقيل يسور به، لم يتطرق إلى الراوي تهمة

وهذا الخلاف سي على مسألة حوز نقل الحديث بالمعنى فمن سمعه مع سمعها، ومن أدار نقله

بالمعنى أجاره هنا.

العاشر:

حبر الواحد^(١) مفعول في الحدود^(٢) (٣)

خلافًا للكرخي^(٤) والبصري^(٥).

= وقد نقل الخلاف في هذه المسألة الفراء والعزالي وابن الصلاح والنووي وابن الهمام والامير الصنعاني والشوكاني وحكى فيها ستة أقوال

انظر العدة (١٠١٨/٣ - ١٠١٩)، النعم ص (٤٥)، المستصفي (١٦٨/١)، مقلعة ابن الصلاح ص (١٩٢) ط الأصل، التعريب مع شرحه تدريب الراوي (١٠٣/٢)، التحرير ص (٢٣١)، توضح الأفكار (٣٩٢/٢)، إرشاد المحول ص (٥٨)

(١) المراد بالواحد هنا ما لم يشتهر ولم يتواتر سواء رواه راو واحد أو أكثر؛ لأن الأمثلة التي سيذكرها رواها أكثر من واحد

(٢) الحدود جمع حد، ولحد لغة الحاجز بين الشيئين ولمصل بينهما ثلثا يحتلط أحدهما بالآخر، والحد: المص

وشرعاً عفوقة مقلدة شرعاً وحسناً حقاً لله تعالى في معصية لئلا يمنع من لوفوع في مثلها

انظر: الصحاح (٤٦٢/٢)، لسان العرب (١٤٠/٣)، المصباح (١٢٤/١)، الدر المختار مع الحاشية (٣/٤)، الروض المربع (٣٠٥/٣)، تكملة مجموع الروي على المهذب (٣٤٠/١٨)

(٣) قال بذلك جماهير الفقهاء والمكلمين ومن قال به أبو يوسف صاحب أبي حنيفة وأبو الحسين البصري ولقدسي أبو يعنى الفراء والسرخسي ونقله عن الجصاص، وقال به العراقي وابن قدامة واختاره الأمدى ونقله عن جمهور الشافعية والحنابلة وقال به ابن الحاجب والمجد، ونقله عبد العزيز البحاري عن جمهور الحنفية، وقال به ابن السبكي، ومن إليه ابن الهمام والبهاري والشوكاني.

انظر: المعتمد (٥٧٠/٢ و ٦٢٢)، العدة (٨٨٦/٣)، أصول السرخسي (٣٣٣/١)، المستصفي

(١٥٥/١)، الروضة ص (٦٦)، الأحكام للأمدى (٢٩٤/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٨٧)،

المسودة ص (٢٣٩)، شرح العبد (٧٢/٢)، جمع النجوام (١٣٣/٢)، كشف الأسرار

(٢٨/٣)، التحرير ص (٣٣٧)، تفسير التحرير (٨٨/٣)، الكوكب الصبر (٣٦٤/٢)، هوانج

الرحموت (١٣٦/٢)، إرشاد المحول ص (٥٦)

(٤) انظر أصول السرخسي (٣٣٣/١)، كشف الأسرار (٢٨/٣)، التحرير ص (٣٣٧)، هوانج

الرحموت (١٣٧/٢)

(٥) المقصود به أبو عبدالله البصري الميموني وقد حكى عنه هذا القول أبو الحسين البصري في

المعتمد (٥٧٠/٢، ٥٧١)

وكذلك فيما نعم^(١) به البلوى^(٢)، كرواية ابن مسعود^(٣) في مس الذكر^(٤).

(١) لفظ نعم: ساقط من (ب).

(٢) المراد بما نعم به البلوى: أي نفس الحاجة إليه في عموم الأحوال.

وعن أن خير الواحد مقبول فيما نعم به البلوى كثير من الفقهاء والاصوليين ومن قال به من حرم وأبو الحسن البصري والمراء والشراري وإمام الحرمين الجوسي والغزالي وابن مهران والرازي وابن قدامة والأمدى وابن المحاسب والمجدب نيمية والريحاني، وقال به القرافي وبه إلى المالكية وقال به الشوكاني ورجحه الشيخ محمد أمين الشافعي.

انظر: الإحكام لأب حرم (١٠٤/١) ط العاصم، المعتمد (٦٥٩/٢ - ٦٦١)، العدد (٨٨٥/٣)، النصرة ص (٣١٤)، اللع ص (٤٠)، البرهان (٦٦٥/١)، المستصم (١٧١/١)، المحول ص (٢٨٤)، الوصول إلى الأصول (١٩٢/٢)، المحصول (٢ - ٦٣٣/١)، الروضة ص (٦٥)، الإحكام للأمدى (٢٩٠/١)، المختصر ص (٨٧)، وتحريج المروع على الأصول ص (٦٢)، شرح تنقيح الوصول ص (٣٧٢)، بيان المختصر (١٠٨٢/٣)، جمع الخوامع (١٣٥/٢)، مهابة السؤل (١٧٠/٣)، شرح الكوكب (٣٦٧/٢)، إرشاد المحول ص (٥٦)، قواعد التحديث (٩٢) ط الحلبي.

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن عافل بن حبيب، انتهى سبه إلى مصر من مرار، الإمام الحبر فقيه الأمة، أبو عبد الرحمن الهذلي، المكي المهاجري البصري، من السابقين الأوليين ومن السجاء العاملين شهد بذرًا وهاجر الهجرة، وكان من أكابر الصحابة فصلًا وعقلًا وقرأ من رسول الله ﷺ أسلم بعد اثنين وعشرين نساء، وكان حادس رسول الله الأمين وزيفه في حله وفروحه، قال عنه ﷺ «من مره أن يقرأ القرآن غصاً كما أرل فليسمعه من ابن مسعود» روى علماً كثيراً ومواقبه حريرة، توفي سنة ٣٢ هـ.

انظر: بعض ترجمته في طبقات ابن سعد (١٥٠/٣)، الاستيعاب (٩٨٧/٣)، أسد العامة (٣٨٤/٣)، سير أعلام السلا (٤٦١/١)، المعر (٣٣/١)، البداية والنهاية (١٦٢/٧)، مرآة الجنان (٨٧/١)، غاية النهاية في طبقات المراء لأب الحري (٤٥٨/١)، الإصاينة (٣٦٨/٣) رقم الترجمة (٤٩٥٤)، تهذيب التهذيب (٢٧/٦)، شذرات الذهب (٣٨/١).

(٤) هذا إشارته إلى قوله ﷺ «من مس ذكره فليتوصأ» وقد استدل به الجمهور القائلون بالوصوء من مس الذكر ولم يأخذ به الأصحاب القائلون بعدم النقص من مسه؛ لأن هذا مما نعم به البلوى، وقد جهدت هذه الروايات من طريق الأحاد فلم تنشر.

وأحاديث الوضوء من مس الذكر رواها عدد من الصحابة منهم يسره ست صفوان وجابر وريث بن خالد وعبد الله بن عمرو، وأم حبيبة وأبو أيوب وأبو هريرة، وقد أخرجها لهم الإمام مالك وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والدارمي والبيهقي وابن أبي شيبة =

= وعبد الرزاق.

نظر. أموصاً من (٥١) (ت عبد الباقي)، ترقب مسند أحمد الفتح الرباني (٨٤/٢)، سنن أبي داود (١٢٦/١)، الترمذي (٥٥/١) رقم (٨٢)، سنن النسائي (٢١٦/١) ط دار إحياء التراث، سنن ابن ماجه (١١١/١ - ١٦٢)، المستدرك (١٣٦/١)، سنن الدارقطني (١٤٦/١)، سنن الدارمي (١٨٤/١)، السنن الكبرى للبيهقي (١٢٨/١، ١٢٩)، المصنف لابن أبي شيبة (١٦٣/١)، المصنف لعبد الرزاق (١١٣/١) وما بعده، هذا مع السنن في ترتيب مسند الشافعي (٣٤/١)، والمريب أن سنن الأصوليين سبوا إلى ابن مسعود هذه الرواية ومهم لمصنف كما هذا، ومن قبله الأمامي في الإحكام (١١٢/٢) (ت عيني)، وابن الحاجب في مختصره من (٨٧)، المصنف (٧٢/٢)، البهاري موافقاً له الأصاري في فوائج الرحموت (١٢٨/٢) ونسبها إلى مالك وأحمد وبكى الحقيقة أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يرو هذه الرواية، ولم يذكره أحد من أصحاب الحديث من الصحابة الذين روىوا أحاديث بقص الوصوء بمن الذكر بل روي عنه عكس هذا فقد ثبت عنه أنه لا يرى الوصوء من من الذكر، فقد قال رجل سأله عن الوصوء من ذلك فقال «إنما هو بضعة منك» وقد روي ذلك الحاكم والطحاوي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق

نظر المستدرك (١٣٩/١)، شرح معاني الآثار (٧٨/١)، المصنف لابن أبي شيبة (١٦٤/١)، المصنف لعبد الرزاق (١١٨/١، ١٢٠)، مجمع الصالح لابن كثير (٩/ب) و (١٠/أ)، وذكر لأمامي في الفوائد (١٥٣ أ) أن حديث بقص الوصوء لا يعرف عن ابن مسعود، من نقل عنه أن منه لا ينقص وقد قال عبد الرزاق عيني في تعليقه على المسند في الإحكام للأمامي (١٢٨/٢) «حديث بقص الوصوء بمن الذكر أشهر بين العلماء أنه من طريق غيره، وقد روي في الباب أحاديث من غير غيره من الصحابة وبكى ليس من بهجه فيما عرفت عبد الله بن مسعود»

(١) هو الإمام النقيب الحافظ أبو هريرة الدوسي البجلي صاحب رسول الله ﷺ سيد الحفاظ الآيات، اختلف في اسمه على أقوال أحدها عبد الرحمن بن صخر حمل على النبي ﷺ علماً كثيراً وحدث عنه خلق كثير من الصحابة، وقدم على النبي ﷺ بعد خيبر، قال عنه عليه الصلاة والسلام «أبو هريرة وعاء من العلم» وقال عن نفسه «ما أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عذابه بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب. ومناقبه كثيرة، توفي سنة ٥٧ وقيل ٥٨ وقيل ٥٩.

انظر ترجمته في لخطاب ابن سعد (٢ ٣٦٢) و (٤ ٢١٥)، لاصيغ (٤ ١٢٦٨)، أسد لعانة (١ ٣١٩)، سير أعلام النبلاء (٢ ٥٧٨)، البداية والنهاية (٨ ١٠٣)، مرآة الجنان (١ ١٢٠)، الإصابة (٤ ٢٠٢) رقم (١١٩٠)، تهذيب التهذيب (١٢ ٢٦٢)، شذرات الذهب (١ ٦٣) (٢) نهاية الورقة ٣٥ من (أ)

في رفع اليدين^(١)، خلاف لمعص الحنفية^(٢)

* * *

(١) يشير إلى الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك، وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك» والحديث أخرجه عن أبي هريرة أبو داود وابن ماجه والدارقطني بإسقاط محتله، كما روى البيهقي والطحاوي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا دخل الصلاة رفع يديه مدًّا.

انظر مس أبي داود (١، ٤٧٣)، حديث رقم (٧٣٨)، سنن ابن ماجه (١، ٢٧٩)، مس الدارقطني (١، ٢٩٥ - ٢٩٦)، المس الكبرى نيسهفي (٢، ٢٧)، شرح معاني الآثار (١، ١٩٥) ولكن رواية أبي هريرة في رفع اليدين فيها مقال - عبر أن الحديث رفع اليدين جاءت صحيحة من روايات صحيحة بتحريم غير أبي هريرة

فقد رواها ابن عمر ومالك بن الحويرث ورواه ابن حجر وأبو موسى، وقد أخرجهما لهم البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني والذهبي والبيهقي والطحاوي

نظر صحيح البخاري (١، ١٧٩، ١٨٠)، صحيح مسلم (١، ٢٩٢، ٢٩٣)، مس أبي داود (١، ٤٦١)، مس الترمذي (١، ١٦١)، مس النسائي (٢، ٩٣)، مس ابن ماجه (١، ٢٧٩)، مس الدارقطني (١، ٢٩٥)، مس الدارمي (١، ٢٨٥)، المس الكبرى (١، ٢٤)، شرح معاني الآثار (١، ١٩٥)

(٢) ومن لحنية القائلين بذلك السرخسي وأبو الحسن الكرخي والبردوي وابن الهمام والبهاري والأنصاري، وعامة متأخري الحنفية

وقد قد السرخسي، وهذا كانت الحادثة مما تعم به البلوى فظاهر أن صاحب الشرع لم يترك بيان ذلك للكافة وتعليمهم، وأهم ثم يتركوا نقله على وجه الاستعانة فحين لم يشهر النقل عنهم عرف أنه سهو أو منسوخ

انظر أصول السرخسي (١، ٣٦٨)، كشف الأسرار (٢، ١٦)، التحرير ص (٣٥٠)، تيسير التحرير (٣، ١١٢)، فوائح الرحموت (٢، ١٢٨)

ويرى ابن الهمام أن ليس من لعمل بخير الواحد حديث رفع اليدين لأنه لا يثبت به وجوب بل ذلك استثناء فلا يضر قبوله

انظر التحرير ص (٣٥٠)، تيسير التحرير (٣، ١١٢)

المحادثة عشر :

يصل المرسل^(١) عند الشافعي^(٢) إذا أرسله راو آخر، يروي عن غير شيوخ

(١) المرسل في اللغة مأخوذ من الإرسال، وهو التحليه والإطلاق. تقول كان في يدي طائر فأرسلته أي: حلته وأطلقته.

وأما في الاصطلاح فله تعريف عند الأصوليين وتعريف عند المحدثين فعرفه أصحاب الحديث بأنه قول التابعي - كبيراً كان أو صغيراً - قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، وقيد بعضهم بالتابعي الكبير

وعرفه الأصوليون بأنه قول العذب الذي سمى يلقى النبي ﷺ قال رسول الله - أو يقول من لم يعاصر أبا هريرة: قال أبو هريرة يشمل تعريفهم المنقطع والمعصل ومرسل المحدثين

انظر تعريفه الدعوي في تهذيب اللغة (٣٩٤/١٢). لسان العرب (٢٨٤/١١)، تاج لعمروس (٣٤٤/٧)، المصباح (٢٢٦/١)

وانظر تعريفه عند المحدثين في معرفة علوم الحديث للحاكم ص (٢٥)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (٤٧)، مقدمة شرح اسوي على مسلم (٣٠/١)، بره لنظر ص (٤٣)، تدريب الراوي (١٩٥/١)، توضيح الأفكار (٢٨٣/١)، وتعريفه عند الأصوليين في العدة (٩٠٦/٣)، المستصر (١٦٩/١)، الإحكام للأمندي (٢٩٩/١)، نهاية السؤل (١٩٨/٣)، كشف الاسرار (٢/٣)، بوايح الرحمة (١٧٤/٢)، إرشاد السؤل ص (٦٤)

(٢) في (ج) وقيل المرسل أيضاً

(٣) هذه المسألة مرتبة على مسألة الاختلاف في الاحتجاج بالمرسل، وقد تعرض لها صاحب السهاج وتلخيص الأقوال في تلك وهذه ما يلي:

ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وجمهور المعتزلة إلى الاحتجاج به ووافقهم بعض أصحاب الشافعي كالأمندي وغيره

وذهب الشافعي وجمع من المحدثين كالإمام مسلم وغيره إلى عدم الاحتجاج بالمرسل إلا مراسيل كبار الصحابة فإنها تقبل اتفاقاً، وقال بهذا الثقلاني، وجمهور أصحاب الشافعي وذهب عيسى بن أبيان إلى انتصاف فضل مراسيل الصحابة والتابعين ومن هو من أئمة النفس مطمئناً

انظر معرفه علوم الحديث للحاكم ص (٢٦ و ٣٦)، الكفاية ص (٥٤٦)، مقدمة ابن الصلاح ص (٤٩ - ٥٠)، وتوضيح الأفكار (٢٨٢/١)، والعدة (٩٠٦/٣)، البصرة ص (٣٢٦)، البرهان تلخيصي (٦٣٤/١)، أصول الرحسي (٣٦٠/١)، الوصول إلى الأصول لابن بوهان (١٧٧/٢)، المحصول (٢ - ٦٥٠/١)، لإحكام للأمندي (٢٩٩/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٨٩)، الكاشف (٢٤١/٣ - ٢٤٢/١)، نهاية السؤل (١٩٨/٣)، شرح الكوكب (٥٧٦/٢)

لأول^(١)، أو أسنده غير مرسله^(٢) - وإن كان الإسناد ضعيفاً - كما صرح به في
المحصول^(٣).

وزاد الأملدي على ذلك: ما إذا كان من مراسيل الصحابة^(٤).

الثانية عشر:

إذا أسند^(٥) لحديث وأرسلوه، أو رفعه^(٦).

= أما الشافعي - رحمه الله - فيقبل المرسل في بعض الصور ومنها لصور التي ذكرها المصنف ما
يراد عيها. إذا عصد المرسل قول صحابي، أو قول أكثر أهل العلم، أو عرف من حال الذي
أرسله أنه لا يرسنه إلا ممن يقبل، أو كان الذي أرسله أسنده مرة أخرى. وقد نقل عن الشافعي
قوله: «وأقبل مراسيل سعيد بن المسيب لأني اعتبرتها فوجدتها بهذه الشرائط»

انظر: الرسالة ص (٤٦٢ - ٤٦٣)، الوصول لابن برهان (١٧٧/٢)، المحصول (٢ - ١ - ٦٥٩).

الإحكام للأملدي (٢٩٩/١)، نهاية السؤل (٢٠٤/٣) وما بعدها

(١) ونوقش الشافعي في هذا بأنه لا يصح؛ لأن ما ليس بحجة إذا انصف إليه ما ليس بحجة لا يصير
حجة إذا كان المنابع من كونه حجة عند الامراء قائماً عند الاجتماع وهو الجهل بمقالة راوي
الأصل.

انظر: المحصول (٢ - ١ - ٦٦١)، تفسير التحرير (١٠٥/٣)، فرائع الرحيموت (١٧٧/٢).

(٢) وحجج في هذا بأنه إذا أسند قبل لأنه مسند، وليس لإرساله تأثير، ولأن ما ليس بحجة لا يصير
حجة إذا عصدته الحجة

انظر: العدة (٩١٣/٣ - ٩١٤)، التقرير والتحرير (٢٩١/٢)، بئر التحرير (١٠٥/٣)

(٣) المحصول (٢ - ١ - ٦٦٠)

(٤) الإحكام للأملدي (٢٩٩/١)

(٥) الحديث المسند هو الذي اتصل بإساده من رواه إلى متناه وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن
رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.

وعرف أيضاً بأنه: ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة سواء كان متصلاً أو منقطعاً

وقيل إن المسند لا يقع إلا على المتصل المرفوع إلى النبي ﷺ.

انظر: معرفة علوم الحديث ص (١٧)، مقدمة ابن الصلاح (٣٩)، برهة النظر ص (٥٩)، تدريب
الراوي (١٨٢/١).

(٦) الحديث المرفوع هو: ما أصيب إلى رسول الله ﷺ خاصة وينحل فيه المتصل والمنقطع والمرسل
ومحوها.

وبل المرفوع: ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول أو فعله.

= انظر مقدمة ابن الصلاح ص (٤١)، التفريغ مع شرحه تدريب الراوي (١٨٤/١)، بره النظر ص (٥٩)، توضيح الأفكار (٢٥٤/١)

(١) الحديث الموقوف هو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أفعالهم أو أقوالهم فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ سواء كان متصلاً أو مقطوعاً. ويشمل في غير الصحابة مقبلاً انظر معرفه علوم الحديث ص (١٩)، مقدمه ابن الصلاح ص (٤١)، بره النظر ص (٥٩)، تدريب الراوي (١٨٤/١)، توضيح الأفكار (٢٦١/١).

(٢) الحديث الموصول هو الذي يصل إسناده إلى الرسول ﷺ أو إلى الصحابة فقط ولا يسمى من بعدهم موصولاً خلافاً لمن يحد موصولاً وإن كان على من بعد الصحابة

انظر مقدمة ابن الصلاح ص (٤٠)، تدريب الراوي (١٨٣/١)، توضيح الأفكار (٢٦٠/١)

(٣) الحديث المقطوع هو ما جاء عن التابعين موقوف عليهم من أقوالهم أو أفعالهم واستعمله الشافعي والطبراني والدارقطني والحميري في المنقطع

انظر علوم الحديث ص (٤٢)، بره النظر ص (٥٩)، تدريب الراوي (١٩٤/١)، توضيح الأفكار (٢٦٥/١).

(٤) هذه المائة مترق على مائة ذكرت في المساج وهي مسألة اتفاق رويس على رواية خبر وسفره أحدهما بزيادة لم يذكرها الآخر.

وملخص الأقوال فيها مايلي

ذهب بعض الأصوليين إلى قبولها مطلقاً سواء كان المجلس واحداً أو متعدداً

وقال بعض أصحاب الحديث لا تقبل لزيادة أصلاً وبهذا القول إلى بعض الأحناف

وذهب بعضهم إلى التفصيل بين أن يكون المجلس واحداً أو متغيراً

عزاد كان متغيراً قبلت الزيادة، لأنه لا يمنع أن يكرر لرسول عليه الصلاة والسلام ذكر الكلام في أحد المجلسين مع زيادة، وفي المجلس الثاني يدون تلك الزيادة، وإن كان المجلس واحداً فالذين لم يرووا الزيادة إن لم يكونوا عدداً لا يجوز أن يذهبوا عما يقضيه الواحد أو ليسوا كذلك، فإن كان الأول لم تقبل الزيادة وحصل أمر روايتها على أنه يجوز مع عدالته أن يكون قد سمعها من غير النبي ﷺ وظل أنه قد سمعها منه، وإن كان الثاني فتلك الزيادة إما أن لا تكون مغيرة لأحزاب الباقي، أو تكون، فإن لم تغير، عراب الباقي قبلت الزيادة إلا أن يكون المصنف عنها أصب من الراوي لها

انظر، الكفاية ص (٥٩٧)، مقدمة ابن الصلاح ص (٧٧)، التفريغ مع تدريب الراوي =

فروع حكاها في المحصول:

الأول^(١):

مدين^(٢)، الخبر هو حكم بالنسبة^(٣) لا نفس النسبة^(٤)، وإلا لكان حيث ما يوحد الخبر توحد^(٥) النسبة، وحيث لا يكون الخبر كذا^(٦) أصلاً^(٧)، وهو محال.

= (٢٤٥/١)، توضيح الأفكار (١٧/٢)، المعتمد (٦٠٩/٢)، لعمد (١٠٠٤/٣)، البصرة ص (٣٢١)، البرهان (٦٦٢/١)، التلخيص لمجربي (١٢٤/ب)، المستضي (١٦٨/١)، المحصول (١ - ٢)، الإحكام للأمدى (٢٨٧/١)، مختصر ابن العاجب ص (٨٦)، شرح نفيج المصنوع ص (٣٨١)، نهاية السؤل (٢١٧/٣)، سلاسل الذهب ص (٢٦٧)، التحرير ص (٢٤٨)، شرح الكوكب (٥٤١/٢)، فوائذ الرحموت (١٧٢/٢ - ١٧٣) أما مسائل هذه فقد وقع الاختلاف فيها على أربعة آراء

الأول، أن حكمها حكم الريادة كما ذكر المصنف، وهو قول أكثر علماء الأصول؛ لأن الوصول وإسناد ورفع ريادة عدل وهي مقبولة، ولأنه مثبت وعينه ساكت، ولو كان سافياً فالمثبت مقدم عليه، لأنه علم ما خفي عليه. وصحح هذا القول ابن الصلاح والنووي الثاني، أن الحكم لمن أرسل. حكاها الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث الثالث، أن الحكم للأكثر، فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله فالحكم للإرسال والعكس.

الرابع: أن الحكم للأخف

انظر انكساية ص (٥٨٠)، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص (٦٤)، التقريب مع تدريب الراوي (٢٢١/١)، توضيح الأفكار (٣٣٩/١)، وانظر المعتمد (٦٣٩/٢)، لعمد (١٠٠٤/٣)، النعم ص (٤٦)، البصرة ص (٣٢٥)، المحصول (٢ - ١)، المختصر ص (٨٦)، كشف الأسرار (٨/٣)، بيان المختصر (١٠٧٩/٣)، جمع الجوامع (١٤٣/٢ - ١٤٤)، نهاية السؤل (٢٢٩/٢)، سلاسل الذهب ص (٢٦٩)، شرح المصنف (٧٢/٢)، تحرير ص (٣٤٨)، شرح الكوكب (٥٥٠/٢)، إرشاد المحول ص (٥٦)

(١) المحصول (٢ - ١/٣١٧)

(٢) المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به التعريفات (٢٢٠)

(٣) النسبة، يتعلق بين شيئين، التعريفات ص (٢٦٠)

(٤) ومثال ذلك قول لقائل ريد قائم، فمدلول هذا الكلام حكم بثبوت العلم لريد لا نفس ثبوت قيامه. انظر شرح الكوكب (٢٢٢/٢)

(٥) جملة وما يوجد الخبر يوجد ساقطه من (ج).

(٦) نهاية الورقة ٨٧ من (ب)

(٧) وحالف الغرمي في ذلك وادعى أن الخبر لا يحتمل من حيث الوضع إلا الصدق خاصة، وذلك أن =

الثاني (١)

المخالف (٢) لدي لا يكفره ولكن ظهر عاده لا تقبل روايته، لأن عناده يقتضي جأته على الكذب (٣).

الثالث (٤)

قال جماعة من قال جماعة من

= يعرب لم تضع لحبر إلا للصدق دون الكذب

ويرى لقرافي أن احتمال الصدق والكذب في الخبر إنما هو من جهة المتكلم لا من جهة الوضع، فإن المتكلم قد يستعمله صدقاً على وفق الوضع، وقد يستعمله كذباً على خلاف مطابقة الوضع. وكلامه هذا مخالف للإجماع فانظر: الفروق (٢٤/١)

وتنظر في المسألة جمع الجوامع (١١٣/٢ - ١١٤)، غاية الموصول ص (٩٤)، التحرير ص (٣٠٦)، شرح الكوكب المير (٣١٢/٢)، نيسر التحرير (٢٦/٢)، إرشاد المحول ص (٤٤).

(١) الموصول (٢ - ١ - ٥٧٥)

(٢) في (ج) والمخالفة.

(٣) اختلف العلماء في قبول رويته المبتدع الذي لا يكفر ببدعته على أقوال:

أ- فمهم من رد روايته مطلقاً، ومهم الإمام الرازي كما ذكرها والقاضي أبو بكر، وذلك لأنه فسق ببدعته، ولا تقبل رواية الفاسق كما لا تقبل شهادته وقد وصف هذا القول بأنه صحيح لأن صاحبه الصحيحين وغيرهما احتجا برواية كثير من العبدعة غير السعاة

ب- ومهم من قبل روايته إذا لم يكن ممن يسجل الكذب في نصره مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وعرى هذا القول إلى الشافعي. جـ- وقال قوم تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته وهذا مذهب جمهور العلماء

انظر المسألة مع تعصيل موضع لها في الكفاية ص (١٩٤)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٠٣)، شرح النووي على مسلم (٦٠/١)، تدريب الراوي (٣٢٤/١ - ٣٢٥)، توضيح الأفكار (١٩٨/٢)، العدة (٩٤٨/٣)، أصول الشرحي (٣٧٣/١)، المستصفى (١٦٠/١)، الروضة ص (٥٦)، إتحاف لامدي (٢٦٨/١)، المسودة ص (٢٦٣)، لكشاف عن الموصول (٢١٦/٢ ب)، شرح تنقيح الموصول ص (٣٦٢)، كشف الأسرار (٢٦/٢)، جمع الجوامع (١٤٧/٢) لعرائد (١/١٥٦)، التحرير ص (٣١٣)، شرح الكوكب المير (٤٠٣/٢)، فرائح الرحمة (١٤٠/٢)، إرشاد المحول ص (٥٠)

(٤) الموصول (٢ - ١ - ٤٠٨)

المعتزلة^(١)، الإجماع على العمل بموجب الخبر يدل على صحته قطعاً^(٢)، لأن العادة في المظنون أن يقبله بعضهم ويرده بعضهم وما قالوه ناطل^(٣).

لرابع^(٤).

قال بعض ربيدية^(٥)

(١) من المعتزلة القائلين بذلك أبو هاشم وأبو عبد الله البصري، كما قال به الكرخي من الأحناف وهو قول عيسى بن أبيان، ونقله في المسودة عن عامة الفقهاء من المالكية والحنابلة والشافعية وقد قالوا إنه يدل على صدقه قطعاً ولا كان عملهم بمعتضه خطأ، والأمة لا تجتمع على الخطأ، انظر المعتمد (٥٥٥/٢)، المسودة ص (٢٤١)، موانع الرحمن (١٢٥/٢)، توضيح الأفكار (١٢٥/١).

كما مال القاضي أبو يعنى الفراء إلى هذا الرأي حيث ذكر أن المتفق على قبوله يدل على أنه حق؛ لأن قبول الأمة يدل على أن الحجة قد قامت عندهم بصحته، لأن عادة حبر الواحد الذي لم تقم الحجة به أن لا تجتمع الأم على قوله وإنما يقبله قوم ويرده قوم. انظر: العدة (٩٠٠/٣)، المسودة ص (٢٤٣).

كما يرى الشوكاني أن الإجماع على العمل بمقتضى الخبر يعيد العلم؛ لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه.

انظر: إرشاد المصالح ص (٤٩).

ودهب بعض الأصوليين إلى أنه يدل على صدقه إذ صرحوا بالاستناد إليه

انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع (١٢٥/٢)

(٢) في (ب) و«ظلماء».

(٣) وجه الإطلاق أنه من المحتمل أنهم لم يعملوا به بل عبره من الأدلة. أو عمل بعضهم به وبعضهم بغيره، وتقدير عمل الكل به فلا يدل ذلك على صدقه قطعاً؛ لأنه إذا كان مظهر الصدق فالأمة مكلفة بالعمل بموجبه، وعملهم بموجبه مع تكليفهم بذلك لا يكون خطأ، ومع هذه الاحتمالات صدقه لا يكون مقطوعاً

انظر: المحصول (٢ - ٤٠٩/١)، والإحكام (٢٤١/١)

وانظر المسألة أيضاً في الزهراء (٥٨٥/١)، نهاية السؤل (٦٥/٢)، التحرير ص (٣٣٣)، بسير

التحرير (٨٠/٣)، توضيح الأفكار (١٢٥/١)

(٤) المحصول (٢ - ٤١٠/١).

(٥) هذه العروة سمي أهلها بالربدية نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب =

نقاء البحر لمقبول^(١) مع توفر الدواعي على إبطاله يدل على القطع بصحته.

وما قالوه. ليس بشيء^(٢)

= والزيدية فرقة كبيرة من فرق الشيعة، وقد اختلفوا بها لأهلهم تشيعوا في الإمام علي رضي الله عنه وفصلوه عن جميع أصحابه بما فيهم أبو بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - ، ولكنهم لم يكفروا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، وخصوصاً من تابعهم علياً، وعترف بإمامتهم وإمام زيد فقه متكلم وله في أمته كتاب المجموع، وقد انقسم أتباعه في عهده إلى قسمين الأول الرافضة وسموا بذلك لأهلهم رفضوه عندما نهاهم عن سب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لثاني: بقرا معه وسموا زيدية، ثم تشعبت هذه الفرقة إلى ثلاث طوائف: الأولى: الجارودية وهم يعظمون في أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -
لثانية: المسلمانية وهم يعظمون أبا بكر وعمر ويعظمون في عثمان - رضي الله عنه
الثالثة: الصالحية وهم يعظمون أبو بكر وعمر وسوقفون في حر عثمان، ويمكن تقسيم الزيدية إلى قسمين المتقدمون منهم، وهم لا يعدون رافضة ويعترفون بإمامة الشيعيين أبي بكر وعمر والمتأخرون وهم يرفضونهما ويعتدون رافضة.
والمذهب الزيدي الآن قائم باليمن إلى جانب المذهب الشافعي - والزيدية الآن أقرب إلى المذهب الزيدي عند المتقدمين.

ومن أصول مذهب الزيدية حوار إمامة المفصول مع وجود العاقل، وجوار مباحة إمامين في إقليمين، ويعتقدون أن مرتكب الكبيرة محلد في النار ما لم يتوب بصراحة، وقد نهجوا في ذلك منهج المعتزلة

وهناك توافق إلى حد كبير بين فقه الزيدية وفقه الإمام أبي حنيفة، ولعل ذلك يعود إلى التقاء لذي تم بين أبي حنيفة وزيد، وتلاقى مذهبهم في بلاد ما وراء النهر حيث شطت الدعاية للمذهب الزيدي في القرن الثالث الهجري هناك.

انظر الكلام عن هذه الفرقة في الفرق بين الفرق للبعداوي ص (١٦ - ١٧)، والملل والحل (٢٠٧/١)، مطبوع مع المفصل، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للإمام الرازي ص (٧٨)، والمذاهب الإسلامية لأبي دهر ص (٧٢)، وتاريخ الفكر الإسلامي في اليمن ص (١٠٥) وهناك دراسة وجبة عن هذا المذهب في بحث موسع تحت عنوان «تاريخ الفرق الزيدية بين القرن الثاني والثالث الهجري» لبدكتورة فصيحة الشامي

(١) هي (ج) والمقبول.

(٢) وقد قال إنه لا يدل على صحة الحديث السيوطي والبيهاري وغيرهما

انظر تدريب الراوي (٣١٦/١)، نهاية السؤل (٦٨/٣)، فوائد الرحوت (١٢٦/٢)

ووجه عدم دلاله على الصحة احتمال أنه كان من باب الأحاد أولاً ثم اشتهر بين الناس، ولأن =

الخامس^(١):

تمسك جماعة^(٢) في القطع بالحبر بأن العلماء من بين محتج به ومؤول له، وذلك يدل على اتفاقهم على قوله.

وهو ضعيف^(٣)؛ لاحتمال أن يكون قوله كقول حبر^(٤) لوحد^(٥).

السادس^(٦)

إذا أكثر من الروايات مع فئة محتلفين لأهل الحديث، فإن أمكن تحصيل ذلك القدر في ذلك^(٧) الزمن قلت وإلا فلا^(٨).

السابع^(٩).

إذا لم يعرف نسبة وكان له اسمان وهو

= عدم تأثير لدواعي في بطلان الباطل لا يفيد طر صحة فضلاً عن القطع، بل ربما كان صد الشيء مقطوعاً مع تور الدواعي على بطلان ذلك الشيء ولا يبطل، كعقائد المشركين. انظر المحصول (٢ - ٤١٠/١ - ٤١١)، الفوائد (١٥٧/ب)، فوائذ الرحمت (١٢٦/٢).
(١) المحصول (٢ - ٤١١/١).

(٢) نسبة السيوطي إلى ابن السمعاني، ومال إليه الشوكاني حيث ذكر أن الأمة إذا ظفت الحبر بالقبول فكانوا بين عامل به ومثاول له، فإن هذا من المعلوم صدقه انظر تدريب الراوي (٣١٦/١)، إرشاد الفحول ص (٤٩ - ٥٠).

(٣) وعلى أنه لا يدب على القطع بالحبر أبو الحسين المصري والأمدى والبهارى والسيوطي. انظر المعتمد (٥٥٨/٢)، الإحكام للأمدى (٢٤١/١)، وبهاية السؤل (٦٩/٣)، تدريب الراوي (٣١٦/١)، فوائذ الرحمت (١٢٩/٢).

(٤) في (ب) حبر، وهو تحريف.
(٥) وذلك لأن لطائفة التي عملت بمقتضاه لمعها لم تعمل به بل بعيره، وينقدير أن تكون عاملة به فاتفقهم على قوله لا يوجب كونه صدقاً؛ لأنهم مكلفون باتباع الظني انظر: المعتمد (٥٥٨/٢)، الإحكام للأمدى (٢٤١/١).

(٦) المحصول (٢ - ٦١٢/١).
(٧) في (ب) «ذلك».

(٨) انظر: المعتمد (٦٠٨/٢)، جمع الحوامع مع شرحه المحلى (١٤٧/٢)، غاية الوصول ص (٩٩)، وبهاية السؤل (١٥٥/٣).

(٩) المحصول (٢ - ٦١٢/١).

بأحدهما (*) أشهر، جازت الرواية عنه (١).

فإن كان مراداً بهما (٢) * وهو بأحدهما محروح، وبالأخر معدل، فلا (٣).

الثامن (٤) :

إذا أرسل حديثاً مرة ثم أسدده أخرى، أو وقعه على الصحابي ثم رفعه، قل (٥)، فلو

(١) انظر المعتمد (٢/٦٠٨ و ٦٢١)، الكفاية ص (٥٣٣)، تدريب الراوي (١/٣٢١).

(٢) ما بين المجتين ماقط من (ج) سهواً وهو سطر كامل فيها.

(٣) وقد قال بذلك العراقي وابن قدامة

انظر المستصفى (١/١٦٢)، الروضة ص (٥٩)، نهاية السؤل (٣/١٥٦)، ومذكرة الشيخ محمد

أمين الشافعي على روضة الناظر ص (١١٩).

(٤) المحصول (٢ - ١/٦٦٣).

(٥) المراد قبل إسناده ورفع؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون سمع الحديث مسداً نسي من يروي عنه وقد

علم أنه سمعه مسداً متصلاً فأرسله اعتماداً عليه ثم تذكره فأسنده ثانياً، أو كان ذاكرة للإسناد

فأسنده ثم نسي من يروي عنه فأرسله ثانياً

كما يجوز أن يكون سمعه من الصحابي يرويه مرة عنه عليه الصلاة والسلام ومرة عن نفسه، أو

سمعه وصله بالنسي ~~نسي~~ نسي ذلك وظن أنه ذكره عن نفسه، فحينئذ يصل الإسناد والرفع

ومما قول عامة المحدثين والأصوليين، ومن قال به الخطيب البغدادي والرازي وابن الصلاح

والمحدث بن تيمية والإمام النووي، ونقله السيوطي عن المحققين من المحدثين والعقهاء وأصحاب

الأصول كما قال به عبد العزيز البحاري وابن الهمام وغيرهم

انظر الكفاية ص (٥٨٧)، مقدمة ابن الصلاح ص (٦٥)، شرح النووي على مسلم (١/٣٢)،

تدريب الراوي (١/٢٢١ - ٢٢٢)، توضيح الأفكار (١/٣٤٣)، وانظر المعتمد (٢/٩٣٩ -

٦٤٠)، المحصول (٢/٦٦٤)، الإحكام للأمامي (١/٢٠٣)، المسودة ص (٢٥١)، كشف

الأسرار (٣/٧ - ٨)، التحرير ص (٣٤٨)، شرح الكوكب المير (٢/٥٤٩ - ٥٥٠)، سير التحرير

(٣/١٠٩)

وخالف في ذلك بعض المحدثين فقالوا إن أحكم في ذلك للأكثر من أحواله، وإن كان أكثر

أحوال الراوي الرفع والوقف منه بادر، فالحكم لرفع وإن كان الوقف أكثر أحوال الراوي والرفع منه

بادر، فيكون الحكم للوقف

ويرى فريق آخر أن ليس في المسألة قانون مطرد، ولا حكم كمي، وإنما هو موضع اجتهاد

فالترجيح دائر إلى ما يقوي من المرجحات وبهذا لا ين دقيق العيد انظر توضيح الأفكار

(١/٣٤٣ - ٣٤٤)

كان من شأنه إرسال الأحاديث يد رواها فائق^(١) أن روى^(٢) حديثاً مسدوداً وهي قوله مذهبان^(٣).

وهي مسألة المنهاج^(٤) فافهمه.

فإن قلنا^(٥) فقال لشافعي لا أقبل شيئاً من حديثه إلا إذا قال فيه حدثني أو سمعت، دون غيرهما من الألفاظ الموهمة^(٦).

وقال بعض المحدثين يختص القبول بسمعت^(٧)

(١) هذه اللفظة محرفة في (ح) إلى (فاسق).

(٢) في (ج) اروي فيه.

(٣) المذهب لأول العيول، فأما عدد من يقبل مراسيل فإنه يقبله، وأما من لا يقبلها فكثير منهم قبله أيضاً، وذلك لأن إرساله مختص بالمرسل دون المسدود، فوجب قبول مسدوده، ومن قبله لإمام البصراوي.

المذهب الثاني لا يقبل، لأن إهماله لاسم الرواة يدل على علمه بصحةهم إذ لم يعلم عدالتهم لصريح بهم، ولا شك أن تركه لمرأوي مع علمه بصحة حياته وغش فإنه يقع في العمل بما ليس بصحيح، وإذا كان خائفاً لم تقبل روايته مطلقاً.

انظر المعتمد (٢/٢٢٤ - ٦٢٥)، المحصول (٢ - ١/٦٦٤ - ٦٦٥)، المنهاج مع نهاية السون (٣/٢٠٧) كشف الأسرار (٣/٧)، الإبهاج (٢/٣٨١).

(٤) انظر المنهاج مع شرحه نهاية السون (٣/٢٠٤).

وقد جعل الأسوي وابن السبكي شرحاً لمنهاج عرض لمسانه فيمن شكه إرسال الأحاديث، ثم روى حديثاً مسدوداً، ولم يحتجها في من أرسل ثم أسد المتقدم ذكرها في أول هذه المسألة مع أن عبارة البصراوي كالصريحة فيها وهي ذلك يقول ابن السبكي «وأما إن أرسله هو مرة وأسنده أخرى فعناره المصنف كالصريحة في أن الكلام فيه وإن فيه خلافاً، وعليه جرى الشارحون، والخلاف فيه ثابت عن بعض المحدثين، ولكن الذي جزم به الإمام وأتباعه أنه يقبل، وما يرى المصنف يخرج عن طريقته، ولا يعلم أنه وقف على هذا الخلاف، والذي عدنا أن مراده من شأنه إرسال الأخبار إذا أسند حراً هل يقبل أو يرد وهي مسألة ذات خلاف مشهورة.

انظر الإبهاج (٢/٣٨١ - ٣٨٢).

(٥) في (ج) وقيلنا هذا.

(٦) نقلها عن الشافعي أبو الحسين البصري والرازي وابن السبكي.

انظر المعتمد (٢/٦٢٥)، المحصول (٢ - ١/٦٦٥)، الإبهاج (٢/٣٨٢).

(٧) ويحصول القول بسمعت، وهؤلاء يفرقون بين أن يقال حدثني فلان وأخبرني فيجعلون الأول دالاً =

التاسع^(١):

إذا زاد أحد الرواة واتحد المجلس، فيشترط فيه^(٢) مع ما ذكره في المنهاج^(٣).
أن لا يكون الممسك عن الريادة أصط من بروي^(٤)، وأن لا يصرح بميها^(٥).
فإن صرح به كقوله: إنه عدي الصلاة والسلام وقف على هذا المفظ ولم^(٦) يأت
بعده بكلام أحر مع استطاري له، فإنهما يتعارضان^(٧).
ولو لم يعلم هل تعدد المجلس أو اتحد، فتحكمه حكم المتحد وأولى كما قاله في
الإحكام^(٨).

- = على أنه شافعه بالحديث، ويجعلون الثاني متردداً بين المشاهدة وبين أن يكون أخته أو كسب إليه
نظر المعتمد (٦٢٥/٢)، المحصول (٢ - ٦٦٥/١)، وانظر الفرق بين سمعت وحدثي في
الكندية للمعادي ص (٤١٣)، مقدمة ابن الصلاح ص (١١٩)، وتغرب الراوي (٨/٢ و ٩)
(١) المحصول (٢ - ٦٧٨/١ - ٦٧٩)، وأشار إليها ابن السبكي في جمع الجوامع (١٤٢/٢).
(٢) سقط من (ج) كلمة «فيه».
(٣) ذكر البيضاوي في المنهاج شرطين لقبول الزيادة:
الأول: جواز الدخول على الآخرين.
الثاني: عدم تغيير إعراب الباقي.
انظر: المنهاج مع نهاية السؤل (٢١٩/٣).
(٤) نهاية الورقة ٨٨ ص (ب).
(٥) أم الشافعي فقد نقل عنه أنه قبل الريادة من غير تعرض لهذه الشروط، كما حكى ذلك إمام
الحرمين الجويني في البرهان (١/٦٦٢).
وانظر: الإنهاج (٢/٣٨٦)، نهاية السؤل (٣/٢٢٣).
كما يرى بعض الأصوليين أنه إذا كان راوي الريادة واحداً والساکت عنها واحداً، قلت الريادة، وإن
كان الساکت جماعة فلا.
انظر: الإنهاج (٢/٣٨٦)، نهاية السؤل (٢/٢٢٣)، توضيح الأفكار (٢/١٧).
وهناك أقوال أخرى انظرها في: الكفاية ص (٥٩٧)، فواتح الرحموت (٢/١٧٣).
(٦) في (ج) «ولو».
(٧) أي ويصار إلى الترجيح كما هو سنة التعارض.
(٨) الإحكام (١/٢٨٩).
وكذا قال ابن الحاجب في مختصره ص (٨٦).

العاشر (١١):

الراوي الواحد إذا رد في الحديث مرة^(٢١)، وحديث آخرى. فإن تساوبا أخذنا بالزيادة.

وإن ترجح أحدهما ولكن قال الراوي: سهوت ثم تذكرت، رجحنا إليه ولا^(٢٢) بأحد بالأكثر^(٢٣).

* * *

وقد تقدم الكلام عن الزيادة في مسألة قبل هذه وفيها بحث أوسع من هذا انظر: ص (٣٤٢)

(١) المحصول (٢ - ١/٦٨٠)

(٢) نهاية الورقة ٣٦ من (أ)

(٣) في (ج) «ولم»

(٤) هذه المسألة مبنية على حالة توفر شروط قبول الزيادة في حين أن المجلس متحد، ولها ثلاثة أحوال.

الأول أن تتساوى مرات، الزيادة ومرات حديثها فحسب الزيادة؛ وذلك لأن السهو في سياق ما سمع أكثر من إثبات ما لم يسمع، وقد أشار المصنف إلى ذلك هنا وفي نهاية السور (٣/٢٣٠)، ناقلاً عن الإمام الرازي

الثاني. أن ترجح رواية الحديث وذلك بأن كانت مرات الزيادة أقل من مرات الإمساك. فهذا لا تقبل الزيادة؛ لأن حمل الأقل على السهو أولى من حمل الأكثر عليه

ويستثنى من هذه الحالة ما إذا قد الراوي سهوت في تلك المرات وتذكرت في هذه المرة أو كان له كتاب يرجح إليه فهاهنا يرجح المرحوح على الراجع. ونقل الزيادة، ولا تأخذ بالأكثر لأجل هذا التصريح.

الثالث أن ترجح رواية الزيادة وذلك إذا كانت مرات الزيادة أكثر فهاهنا تقبل الزيادة ويعتبر بكثرة المرات. لأن حمل الأقل على السهو أولى وأيضاً فلأن حمل السهو على سياق ما سمعه أولى من حمله على توهم أنه لم يسمعه

انظر المعتمد (٢/٦٥)، المحصول (٢ - ١/٦٨٠ - ١/٦٨١)، نهاية السور (٣/٢٣٠)، شرح الكوكب (٢/٥٤٥)

وقد ذكر ابن الحاجب والبيضاوي المسألة بصورة احتمالية واعتبر البيضاوي فيها كثرة المرات بطلقاً دون التعرض إلى لأحد مرات الغله عدم يصرح الراوي بأنه سهى ثم تذكر، فذلك رادها لأستوي من المحصول

انظر المسحاح مع نهاية السور (٣/٢١٠ - ٢١٧)، مختصر ابن الحاجب ص (٨٦)

فصل

مستند غير الصحاحي في الرواية سبعة أمور^(١) معروفة.

ومراتبها على وفق الترتيب الواقع في المنهاج^(٢).

= ويرى بعض الأصوليين. أن الأوجه في هذه المسألة الحمل على الحذف مطلقاً، لأن الظاهر من حال الثقة أنه سمع تلك الريادة وتركها لعمه للحذف، فإن حذف بعض الخبر جازئ فلا وجه للمرد بل يقبل مطلقاً.

انظر: التحرير ص (٣٤٩)، فوائح الرحموت (١٧٣/٢).

وانظر لأمثله على مسألة زيادة الروي في الإيهام (٣٨٧/٢)، شرح الكوكب المنير (٥٤٦/٢)، وهناك تفصيل للمسألة في المعتمد (٦١٥/٢)، الكفاية ص (٥٩٧)، الإحكام للأمدي (٢٨٩/١)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (٧٧)، المسودة ص (٣٠٢)، الإيهام (٣٨٧/٢)، التحرير ص (٣٤٩)، تيسير التحرير (١١٠/٢)، تدريب الراوي (٢٤٥/١ - ٢٤٦)، شرح الكوكب المنير (٥٤٥/٢) وما بعدها، فوائح الرحموت (١٧٣/٢).

(١) لم ينق الأصوليون وعلماء الحديث على هذا العدد ولا على الترتيب الذي ذكره المصنف هنا وأشار إلى أنه ترتيب المنهاج تبعاً للمحصل، فقد اختلفوا في ترتيبها قوة وضعفاً، كما اختلفوا في عددها، فقد جعلها ابن حزم وابن قدامة أربع مراتب، وجعلها المرالي خمساً، والأمدي وابن الحاجب ستاً، وابن الصلاح والنووي والعراقي وابن حجر ثمان مراتب، وجعلها ابن السكيت تسعاً، وركبها الأنصاري إحدى عشرة مرتبة.

وترتيب كل هؤلاء مختلف، مع الاتفاق في ترتيب بعضها من حيث القوة والضعف.

انظر: المعتمد (٦٦٣/٢)، الإحكام لابن حزم (٢٥٥/٢)، أصول الشريفي (٣٧٥/١)، المستقصى (١٦٥/١)، الروضة ص (٦١)، الإحكام للأمدي (٢٨٠/١)، مقدمة ابن الصلاح ص (١١٨)، مختصر ابن الحاجب ص (٨٣)، التقريب مع تدريب الراوي (٨/٢)، تنقيح الفصول ص (٣٧٥)، كشف الأسرار (٣٩/٢)، بيان المختصر (١٠٥٨/٣)، جمع الجوامع (١٧٤/٢) - (١٧٥)، غاية الوصول ص (١٠٦)، فتح المعيث (١٦/٢)، التحرير ص (٣٣٩)، شرح الكوكب المنير (٤٩٠/٢)، تيسير التحرير (٩١/٢)، فوائح الرحموت (١٦٤/٢)، توصيح الأفكار (٢٩٥/٢)، إرشاد المحول ص (٦١)، قواعد التحديث ص (٢٠٣).

(٢) انظر: المنهاج مع شرحه نهاية السؤل (١٩٢/٢).

وقد ذكر البيضاوي هذه المراتب ولم يشر إلى العاظم. وقد ذكرها الأسوي وابن السكيت في شرحيهما على المنهاج، وهذه المراتب هي كما يلي مرتبة على وفق ترتيب المنهاج:

الأولى - أن يسمع الحديث من لفظ الشيخ ولفظ لرواية فيها أن يقول: حدثني، أو أخبرني، أو =

كما ذكره في المحصول^(١)، إلا الخامس فإن الإمام جعله^(٢) في المرتبة الثالثة^(٣)

وإذا روى بقراءة الشيخ نظر إن لم يقصد الشيخ إسماعه فيقول: قال^(٤)، وحدث،
وأخبر وسمعه^(٥)^(٦)

= حدثنا، أو أخبرنا.

الثانية أن يقرأ على الشيخ ويقول له بعد القراءة أو قبلها: هل سمعت؟ فيقول: نعم، أو الأمر كما
فريء علي. ويجوز المروي أن يقول: حدثني، أو أخبرني، وسمعت على الخلاف فيها.
الثالثة أن يقرأ على الشيخ ويقول له: هل سمعت؟ فيشير الشيخ إما برأسه أو بإصبعه إلى أنه قراء،
فيقوم بذلك مقام التصريح في الرواية ووجوب العمل.

ويقول: حدثني، أو أخبرني، مفيدة بقراءة عليه ومظافه على خلاف

الرابعة أن يقرأ عليه ويقول له: هل سمعت؟ فيكت ويغلب على طن القاريء أن يكونه إجماع،
ويقول هنا: أخبرنا، وحدثنا قراءة عليه.

الخامسة أن يكتب الشيخ فيقول: حدثنا فلان، ويذكر الحديث إلى آخره ثم يقول له: أروه عني،
أو أحرث لك روايته، وفي الإطلاق خلاف

وتجوز الرواية ما يقول: «أخبرني» ولا يقول سمعت ولا حدثني وهذه المرتبة جعلها الإمام
المراري في المرتبة الثالثة كما سيأتي.

السادسة أن يشير الشيخ إلى كتاب فيقول: سمعت ما في هذا الكتاب من فلان، أو هذا مسموعي
منه، أو قرأته عليه ويسمونها: المناولة

وتجوز الرواية بقوله: نادلي، أو أخبرني، أو حدثني مناولة، على خلاف في الإطلاق

السابعة أن يحير الشيخ فيقول: أحرث لك أن تروي عني ما صحح من مسموعاتي أو مؤلفاتي أو
كتاب كذا. فيقول الراوي: أجاد لي فلان كذا، وحدثني وأخبرني إجازة وفي الإطلاق خلاف
انظر: الإيهام (٢/٣٦٨ - ٣٧٦)، نهاية السؤل (٣/١٩٣ - ١٩٧).

(١) المحصول (٢ - ١/٦٤٤)

(٢) في (ب) «جعل».

(٣) المحصول (٢ - ١/٦٤٥).

وقد جعله البيهقي في المرتبة الخامسة ووافقه على ذلك ابن الصلاح والنووي والعراقي
انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١٥٣)، تدريب الراوي (٢/٥٥)، فتح المنبث شرح ألفية العراقي
(٢/١٢١)، توضيح الأفكار (٢/٣٣٨).

(٤) كررت (قال) في «ح»

(٥) سقطت من (ج) كلمة «وسمعت».

(٦) وذلك أن الشيخ قد يكون قصده أن يسمع رجلاً معيماً فيسمعه رجل آخر لا يعلم به الشيخ أو لا.

أي ولا يقول^(١) حدثنا وأحبر^(٢)

وإد قر^(٣) على الشرح فصل. نعم، أو أشد أو سكنت السكون لمعبر، فيقول
«نقارى» حدثنا، وأحبرنا^(٤)

= يحب أن يسمعه، يريد أن يروي عنه فيقول قال حدث الشيخ، وقد قال الحطيب البغدادي
في مثل هذه الحالة «كان شيخ أبو بكر البرقاني يقول فيما رواه لنا عن أبي العاصم عبد الله بن
إبراهيم الجرجاني المعروف بالأبندوبي سمعت، ولا يقول حدث ولا أخبرنا» سألته عن ذلك،
قال، كان الأبندوبي عسراً في الرواية جداً مع ثقته وصلاحه ورهله، وكنت أمشي مع أبي
محمود بن الكرخي إليه، فجلس أبو منصور عنده وحلّس أنا سيث لا يراني الأبندوبي، ولا يعلم
بمحوري فيقرأ هو الحديث على أبي منصور، وأنا أسمع، فلما أقول فيما أرويه عنه سمعت ولا
أقول حدثنا ولا أخبرنا، فإن قصده كان الرواية لأبي منصور وحده»

نظر: الكفاية (٤١٦ - ٤١٧)، فتح المغيث (٢١/٢ - ٢٢)

كما أن بعض علماء الحديث وبعض أهل الأصول قال عن هذه الألفاظ إنها لا تفقه بسماع
السامع، وقد جرى السرف على استعمالها في ذلك.

انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١٢١)، تدريب الراوي (١١/٢)، التحرير ص (٣٣٩)، توضيح
لائك (٢٩٧/٢).

(١) في (ب) «ولا يقول»

(٢) وذلك لأنه لم يحبر، ولم يحدثه فيكون كادياً في قوله ذلك إذا قال وهذا رأي الإمام الرازي
والأمدي وابن الحاجب والعقيد وعبد العزيز البحاري والفتوح وغيرهم

نظر المحصول (٢ - ١/٩٤٤)، الإحكام بلامدي (١/٢٨٠)، لمختصر ص (٨٢)، شرح
العقيد (٢/٦٩)، كشف الأسرار (٣/٣٩)، الإيضاح (٢/٣٦٨)، التحرير ص (٣٣٩)، شرح
الكوكب (٢/٤٩١ - ٤٩٢)، إرشاد المحول ص (٦٢)

(٣) في (ب) «وقرى»

(٤) أما في الحالة الأولى وهي قول الشيخ، نعم أو الأمر كما قرأه عليّ، فأكثر العلماء على جواز
حدثنا وأحبرنا.

وأما في حالة إنشائه أو سكوته فقل عن بعضهم جواز حدثنا وأحبرنا ومنها بعضهم، ومن معها
أبو الحسين البصري والشرقي والإمام الرازي في إنشائه، وابن الصغ وغيرهم

انظر معرفة علوم الحديث ص (٢٩٠)، المعتمد (٢/٦٦٤)، الجمع ص (٤٥)، المحصول (٢ -
١/٦٤٥ - ٦٤٦)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٢٦)، جامع بيان العلم وفضله (٢/١٧٥)، كشف
الأسرار (٣/٤٢)، الإيضاح ص (١٢٣)، فتح المغيث (٢/٣٧ - ٣٨)، توضيح الأفكار (٢/٦ - ٣ -
٣٠٧)

وكذا سمعت (١)، عند نصريح (٢) لشع، كما قاله في المحصول (٣)
ولا فرق في حديثنا وأحرون بين التفسير والإطلاق عن الأصم (٤)
ومثله الحاكم (٥).

(١) مع إطلاق سمعت في هذه الحالات حمدة مهم لافلاني وليسوطي. وأجازها الإمام مالك
وسفيك الثوري وابن عينة

قال ابن دقيق العيد وهو تسمع خارج عن الوضع ليس له وجه قال وربما قرأ بعضهم بأن قال
سمعت فلاناً قراءة عنه

انظر المدة (٩٧٧/٣)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٢٣)، تدريب الراوي (١٧/٢)، الإلماع ص
(١٢٤)، فتح المعيت (٢٩/٢)، توضيح الإنكار (٣٠٥/٢)

(٢) في (ب) وتصريح.

(٣) المحصول (١ - ٦٤٥/١)

(٤) اختلف العلماء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

الأول جواز إطلاق حديثنا وأحبرنا، وهذا مذهب جمهور المحدثين والفقهاء، وقال به الإمام أبو

حيفة ومالك وأحمد في إحدى روئيتين عنه كما قال به الرمزي والنوري، والإمام البخاري وابن

عوب ويحيى بن سعيد القطان والطحاوي وسنن بن شميل وأبو نعيم الأصبهاني، كما اختاره

القاضي العماد وصححه ابن الحاجب وابن المهتم والبيهاري

الثاني مع الإطلاق، ودل به أحمد في رواية كما ذهب إليه بن المبارك ويحيى بن يحيى النعماني

والسني، وصححه النوراني والافلاني وكثير من المحدثين

الثالث التفصيل فيمع إطلاق حديثنا ويجوز إطلاق أحبرنا

وحد مذهب الإمام الشافعي والأورعي وسلم بن الحاجب وابن وهب وابن جريح

انظر المدة (٩٧٧/٣ - ٩٧٨)، الكفاه ص (٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٤) وما بعدها، المستصفي

(١٩٥/١)، الورع ص (٦١)، الإلماع ص (١٢٤ - ١٢٥)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٢٣)،

مختصر ابن الحاجب ص (٨٤)، المسودة ص (٢٨٣)، التعريب مع شرحه تدريب الراوي

(١٦/٢ - ١٧)، كشف الأسرار (٤٢/٣)، بيان المختصر (١٠٦٢، ٣)، التحرير ص (٣٤١)،

شرح الخوك (٤٩٤/٢)، بيسر التحرير (٩٣/٢)، فروع الرحيم (١٦٥/٢)، توضيح الأمكار

(٣٠٦ - ٣٠٥/٢)، إرشاد الفحول ص (٩٢)

(٥) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم البسابوري، أبو عبدالله الحاكم، المعروف

بـابن أبيج ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وطلب العلم في صغره، كان إماماً جليلاً وحافظاً

متناً اتفق على إمامته وخلالته وعظم قدره، وشيوخه الذين سمع منهم بسابور وحده نحو ألف =

عن الأئمة^(١) الأربعة^(٢)

وصحح الأمدي: أنه لا بد من التقييد فيقول: حدثنا أو^(٣) أخبرنا قراءة عليه؛ لأن إطلاعهما يشعر^(٤) بنقل الشيخ^(٥)

وحزم^(٦) في المحصول^(٧) بأنه لا^(٨) يصور حدثني ولا أخبرني عند عدم التصريح، وكذا سمعت، كما تقدمت الإشارة إليه

= شيخ وسمع من غيرها ما يقرب من ألف أيضاً صنف تصانيف كثيرة منها المستدرک، معرفة علوم الحديث، مركب الأخبار، الإكثير، فضائل الشافعي توفي سنة خمس واربعمائة
انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٤/٢٨٠)، تبين كذب المعترّي من (٢٢٧)، تذكرة الحفاظ (٣/١٠٣٩)، المعر (٢/٩١)، ميران الاعتدال (٣/٦٠٨)، صفات ابن السبكي (١/١٥٥)، طبقات الشافعية للأسوي (١/٤٠٥)، الدابة والنهاية (٨/٣٥٥)، مرآة البجان (٣/١٤)، لسان المعبر (٥/٢٣٢)، الوافي بالوفيات (٣/٣٢٠)، عانة المهدي في طبقات القراء (٦/١٨٤)، شذرات الذهب (٣/١٧٦ - ١٧٧)، لنجم الزاهرة (٤/٢٣٨)

(١) سقط من (ب) كلمة «أئمة»

(٢) نقله عن الحاكم ابن الحاجب والسيوطي والبيهقي

انظر محضر من المحقق من (٨٤)، وتدرج الرازي (٢/٢٠)، فوائذ الحموت (٢/١٦٥)، تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار (٢/٣٠٧)

ويظهر لي، أن نقل الحاكم عن الأئمة الأربعة إنما يعود إلى أصل المسألة وهي أن القراءة على الشيخ أخبار لا على المعركة الأخيرة منها وهي الفرق بين نقلي حدثنا وأخبرنا من جهة الإطلاق والتقييد، ربما فهم ذلك من كلام ابن الحاجب في المختصر من (٨٤)، وكلام ابن تومر في تنقيح الأنظار (٢/٣٠٧) مع شرحه، وقد حكى الحاكم خلافا العلماء في القراءة على سمعت أمي بخيار أم لا؟ ثم نقل عن عدد كثير من الأئمة أن قراءة على المحدث إخبار، وقد مال هو أيضاً إلى هذا الرأي

انظر: معرفة علوم الحديث (٢٥٩ - ٢٦٠)

(٣) في (ج) «وأخبرنا»

(٤) في (ج) «يخبر»

(٥) انظر: الإحكام للامدي (١/٢٨٠)

(٦) في (ج) «وحزم»

(٧) المحصول (٢ - ١/٦٤٦)

(٨) حدثت إلا من (ج)

وقراءة غيره عليه في كيفية الرواية كقراءته هو عليه^(١).

وأما التعبير بحدثي أو أجبرني في الإجازة^(٢).

فقبل منع^(٣)، وقيل: يجوز^(٤).

ولأكثر على التفصيل بين لإطلاق واستقيد^(٥).

(١) هذا رأي جمهور الأصوليين وأهل الحديث ومن قال به ابن الصلاح، وابن الحاجب والنووي وغيرهم

انظر مقدمة ابن الصلاح ص (٢٢)، مستمر ابن الحاجب ص (٨٤)، المسودة ص (٢٨٣)، فتح

المعيت (٢٩/٢)، تدريب الراوي (١٦/٢)، بوضوح الأفكار (٣٠٣/٢ و ٣٠٥)

أما المحاكم فله تفصيل يقول عنه: والذي استأثره في الرواية وعهدت عنه أكثر مشيحي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد حدثني فلان، وبأخذه من

المحدث لفظاً مع غيره حدث فلان، وما قرأ على المحدث بنفسه أجبرني فلان، وما قرأ على المحدث وهو حاضر أجبرنا فلان، وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاعاً يقول فيه

أناني فلان، وما كتب إليه بمحدث من مدينة ولم يشافهه بالإجازه يقول كتب إلي فلان،

انظر معرفة علوم الحديث لمحاكم ص (٢٦٠)

(٢) الإجازة في اصطلاح المحدثين: إنب الشج في الرواية عنه إما بفظه وإما بخطه بما يعيد الإجازة

لإجمالي عروماً، ولها تسعة أنواع

انظر تعريفها وأقسامها في الكفاية ص (٤٤٦)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٣٤)، تدريب الراوي

(٢٩/٢)، فتح لمعيت (٥٧/٢)، المعتمد (٦٦٥/٢)، البرهان (٩٤٥/١)، المحصول (٢)

(٦٤٩/١)، فواتح الرحموت (١٦٥/٢)

(٣) قال بالجمع الأوراعي وابن دقيق العيد وغيرهم، وذلك لعدم دلالة لفظ الإجازة على الإجازة

انظر الكفاية ص (٤٧٢)، فتح المعيت (١١٦/٢)، كشف الأسرار (٤٤/٣)، تدريب الراوي

(٥٧/٢)، المختصر ص (٨٤)

(٤) قال بالجواز بن شهاب مروي والإمام مالك وابن جريج والحكيم نزمدي والجوهري وابن لهيعة

والبهارى

انظر الكفاية ص (٤٧٤)، البرهان (٦٤٧/١)، الإلماع ص (١٢٨)، مقدمة ابن الصلاح ص

(١٥٠)، المسودة ص (٢٨٨)، فتح المعيت (١١٢/٢ و ١١٣)، كشف الأسرار (٤٤/٣)، التحرير

ص (٣٤١)، فواتح الرحموت (١٦٥/٢)، توضيح الأفكار (٣٣٦/٢).

(٥) وهؤلاء أجازوها مع انتقيد ومنعوا صد الإطلاق وهذا الذي عليه جمهور المحدثين والأصوليين،

وصححه ابن الصلاح وغيره

قال في لمحصل^(١): وإذا روى بكتابة الشيخ إليه فلا يقبل^(٢): سمعته ولا حديثي، بل أخبرني^(٣)(٤).

قال^(٥): وإذا روى بإشارة الشيخ إلى مسموعه فيقول، فأولني^(٦) أو أخبرني أو

انظر العدة (٩٨١/٣)، المستقصى (١٦٥، ١)، الإلماع ص (١٢٨)، الإحكام للآمدي (٢٨٠/١)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٥١)، مختصر ابن المحجب ص (٨٤)، المسودة ص (٢٨٨)، كشف الأسرار (٤٤/٣)، نهاية السؤل (١٩٦/٣)، فتح المغيث (١١٥/٢ - ١١٦)، تدريب الراوي (٥٢، ٢)، شرح العضد (٦٩/٢)، إرشاد الفحول ص (٦٤) ويرى بعضهم إطلاقاً أخبرني في الإجازة دون حديثاً، ومن هؤلاء السرخسي والبرزنجي وأبو عبيد الله المعتمد (٦٦٦ ٢)، أصول السرخسي (٣٧٧/١)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٥٠)، كشف الأسرار (٤٤/٣)، فتح المغيث (١١٣/٢ - ١١٤).

(١) المحصول (٢ - ٦٤٥/١).

(٢) نهاية الورقة (٨٩ من ب).

(٣) في (ج) وأخبره.

(٤) وقد حكى هذا القول عن بعض المحدثين.

انظر: شرح تنقيح الفصول ص (٣٧٦)، تدريب الراوي (٥٨/٢)، تحف نوصيح الأفكار (٣٣٩/٢).

وهناك قولان آخران في هذه المسألة:

أحدهما: جواز إطلاق حديثاً وأخبراً، وقد نال به البيهقي سعد ومصور بن المعمر وأبو السخياي.

الثاني: جواز استعمال أخبرني في حالة التقييد فقط، وهذا الذي عليه الجمهور من أهل الحديث والأصول.

انظر: لكتاية ص (٤٨٩ - ٤٩٠)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٥٤ - ١٥٥)، فتح المغيث (١٢٨/٢)، المسودة ص (٢٨٨)، تدريب الراوي (٥٧/٢ - ٥٨)، نوصيح الأفكار (٣٤١/٢)، إرشاد الفحول ص (٦٣).

(٥) المحصول (٢ - ٦٤٨/١).

(٦) المسألة: إعطاء الشيخ لطالب شيئاً من مروياته مع إجازته به صريحاً أو كناية. وله أنواع، انظر تعريفها وأقسامها في.

مقدمة ابن الصلاح ص (١٤٦)، فتح المغيث (٩٩/٢)، تدريب الراوي (٤٤/٢)، نوصيح الأفكار (٣٣٣/٢).

حدثني مساوية^(١) وفي إطلاقهما مذهب^(٢)

قال^(٣): ولا تتوقف الرواية عن الحثير على الإدس فيها^(٤)

وجزم الأمدي في الإشارة والكسبه بالتوقف^(٥)، وصحح فيهما استعمال حدثني وأنخروني مقيدة لا مطلقة^(٦)

(١) لم يتعرض الرازي إلى هذا التقيد بل ذكر أنه إذا أشار بكون محدثاً ولغيره أن يروي عنه، ولم يذكر اللفظ المستعمل فيها.

(٢) الأول: جواز الإطلاق، وحكي هذا عن الرمزي ومالك والحسن المصري وأبي الحسين. الثاني: الجمع من الإطلاق، صححه ابن الصلاح وبقه عن الجمهور كما صححه ابن قدامة وجمع من المحدثين والأصوليين، وسب إلى الأئمة الثلاثة غير مالك

انظر: المعتمد (٦٦٥/٢)، الروضة ص (٦١)، الإحكام للأملاني (٢٨١/١)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٥٠)، الإلماع ص (١٢٨)، المسودة ص (٢٨٧ - ٢٨٨)، فتح المغيث (١١٢/٢)، ١١٥ - ١١٦، تدريب الرازي (٥١/٢ - ٥٢)، شرح الكوكب المير (٥٠٨/٢)، توضيح الأفكار (٣٣٦/٢)

ولم يتعرض لرازي للإشارة إلى هذين المذهبين مع أنه يفهم من كلام الأسوي أن الرازي أشار إليهما وليس الأمر كذلك

(٣) المحصول (٦٤٨/١ - ٢).

(٤) هذا قول جمع كثير من المحدثين والأصوليين ومن قال به الرمهرمري وأبو الحسين البصري والخطيب البغدادي وابن حزم والسيوطي وابن الصباغ والفتوحي والبهارى

انظر: المحلل الماثل ص (٤٥٢)، المعتمد (٦٦٥/٢)، الكفاية (٤١١)، الإحكام لاس حرم (٢٥٥/٢ - ٢٥٦)، التقريب مع تدريب الرازي (٥٠/٢ - ٥١)، كشف الأسرار (٤٥/٣ - ٤٦)، شرح الكوكب المير (٥٠٧/٢)، توضيح الأفكار (٣٣٥، ٢)، إرشاد المحول ص (٦٣).

وحالف بعضهم فاشتراط الإدس ومن هؤلاء شير بن بهيك والعرالي وابن قدامة وابن الصلاح والنووي

انظر: الكفاية ص (٤١١، ٤٩٩)، المستصفي (١٦٥/١)، الروضة ص (٦١)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٤٩)، تدريب الرازي (٥٠/٢)، فتح المغيث (١١٠/٢ - ١١١)

(٥) أي التوقف عن الرواية بدون الإدس حيث قال الأمدي «ولو اقتصر على المساواة أو انكتابه دون لفظ الإجازة لم يجر له الرواية» إذ ليس هي الكناية والمناوبة ما يدل على تسويج الرواية عنه ولا على صحة الحديث في نفسه

انظر: الإحكام للأملاني (٢٨١/١)

(٦) الإحكام للأملاني (٢٨٠/١ - ٢٨١)

ثم قال - أعني الأمدي ^(١) - إن مجرد رؤيته حقه الشيخ لا أثر بها سواء قل - هذا خطي أو لم ^(٢) يقل، لأنه ^(٣) قد يكتب ما سمعه ثم يتشكك فيه ^(٤) . قال ^(٥) : وإذا علم على ظنه رواية حدث روى وعلم به عند الشافعي ^(٦) ، حلال لأبي حنيفة ^(٧) قال ^(٨) :

- (١) الإحكام (٢٨١/١)
- (٢) في (ج) ولم لا يقل .
- (٣) سقطت النون والهاء من (ج)
- (٤) وعلى قول الأمدي معظم المحدثين والمعهاء مهم لا يروى الرواية بمجرد الرؤية، ومن قال بذلك العراقي وابن قدامة وعبد العزيز البخاري وغيرهم
- انظر المستقصى (١٦٦/١)، علوم الحديث ص (١٦٠)، روضة الباصر ص (٩١)، الإلماع ص (٥٤٤)، كشف الأسرار (٥٣/٣)، تدريب الراوي (٦٣/٢)، توضيح الأفكار (٣٤٨/٢)
- وحكي عن الشافعي وبعض أصحابه جواز العمل بمجرد الرؤية وهذا قول الجرجاني وابن الصلاح والنوري والعراقي وابن الهمام والبهاري، كما حكاه الرامهرمزي عن بعض المحدثين.
- انظر المحدث الفاضل ص (٥٠٠)، البرهان (٦٤٨/١ - ٦٤٩)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٦٠)، التقريب مع شرحه التدريب (٩٣/٢)، فتح المغيب (١٣٩/٢)، كشف الأسرار (٤٢/٢)، التحرير ص (٣٣٩)، فوائح الرحمت (١٦٤/٢)، شرح الكوكب المير (٥١٧/٢)، توضيح الأفكار (٣٤٨/٢ - ٣٤٩)
- (٥) الإحكام (٢٨١/١)
- (٦) سبه إلى الشافعي أيضاً أبو الحسين البصري والداري واحتاره القاضي عياض وابن الصلاح انظر المعتمد (٩٢٨/٢)، المحصول (٢ - ٥٩٦/١)، الإلماع ص (١٣٩)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٩٠)
- وقد قال بقول الشافعي من الأحاف أبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة وجمهور الحنابلة انظر المسودة ص (٢٧٩ - ٢٨٠)، التحرير ص (٣٤١)، فوائح الرحمت (١٦٩/٢)، شرح الكوكب المير (٥٢٨/٢)
- (٧) نسب ألمج إلى أبي حنيفة ابن الهمام والبهاري
- انظر التحرير ص (٣٤١)، فوائح الرحمت (١٦٩/٢)
- احتار هذا اللون من الشافعية العراقي والشيرازي وبعض من أهل الحديث وأصول انظر المستقصى (١٦٧/١)، الدمع ص (٤٥)، الإلماع ص (١٣٩)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٩٠)، الروضة لابن قدامة ص (٦٢)
- (٨) الإحكام (٢٨١/١)

وإذا روى أحاديث أو عن شيوخ وشك في واحد منهم ^(١) غير معين، منعت عليه الرواية ^(٢)



(١) لفظ «مهم» ساقط من (ح)

(٢) وهذا قول الخطيب والعرالي وابن قدامة.

وقد قال الخطيب: «وإن كان الحديث الذي شك فيه لا يعرفه بعينه لم يجز التحديث بشيء مما في ذلك الكتاب»

انظر الكفاية ص (٣٤٦)، المستصفي (١/١٦٦)، روضة الناظر ص (٦٢)

وحكى انقاضي عياض عن بعض الأصوليين أنهم جردوا الرواية في هذه الحالة، ثم قال «وأنكره المحققون إذ لا يصح له تسمية من سمعه منه إلا على الإرسال، ولعله مراد من أحاده».

انظر: الإلماع ص (١٤٠)

لِكِتَابِ التَّالِيَةِ^(١)

فِي الْإِجْمَاعِ^(٢)

وفيه مسائل

الأولى:

المجتهد المصدّق إن لم يكفره فحلاله معه به مطبقاً^(٣)، لأنّ الأدب لا تنهض

بدونه

(١) في هامش (ب) هنا «بلغه»

(٢) الإجماع لغة الغرم والاتفاق يقال أجمع القوم على كذا، أي اتفقوا عليه، وفي الآية الكريمة ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ أي عزموا، وجاء في الحديث ومن لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له أي من لم يعزم عليه فيومه.

وفي الاصطلاح اتفاق مجتهدي أمة مجتهد عليه السلام وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور.

انظر: المصباح (١١٩٩/٣)، لسان العرب (٥٧، ٨)، المصباح المير (١٠٩، ١)، تاج العروس (٣٠٧/٥)، إرشاد المصالح (٧١).

وانظر تعريفه في الاصطلاح أيضاً في النبعة (١٧٠/١)، النسخ (٤٨)، المستصفي (١٧٣/١)، المحصول (٢ - ٢٠، ١)، روضة الناظر (٦٧)، الإحكام للأمدّي (١٤٨/١) مختصر ابن الحاجب (٥٥)، المهاج مع نهاية أسرار (٢٣٧، ٣)، كشف الأسرار (٢٢٦/٣)، جمع الجوامع شرح المحسى (١٧٦/٢)، التمهيد للأسوي (١٥١)، انشراح (٣٣٩)، شرح الكوكب (٢١١/٢)، فوائذ الرحموت (٢١١، ٢).

(٣) وذلك لأن من أمل الحل ولحقه، داخل في مفهوم نطق الأمة المشهود لهم بالعصمة، وعائت أن يكون فاسقاً وفسقه غير محل لأهليه الاجتهاد، ولظاهر من حاشه فيما يحسنه عن اجتهاد المصدق كإجازة غير من المجتهدين.

وقيل لا يعتد به مطلقاً^(١). وقيل: يعتد به في حق نفسه دون غيره^(٢).

= وعلى أن خلافه معتد به جمهور العلماء، ومن قال بذلك الشيرازي والجويني والمراي والرازي والأمني، واحتاره أبو الخطاب من الحائله كما قال به بعض الأحناف.

انظر اللعق من (٥٠)، السرحان (٦٨٩/١)، أصول السرخسي (٣١١/١)، المستصمى (١٨٣/١)، المحصول من (٣١٠)، المحصول (٢ - ٢٥٦/١)، الروضة لابن قدامة من (٧٠)، الإحكام للأمني (١٦٩/١)، مختصر ابن الحاجب من (٥٨)، المسودة من (٣٣١)، سلاسل الذهب من (٢٩٩)، شرح الكوكب المنير (٢٢٨/٢).

ويرى ابن حزم أن خلاف قول المساق لا يعتد به، ويعتد بأقوال أهل الأمواء الذين لا يحررون من الملة.

انظر: الإحكام لابن حزم (٥٨٠/٤).

(١) وتعليل هذا القول أن حكم الإجماع وهو كونه ملزماً إنما ثبت بأهلية أداء الشهادة كما قال تعالى: ﴿وَكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس﴾ وأهلية أداء الشهادة تثبت بصفه العدالة، والعق يسقط العدالة فلم يبق له أهلاً لأداء الشهادة، ولا يوجب اتباع قوله؛ لأن التوقف في قوله واجب بالنص وذلك ينهي وجوب الاتباع، كما أن العاصي يورث النعمة لأنه لما لم يتحرر من إظهار فعل ما يعتقد باطلاً لا يتحرر عن إظهار قول يعتقد باطلاً أيضاً.

انظر: كشف الأسرار (٢٣٧/٣).

وهذا القول قول جمهور الأحناف، ومنه الجصاص على أنه الصحيح عند الجمعية كما نقله عنه صاحب تيسير التحرير، كما عزاه ابن قدامة إلى القاضي وقال به ابن برهان والمجدلين ثيمة ورجحه الأنصاري.

انظر أصول السرخسي (٣١١/١)، الروضة من (٧٠)، الوصول إلى الأصول (٨٦/٢)، كشف الأسرار (٢٣٧/٣)، فوائدها الرحيمة (٢١٨/٢)، تيسير التحرير (٢٣٨/٣)، المسودة من (٣٣١).

قال السرخسي: «فإنما المذهب عدما أن الحجة اتفق كل عالم محقق من هو غير منسوب إلى هوى ولا معلن بمسوق في كل عصر»

ولكن السرخسي فرق بين المعلن لنفسه وغير المعلن، فيرى أن المعلن لا يمتد بخلافه، وأما إذا لم يكن معلنًا للعق فإنه يعتد بقوله في الإجماع وإن علم فسقه

انظر: أصول السرخسي (٣١١/١ - ٣١٢).

(٢) معنى هذا القول: أن الاتفاق لا يكون مع مخالفته حجة عليه، ويكون حجة على من سواه وهذا

القول ذكره الأمني وابن الحاجب وابن السكيت وابن الهمام والبهاري والشوكاني ولم يعرفه لأحد

انظر الإحكام (١٦٩/١)، المختصر من (٥٨)، جمع الجوامع مع المحلى (١٧٨/٢)، التحرير =

ون كهرناه لم يحضر قوته^(١) لكن لا يحوز التمسك بإجماعاً على كهره في تلك المسائل^(٢)، كما قال في المحصول^(٣).

لأنه إما يثبت حجاجهم عن الإجماع بثبوت كهرهم، فلو أثبت كهرهم فيها بإجماعاً لزم الدور^(٤)

الثانية

«دا استدلت الأمة بدليل، أو تأولت تأويلاً»^(٥).

ص (٤٠٤)، فواتح الرحموت (٢/٢١٩)، إرشاد الفحول ص (٨٠).
وهناك قولان آخران أحدهما أن وفاته معتبر بين ما حلف به من إمام لم يبيح، إذ ليس عدداً ما يسمع من أن يقول شيك من غير دليل
والقول الثاني لفرق بين لداعيه وغير لداعيه
انظر الأحكام لأس حرم (٤، ٥٨١)، السوذة ص (٣٣١)، كشف الأسرار (٣، ٢٣٨)، إرشاد الفحول ص (٨٠)

(١) ولم يعبر عنه في هذا الحالة لأنه غير داخل في معنى الأمة المستهود لهم بالعصمة
وهذا قول جماهير العلماء، ومن أحدهم أبو الحسين البصري والشيرازي وإمام بحر بن الرمالي
والرازي والأندلسي وابن البكي
انظر المعتمد (٢/٤٨٠)، النسخ ص (٥١)، لبرهان (١/٦٨٩)، المستصمى (١/١٨٣)،
المحصول (٢، ١، ٢٥٦)، الأحكام للأندلسي (١/١٧٠)، شرح تنقيح الفصول ص (٣٣٠)، جمع
الجوامع (٢/١٧٧)، بهار النور (٣/٣٢٤)، شرح الكوكب المنير (٢/٢٢٧)، فواتح الرحموت
(٢/٢١٧)، إرشاد الفحول ص (٨٠)

(٢) في (ب) «المسألة»

(٣) المحصول (٢ - ١/٢٥٩)، وقد سبقته إلى ذلك نوري في المستصمى (٩، ١٨٤)
(٤) معنى ذلك أن إجماعنا لا يكون حجة على مكفرهم، لا إذا كنا نحن كل الأمة، ولا نكون نحن
كل لامة حتى يكون غيرنا كافر عتوقف كون إجماعنا حجة على كونهم كفراً، وتتوقف كونهم
كفراً على إجماعنا فتوقف كل واحد منهما على الآخر قبلهم الدور.

انظر: شرح تنقيح الفصول ص (٣٢٦)، للعراق (١/١٧١)

(٥) تحرير محل النزاع في المسألة أنه لا يحلوا إما أن يكون أهل العصر الأول قد نصوا على إبطال
ذلك الدليل وذلك التأويل أو على منعه أو سكتوا عن الأمرين

فإن كان الأول سم يحتر إحدائه لما فيه من خطئة الأمة فيما أحجموا عليه، وإن كان الثاني حار
إحدائه إذ لا تحطه به، وإن كان الثالث مفر من حمل لحلاف ما في أشد إليه المصعب ها.

فيحور^(١) لأهل العصر الثماني إحداث دليل آخر أو^(٢) تأويل آخر عند لأكثرين^(٣) لنا ليس فيه مخالفة للأولين فيحور.

= انظر المعتمد (٥١٤/٢)، الإحكام للأمدي (٢٠٢/١)، الفوائد شرح الروائد (١٧١/١).

(١) نهاية الورقة (٣٧) من (أ)

(٢) في (ب) «وتأويل».

(٣) ومن قال بذلك أبو الحسين البصري والرازي والأمدي وابن الحاجب وابن السبكي والبركشي وابن الهمام والبهاري.

انظر المعتمد (٥١٤/٢ و ٥١٧)، الوصول إلى الأصول (١١٣/٢)، المحصول (٢ - ٢٢٥/١)، الإحكام (٢٠٢/١)، المسودة ص (٣٢٨)، مختصر ابن الحاجب ص (٦٤)، جمع الجوامع (١٩٨، ٢)، سلاسل الذهب ص (٣٠٣)، ياد المختصر (٨٧٩/٣)، مختصر ابن اللحاء ص (٧٩)، غاية الوصول ص (١٠٩)، التحرير ص (٤١٠)، شرح الكوكب (٢٦٩/٢)، فواتح الرحموت (٢٣٧/٢)، إرشاد المحول ص (٨٧)

وقد اشترط هؤلاء القائلون بالجوار أن لا يلزم من ذلك «فتح فيما أجمع عليه أهل العصر الأول وعلى جوار إحداث دليل وتأويل آخر بعض المالكية، وقد نقل اقرمي عن القاضي عبد الوهاب قوله: «إذا استدل الإجماع بدليل على حكم هل يحور أن يسد بدليل آخر على ذلك الحكم؟» منه عموم، لأن استدلال الأولين يقتضي أن ما عداه خطأ قال والحق: إن فهم عنهم أن ما عداه ليس بدليل على ذلك الحكم امتنع لاستدلال بعينه، وإلا فلا يمتنع؛ لأنه لا يجب عليهم ذكر كل ما يصلح الاستدلال به».

انظر: شرح تقيح الفصول ص (٣٣٣)

وحالف بعض العلماء فقالوا: لا يحور إحداث دليل أو تأويل آخر، لأنه من غير سبيل المزمين المتنوع على اتباعه في الآية، وقد حكى هذا القوم الأمدي وابن السبكي وابن الهمام والموصي ولم يعرفوا لاحد.

انظر: الإحكام (٢٠٢/١)، جمع الجوامع (١٩٩، ٢)، التحرير ص (٤١٠)، تيسير التحرير (٢٥٣/٣)، شرح الكوكب المميز (٢٧٠/٢)

وقد نقل الشوكاني عن ابن القطان قوله: «ذهب بعض أصحابنا إلى أنه ليس لنا أن نخرج عن دلالتهم ويكون إجماعاً على الدليل لا على الحكم».

انظر: إرشاد المحول ص (٨٧)

وهناك قول بالوقف، وآخر بالتفصيل بين النص فيحور الاستدلال به وبين غيره فلا يجوز إحدائه، وبين الحقي فيحور لجواز اشتباهه على الأولين إرشاد المحول ص (٨٧)

أما الحاشية فقد فرقوا بين الدليل والتأويل فقال جمهورهم: يحور إحداث دليل آخر، وأما إحداث=

وأنصاً لو لم يجر لأنكر. ولم يرل لمتأخرون يستجرحون الأدلة والتأويلات

• الثالثة •

يتصور عقلاً ارتداد كل الأمة.

والمحذر أنه لا يتصور شرعاً^(١)، لأن الأدلة السمعية كقوله عليه الصلاة والسلام^(٢) «لا تجتمع أمتي على خطأ»^(٣)، وبضائره نصه، اعترض المحصم بأن

= تأويل ثان فقد متعه جماعة منهم، وقد قال المجد في هذا: وقال بعضهم يجوز إحداث تأويل ثان إذا لم يكن فيه إبطال الأول وقال بعضهم لا يجوز ذلك كما لا يجوز إحداث مذهب ثالث، وهذا هو الذي عليه الجمهور ولا يحتمل ملهياً غيره.

انظر المسودة ص (٣٢٩)، شرح الكوكب المنير (٢٦٩/٢) وما بعدها ولفريقين (المحيرين والمنايع) أدلة ومناقشات انظرها في المعتمد (٥١٤/٢) وما بعدها، المحصول (٢ - ١/٢٢٦) وما بعدها، الإحكام (٢٠٢/١)، شرح المعتمد (٤٠/٢ - ٤١).

(١) وهذا قول جمهور أهل الأصول ومن قال به الراري والآمدني وابن الحاجب وابن السكي وابن الهمام وفتوح وبقلة عن ابن منفع ويطوي، كما اختاره الهاري وغيره

انظر المحصول (٢ - ١/٢٩٣)، الإحكام للآمدني (٢٠٧/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٦٦)، بيان المختصر (٩٠١/٣)، جمع الجوامع (١٩٩/٢)، نهاية السؤل (٣٢٥/٣)، غاية الوصول ص (١٠٩)، شرح الكوكب (٢٨٢/٢)، فوائذ الرحموت (٢٤١/٢)

وخالف بعض الأصوليين فقالوا إنه لا يصح الارتداد سمعاً، وحكي هذا عن ابن عقيل من الحاشية، كما حكى هذه المخالفة الراري والآمدني والمصد وابن الهمام وفتوح

انظر المحصول (٢ - ١/٢٩٣)، الإحكام (٢٠٧/١)، شرح المعتمد (٤٣/٢)، التحرير ص (٤١٢)

(٢) في (ب) «بنيّة»

(٣) هذا الحديث بهذا اللفظ يذكره الأصوليون إلى جانب ألفاظ أخرى للحديث، ومن ذكره بلفظ

(على خطأ) الشيرازي والعرالي والراري والآمدني والبيضاوي وحيد المرير البخاري وغيرهم

انظر التنصرة ص (٣٥٤)، المستقصى (١٧٥/١)، المحصول (٢ - ١/١٠٩)، الإحكام (١٦٣/١)، المساهج مع شرحه نهاية السؤل (٣٦٠/٣ - ٣٦١)، كشف الأسرار (٢٥٨/٣)

ولكني لم أجده الحديث بلفظ (على خطأ) فيما اطلع عليه من كتب الحديث، فقد رواه أبو داود بلفظ «إن الله أحاركم من ثلاث خلال أن لا يدعوا عليكم نبيكم تهلكوا جميعاً، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا تحتصموا على ضلالة»

ورواه الترمذي بلفظ «إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد على ضلالة ويد الله على الجماعة»، =

الارتداد^(١) يفرجهم عن كونهم أمة^(٢)

وأحيب بأنه يصدق أن^(٣) الأمة ارتدت وهو أعظم الخطأ.

ومن شد شد إلى النار

ورواه ابن ماجه بلفظ «إن أمي لا يجمع على صلاته» وبالعاظ أخرى ليس فيها لفظ «على خطأ».

ورواه أحمد بلفظ «سألت الله عز وجل أن لا يجمع أمي على صلاة فأعطانيها» الحديث، كما روى في موضع آخر من المسند بلفظ «إن الله عز وجل لن يجمع أمي إلا على هدي» وأخرجه الحاكم في المستدرک بلفظ «لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبداً» وذكر له العاظم مستحقة ولم يك منها لفظ «على خطأ».

والحديث في مجمع الروائد بالعاظ محتله ليس فيها اللفظ المذكور كما هو موجود في المقاصد الحسنة، وقد ذكر السحاوي رواياته المتعددة ولم يشر إلى وجود رواية بلفظ «على خطأ».

وفي مشكاة المصابيح بلفظ «إن الله لا يجمع أمي أو قال أمة محمد على صلاة» وفي لفتح الكبير بلفظ «إن الله تعالى أجركم من ثلاث» وذكر «وأن لا نجمعوا على ضلالة» وفي أيضاً بلفظ «إن أمي لن يجمع على ضلالة».

كما ذكر المجتوني في كشف الخفاء روايات الحديث المتعددة ولم يذكر اللفظ الذي أشير إليه الأصوليون.

انظر مس أبي داود (٤/٤٥٢)، مس الترمذي (٣/٣١٥)، رقم الحديث (٢٢٥٥) ط النسخة، تحفة الأحادي (٦/٣٨٦)، مس ابن ماجه (٢/١٣٠٣) وما بعدها رقم (٣٩٥٠)، مسند أحمد (٦/٣٩٦)، و (٥/١٤٥)، ط دار صادر والمستدرک (١/١١٥) وما بعدها ومجمع الروائد (١/١٧٧)، و (٥/٢١٨ - ٢١٩)، المقاصد الحسنة ص (٤٦٠) رقم (١٢٨٨)، مشكاة لمصابيح (١/٦١)، رقم (١٧٣)، لفتح الكبير (١/٣١٨) و (١/٣٧٥)، كشف الخفاء (٢/٤٨٨) رقم (٢٩٩٩) - المختبر (١/٣٩).

(١) نهاية الورقة ٩٠ من (ب)

(٢) يريد بذلك أن ارتدادهم يفرجهم عن كونهم أمة؛ لأنهم صاروا كفاراً بحيث لا تساويهم الأدلة قلت ولعل اعتراف الخصم في غير محل النزاع؛ إذ النزاع في هل يتصور ارتدادهم جميعاً عن الإسلام؟ فذكر من الأدلة سمع ذلك، وما اعترض به الخصم في أنهم بعد الردة ليس من أمة لا يتصور فيه خلاف، هذا على عيار أن المقصود بأمة هي أمة الإجابة لا أمة الدعوة والله أعلم

(٣) في (ج) والآن

الرابعة :

حدثوا في تكفير من أنكر حكم لإجماع القطعي^(١) على ثلاثة^(٢) قول^(٣) ثالثها وهو المختار: إن^(٤) كان نحو العبادات المحصر كهر، ولا فلا.

ومعناه كما^(٥) قال الأعمدي^(٦) أنه^(٧) إن كان داحلاً في مسمى لإسلام كما مثلناه كهر، وإن لم يكن كذلك كصفة البيع والإجارة فلا يكفر^(٨)

(١) الإجماع القطعي ما ثبت الحكم المراد به شرعياً على سبيل اليقين.

نظر: كشف الأسرار (٣٥١/٣)

(٢) هي (ب) ثلاث أقوال.

(٣) القول لأول أن من أنكر حكم الإجماع القطعي يكفر. وقال بهد بعض الأصوليين منهم ابن الهمام والبهاري ونقله عن أكثر الحنفية وعراه المسجد بن تيمية والفتوحى إلى ابن حامد من الحنابلة، كما حكاه الأعمدي والعصدي وعبد العزيز البهاري.

القول الثاني أنه لا يكفر وهذا قول جمع كثير من الفقهاء، ومن قال به إمام الحرمين الجويني وقد قال: «متى في لسان الفقهاء أن يخارق الإجماع يكفر، وهذا باطل قطعاً». نعم من اعترف بالإجماع وأنكر بصدق المجتهدين في النقل ثم أنكر ما أجمعوا عليه كان هذا التكذيب ابتداءً إلى الشارع عليه السلام، ومن كذب الشارح كهر، والقول العاصد فيه أن من أنكر طريقاً في ثبوت الشرع لم يكفر ومن عترف بكون الشيء من الشرع ثم أنكره كان منكراً للشرع، وإكثار جرته كإنكاره كله. البرهان (١/٧٢٤ - ٧٢٥)

كما قال بأنه لا يكفر العراقي والداري، ووجهه العصدي، واختاره الأسوي كما قال به العراقي في حين من أنكر حكم الإجماع في الأمور الحنفية، ونقله المسجد بن تيمية عن جمهور الحنابلة، وعراه الفتوحى إلى القاضي وأبي الخطاب وجمع، حيث قالوا إنه بضلل ويقسو.

نظر هذين القولين في: البرهان (١/٧٢٤)، المنحول ص (٣٠٩)، المحصول (١ - ٢/٢٩٧)، الأحكام للأعمدي (١/٢٠٩)، المسودة ص (٣٤٤)، شرح نقيح العصول ص (٣٣٧)، شرح العصدي (٢/٤٤)، كشف الأسرار (٣/٢٩١ - ٢٩٢)، بيان المختصر (٣/٩١١)، نهاية السؤل (٣/٣٧٨)، التحرير ص (٤١٣)، شرح الكوكب (٢/٢٦٢ - ٢٦٣)، فوائح الرحموت (٢/٢٤٣)

(٤) في (ج) لا إذا.

(٥) سقطت كلمة من (ج)

(٦) الأحكام (١/٢٠٩)

(٧) سقطت وأنه من (ب)

(٨) لم يرض ابن الهمام والبهاري بتليب الأقوال في هذه المسألة، وهي التكفير وعدم التكفير، =

الإجماع المفقول بالأحاد حجة^(١)

= والتفصيل، فقد قال ابن الهمام بعد أن ذكر القولين الأولين «ويعطي الأحكام (- للأمدي -) وغيره ثلاثة، هذين وتفصيل ما من ضروريات الدين يكفر وإلا فلا، وهو غير واقع إذ لا مسلم يعني كمر مكر نحو الصلاة» وكذا قرر البهاري.

انظر لتحرير (٤١٣)، مسلم الثبوت بشرحه فواتح الرحموت (٢٤٤/٢)

وقد نقل الفتاوى في شرح لكوكب لمير (٢٦٣/٢) عن ابن مفلح نحو هذا

قال أمير بادشاه «وكان غير واقع لأنه يلزم منه عدم إكفار نحو مكر الصلاة عند البعض، وهذا لا يصور فليس في الواقع إلا قولان أحدهما التكفير مطلقاً، والثاني التفصيل المذكور»

ثم خرج كلام الأمدي ومن نقل مثل نقله في أن مكر الإجماع القطعي لا يكفر، حرجه على وجه وهو أنه لا يكفر من حيث إنه مكر بالإجماع، عيبة الأمر أن يلزم عليه عدم تكفير مكر الصلاة من حيث الإجماع، وهذا لا ينافي نكفيره من حيث الضرورة الدينية، وصاحب القول الثالث يجعل الضرورة راجعة إلى الإجماع. انظر تيسر التحرير (٢٥٩/٣)

وقد ذكر ابن السبكي لمسألة ولم يشير إلى وجود خلاف في الحكم القطعي حيث قال «وجاهد المجمع عنه لمعلوم من الدين بالضرورة كقوله قطعاً جمع الحوامع (٢٠١/٢)».

قال المحلى في شرحه لجمع الحوامع «وما أرهقه كلام الأمدي وابن الحاجب من أن فيه خلافاً ليس بمراد لهما» وكذا قل ركبنا الأنصاري

انظر. شرح المحلى (٢٠١/٢)، غيبة الوصول ص (١١٠)

وقد بحث الدكتور طه لعتواني هذه المسألة تحريصاً جيداً نظره في تحقيق المحصول (٢) - (٢٩٧/١) هـ (١).

كما أن الدكتور محمد محمود فرعلي تناول المسألة بتوسع في كتابه «حجية الإجماع وموقف العلماء منها» ص (٣٩١).

(١) هذا قول جمهور أهل الأصول ومن قال به أبو الحسين البصري وصححه، واختاره الرحسي وخطأ من قال إنه ليس بحجة، كما قال به الرري وابن قدامة، ونقله الأمدي عن جماعة من الشافعية، وقال به ابن الحاجب والمحدثين نيمة، وعزى إلى ابن عجيل قوله إن أكثر الفقهاء قالوا به أقال به البردوي، وبه عبد العزيز البحاري عن كثير من العلماء، كما قال به البصوي في المساج وابن السبكي وابن الهمام وفتاوى البهاري ولشوكاني وغيرهم

انظر. المعتمد (٥٣٤/٢ - ٥٣٥)، أصول السرخسي (٣٠٢/١)، المحصول (٢ - ٢١٤/١).

الأحكام للأمدي (٢٠٨/١)، مختصر ابن الحاجب ص (٦٦)، أمثلة ص (٣٤٤)، شرح =

وأبكره العراقي^(١).

لأن نقل الطي يوجب^(٢) العمل به فالمعظمي أولى^(٣)

وأيضاً. ونحن نحكم بانظره^(٤)

= تنقيح المصوب ص (٣٣٢)، كشف الأسرار (٢٦٥/٣)، المنهاج مع نهاية السور ٣١٥/٣ و ٣١٨، جمع المصنف (١٧٩/٢)، التحرير ص (٤١٤ - ٤١٣)، تيسير التحرير (٢٦١/٣)، شرح الكوكب (٢٢٤/٢)، فوائج الرحموت (٢٤٢/٢)، إرشاد الفحول ص (٧٩ و ٨٩)، حجية الإجماع ص (٣٨٥ - ٣٩٠).

(١) المستصم (٢١٥/١)

وقد قال العراقي في ذلك. «والسر فيه أن الإجماع دليل قاطع بحكم به على الكتاب والسنة المتواترة، وخبر الواحد لا يقطع به فكيف يشتبه فاضح» المستصم (٢١٥/١)

ووافق العراقي جماعة من الشافعية وبعض الأحناف.

انظر الأحكام للأندلسي (٢١٨/١)، كشف الأسرار (٢٦٥/٣)، التحرير ص (٤١٣)

(٢) في (ب) «يوجب»

(٣) يريد بذلك أن نقل الدليل الظني الدلالة كالحج الواحد يجب العمل به قطعاً بالمعظمي المتصور أحياناً الذي هو الإجماع أولى بأن يوجب العمل.

انظر المعتمد (٥٣٥/٢)، المعتمد (٤٤/٢)، كشف الأسرار (٢٦٥/٣)، فوائج الرحموت (٢٤٢/٢)

وقد رد العراقي على ذلك بأنه إنما ثبت العمل بخبر الواحد اقتداءً بالصحابه واجتماعهم عليه، وذلك فيما روي عن رسول الله ﷺ أما ما روي عن الأئمة من اتفاق أو جماع فلم يثبت فيه نقل واجماع

انظر المستصم (٢١٥/٢ - ٢١٩)

(٤) هذا الحديث بهذا اللفظ كثيراً ما يحتج ويستشهد به الأصوليون والمفتهاء وله لفظ آخر. «أمرت أن أحكم بانظاري» قال ابن كثير في تحريجه لهذا الحديث «هذا الحديث كثيراً ما يلجج به أهل الأصول ولم أتف له على سند، وسألت عنه الحافظ أنا المحقق المعري فلم يعرفه، لكن له معنى في الصحيح وهو قوله ﷺ «إنما أقضي بشئ مما أسمع»

«تحفة الطالب في تحريج أحاديث ابن الحاجب (١/٦) مخطوطة»

وقال عنه الزركشي «استشهد هذا الحديث في كتب الفقه وأصوله واستكره السري والأندلسي، وأفاضني شيخنا علاء الدين معلطاي أن أباً طاهر الخروزي رواه في كتابه «إدارة الأحكام» أنه بتصريف ثم ساق له الزركشي شواهد صحيحة، انظر المعتمد (١/١٠٠) بتحقيق القشيري =

قالوا: إثبات أصل بالظاهر^(١)

قد الدليل، الأول قاطع، والثاني يسي على أن مسائل الأصول من هي قضية
أم^(٢) لا^(٣)

والمعتراض مستظهر من الحاسين.

واحتار، لإمام في المحصول^(٤) الأول، ولكنه نقل عن الأكثرين أنه ليس بحجة.

السادسة:

هل يحوز جهل لأمره بحير أو دليل راجح إذ عمل على وفقه^(٥) فيه مذهب.

ومثل ذلك قال الحافظ ابن حجر في سريته لهذا الحديث ثم قال، رأيت في الأم للشافعي بعد أن
خرج حديث أبي سلمة رضي الله عنه فأحير^(٦) أنه إنما يحكم بالظاهر وإن أمر السرائر إلى الله،
فأظن بعض من رأي كلامه ظن أن هذا حديث آخر، وإنما هو كلام الشافعي استنبطه من الحديث
الأخر

انظر: موافقة الخبر الخبير (٤٢/١) مخطوط

كما ذكره السخاوي والعجلوني وابن الديبع والشوكاني وكلهم ذكروا أن الحديث بالنسبة المذكورين
لا أصل له

انظر المقاصد لحسنه ص (٩١)، كشف الخفاء (١/٢٢١ - ٢٢٢) رقم (٥٨٥)، تمييز الطيب من
الحديث ص (٣٩)، الموائد المجموعة ص (٢٠٠)

(١) هذا من المحصم رد على الدليلين ويريدون بذلك أنه هذين الدليلين من قبيل الظواهر؛ لأنه قياس
على خبر الواحد وقد أريد إثبات أصل كلي بهما وهو العمل بالإجماع المضمون ثبوته، والأصول لا
ثبت بالظواهر؛ لوجوب القطع في العمليات انظر العبد (٤٤/٢)، الموائد (١/١٧٤).

(٢) هي (ب) أو لا

(٣) فمن شرط القطع مع أن يكون خبر الواحد مفيداً في نقل الإجماع ومن لم يشترط ذلك كان
الإجماع المنقول على لسان الأحاد عدة حجة انظر الإحكام (٢٠٩/١)

والمسألة أصلها في المساج انظر نهاية السؤل (٣/٣١٥ و ٣١٨)

(٤) المحصول (٢ - ١/٢١٤)

(٥) في (ب) وعلى وفقه

ومعنى العمل على وفقه أن يكون عملهم مبنياً على دليل مرجوح لعدم علمهم بالمرجح فهم
حينئذ مصيبون في الحكم محتطون في الدليل

أحدهما يجوز، واختاره الأمدى^(١)، لأن عدم علمهم بذلك الدليل أو الحر لا يكون إجماعاً على تركه، فعلم به كما لو لم يحكموا في واقعة يحكم فإنه لا يكون ذلك حكماً بالمعدم.

الثاني لمنع، لأنه لو حار ذلك لكان العلم به منهيّاً^(٢) عنه؛ لأنه يكون سعي لغير سبيل المؤمنين، ولإلزام باطل فيطل المعلوم^(٣).

فرعان حكاهما في المحصول

أحدهما^(٤)، وهو قريب مما قبله^(٥)، يجوز اشتراك الأمة في عدم العلم بما لم يكتفوا به، لأنه لا محذور فيه^(٦).

حجة المخالف أنه لو حار ذلك لكان عدم العلم به هو سبيل المؤمنين ويلزم به تحريم تحصيل العلم به^(٧)

(١) الإحكام (٢٠٧/١)

(٢) سقط من (ب) ولو جاز ذلك لكان العام به منهيّاً عنه

(٣) انظر المسألة في بيان المختصر (٨٩٩/٣)، مختصر ابن النجاشي (٧٩)، تيسير التحرير (٢٥٧/٣)، شرح الكوكب المير (٢٨٥/٢ - ٢٨٦)، إرشاد الفحول (٨٧)

(٤) المحصول (٢ - ٢٩٤/١)

(٥) هذه المسألة شبيهة بالمسألة السادسة المتقدمة وبذلك فإن بعض الأصوليين يجعلها مسألة واحدة لشابيهما في الصفة والحكم، وقد جمعها الأسوي ها سائلين، وكذلك في نهاية السور وأشار في المصنعين إلى التشابه بينهما انظر نهاية النور (٣٣٩/٢)

وقد نقل الشوكاني عن الرزكشي أنه جعلها مسألتين معاً في نظر إرشاد الفحول (٨٧)

(٦) انظر شرح تكميل الفصول (٣١٣ - ٣١٤)، الكاشف عن المحصول (٢٥٥/٣)، جمع الجوامع مع شرحه المحلى (٢ - ١٩٩ - ٢٠٠)، شرح الكوكب (٢٨٣، ٢)، إرشاد الفحول (٨٧)

(٧) بيان الملازمة أنه حيث لا يكون عدم علمهم سبيل المؤمنين، فلو ظنوا العلم به لاتفوا غير سبيل المؤمنين. ويمكن أن يحاط به بأن عدم علمهم لا يكون سبيلاً لهم؛ لأن السبيل ما اختاره الإنسان من قول أو عمل

انظر شرح الكوكب المير (٢٨٦/٢)

الثاني^(١) الأكثر^(٢) على أنه لا يجوز أن تنقسم الأمة على قسمين، أحد القسمين محظون في مسأله، والقسم الآخر محظون^(٣) في مسأله أخرى^(٤)، لأن حظاهم في مسألتين لا يحرحهم عن أن يكونوا قد اتفقوا على الخطأ^(٥)

* * *

(١) المصنوع (٢ - ٢٩٢/١).

(٢) انظر الإباح (٤١٦/٢)، نهاية المول (٣٢٩/٣)، جمع الحوامع (٢٠٠/٢)، شرح الكوكب المير (٢٨٤/٢)

(٣) نهاية الورقة ٩١ من (ب)

(٤) مثل له الراي بما إذا أجمع شطر الأمة على أن القاتل لا يرث والعبد يرث، وأجمع الشطر الآخر على أن القاتل يرث والعبد لا يرث، ومثل العراقي لندك في الاصول بما إذا كان شطرهم بمذهب الحوارج والبقية بمذهب المعتزلة، وفي الفروع بأن يقول البعض بأن العبد يرث، والآخرين بأن القاتل عمداً يرث.

انظر: المصنوع (٢ - ٢٩٢/١)، شرح تنقيح العصول ص (٣٤٤)

(٥) وخالف في ذلك بعض الأصوليين مجروراً ذلك؛ لأن الخطأ منوع على كل الأمة لا على بعض الأمة، والمحظون في كل واحدة من المسألتين بعض الأمة.

ومن جوره ابن قدامة والأمدى، وأشار إلى رجحانه ابن الحاجب كما جوزه زكريا الأنصاري والمحلي وابن الهيثم

انظر. الروضة ص (٧٩)، الإحكام (٢٠٠/١)، المختصر ص (٦٤)، العبد (٣٨/٢)، غاية الوصون ص (١٠٤)، شرح المحلي (٢٠٠/٢)، التحرير ص (٤١٠)، تيسير التحرير (٢٥٢/٣)، وفي ذلك يقول الأمدى في الإحكام (٢٠٠/١) «يجوز انقسام الأمة إلى قسمين وكل قسم مخطيء في مسألة وإن خالف فيه الأكثر»

وقد به القرني رحمه الله على أن الأحوال في هذه المسألة ثلاث -

الحالة الأولى اتفاقهم على الخطأ في مسألة واحدة، كإجماعهم على أن العبد يرث فلا يجوز ذلك جليهم.

الحالة الثانية - أن يخطيء كل فريق في مسألة أجنبية عن المسألة الأخرى فيحوز، فإنما يقطع أن كل مستشهد يجوز أن يخطيء

الحالة الثالثة أن يخطئوا في مسألتين في حكم المسألة الواحدة مثل هذه المسألة فإن العبد والقاتل كلاهما يرجع إلى فرع واحد وهو مانع الميراث فوقع الخطأ فيه، فمن نظر إلى اتحاد الأصل مع، ومن نظر إلى تعدد الفروع أجاز

انظر. شرح تنقيح العصول ص (٣٤٤ - ٣٤٥)، وانظر الفوائد شرح الروايات (١/١٧٦)

الكتاب الرابع في القياس^(١)

وفيه مسائل.

الأولى:

«قياس^(٢) ينقسم^(٣) إلى قياس علة، وقياس دلالة، وقياس في معنى الأصل.

(١) سقط بلفظ «القياس» من (ج).

(٢) القياس في اللغة التقدير والتسوية يقول قس الشيء بـشيء إذا قدرته على مثاله، وفلان لا يقاس بفلان. أي لا يساوى به.

وفي الاصطلاح هو تعريف عديدة ومن أشهرها إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت.

انظر: الصحاح (٣/ ٩٦٨)، نساخ العرب (٦/ ١٨٧)، المصباح المبر (٢/ ٥٢١) الفاموس المحيط (٢/ ٢١٤)، المنهاج بشرحه بهاميه السؤل (٤/ ٢).

وانظر تعريفاته لأخرى في المعتمد (٢/ ٦٩٧)، النعمة (١/ ١٧٤)، الحدود بليحي (ص ٦٩)، التلميح للشيرازي (ص ٥٣)، البرهان (٢/ ٧٤٥)، التلخيص لإمام الحرمين (١٦٧) أ محطوط، المستقصى (٢/ ٢٢٨)، المسحوق (ص ٣٢٤) شفاء العليل (١٨)، الرصوب إلى الأصول لابن برهان (٢/ ٢٠٩)، المنصول (٢ - ٣/ ٩)، الروضة لابن قدامة (ص ١٤٥)، الإحكام للأندلسي (٣/ ٣) وما بعده، مختصر ابن المنجب (ص ١٧٤)، كشف الأسرار (٣/ ٢٦٨)، المنهاج (٣/ ٥)، جمع الخوامع بشرح المحلى (٢/ ٢٠٢)، مفتاح الوصول (ص ١٢٩)، التحرير (ص ٤١٥)، فوائد الرحيموت (٢/ ٢٤٦)، إرشاد السؤل (ص ١٩٨).

(٣) القياس له تقسيمات عديدة باعتبارات مختلفة، فهو ينقسم باعتبار سريره إلى عملي وشرعي، وباعتبار قوته إلى حلي وحقي، وباعتبار اقتضاه انعم للمرع إلى قياس أوبي و مساوي وأدبي، وينقسم إلى قطعي وظني، وباعتبار استحسانه لشروط صحة القياس وعدم ذلك إلى صحيح =

فالأول: ما جمع فيه بين الأصل والفرع ^(١) العلة ^(٢) (٣)

والثاني: ما جمع فيه ما يلازم ^(٤) العلة كالقيد في المريد مثلاً في قياس السيد على
الحصر فإنه ملازم ^(٥) للإسكار ^(٦)

وفاست، وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف هو تقسيم للقياس باعتبار العلة.

انظر هذه التقسيمات في البرهان (٨٧٧/٢)، المحصول (٢ - ١٧٣/٢ - ١٧٤)، الإحكام
للأمدي (٩٦/٣)، مختصر ابن الحاجب ص (١٩٦)، جمع الجوامع (٢٣٩/٢)، فرائح الرحموت
(٣٢٠/٢)، إرشاد المحول ص (٢٢٢)، تسهيل الوصول ص (٢٢٣)، بحوث في الاجتهاد فيما لا
نص فيه (٢٣٩/١)

(١) في (ج) ابي العلة

(٢) العلة في اللغة عبارة عما يتأثر المحل بوجوده، وتطلق على المرض، وعلى الحدث الذي يشع
صاحبه عن وجهه

وفي الاصطلاح هي الباعث على الحكم أي المشتمل على حكمة صالحة لأن يكون مقصود الشارع
من شرع الحكم.

انظر لصحاح (١٧٧٣/٥)، كان العرب (٤٧١/١١)، القاموس المحيط (٢٠/٤ - ٢١)، نهاية
السؤل (٥٥/٤ - ٥٦)

وانظر تعريفاتها وإطلاقاتها في: المستقصى (٢٣٠/٢)، المحصول (٢ - ١٧٩/٢)، إرشاد المحول
ص (٢٠٧)، أصول الفقه للمختصري ص (٣٢٨) وما بعدها، بحوث في الاجتهاد ص (٢٢٤).

(٣) ومثال قياس العلة قياس السيد على الخمر في التحريم بالإسكار فقد صرح فيه بالعلة وهي الإسكار
انظر: الإحكام للأمدي (٩٦/٣)، جمع الجوامع (٣٤١/٢)، وانظر أمته من الفرق في أعلام
الموقعين (١٣٤/١)

(٤) نهاية الورقة ٣٨ من (أ).

(٥) حكمة وفن ملازم غير وصحة في (ب)

(٦) أو يجمع بين الأصل والفرع بأحد موحى العلة في الأصل استدلالية على الموجب الآخر، كأن
يقض لجماعة بالواحد إذا اشركوا في قطع يده كما يقتل الجماعة بالواحد إذا اشركوا في
قتله، والجامع وجوب الدية عليهما في الصورتين وذلك أن الدية والنقصان موجبان لعنايته لحكمه
الحر في الأصل وقد وجد في القطع أحدهما وهو الدية فيوجب الآخر وهو نقصان عليهما؛ لأنهما
متلازمان نظراً إلى اتحاد عندهما وحكمتها

نظر الكلام عليه في البرهان (٨٨٠/٣)، لإحكام للأمدي (٩٦/٣)، لروضة لابن قدامة ص
(١٦٦)، الفوائد للأناسي (١٧٩/ب)

والثالث: ما جمع فيه بيني الفارق^(١)

الثانية:

قال في المحصول:

اتفقوا على أن القياس حجة في الأمور الدينيّة^(٢)

فإن ذهب الشافعي^(٣) إلى جوار قياس على الرخص والتفديرات^(٤)

(١) ومثاله إلحاق الأمة بالمبد في تقويم نصيب الشريك على المعتقد بوسطه وهي الفارق بينهما
وبياس البول في إناه وصيه في الماء الركد على البول في الماء الراكد مباشرة في الهي عنه الوارد
مقوله **لا يبول أحدكم في الماء الراكد** وقد سس العراقي هذا النوع الثالث نفيح
المناط كما سيأتي

انظر الكلام من القياس في معنى الأصل، المحصول (٢ - ١٧٤/٢)، الإحكام للأمدي
(٩٧/٣)، واللوثة (١/١٨٠)، العقد (٢/٢٤٨)، فوائح الرخص (٢/٣٢٠)، إرشاد الفحول
ص (٢٢٢)، تسهيل الوصول ص (٢٢٤)، بحوث في الاجتهاد (٣٤٢).

(٢) انظر: المحصول (٢ - ٢٩/٢).

وجمع الجوامع مع شرح المحلى (٧/٢٠٣)، نهاية السؤل (٧/٤)

(٣) في (ج) زيادة ارضي الله عنه

(٤) مذهب الشافعي جواز القياس في التفديرات مثل تقدير جد الشرب بالقياس على حد الغذف بجماع
أن كل واحد منهما مظنة للاقتراء، وفي الرخص كما يحوز أيضاً في الكفارات والحدود إذا توفرت
شروط القياس

وقد انتصر الأسوي هنا على الرخص والتفديرات لأن البصاوي في المهاج ذكر الكفارات
والحدود بقراد على ذلك الإثنين من المحصول كما هو منهجه

انظر: المحصول (٢ - ٤٧١/٢)، المهاج مع نهاية السؤل (٤/٣٥)

واجمهور على جوار القياس في هذه الأربعة وإليه ذهب المالكية والحنابلة أيضاً

ومن قال بذلك الشيرازي والحويني والعراقي وابن يرمين وابن قدامة والأمدي وابن الحاجب
والمجد بن تيميه وابن السكيت والأسوي وغيرهم وبعض هؤلاء كإمام الحرمين والأمدي وابن
الحاجب من على الجواز في الحدود والكفارات دون ذكر الرخص والتفديرات

انظر التنصرة ص (٤٤١)، الذم ص (٥٤)، التلخيص للحويني (١/١٩٠)، البرهان (٢/٨٩٥)،

٩٠٠، المستصفي (٢/٣٣٤)، الوصول إلى الأصول (٢/٢٤٩)، الإحكام (٣/١٣٦)،

مختصر ابن الحاجب ص (٢٠١)، المسودة ص (٣٩٨ - ٣٩٩)، شرح تنقيح الوصول ص

(٤١٥)، تحريج المروع على الأصول ص (٣٠٩)، شرح العقد (٢/٢٥٤)، جمع الجوامع -

ونخالف فيهما أبو حنيفة^(١).

= (٢٠٤/٢)، الإيجاز (٣٣/٣)، الشهيد للأسوي ص (٤٦٣)، إرشاد الفحول ص (٢٢٣)، تسهيل الوصول ص (٢٢٦)، أصول الفقه المذكور ص (١٤٨)، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص (٥٠٥)، بحوث في الاجتهاد ص (١٩٧)، وأصول الفقه لبيدري أبو العيين ص (١٩٣) ولكن الأسوي رحمه الله قد نقل مع القياس في الرخص في مذهب الشافعية حيث يقول «فإن الرخص فقد رأيت في كتاب الوطى الجرم بالسمع فيها فقال ولا يمدى بالرخص موصفها، ذكر ذلك في أوائل الكتاب»

انظر: الشهيد ص (٤٦٣)، نهاية السؤل (٣٥/٤ - ٣٦).

قلت وهذا الذي يوافق ما ذكره الشافعي في الرسالة فقد قال «ما كان لله فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله سنة بتعميم في بعض العرص دون بعض، عمل بالرحمة فيما رخص فيه رسول الله دون ما سواها ولم يقس ما سواها عليها».

انظر: الرسالة ص (٥٤٥) فقرة (١٦٠٨).

كما أن القرطبي ذكر أن للمالكية قولين في جوار القياس على الرخص

انظر: شرح تنقيح الفصول ص (٤١٥)

(١) راجع تقرير مذهب الحنيفة في أصول السرخسي (١٦٢/٢)، والصار مع حواشيه ص (٧٦٦)، وكشف الأسرار (٣٠٤/٣ - ٣٠٥)، تيسر التحرير (١٠٣/٤)، وفواتح الرحموت (٣١٧/٢ - ٣١٨).

وقد أثبت الشافعي ناقص الحنية في المسألة حيث قاسوا في المقدرات وفي الرخص أما المقدرات فقد قاسوا فيها حيث إنهم ذهبوا إلى تقديراتهم في الدلو والبر فقالوا: تظهر البراد وقعت فيها فارة أو عصورة مماث ولم تتصح بمشرب دلواً ينزح منها فتكون طهارة لها، وإن وقعت فيها سور أو دجاجة مماثت ولم تتصح برح أربعين دلواً منها فكانت طهارة بها وهذا التمييز لا يصح عليه ولا إجماع.

انظر هذه التقديرات في محنصر الطحاوي ص (١٦)، ومناقشة الشافعي لهم في ذلك في الأم (١٤/١) وما بعدها، وقد نقل عنه ذلك الجويني في البرهان (٨٩٦، ٣)، والرازي في المحصول (٤٧٤/٢ - ٣).

قلت. وتقديرات للحنفية المتقدمة اعتمدوا فيها على آثار رويت عن ابن لزيير وعبيد الشامي ذكرها الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٧/١ - ١٨) وكأنها لم تثبت عند الشافعي

كما أن الشافعية ذكروا أن الأحاف قاسوا في الرخص وبوسعوا فيها ومن حمله ذلك أن لاقتصار على الأحجار في الاستجاء من أظهر الرخص ثم حكموا بذلك في كل الجاسات بادره كانت أو =

قال العراقي^(١) على ما نفيه في المحصول^(٢)

تنقيح لمصاد هو الجمع بين الأصل والفرع بثلاثة العرف^(٣)

= معتادة وانتهوا فيها إلى هي إيجاب استعمال الأحكام، كما قالوا إن العاصي بسفر يترخص فأنبتو
الرخصة ماقياس مع أن القياس يفيها؛ لأن الرخصة إعانة والمعصية لا ساس الإعانة
انظر الرهان (١٩٦/٢ - ١٩٧)، المحصول (٢ - ٤٧٤/٢) وفيها قياساتهم في الكمالات والمحدود
أيضاً، وانظر مذهب الأحناف في هذا في مختصر الطحاري ص (١٨)، شرح معاني الآثار
(٤٢٨/١)، وانظر رد الأحناف على الشافعية في أصول الشريفة (١٩١/٢).

(١) ذكر العراقي هذه الأصنام بثلاثة بتوسع في كتابه سماء العليل ص (٣٩٧ - ٤٣٤)

(٢) انظر المحصول (٢ - ٢٩/٢ - ٣٠)

(٣) اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف تنقيح المساط، فقد عرفه جمهورهم كابن قدامة والعمري
وإس السبكي بأنه "أن يصيب الشارع الحكم إلى سه فمعرون به أوصاف لا مدخل لها هي
الإضافة فيجب حذفها عن الاعتبار لينسج الحكم"

وماله حديث الأعرابي الذي وقع على أمه في رمضان فجاء إلى رسول الله ﷺ وقال هلكت
قال "ما صنعت؟ قال وقعت على أهلي في رمضان قال اعتق رقبة فيقال في هذا لا أثر
لكونه أعرابياً فيحرم به لعجمي، لأن المساط وقاع مكف لا وقع أعرابي، إذ التكاليف تعم جميع
الأشخاص، ويلحق به من أظفر في رمضان أشد؛ لأن المساط حرمة رمضان لا حرمة ذلك الشهر
خاصة، ولا أثر لكون الموطوءة روجه، فإن الرد أشد في هذه الحرمة وماله بعض الأصوليين
عزموا تنقيح المساط بأنه ما جمع فيه بين الأصل والفرع بإلغاء الفارق، وهذا هو ما عرفه به العراقي
في سماء العليل - كما ذكره المصنف - نقلاً عن المحصول، ووفق العراقي في هذا التصريح
البيضاوي والشوكاني وغيرهم

انظر سماء العليل ص (١٣٠)، الروضة لاس قدامة ص (١٤٦)، الأحكام للآمدي (٩٤/٣)،
المسودة ص (٣٨٧)، شرح تنقيح العصول ص (٣٨٩)، المساهج مشوكة نهاية لسول (١٣٧/٤)
وم بعدها، الإنهاج (٨٧/٣)، جمع الجوامع (٢٩٢/٢)، الموافقات لشاطبي (٩٥، ٩٦ ط
المكة التجارية بمصر، إرشاد الفحول ص (٢٢١)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (٣٠٣)،
أصول الفقه لسمران ص (١٨٤)، بحوث في الاجتهاد ص (٣٣٣).

قلت: وقد وافق العراقي رحمه الله جمهور الأصوليين في تعريف تنقيح لمساط وذلك في كتابه
المسعودي (٢٣١/٢)، وهذا ما دعى العراقي إلى أن يستدرك على الإمام الرازي فقال في شرح =

وتخريج المصاط. هو بيان علة الأصل^(١)

= للمحصل وقال المصنف (الترزي) يلزم المدرك تنقيح المصاط عند الغرالي، والذي قاله الغرالي في المستصفي أن تنقيح المصاط تعيين العلة من أوصاف مذكورة ومثله بحديث الأعرابي فإن تعيين العلة فيه بفساد الصوم هو تنقيح مصاط. ولم أجده الغرالي خالف الجماعة في الاصطلاح كما تقدمت الحكاية عنهم وما أدري كيف هذا النقل. اهـ
انظر - معاني الأصول (٣/٤٠ ب) - (٤١ أ).

كما أن الأصمهاني في شرحه للمحصل أشار إلى أن نقل الراربي أن الغرالي عرف تنقيح المصاط بالعلم المدرك فيه نظر، ثم ذكر كلام الغرالي في المستصفي وأنه يوافق الجمهور ثم قال. وهذا مخالف لما نقل المصنف عنه وكأنه سهو منه
انظر - الكاشف عن المحصول (٣/٢٤٧ ب)

ولكن نقل الراربي عن الغرالي صحيح لا غبار عليه، فلقد صرح به الغرالي في كتابه: شعب النبل وقال عند الكلام عن القياس في معنى الأصل: يرى أن يلحق هذا القياس بتنقيح المصاط ومثله.

وفي موضع آخر ذكر السبب في اختيار هذه التسمية وذلك في جواب سؤال قد يشأ مؤداه أن هذا الجنس الذي ذكر هو الذي عبر عنه عامة الفقهاء بما في معنى الأصل، فديرنم العبارة عنه وبدلتم كسوته بالتنقيب تنقيح المصاط. ثم ذكر سبب الاختيار وأنه: اصطلاح له.

وقد رجع الإمام الراربي أن تنقيح المصاط يرجع إلى السر والتقسيم، ورد عليه بالفرق بينهما حيث أن الحصر في دلالة السر والتقسيم لتعيين لعة وفي تنقيح المصاط لتعيين العلة وإبطاله، كما أن تنقيح المصاط يكون حيث يكون النص دالاً على العلة ظاهراً لكنه غير حائض بخلاف السر ولتقسيم فإنه يكون حيث يعدم النص على العلية، ويراد به التوصل إلى معرفتها لا إلى تهديتها.
نظر - المحصول (٢ - ٣١٧/٢)، إرشاد المحصول من (٢٢٢)، بحوث في الاجتهاد من (٣٣٦)

(١) مثال هذا لقسم أن ينص لشارع على حكم ولا يتعرض لمصاط أصلاً. وذلك كتحریم شرب الخمر، والربا في «سر»، محض نسط المصاط بالرأي والنظر، فيقول: حرمة لكونه مسكراً، وهو ابعة، ونفس عليه السيد، وحرمة الربا في لير لكونه مطعوماً فتقيد عليه الأمر والربيب وهذا هو الاجتهاد لقياسي الذي عظم الخلاف فيه.

انظر - المستصفي (٢/٢٣٣)، والروضة لابن عذامة من (١٤٧)، الإحكام بآمدي (٣/٩٥)، شرح تنقيح الفصول من (٣٨٩)، الموانقات للشاطبي (٤/٩٦)، تيسير التحرير (٢/٤٣)، المدخل إلى مذهب أحمد من (٣٠٤)

وقد أرجع ابن الحاجب هذا القسم إلى ملك المناسبة والإحالة كما أرجعه ابن السكيت إلى =

وتحقيق المصاط هو بيان وجودها في الموضع^(١).

وقد ذكر في (٢) المنهاج تنقيح المصاط وهذا^(٣).

= مسائل المصاسبة

انظر مختصر ابن الحاجب ص (١٩١)، شرح العبد عليه (٢٣٩/٢)، جمع الجوامع (٢٧٣/٢)، الإنباح (٩٠/٣).

وقد سألني بعض الحنابلة فيهم بهذا القسم، وقد خرج هذا النفي عنهم أوردوا به معنى الإخالة لا بالمعنى المذكور انظر: هواتف الرحموت (٢٩٨/٢).

(١) يمثل الأصوليون لهذا القسم بالاجتهاد في تعيين الولاء والعصاة وفي تقدير المقدرات والكماليات في العفة، ويقال يجب في حمار الوحشي بفرقة، لقوله تعالى ﴿فحرء مثل ما قتل من النعم﴾ فقول المش وأحب والفرقة مثل فإذا هي الواجب، والأول معلوم بالنفس وهي المشية التي هي مناط الحكم، أما تحقق المشية في الفرقة فمعلوم بوع من المقايضة والاجتهاد.

انظر البصير (٢٣٠/٢ - ٢٣١)، الموافقات للشافعي (٨٩/٤ - ٩٠) الممكنة الجارية.

وقد قال ابن السبكي في تعريفه: وإنشأ الله في آحاد صورها كتحقيق أد الباش سارق،

انظر: جمع الجوامع (٢٩٢/٢ - ٢٩٣)، الإنباح (٨٩/٣ - ٩٠).

وقد قال العراقي عن هذا القسم: ولا يعرف خلافاً بين الأمة في جوارحه وهو ضرورة كل شريعة؛ لأن التشريع على عدالة الأشخاص وفقد كمية كل شخص محال، هـ يتصرف

انظر: المسبني (٢٣١/٢).

وقد ذكر له ابن قدامة نوعين أحدهما متعلق بوجوده، وهو أن تكون الماعدة الكلية متصلاً عيها أو مضمومةً عليها ويجهد في تحقيقها في الموضع، والثاني ما عرفت عنه الحكم فيه بغير أو إجماع فيبين المجتهد وجودها في الموضع باجتهاده، فهذا قياس قد أثر به جماعة ممن يسكن القياس. انظر الروضة ص (١٤٦).

ونظر الكلام عن هذا القسم بالإضافة إلى ما تقدم الإحكام للأندلسي (٩١/٣)، شرح تنقيح المصطلح ص (٣٨٩)، المختل إلى مذهب أحمد (٢٠٢ - ٣٠٣)، وأصول العفة لندرا ص (١٨٦).

وللشافعي تفصيل موسع على الأقسام الثلاثة في الموافقات (٨٩/٤ - ١٠٥).

(٢) سقطت «في» من (ج).

(٣) انظر: المنهاج مع شرحه نهاية المصطلح (١٣٧/٤).

ذهب الشافعية إلى أن حكم الأصل^(١) ثابت بالعلة^(٢).

وقالت الحنفية: إنه ثابت بالنص^(٣).

وأراد الأولون: أنها تباعثة على حكم الأصل^(٤).

وأراد الآخرون: أن النص عرف الحكم^(٥).

(١) حذف من (ج) «حكم الأصل».

(٢) لم يذكر الأصوليون تعريفاً محدداً لحكم الأصل وهو أحد أركان القياس وذلك لأنهم اكتفوا بتعريف «الأصل»، وأصل وقع فيه الخلاف هل المراد به النص أو لحكم الثابت بالنص؟ ففي قياس البيد على الحمر لمصوص عليه بقوله عليه السلام «حرمت الحمر لعينها» في تحريم لشباب هل الأصل هو نص أو الحمر أو الحكم الثابت في الحمر؟ فقل لتكسرون الأصل هو النص، وقال الفقهاء هو الحمر الثابت حرمة، وقال بعضهم: إن الأصل نفس حكم المحل فهو نص الحكم بني في الأصل، وهذا ما اختاره الرازي حيث عرف الأصل بأنه لحكم الثابت في محل الوفاق.

نظر المحصول (٢ - ٢٥/٢)، الإحكام للأمدى (٩/٣ - ١٠)، جمع الجوامع (٢/٢١٢)، شرح الكوكب ص (٤٨٢)، تيسير التحرير (٣/٢٧٥)، إرشاد لمخوض ص (٢٠٤) وعرف بعض العلماء المتأخرين بقوله: حكم الأصل: هو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل ويؤيد أن يكون حكماً للفرع.

نظر: أصول الفقه بعد الوهاب خلاف ص (٦٠)، سهيل الوصوف ص (١٨٨)، أصول الفقه بيدراي ص (١٥٣)، بحوث في الاجتهاد ص (٢٤٤).

(٣) هذا قول الشافعية وجمهور الحنابلة والمالكية وبعض الحنفية السمرقنديين انظر المستقصى (٢/٣٤٦ - ٣٤٧)، الإحكام للأمدى (٣/٥٢)، المختصر ص (١٨٧)، المسودة ص (٣٩٠)، العقد (٢/٢٣٢)، كشف الأسرار (٣/٣٤٤)، جمع الجوامع (٢/٢٣١)، مصباح الوصول ص (١٤٤)، سلاسل الذهب ص (٢٢٠)، المزار مع حواشيه ص (٧٨٢)، تيسير التحرير (٣/٢٩٤ - ٢٩٥).

(٤) قال بهذا جمهور الأحناف واختاره منهم المراقبيون والدموسمي والبردوي والسرخسي انظر: أصول السرخسي (٢/١٧٦)، كشف الأسرار (٣/٣٤٤)، المزار مع حواشيه ص (٧٨٢)، فوائح الرحموت (٢/٢٩٣)، تيسير التحرير (٣/٢٩٥).

(٥) انظر المستقصى (٢/٣٤٦)، الإحكام للأمدى (٣/٥٢)، مختصر ابن الحاجب ص (١٨٧).

(٦) فوائح الرحموت (٢/٢٩٣)، التحرير ص (٤٢٧).

فلا خلاف في المعنى (١)

الخامسة

ذهب الأكثرون إلى أنه لا يشترط في حكم المهرع أن لا يكون منصوباً عليه (٢).
لأن ترادف الأدلة على المدلول الواحد جائز (٣).

كما أنه في المحصول (٤)

وجزم ابن الحاجب باشرطه (٥)

(١) انظر الإحكام للأمدى (٥٢/٣)، العصد (٢٣٢/٢)، فوائح الرحمت (٢٩٣/٢).
وهناك بعض الأصوليين يجعل النوع معنوياً؛ لأنه لا يفسر العنة بالساعة إذ لا باعث إلا الله على
أحكامه، وإنما يفسرها بالمعروف، والتعريف معناه أن ينصب امرأة على الحكم فيجوز أن تتحدث
في حق المارء.

انظر: مفتاح الوصول ص (١٤٤)، تيسير التحرير (٢٩٥/٣)، فوائح الرحمت (٢٩٣/٢)
(٢) ذكر هذا الراي في المحصول حيث أثبت أن الأكثريين لم يشترطوا أن لا يكون مهرع منصوباً
عليه، وإلى هذا الراي ذهب بعض الأصناف من مشايخ سمرقند وكثير من الأصوليين
انظر: حاشية الرهاوي على شرح المنار ص (٧٧١ - ٧٧٢)، التحرير (٤٣٠)، فتح المنار
(١٦/٣)، تيسير التحرير (٣٠٠/٣)، فوائح الرحمت (٢٩٠/٢).
وذكر أن قدامة شروط المهرع ولم يتعرض لهذا الشرط أصلاً
انظر: الروضة ص (١٦٩).

(٣) وقالوا أيضاً إن الفائدة حيثئذ تعاصد الأدلة، كما قالوا إن وجوده لا ينافي صحته
انظر التحرير ص (٤٣٠)، فوائح الرحمت (٢٩٠/٢)، التوضيح (٥٨/٢)، فتح المنار (١٦/٣)،
سهيل الوصول ص (١٩٤).

(٤) المحصول (٢ - ٤٩٩/٢)

(٥) المختصر ص (١٨٨)

وقد اشترطه أيضاً جمع كثير من الأصوليين ومنهم السراني والأمدى، والبرودي والسفي وابن
السبكي وصدر الشريعة، ونقله أمير بادشاه عن الجصاص وأبي زيد وشمس الأنعة، كما اشترطه
البنوكاني.

انظر: المستقصى (٣٣١/٢)، الإحكام للأمدى (٥٥/٣)، وكشف الأسرار (٣٠٢/٣)، المنار مع
حواشيه ص (٧٦٧ و ٧٧١)، جمع الجوامع بشرحه المحمدي (٢٢٨/٢ - ٢٢٩)، التوضيح مع
التوضيح (٥٨/٢)، نهاية السؤل (٣٣/٤)، سلاسل الذهب ص (٣٦١)، تيسير التحرير =

وإدعى الأمدى أنه لا خلاف فيه^(١). قال: لأن كلا منهما^(٢) إذا كان منصوباً عليه
فليس يماس أحدهما على الآخر فأولى^(٣) من العكس

لسادسة.

إذا كان الحكم بسيطاً والوصف صريحاً كاستنباط الصحة من قوله تعالى «وأحل
الله البيع»^(٤) أو بالعكس^(٥).

= (٣/٣٠٠ - ٣٠١)، فتح الباع (١٦/٣)، فوائج الرحموت ص (٢٦٠)، إرشاد الفحول ص
(٢١٩)، تهيل الوصول ص (١٩٤)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (٣١٢)، بحوث في
الاجتهاد ص (٢٤٧).

وقد عطل هؤلاء الذين اشترطوا عدم النص على حكم المزع بأنه إذا نص على حكمه إثباتاً صاع
القياس أثبت الحكم بما هو أقوى منه، أما إذا نص على حكمه نفياً لم يجر القياس؛ لأن النص
مقدم عليه عند المعارضه بالقياس
انظر: فوائج الرحموت (٢/٢٦٠).

(١) أي لا خلاف في شرطه، وقد قال الأمدى في هذا: وهذا مما لا يعرف خلافاً بين الأصوليين
في اشتراطه.

انظر: الإحكام (٣/٥٥)

وقد علم أنه قد وقع الخلاف فيه كما تقدم وإطلاق الأمدى عدم الخلاف غير صحيح

(٢) في (ب) ومها.

(٣) نهاية الورقة ٩٢ من (ب)

(٤) سورة البقرة الآية ٢٧٥

(٥) ووجه استنباط الصحة منها أنه لو لم يكن البيع صحيحاً لم يكن مشعراً، إذ هو معنى نفي الصحة،
وإذا لم يكن مشعراً فمبدأ كان تعاطيه عناً واعتبرت مكروه، والمكروه لا يحل، وعند ذلك فيلزم من
الحل الصحة؛ لتعلق الحل مع انتفاء الصحة.

انظر: الإحكام للأمدى (٣/٦٣)، شرح الكوكب المير ص (٥٩٥)، تفسير التحرير (٤/٤١)،
فوائج الرحموت (٢/٢٩٧)

(٦) أو بالعكس بمعنى أن يكون الحكم مذكوراً والوصف مستنبطاً كقوله حرمت الخمر فإنه يدل على
الحكم وهو التحريم وصحاً، والنسبة المطبوعة غلة مستنبطة منه

انظر الإحكام للأمدى (٣/٦٣)، المعتمد (٢/٢٣٩)، شرح الكوكب ص (٥١٥).

وقيل: إنه من باب الإيماء (١) (٢).

وقيل: لا (٣).

وقيل: الأول منه دون الثاني (٤).

(١) الإيماء هو الاقتراض بحكم لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل كان بعيداً فيحمل على التعليل دعماً للاستبعاد، وعرفه بعض الأصوليين بأنه ما يدل على عنية وصف الحكم بواسطة قرينة من القرائن يسمى بالتيه أيضاً وله ستة أنواع، وقد جمعه بعضهم مستقلاً لأنه لا يدل على العلية صراحة وبعضهم أدرجه تحت مثلث النص.

انظر: الأحكام للأمدى (٥٦/٣)، مختصر ابن الحاجب من (١٨٨)، العصب (٢٣٤/٢)، جمع الجوامع (٢٦٦/٢)، نهاية السؤل (٦٣/٤)، شرح الكوكب المير من (٥١١)، التلويح (٦٨/٢)، إرشاد المحول من (٢١٢)، بحوث في الاجتهاد من (٢٢٩).

(٢) هذا القول مبي على أن الإيماء اقتراض الحكم والوصف، سواء كانا المذكورين أو أحدهما المذكورين والآخر مقدراً.

انظر العصب (٢٣٦/٢)، شرح المحلى على جمع الجوامع (٢٩٩/٢)، التحرير من (٤٦٥)، فوائح الرحموت (٢٩٧/٢)، تيسير التحرير (٤١/٤)، تسهيل الوصول من (٢١٠).

(٣) هذا القول مبني على أن الإيماء إما يتحقق إذا دل اللفظ بوضعه على الوصف والحكم فلا بد من ذكرهما حتى يتحقق الاقتراض.

انظر الأحكام للأمدى (٦٣/٣)، المختصر من (١٩٠)، العصب (٢٣٩/٢)، شرح المحلى على جمع الجوامع (٢٩٩/٢)، التحرير من (٤٦٥)، فوائح الرحموت (٢٩٧/٢)، تيسير التحرير (٤١/٤)، تسهيل الوصول من (٢١٠).

(٤) هذا القول مبني على أن الوصف هو المسبب للحكم فذكره ذكر للحكم فيدل الحكم على النصحة، فإن الإيماء بالاقتراض، والأمران ذكرهما معاً، وذكر الوصف مستلزم لذكر الحكم، وأما ذكر الحكم وحده فلا يستلزم ذكر الوصف.

نظر العصب (٢٣٦/٢)، تيسير التحرير (٤١ - ٤٢)، تسهيل الوصول من (٢١٠).

وهذا القول مال إليه الأمدى فقد ذكر كون الحكم مستتباً والوصف حريجاً ورجح أنه من باب الإيماء ثم قال بعد ذلك: «وهذا بخلاف ما إذا كان الحكم مدلولاً عليه وصفاً والوصف مستتباً فيه، وذلك لأن الوصف المستتب من الحكم المصرح به كما في المثال المذكور لم يكن وجوده لازماً من الحكم المصرح به والمعتبر في الإيماء أن يكون الوصف المسمى إليه مذكوراً في كلام الشارع أو لازماً من مدلول كلامه، والأمران معمودان في الوصف المستتب بخلاف الحن مع النصحة».

انظر: الأحكام (٦٢/٣)، انتهى السؤل (ق ١٨/٣ - ١٩).

قال في المحصول^(١) ترتيب الحكم على الوصف إذا ورد في كلام الشارع فهو أقوى في الغلبة من أن يرد في كلام الراوي^(٢) (٣٦٢).

كما رجع هذا القول المحلي في شرحه جمع الجوامع، وذكرنا الأنصاري والمتوحي
انظر: شرح المحلي (٢/٢٦٩)، شرح الكوكب المير (٥١٥)، عتبة الوصوف (١٢١)
وقال عنه البهاري: «له الأثبات مسلم للثبوت» (٢/٢٥٢).
لكن الأنصاري مال عن ترجيح البهاري، «فيه نظر فإنه يجب أن ذكر المعلوم ذكر اللام لكنه من أين
علم أن الحكم لازم للوصف المذكور، وإنما يثبت لزوم لو ثبت العلية، ثم إن ذكر المعلوم وإن
كان يبيد ذكر اللام عقلاً، إلا أن الإيماء إنما يكون إذا كان ملصقاً بحقيقته أو حكماً، كما إذا كان
احدهما مقدرًا، حتى يكون الكلام دالاً عليهما ولو التزاماً فتأمل»
انظر: فوائذ الرخيموت (٢/٢٩٧)

وانظر هذا القول أيضاً في المختصر (١٨٩)، التحرير (٤٩٥)
وقد قال المصنف من هذه الأقوال الثلاثة إن الرأى لفظي صبي على تفسير الإيماء
انظر: العبد (٢/٢٣٦)، نهاية السؤل (٤/٧٠)
وانظر: المسألة في مناسبات الذهب (٣١٣)

(١) المحصول (٢-٢/٢٠٣)

(٢) هذا نوع من أنواع الإيماء عند غير الأصناف وهو أن يذكر حكم ووصف وتدخل الغاء على الثاني
منها سواء كان هو الوصف أو الحكم، سواء كان من كلام الشارع أو الراوي فيحصل منه أربعة
أقسام:

الأول: أن تدخل الغاء على الوصف في كلام الشارع ويكون الحكم متقدماً كقوله عليه الصلاة
والسلام في المحرم لدي وقصته ناقتة لا تقر به طيباً فإنه يمت يوم القيامة ملياً
الثاني: أن تدخل الغاء على الوصف في كلام الراوي، قال الأسوي ولم يظفروا له بمثال
الثالث: أن تدخل على الحكم في كلام الشارع وتكون المنة متقدمة كقوله تعالى ﴿والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾.

الرابع: أن تدخل الغاء على الحكم في كلام الراوي والمنة متقدمة، كقول الراوي: «رسول الله
مرجوم» وسها رسول الله ﷺ فسجد.

انظر: المحصول (٢-٢/١٩٧-١٩٩)، الإحكام للأمامي (٣/٥٧)، نهاية السؤل
(٤/٦٤-٦٥)

(٣) قال بذلك جمهور الأصوبين ومن قال به إمام الحرمين والأمامي إلا أن فرق بين ما ورد في كلام
الله وبين ما ورد في كلام رسوله، فجعل الأول أقوى، وقد قال ابن السبكي: «والحق أنهما سواء»

قال وشبهه بـ يكون لعدم العلة أقوى من تقديم الحكم^(١)

الثامنة

يكفي في حصر الأوصاف عدد برآءة السبر والتقسيم^(٢) أن يقول المسند بحث

- عدم احتمال تطرق الخطأ، كما رجع هذا القول من الهمام والبهاري، وقد عللوا كونه أقوى إذا ورد فيه كلام الشارع من وروده في كلام الراوي؛ بأنه يجوز أن يتطرق إلى كلام الراوي من المحلل في مهم العلة لا يجوز تطرقه إلى كلام الشارع

انظر البرهان (٨١٠/٢-٨١١)، الإحكام للأمدى (٥٧/٣)، الإنهاج (٥٠/٣) العبد (٢٣٤/٢)، التحرير من (٤٦٥)، سبيل التحرير (٤٠/٤)، فواتح الرحموت (٢٩٦/٢)، التنوير على التوضيح (٦٨/٢)، انظر المسألة في نهاية السؤل (٦٥/٤)

(١) وعلى الراوي ذلك بأن يسعر العلة بالمعقول أقوى من إشعار المعقول بالعلة؛ لأن الطرد واجب في العلة والعكس غير واجب فيها
انظر المحصول (٢-٢٠٣/٢)

وقد عرض على الإمام بأنه إذا قدم لحكم تطبق نفس السمع العلة، فإذا سمع وصفا معقلاً بالفاء حكى منه عن الطلب وركبت إلى أن ذلك هو العلة، وأن إذا قدم معنى لم يعلم بعد حكمه مثل «السارق والسارقة» فالنفس تطلب الحكم فإذا عار الحكم مذكوراً معه ذلك قد يكفي في العلة بما سقى وإن كان شديد لمناسبة مثل «السارق والسارقة» وقد لا يكفي بل يطلب العلة بطريق آخر بأن يقول «إد فمسم إلى الصلاة فاعصوا وجوهكم بمطعماً للمعبود، وأن فما إذا تأخر ذكر العلة فلا يجوز ذكر عدة أخرى - ولم ذكر عدة عد منقص، فكان الإشعار بالعلية على عكس ما قاله الإمام، انظر الإنهاج (٥١/٣)

وقد قال الأسوي عن تعميل الإمام «فيه نظراً

انظر نهاية السؤل (٦٥/٤)

(٢) السبر لاختيار كون الوصف يصبح للعلة أولاً، والتقسيم حصر الأوصاف التي يظن صلاحيتها علة في الأصل، وقد أطلق الأصوليون مجموع السبر والتقسيم على حصر الأوصاف التي توجد في الأصل والتي تصبح للعبية في إحدى الأمر ثم يقال لا يصلح للعبية منها وتعيين الباقي، ومثاله أن يقول في قماش اندود على اليد في الربوبية بحثت عن أوصاف البر ما وجدت ما يصلح علة للربوبية لا لطعم أو بصوت أو الكيل، لكن الطعم والقوت لا يصلح لذلك عند التأمل، فتعين انكيل

انظر تعريف السبر والتقسيم في البرهان (٨١٥/٢)، المستقصى (٢٩٥/٢)، المحصول (٢-٢٩٩/٢)، الروضة من (١٦٠، ١٦١)، لإحكام للأمدى (٦٣/٣) وما بعده، مختصر ابن -

فلم أحد وصفاً آخر^(١).

فإن من لم يعترض وصفاً رائد^٢ وجب على المدلل إبطاله وإلا لزم انقطاعه هذا عند المناظرة

وأما المجتهد فيرجع إلى ظنه في الحصر^(٣)

ومنى كان يحصر ولا يطل قطعيين كان التحليل بالنافي قطعاً^(٤) وإلا فلا^(٥).

= الحاجب ص (١٩٠)، المسودة ص (٤٢٦)، شرح تنقيح المصنوع ص (٣٩٨)، العصد (٢٣٦/٢)، الإيهام (٨٤/٣)، جمع الجوامع (٢٧٠/٢)، نهاية السؤل (١٢٨/٤)، التحرير ص (٤٦٧)، التلويح (٧٧/٢)، شرح الكوكب المير ص (٥١٦)، فوائح الرحموت (٢٩٩/٢)، إرشاد الفحول ص (٢١٣)، أصول الفقه للحضري ص (٣٥٨)، بحوث في الاجتهاد ص (٣١٦)، أصول الفقه لسران ص (١٨٢)، أصول الفقه لمذكور ص (١٩٢)

(١) ويصدق فيه بعد لته وتدينه وذلك مما يغلب على النظر عدم غيره^١ لأن الأوصاف العقلية ولشريعة مما لو كانت لما خفيت على الباحث.

انظر المنصفي (٢٩٦، ٢)، الإحكام للأمدي (٦٤/٣)، المسودة (٤٢٦)، العصد (٢٣٦/٢)، جمع الجوامع (٢٧١/٢)، التحرير ص (٤٦٧)، الكوكب المير ص (٥١٦)، فوائح الرحموت (٢٩٩/٢)، إرشاد الفحول ص (٢١٤)

(٢) انظر الإحكام للأمدي (٦٥/٣)، المحصر ص (١٩٠)، جمع الجوامع (٢٧١/٢)، شرح لكوكب المير (٢٩٦/٢)

وقد قال المرالي «فإن كان مجتهداً فعليه سير بقدر إمكانه حتى يعجز عن إيراد غيره» المنصفي (٢٩٦/٢)

(٣) مثل أن يشك المحصر بحيز الواحد أو الإجماع الكوني، أو لأحادي فإنه وإن كان ظناً لكنه مقبول عند الكل. فوائح الرحموت (٣٠٠/٢)

(٤) إن كان ظناً فقد حتموا فيه إلى أربعة أقوال. وذهب الأكثر إلى أنه حجة للمناظر والمناظر وذهب جمهور الحنفية إلى أنه ليس بحجة أصلاً لأن الوصف البافي لم يشك اعتباره بظهور التأثير، وانقضى لثالث أنه حجة لهما إن أجمع على تعطيل ذلك الحكم وعليه إمام الحنرمين، وانرايع أنه حجة للمناظر نفسه لا للمناظر

انظر البرهان (٨١٨/٢)، جمع الجوامع (٢٧١/٢)، نهاية السؤل (١٣٢/٤)، التحرير ص (٤٦٨)، شرح الكوكب (٥١٧)، تيسير المحي (٤٨/٤)، فوائح الرحموت (٣٠٠/٢)، إرشاد لفحول ص (٢١٤)، تهليل الوصول (٢١٨)، بحوث في الاجتهاد ص (٣٢٠)

التاسعة:

إذا كان الحكم المعناس عليه مقبلاً عند المعارض مسوء عند المستدل^(١)، لم يصح القياس^(٢)؛ لتقصيه أعراف المستدل بالخطأ في الأصل لوجود العلة فيه مع عدم لحكم، فلا يصح به بناء الفرع عليه.

فإن جعله براماً للمعارض فقال هذا عندك علة لمحكم في الأصل، وهو موجود في منحل الرابع فيلزمك الاعتراف بحكمه، وإلا فيلزم إبطال المعنى ونقصه، لتحيف الحكم عنه من غير مدع.

وينزى من إبطال التعيل^(٣) به امتناع إثبات الحكم به في الأصل. فهو أيضاً فاسد كما قاله الأمدى^(٤)؛ لأن حصصه له أن يقول الحكم في الأصل ليس عندي ثباتاً بهذا الوصف^(٥)، وتقديره ليس تصويبه في الأصل لتحطته في الفرع بأولى من العكس^(٦).

(١) يشترط له ما إذا قال لحني في النصوص بنية الفعل أني لما أمر به فيصح كقرينة الحج، وهو لا يقول بصلحه قرينة لحج بنية الفعل بل حصصه هو القائل به، فهذا قياس فاسد، لأنه اعترف صماً بحطه في الأصل وهو إثبات الصحة في قرينة الحج، والاعتراف بطلانه إحدى مقدمات دليله أصراف بطلان دليله، ولا يسمع من المدعي ما هو معترف بطلانه فلا يمكن من دعواه ومثال آخر أيضاً أن يقول النافعي في قتل المسلم بالدمي - لمكت فيه الشبهة فلا يوجب القصاص كالمشتر فيه لرفع مخالفته المستدل وهو على مدعب المعارض وخرج من فروعه فلا يمكن المستدل من تعريض مدعبه مع اعترافه بطلانه.

انظر الإحكام للأمدى (١٣/٣)، العصد (٢/٢١١)، التحرير من (٤٢٥)، شرح الكوكب المير من (٤٨٦)، فوائح الرحمة (٢/٢٥٤).

(٢) في (ج) زيادة عليه.

(٣) نهاية الورقة (٣٩) من (أ).

(٤) انظر الإحكام (١٣/٣) وأخذ بذلك أيضاً لعصدي وابن الهمام وابهاري انظر شرح العصد

(٢/٢١١ - ٢١٠)، التحرير من (٤٢٥)، فوائح الوجودات (٢/٢٥٤).

(٥) نهاية الورقة (٩٣) من (ب).

(٦) معنى ذلك أنه وإن كان الحكم في الأصل معللاً بالوصف المذكور غير أن حاصل الإلزام يرجع إلى إلزام المعارض بالتحطه في الفرع بإثبات خلاف حكمه ضرورة تصويبه في اعتقاد كون الوصف الجامع علة لمحكم في الأصل وهو لا يلزم، إذ ليس تحطه في الفرع ضرورة تصويبه في تعليل حكم الأصل بالوصف المذكور أولى من تحطه في تعليل حكم الأصل بالوصف المذكور وتصويبه =

العاشر^(١):

لا يصح القياس لمركب، وهو^(٢) يستعني بسواففة الخصم في الأصل عن إقامة السليل عليه مع اختلافهما في لعنة أو في وصف الحكم المستدل عليه هل له وجود في الأصل أم لا^(٣)

والأول يسمى: مركب الأصل^(٤)، والثاني: مركب الوصف^(٥).

فلو سلم الخصم أنها العلة وأنها موجودة، أو أثبت المستدل أنها موجودة انتهض

= في حكم الفرع انظر: الإحكام (١٣/٣)

ويرى البهاري أن المسلم كالمفروض في حكم الضروري لا يصح نكاهه فإنكاره أشد من الإلزام، بحيث يصح الإلزام بالقياس على فرع سمى الخصم لكن بعد إثبات العلة بالدليل أو التسليم انظر: فوائح الرحموت (٢٥٤/٢)

وانظر: المسألة في نهاية السؤل (٣١١/٤ - ٢١٣)

(١) في هامش (ب) هنا بنى

(٢) سقطت أن من (ح)

(٣) سقطت: أم لا من (ح)

(٤) انظر الإحكام للأمدى (١٤/٣) والمختصر ص (١٧٧)، العصد (٢١١/٢)، جمع الجوامع (٢٢٠/٢)، التحرير ص (٤٢٥)، فوائح الرحموت (٢٥٤/٢)، تيسير التحرير (٢٨٩/٣)

وقد سمي قياساً مركباً لاختلاف الخصمين في تركيب الحكم على العلة في الأصل وقيل لاختلافهما في علة لأصل، ومثان مركب الأصل ما إذا قال في مسألة الحر بانهب مثلاً عبداً فلا يفضل به الحر كالمكاتب، وعند ذلك فالحقني أن يقول: العلة في المكاتب المتفق عليه العانة من جريان القصاص فيه عدي ليس هو كونه عبداً، بل جهالة المستحق للقصاص من السيد أو الورثة، فإن سلم ذلك امتنعت التعديبه إلى الفرع لحلو الفرع عن العنة وإن أبطل العلل بها فأن أمع الحكم في الأصل: لأنه إما ثبت عدي بهذه العلة وهي مدرك إثباته ولا محدود في نفي الحكم لانقضاء مدركه إذا لم يلزم منه مخالفة نص ولا إجماع

انظر: الإحكام (١٤/٣ - ١٥)، المختصر ص (١٧٧)، العصد (٢١٢/٢)، شرح المحلى (٢٢٠/٢)، الوصيح (٦٧/٢ - ٦٨)، التحرير ص (٤٢٥ - ٤٢٦)، شرح الكوكب ص (٤٨٧)، فوائح الرحموت (٢٥٤/٢).

(٥) وسمي مركب الوصف، لأنه خلاف في تعيين الوصف الجامع ومثاله، ما لو قال المستدل في مسألة تعليق الطلاق بالنكاح تعليق فلا يصح قبل النكاح كما لو قال: ريب النبي أتزوجها طالق، فالحكم أن يقول: لا سلم وجود التعليق في الأصل بل هو تحبير، فإن ثبت أنه تعليق فأن أمع =

إدليل عليه^(١)؛ لاعتراقه^(٢)

المحادية عشر.

إذا جورباً تعليل الحكم الواحد بعلمين فصاعداً^(٣) واجتمعت:

= الحكم وأقول بصحته كما في العرع.

انظر الإحكام للأمدى (١٥/٣)، المختصر من (١٧٧)، المعصد (٢١٢/٢)، شرح المحنى على جمع الجوامع (٢٢٠/٧ - ٢٢١)، التحرير من (٤٦٦)، شرح الكوكب المير من (٤٨٧)، فوائح الرحمت (٢٥٥/٢)

(١) سقطت (عنه) من وح.

(٢) انظر المختصر من (١٧٧)، المعصد (٢١٢/٢)، جمع الجوامع (٢٢١/٢)، لتحرير من (٤٢٦)، شرح الكوكب من (٤٨٨)، تيسير التحرير (٢٩١/٣)، وانظر للكلام عن القاس المركب في البرهان (١٠٩٩/٢)، وما بعدها وفي إرشاد الفحول من (٢٠٦) وانظر المسألة في نهاية السؤل (٣٠٦/٤ - ٣١٠)

(٣) اختلف العلماء في جواز تعليل الحكم الواحد بعلمين فأكثر إلى أنوال

أ- قال بعضهم بجور التعليل بأكثر من علة وهو رأي الجمهور وسب للإمام أحمد وقال به بر الحسين وأبو الخطاب إذا لم تكن واحدة مهماً دليلاً على حكم الأصل، واختاره ابن الحاجب وابن انهمام والفنوشي وبقه ابن عقيل عن جمهور الأصوليين.

ب- وإنك بعضهم لا يجوز ذلك مطلقاً سواء في المنصوصين أو المستنبطين وهذا رأي إمام الحرمين الجويني واختاره الأمدى ونسب إلى الأشعري وبعض المعزلة، ورأى الجويني تجويره عقلاً لا شرعاً.

ج- وقال بعضهم يجوز في المنصوصة دون المستنبطة واختار هذا الرأي لقاضي البقلائي والعزالي والوارى والبصاري وابن مورك.

د- وقال بعضهم يجوز في المستنبطة دون المنصوصة

انظر. المعتمد (٧٩٩/٢)، البرهان (٨٣١/٢ - ٨٣٢)، المنصبي (٣٤٢/٢ - ٣٤٣)، المحول من (٣٩٢)، الوصول إلى الأصول (٢٦٢/٢)، المختصر من (٢٦٧/٢ و ٣٧٥)، الروضة من (١٧٨)، الإحكام للأمدى (٤٣/٣)، المختصر من (١٨٣)، المسودة من (٤١٧)، المعصد (٢٢٤/٢)، كشف الأسرار (٤٥/٤ - ٤٦)، الإيهام (١٢١/٣)، جمع الجوامع (٢٤٥/٢)، المنهاج مع نهاية السؤل (١٨٣/٤ و ١٩٥)، التمهيد من (٤٨١)، سلاسل الذهب للزركشي من (٣٤٢)، التحرير من (٤٥٨)، شرح الكوكب من (٤٩٧)، موائح الرحمت (٢٨٢/٢)، تيسير التحرير (٢٣/٤)، بحوث في الاجتهاد من (٢٣٦)، تيسيل الوصول من (٢٠١).

فالمحذر أن كل واحد علة مستقلة^(١)، وهل جزء علة^(٢)، وفيه عدة واحدة لا معها^(٣).

لنا لو لم تكن كل واحدة علة لكاتب جزءاً من عدة أو كانت العلة واحدة، والأول داخل: لأن النصوص أن كلاً منها^(٤) مستقل بالتعليل، والثاني أيضاً كذلك، للتحكم وأيضاً: لو لم تكن كذلك لكان يمنع اجتماع^(٥) الأدلة.

الثانية عشر:

يشترط في العلة أمور منها

أن لا يكون دليلها متذبذباً بحكم الصريح^(٦)، فنقول الدائل المرحل مطعون فيجزي

= وهناك أقول أخرى ذكرها الفتوح في الكوكب المنير ص (٤٩٨) وفي المسودة ص (٤١٧)، تفصيل في المسألة للحاشية، كما أن العراقي بحثاً موسعاً في هذه المسألة في شعب العبد ص (٥١٤ - ٥٣٦)

ويرى ابن السبكي أنه مستبعد عتلاً أيضاً حيث قال في جمع الحوامع: والصحيح القطع بامساعه عتلاً مطلقاً لفروم المحال من وقوعه كالجمع بين النقيضين. جمع الحوامع (٢/٢٤٦)

(١) وهو اختيار ابن الحاحب وابن الهمام والفتوح والبهاري

انظر المختصر ص (١٨٤)، العصد (٢/٢٢٧)، نهاية السؤل (٤/٢٠٢ - ٢٠٣)، التحرير ص (٤٦٠)، شرح الكوكب المنير ص (٤٩٩)، فوائح الرسوب (٢/٢٨٦)، تيسير التحرير (٤/٢٨)

(٢) نسب هذا إلى ابن خنبل النحيلي الفوحي وحكاة ابن الحاحب وابن الهمام والبهاري انظر المختصر ص (١٨٤)، نهاية السؤل (٤/٢٠٣)، التحرير ص (٤٦٠)، شرح الكوكب ص (٤٩٩)، تيسير التحرير (٤/٢٨)، فوائح الرجموت (٢/٢٨٦)

(٣) اختار هذا القول الأنصاري وحكاة ابن الحاحب وغيره ورجحه المحلاوي من المتأخرين انظر المختصر ص (١٨٤)، نهاية السؤل (٤/٢٠٣)، التحرير ص (٤٦٠)، شرح الكوكب المنير ص (٤٩٩)، فوائح الرجموت (٢/٢٨٦)، تيسير التحرير (٤/٢٢)، تهليل الوصوف ص (٢٠٢)

(٤) في (ج) اسماء

(٥) في (ج) إجماع

(٦) وهذا قول جماعة من الأصوليين منهم العراقي وابن الحاحب وابن السبكي والفتوح والشوكاني انظر: المختصر ص (١٨٥ - ١٨٦)، العصد (٢/٢٢٩ - ٢٣٠)، جمع الحوامع بشرح المحلى (٢/٢٥٢)، نهاية السؤل (٤/٣٠٠ - ٣٠١)، شرح الكوكب المنير ص (٥٠٢)، إرشاد المحقق ص (٢٠٨)

فيه الرأى قياساً على البر، ثم بسدل على كوب الطعام عدة لتحريم البر في البر بقوله عنه الصلاة والسلام: «لا تبيعوا الطعام بالطعام»^(١).
 ٣. إنه تطويل بلا فائدة^(٢).

= وخالف جماعة من الأصوليين فرجحوا عدم اشتراط هذا الشرط، ومنهم ابن الهيثم والبهاري ومن المتأخرين المحلاوي ونسبه للأكثرين، وقد قال هؤلاء بعدم الاشتراط: لجواز تعدد الأدلة، ولعروض حاصل بكل منهما فلا موجب لتعيين أحدهما.
 انظر: التحرير ص (٤٦٢)، تيسر التحرير (٤/٣٣)، عوانح الرحووت (٢/٢٩٠)، تسهيل الوصول ص (٢٠٥).

(١) هذا الحديث يذكره لأصوليون بهذا اللفظ إلا أنه لم يرد في كتب الحديث بهذا اللفظ وقد ورد بلفظ قريب من هذا وهو قوله ﷺ: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» أخرجه مسلم وأحمد والبيهقي.
 انظر: صحيح مسلم (٣/١٢١٤)، حديث رقم (١٥٩٢)، الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد (١٥/٧٨)، السنن الكبرى (٥/١٨٣)، مشكاة المصابيح (٢/٨٧)، نصب الرأى (٤/٣٧).
 وقد قال ابن كثير عن حديث المصنف المذكور وليس هو في الكتب بهذه الصيغة وأقرب ما رأيت إلى ذلك ما رواه مسلم عن معمر بن عبد الله قال: كتب لسمع النبي ﷺ يقول: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل»، وكان أكثر طعام يومئذ الشعير، تحفة الطالب (٢٩/ب و ٣٠/أ مخطوط).
 كما قال عنه ابن حجر في تخريجه لهذا الحديث والذي وقع عليه بلفظ: «من يبيع البر بالبر والشعير بالشعير» ثم ساق ابن حجر حديث معمر بن عبد الله المتقدم ثم قال: هذا حديث صحيح أخرجه أحمد ومسلم.

ومثل ذلك قال البردكشي عن الحديث الذي ذكره المصنف: انظر موافقة الخبر الخبر في تحريج أحاديث المختصر (٢٠٨/ب و ٢٠٩/أ مخطوط) والمعتبر للبردكشي (١/٢٩٨).
 وهناك بعض الأصوليين استشهدوا بحديث مسلم لهذه المسألة مهم المحلى والفتاوى.

انظر شرح المحلى على جمع الحوامع (٢/٢٥٢)، شوح الكوكب المير (٥٠٢)، وهذا المثال الذي ذكره المصنف هنا مثلاً لما يتناول النوع بعمومه، وأما الخصوص فمثلاً أن يقسم الخارج بالقيء أو الرعاف في نقضه الوضوء على الخارج من السيلين ويعمل بأنه خارج نجس فيقول لقوله ﷺ: «من قه أو رعب أو أمذى قليئوا وضوءه للصلاة» وهذا النص بخصوصه يتناول القيء والرعاف.

انظر الإحكام للامدي (٣/٥١)، العبد (٢/٢٢٩ - ٢٣٠)، شرح المحلى (٢/٢٥٢)، شرح الكوكب ص (٥٠٢).

(٢) أي أنه يمكن إثبات لفرع بالنص كما يمكن إثبات الأصل به، والمعلوم عنه إلى إثبات الأصل ثم العلة ثم بيان وجودها في الفرع ثم بيان ثبوت الحكم بها تطويل بلا فائدة. انظر: الإحكام للامدي =

وأضد فهو رجوع عن إثبات لحكم بالقياس، لأنه ثبت بدليل العلة لا بها^(١)
قالوا^(٢): ما ذكرتموه مناقشة جدلة^(٣).

وهذا الشرط نقله الأملدي^(٤) عن بعضهم وتوقف فيه

ومها. أن لا ترجع المستسقة على الحكم الذي^(٥) استنتجت منه بالإبطال^(٦)
كتعليق وجوب الشاة في الأربعين بدفع حاجة الفقير فإنها تقتضي^(٧) جواز إخراج القيمة،
ويلزم من تحويره عدم رجوب الشاة.

ومها: أن لا تتضمن زيادة على النص^(٨).

= (٥١/٣)، العصد (٢٣٠/٢)، شرح الكوكب لمبر من (٥٠٣)

(١) وقد رده على ذلك بأن ثبوت حكم المخرج بكل من القياس وهذا الدليل، ولرجوع في القياس إليه
لإثبات العلة لا لإثبات لحكم، غاية الأمر أن هذه المسافة أطول من مسافة الإثبات في الدين ولا
شيء في ذلك

انظر التحرير من (٤٦٢)، فوائد الرحموت (٢٩٠/٢)، تفسير التحرير (٣٣/٤)

(٢) في (ج) «قال».

(٣) ومرادهم أن انصرص لظن بأي طريق حسن فلا معنى لتبيين الطريق، ثم إن التطويل لا يتلخ في
صحة القياس المذكور.

انظر الإحكام (٥١/٣)، العصد (٢٣٠/٢)، شرح المحلى (٢٥٣/٢)، فوائد الرحموت
(٢٩٠/٢)

(٤) الإحكام للأملدي (٥١/٣)

(٥) نهاية الورقة (٩٤) من (ب).

(٦) أي لا يلزم منه بطلان حكم المعمل بها فإن كل منه استنتجت من حكم ولزم منه بطلان ذلك
الحكم فهو باطل؛ لأن الحكم أصله إذ التعليل فرع الثبوت وبطلان الأصل يستلزم بطلان الفرع
حيث يتوقف علمتها على اعتمادها، وهذا الشرط شترطه كثير من الأصوليين منهم لأملدي ومن
ابن الحاجب وابن السكيت وابن لهيعة والفوسحي والبهاري والشوكاني وغيرهم

انظر الإحكام (٥٠/٣)، المختصر من (١٨٥)، العصد (٢٢٨/٢)، جمع الجوامع (٢٤٧/٢)،
نهاية السؤل (٣٠١/٤-٣٠٢)، لتحرير من (٤٩١) شرح الكوكب المبر من (٥٠٠-٥٠١)،
فوائد الرحموت (٢٨٩/٢)، تفسير التحرير (٣١، ٤)، إرساد الفحول من (٢٠٨)، سهيل الوصول
من (٢٠٢)

(٧) في (ج) «قبله العلة تقتضي».

(٨) مثاله قوله «لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء» فتعسل الحرمة بأنه رب فيما يورث كالقديس =

قيل وإنما يعتبر هذا الشرط إذا ماقت الريادة مقتضى النص^(١)
ومنها أن تكون خالية عن المعارض^(٢) في الأصل^(٣)
قيل وفي الفرع أيضاً^(٤).

= فلم التعارض، مع أن النص لم يتعرض للروم التقاض
وهذا قول جماعة منهم ابن الحاجب والفتوح والمعلاني وغيرهم
انظر المختصر ص (١٨٥)، المعتمد (٢٢٩/٢)، جمع الجوامع (٢٥٠/٢)، التحرير ص
(٤٦٢)، الكوكب المير ص (٥٠٢)، فواتح الرحموت (٢٨٩/٢)، تيسير التحرير (٣٣/٤)،
إرشاد المحول ص (٢٠٨)، تهليل الوصول ص (٢٠٢).

(١) مثل له السبي بأن ينص على أن عتق عبد الكسبي لا يجريه لكفره، فيعزل بأنه عتق كافر يتدين بدین
فهذا القيد ينافي حكم النص المفهوم منه وهو حره عتق لمؤنس المفهوم من المحالمة، وعدم حره
المجوسي المفهوم بالموافقة الأولى

انظر حاشية الباني على شرح المحلى على جمع الجوامع (٢٥١/٢)، وقد اعتبر هذا القيد
جماعة من الأصوليين وهو ينحى بناء على أن لريادة على النص نسخ للنص كما بقوله الحنفية،
وممن اعتبر هذا القيد الأملاني، وابن السكيت، وابن الهمام انظر الأحكام للأملاني (٥٠/٣)،
جمع الجوامع (٢٥١/٢)، التحرير (٤٦٢)، تيسير التحرير (٣٣/٤)

(٢) وذلك بأن يبني على أخرى من غير ترجيح وقد مبني على مسألة متقدمة وهي عدم جواز تعليل
الحكم الواحد بعينين وممن شرط هذا الشرط الأملاني وابن الحاجب وابن السكيت وابن الهمام
والفتوح والبهاري، والشوكاني

انظر الأحكام للأملاني (٥٠/٣)، المختصر ص (١٨٥)، المعتمد (٢٢٨/٢)، جمع الجوامع
(٢٤٩/٢)، التحرير ص (٤٦٢)، شرح الكوكب (٥٠١)، فواتح الرحموت (٢٩٠/٢)، تيسير
التحرير (٣٢/٤)، إرشاد المحول (٢٠٨).

(٣) مثله قول الحنفي في رمي التيت في صوم رمضان صوم عيس فينادى بالنية قبل الروان كالمثل،
فيعارضه الشافعي فيقول صوم فرض فيحتاج فيه ولا يسى على السهولة، فإن المحلى. وهذا مثال
للمعارض في الجملة وليس مافياً ولا موجوداً في الأصل

انظر شرح المحلى (٢٤٩/٢)، شرح الكوكب المير ص (٥٠٢)،

(٤) مثله قول في مسح الرأس ركن في لوصوه فيمن تشبهه كعسل لوجه فيعارضه المحقق فيقول
مسح فلا يس تشبهه كالمسح على الحصى.

قال المحلى وهو مثال للمعارض في الجملة وليس مافياً.

نظر: شرح المحلى (٢٤٩/٢).

وقيل . «الشرط أن تكون خالية عن المعارض»^(١٠٠) الراجح في الأصل ، أما المعارض
للحكم فلا يشترط نفيه عن الأصل ولا عن^(١٠١) الفرع ، كما ذكره من^(١٠٢) بعد^(١٠٣) .
الثالثة عشر :

الاستدلال بطلق على ذكر الدليل ، ويطلق على نوع خاص وهو المقصود
فقيل : ما ليس بصل ولا إجماع ولا قياس^(١٠٤) .

وقيل ولا^(١٠٥) قياس عنه^(١٠٦) ، فيدحض بعي الفرق ولما لم^(١٠٧) .

واحتلوا في مثل قولنا . وحد^(١٠٨) السب فيوجد المسبب ، أو وجد المانع^(١٠٩) أو انتهى
بشرط فينتهي للحكم ، فقيل : إنه دعوى دليل^(١١٠) .
وقيل : بل هو دليل^(١١١) ، وعلى هذا فقيل

(١) ما بين الجنتين سقط سهوا من (ج) .

(٢) سقطت «عن» من (ب) .

(٣) سقطت «من» من (ج) .

(٤) انظر المختصر لابن الحاجب (١٨٢) .

(٥) انظر الأحكام بلاسي (١٧٥/٣) ، المختصر ص (٢١٥) ، العبد (٢٨٠/٢) ، جمع الجوامع

(٣٤٢/٢) ، التحرير ص (٥٢٠) ، شرح الكوكب المير ص (٥٨٨) ، فوائح الرحموت (٣٦١/٢) ،

تيسير التحرير (١٧٢/٤) ، إرشاد المحول (٢٣٦) ، سهيل الوصول ص (١٣ - ١٤)

(٦) سقطت «لا» من (ب) .

(٧) انظر المختصر ص (٢١٥) ، التحرير ص (٥٢٠) ، تيسير التحرير (١٧٢/٤) .

(٨) قياس لتلزم ، ثبات أحد موجبي العلة بالآخر لتلازمهم وهو قياس الدلالة انظر العبد

(٢٨١/٢) .

(٩) نهاية الورقة (٤٠) من (أ) .

(١٠) سقطت «المانع» من (ج) .

(١١) قالوا إنه دعوى دليل بمثابة قوله وجد دليل الحكم فيوجد الحكم ، ولا يكون دليلاً ما لم يتعين وإنما

لدليل ما يستلزم الحكم وهو وجود السبب الخاص أو وجود المانع أو عدم لشرط المخصوص .

وهذا القول قال به الحنفية والماتوحي وكثير من الأصوليين .

انظر العبد (٢٨١/٢) ، التحرير ص (٥٢١) ، شرح الكوكب المير ص (٥٨٩) ، تيسير التحرير

(١٧٦/٤) ، إرشاد المحول ص (٢٣٧)

(١٢) قالوا : لا معنى للدليل إلا ما يلزم من العلم به العلم بالمذكول ، وهو كذلك ، ويلزم من ثبوته ثبوت =

إنه استدلال^(١)؛ لأنه ليس بنص ولا إجماع ولا قياس

وقيل: إن ثبت النسب أو الشرط أو المانع بغير^(٢) الثلاثة أي لنص والإجماع والقياس فهو استدلال ولا فلا^(٣)

الرابعة عشر:

النقص المكسور وهو نقص بعض أوصاف العلة المركبة^(٤) لا بقا، على لمحتار^(٥)، كقول لشافعي في بيع العائف سبع مجهول النصفة عند التعاقد حال العقد = المطلوب

وهذا القول اختاره الأمدى وسبه الفتوحى إلى ابن حنبل كما يحاربه ابن السكيت وأشير إلى أن الأكثرين خالفوا في ذلك.

انظر الإحكام للأمدى (١٧٥/٣)، جمع الحوامع (٣٤٥/٢)، شرح الكوكب الميرص (٥٨٩)

(١) رجع أنه استدلال بنقص الأصوليين منهم الأمدى والشوكاني.

انظر الإحكام للأمدى (١٧٥/٣)، شرح الكوكب ص (٥٩٠)، تيسير التحرير (١٧٦/٤)، إرشاد المحول ص (٢٣٧).

(٢) في (ب) مير

(٣) ورجح هذا العصد وابن الهمام ونقله الكوراني عن المحققين.

انظر العصد (٢٨١/٢)، التحرير ص (٥٢٧)، شرح الكوكب ص (٥٩٠)، وللحويي بحث

موسع في الاستدلال في كتابه البرهان (١١١٣/٢-١١٣٥).

(٤) هكذا عبر المصنف عن لنقص المكسور بعد للأمدى وابن الحاجب وقد عبر عنه بذلك أيضاً ابن

الهمام والمتوحي والبهاري، وعبر عنه بعضهم بالكسر منهم الراري والمصاوي وابن السكيت.

انظر المحصول (٢-٣٥٢/٢)، الإحكام للأمدى (٤١/٣)، مختصر ابن الحاجب ص (١٨٢)،

المنهاج مع شرحه تهذيب المول (٢٠٤/٤)، جمع الحوامع (٣٠٣/٢)، التحرير ص (٤٥٨)، شرح

الكوكب ص (٤٩٥)، فروع الرحموت (٢٨٢/١).

(٥) احتار أنه لا يقدح ابن الحاجب وسبه المتوحي إلى الحمللة وقد الأمدى إن الأكثرين على رد

وإبطاله، واختاره ابن الهمام

نظر، الإحكام (٤١/٣)، المختصر ص (١٨٢)، لعصد (٢٢٣/٢)، التحرير ص (٤٥٨)، شرح

الكوكب الميرص ص (٤٩٦)، تيسير التحرير (٢٢/٤)

وقال بعض الأصوليين إنه يقدح، واحتار هذا السكيت والبهاري وسبه لأكثر، كما نقل المتوحي

والشوكاني عن أبي إسحاق الشيرازي قوله: «وقد اتفق أكثر أهل العلم على صحته وإسناد العلة

به؛ لأن النقص من طريق المعنى والإلزام من طريق العفة، وأنكره طائفة من المحرسانيين، قال =

ولا يصح كونه نعتاً عبداً من عبيدي، فيعترض الحصم بما لو بروح مرأه لم يرها^(١).

بأ أن العلة هي^(٢) المجموع، والمجموع لم ينقص^(٣).

الخامسة عشر:

احلوه في الكسر وهو وجود الحكمة لمقصوده مع بحلف بحكم عنها والمحار أنه لا يصح كقول الحمي^(٤) في العاصي سقره مسافر فيرحص كعير عاصي، ثم سن المناسبة بالمشقة، فيعترض بصفة شاقة في الحضر^(٥).

= وهذا غير صحيح؛ لأن الكسر نقص من حيث المعنى فهو بمرلة النقص من طريق اللفظ انظر جمع الجوامع (٢/٣٠٣)، شرح الكوكب المير ص (٤٩٦)، فوائد الرحموت (٢/٢٨٢)، إرشاد المحول ص (٢٢٦)، تسهيل الوصول ص (٢٠١).

(١) أي أنها مجهولة لصفة عد العاقد حال لعقد وهو صحيح، فقد حذف كونه مبيعاً وألغاه، بدليل أن الرهن وسحره كذلك، ونقص الباقي وهو كونه مجهول لصفة عد العاقد حان العقد انظر المعصد (٢/٢٢٣)، تيسير التحرير (٤/٢٢)، شرح الكوكب ص (٤٩٦)، فوائد الرحموت (٢/٢٨٢)، تيسير التحرير (٤/٢٢).

(٢) في (ب) وهو.

(٣) وقد قال لمحذوف إن العلة هنا إما المجموع أو الباقي بعد لإلغائه ولأول باطل لإلغاء الملقى وهو كونه مبيعاً في المثال لأنه وصف طردي لا دخل له والباقي منقوص فيقبل هذا النقص. انظر فوائد الرحموت (٢/٢٨٢).

وللنقص المكسور صور ذكرها المتوحي في شرح الكوكب المير ص (٤٩٧).

قلت وهم الأسوي في نهاية السؤل عند ذكره بهذه المسألة حيث ذكر أن الأمدي يقول عن الكسر اندي يسعى النقص المكسور إنه يقدح، ثم يقول. وقد احمار ابن الحاجب في الكسر والنقص المكسور ما اختاره لأمدي، مع أن ابن الحاجب احتار في النقص المكسور أنه لا يقدح، على أن الذي يفهم من كلام الأمدي عن النقص المكسور أنه يحيل إلى أنه لا يقدح كما فهم ذلك من كلام الأمدي أمير باد شاه في شرحه للتحرير

انظر الأحكام للأمدي (٣/٤١)، مختصر ابن الحاجب ص (١٨٢)، نهاية السؤل (٤/٢٠٦-٢٠٧)، تيسير التحرير (٤/٢٢).

(٤) نهاية الورقة (٩٥) من (ب).

(٥) في هامش (ب) ها لفظه «به» مثبتة بعلامة صح.

(٦) قل جمع كثير من الأصوليين إن الكسر بهد المعنى لا يبطل العملية وقد مال إلى هذا الأمدي =

لنا أن العلة هو السفر لعسر انصياف المشقة، والنقص لم يرد عليه.

قالوا: الحكمة هي المعنوية قطعاً، وقد ورد النقص عليها فيؤثر^(١)

قلنا: وجود قدر الحكمة المساوية لحكمة الأصل في صورة نقص أمر مطعون
لكون الحكمة غير مصبوبة، والعلة في الأصل موجودة قطعاً، فلا يعارض الظن^(٢)
القطع، فإن قطعاً بالوجود ولو على بعد كان ذلك مطلاً^(٣).

* وينقله عن الأكثرين، كما اختاره ابن لحاجب وابن الهمام ورجحه المحلي، ونقله الفرحي عن
الحنابلة واختره، كما رجحه البهاري وغيره.

انظر الإحكام للأمدي (٣/٣٩)، المختصر ص (١٨١-١٨٢)، نهاية السؤل ص
(٢٠٦-٢٠٧)، التحرير ص (٤٥٧)، شرح المحلى على جمع الجوامع (٢/٣٠٥)، شرح
الكوكب المير ص (٤٩٥ و ٤٩٦)، فوائذ الرحموت (٢/٢٨١)، تيسير التحرير (٤/١٩-٢٠)،
إرشاد المصير ص (٢٢٩)، تسهيل الوصول ص (٢٠٠)، بحوث في الاجتهاد ص (٣٨٢)

(١) مردعهم أن النقص وارد على العلة لأنها إذا وجدت الحكمة المعينة ولم يوجد الحكم على أن تلك
الحكمة غير معينة، فكما الوصف المعبر بتعيينها فإن المقصود إذا لم يعتبر فالوسيلة أحدر
شرح العضد (٢/٢٢٢).

(٢) في (ح) «التنقي» وهو تحريف.

(٣) يريد أن قطعاً بوجود قدر الحكمة أو أكثر من قدرها في صورة النقص بحيث يجب أن تبطل
عليه، لأن الفاضل إذا عارض الفاضل ناسقاً إلا أن يثبت حكم آخر ألحق بها، كما لو علل
المستدل وجوب القطع قصاصاً بحكمة الرجز فقال المعتبر من مقصود الرجز في القتل العمد العمدان
أهظم ولم يشرع له القطع، فانتقص عليه الرجز، فاستدل حيث أن يقول الحكمة في صورة
النقص وإن كانت أريد في محل العلل غير أنه قد ثبت معها في صورة النقص حكم ألحق بها وهو
وجوب القتل حيث إن القطع يحصل به إبطال اليد، والقتل يحصل به إبطال اليد وإبطال ما عداها،
فيكون ألحق وأشد رجزاً من القطع.

على أن الأمدي يرى أن وجود الحكمة في صورة النقص أمر بمنع وقوعه وتقدير وقوعه فلا التفات
ليه، لأن التوصل إلى معرفة ذلك في أحد الصور يلزم منه حرج وعسر لعماله وندرته ولا يلزم مثل
ذلك في التوصل إلى معرفه الصواب الجلية فكان المناسب رد الناس إلى الصواب الجلية المشملة
على احتمال الحكم في الغالب.

انظر: الإحكام (٣/٤٠-٤١)، المختصر ص (١٨٢)، العضد (٢/٢٢٢)، التحرير ص (٤٥٧)،
فوائذ الرحموت (٢/٢٨٢)، تيسير التحرير (٤/٢١).

السادسة عشر:

المختار أن النافي^(١) للحكم مطالب بالدليل^(٢).

وقيل. مطالب في العقلیات، لا الشرعیات^(٣).

نأ. الإجماع على ذلك في دعوى الرخاوية ولقدّم. مع أن^(٤) الأول نفي للشريك

(١) في (ج) «النافي» وهو تصحيح.

(٢) قال بذلك جمع من الأصوليين ومن قال به أبو إسحاق الشيرازي وابن براهيم وابن قدامة وابن

الحاجب ونقله في المسودة عن أبي الحسن التميمي والمعاصي وقال إنه اختيار أبي الخطاب، كما نقله

الشوكاني عن ابن حرم والفعال والصيرفي، وحكي عن المارودي قوله: إنه مذهب الشافعي

والجمهور. كما اختاره الفتوح وغيره.

انظر: المستند (٨٨١/٢)، البصرة ص (٣٠)، النسخ ص (٧٠)، المستنصر

(٢٣٢/١ - ٢٣٣)، الوصول إلى الأصول (٢٥٨/٢)، الإحكام (٢٤٣/٣)، الروضة ص (٨١)،

المختصر ص (٢٣١)، المسودة ص (٤٩٤)، نهاية السؤل (٣٧٤/٤)، شرح الكوكب المير ص

(٦١٦)، إرشاد المحول ص (٢٤٥).

(٣) هذا قول بعض الأصوليين حكى في المستنصر (٢٣٣/١)، والإحكام للامدي (٢٤٣/٣)،

المختصر ص (٢٣١)، المسودة ص (٤٩٤)، نهاية السؤل (٣٧٥/٤)، شرح الكوكب ص

(٦١٦)، وإرشاد المحول ص (٢٤٥)

وحكا ابن قدامة في الروضة عن بعضهم إلا أنه عكس الأمر فقال: إنه مطالب في الشرعیات لا

العقلیات، وقد استلزم عليه الفتوح.

انظر: الروضة ص (٨١)، والكوكب ص (٦١٦)

وهناك قول لبعض الأصوليين أنه لا دليل عليه مطلقاً، وسب إلى أهل الظاهر عبر ابن حرم، ونقله

الشيرازي عن بعض الشافعية وقرى هذا الرأي الشوكاني

انظر البصرة ص (٥٣٠)، المستنصر (٢٣٢/١)، الإحكام (٢٤٣/٣)، المسودة ص (٤٩٤)،

نهاية السؤل (٣٧٥/٤)، شرح الكوكب ص (٦١٦)، إرشاد المحول ص (٢٤٥)، تسهيل الوصول

ص (٢٣٨).

ويرى العراقي وتبعه ابن السكيت أنه لا يطالب النافي بالدليل إن ادعى علماً ضرورياً، وإن لم يدع

علماً ضرورياً بل نظرياً أو غناً بانتمائه فيطالب به.

انظر: المستنصر (٢٣٣/١ - ٢٣٤)، جمع الجوامع (٣٥١/٢)، إرشاد المحول ص (٢٤٦).

وهناك مذاهب أخرى في المسألة ذكرها الشوكاني في إرشاد المحول ص (٢٤٥ - ٢٤٦)، كما أن

هناك أدلة ومناقشة للأراء في البصرة ص (٥٣٠)، والإحكام (٢٤٣/٣)، والروضة ص (٨١)

(٤) سقطت «أن» من (ج).

والثاني يعني للحدوث^(١).

وقال في المحصول^(٢) إن^(٣) كان انفراد بعدم الدليل على انفاي هو^(٤) أن العلم بالعدم الأصلي يوجب ظن دومه في المستقل فهذا حق، وإن أرادوا به غيره فباطل، لأنه لا يحصل العلم أو الظن بالنفي إلا^(٥) لمؤثر

وللامدي في المسألة تفصيل آخر غير هذا^(٦). والله أعلم

* * *

(١) في (ب) «للحدث».

(٢) المحصول (٢) في (٣/١٦٥).

(٣) في (ب) «إداه».

(٤) في (ج) «وجوه».

(٥) في (ب) «إلا لمؤثر».

(٦) ملخص هذا التفصيل أن النافي إما أن يكون مائياً بمعنى ادعائه عدم علمه بذلك وظنه، أو مدعياً للمعصم أو انظر بالنفي، فإن كان الأول فالجاهل لا يطالب بالدليل على جهله، وإن كان الثاني فإن ادعى بنفي ما نفيه ضرورة فلا دليل عليه أيضاً، لأنه إن صدق في دعواه فالضروري لا يطالب بالدليل عليه، وإن لم يصدق فلا يطالب أيضاً لأنه لم يدع حصوله له عن نظر، وهو لا يقدر على تحقيق الضرورة في ذلك، والنظر غير مدع له. وإن ادعى العلم بنفيه من غير طريق الضرورة فلا يحسن إما أن لا يكون قد حصل له بطريق معصم إليه أو بطريق يقضي إليه، فالأول غير جائز؛ لأن حصول علم غير ضروري من طريق يقضي إليه محال، وإن كان الثاني فلا بد عند الدعوى والمطالبه بدليلها من ذكره وكشفه لينظر فيه وإلا يكون قد كتم علماً مائياً

انظر: الأحكام للامدي (٢/٢٤٣)، واختار مثل هذا التفصيل ابن عقيل في الواضح (٣/١٢٢٤ - ١٢٢٥)، وهذا التفصيل يقرب من تفصيل القراني في المستصفى (١/٢٣٣)، وابن برهان في الوصول إلى الأصول (٢/٢٥٨)

وانظر ما قاله الدكتور هيتو في تحقيقه للنصرة ص (٥٣٠) هامش رقم (١) وانظر المسألة في المصنف (٢/٣٠٤)، وتسهيل الوصول ص (٢٣٨ - ٢٣٩)

الكتاب الخامس

في دلائل اختلاف فيها

وفيه مسائل:

الأولى.

إد حمل الصحابي ما رواه عن أحد محمليه، فالظاهر أنه إما حملة عليه بتقريره حالته^(١) أو معالته^(٢)، وحيث فيجب الحمل عليه^(٣)

(١) في (ب) «حالية».

(٢) في (ب) «أو مقالية» وفي (ج) «أو مقابلة».

(٣) يمثلون له بقوله ﷺ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» فيحتمل أن يكون المراد بالتفرق تفرق الأبدان فيدل على خيار المجلس، ويحتمل أن يكون المراد تفرق الأقوال فيدل على خيار القبول، وقد حملة من عمر الراوي على الأول، وعلى أنه يجب حملة على ما حملة عليه الصحابي كثير من الأصوليين منهم الأمدى وابن الحاجب وابن لهيعة والمتوحي، كما قال به المهدي وحالعه الأنصاري في ذلك، وحكى أبو الحسين البصري عن عبد الجبار المعتزلي أن الخبر إذا كان محملاً وبه سروي من بيانه أولى

انظر المحمّد (٦٧٠/٢)، لإحكام للآمدى (٢٩٢/١)، المختصر من (٨٧)، شرح تنقيح الفصول من (٣٧١)، التحرير من (٣٢٨)، الكوكب المير (٥٥٦/٢)، موانع الرحمن (١٦٢/٢)، تفسير التحرير (٧١/٣)

وحالف في ذلك بعض الأحناف فقالوا إن المصير إلى ظاهر الخبر أولى ويستهد الرأي إلى الكرخي.

انظر أصول السرخسي (٦/٢ و ٧)، كشف الأسرار (٦٥/٣)، لتحرير من (٣٢٩)، موانع الرحمن (١٦٢/٢).

فإن "أ" حملة على غير طهره ففيه الخلاف^(٢) المذكور في المنهاج^(٣).

= ووفق بعض الأصوليين بين المتنافيين وغير المتنافيين يرى ابن السبكي أنه يحمل على ما حملة عليه الصحابي في المتنافيين كالفرء الذي يحتمل الظهور والحيض وهما متنافيان فيحملة على أحدهما الصحابي، وأما إذا لم يتنافيا فيحمل على محمله ولا يقصر على محمل الراوي انظر. جمع الجوامع بشرح المحلى (١٥٤/٢)
(١) في (ج) وإد.

(٢) قال جمهور الفقهاء إنه يحمل على الظاهر ومن يرى ذلك الشافعي رحمه الله كما مره إليه الأملدي وابن الحاجب من قوله وكيف أترك الحديث لعول من لو عاصرته لحججته وقال بهذا ابن الحاجب وابن السبكي وحكاة ابن الهمام عن الأكثر، كما قال به الفتوحى وحكاة الشوكاني عن الجمهور. وخالف في ذلك بعض الحنفية فقالوا يعمل بقول الصحابي ويترك الظاهر لأن الصحابي لا يقول بما يخالف الظاهر إلا عن نوقيف، ويسب هذا للإمام أحمد.

انظر الإحكام (٢٩٣/١)، المختصر من (٨٧)، جمع الجوامع (١٤٦/٢)، التحرير من (٣٢٩)، شرح الكوكب المنير (٥٦٠/٢ - ٥٦١)، فوائد الرحموت (١٦٣/٢)، نيسر التحرير (٧٢/٣)

وانظر إشارة الشافعي إلى مذهبه في الرسالة من (٥٩٧).

ويرى عبد الحار المعتزلي أنه إذا لم يكن لمذهب الراوي وتأويله وجه إلا أنه علم قصد النبي ﷺ إلى ذلك التأويل ضرورة وجب المصير إلى تأويله، وإن لم يعلم ذلك وجب الظن في ذلك الوجه، فإن اقتضى ذلك ما ذهب إليه الراوي وجب المصير إليه وإلا لم يصير إليه واختار هذا أبو الحسين البصري.

انظر. المعتمد (٦٧٠/٢)، والمحصول (٢ في ١/٦٣١)، الإحكام للأملدي (٢٩٣/١)، إرشاد المحول من (٦٠)

أما الأملدي فقد اختار أنه إن علم مأخذه في مخالفة وكان ذلك مما يوجب حمل الخبر على ما ذهب إليه الراوي وجب اتباعه، وإن جهل مأخذه فالواجب العمل بظاهر اللفظ
انظر الأحكام للأملدي (٢٩٣/١)، جمع الجوامع (١٤٦/٢)

(٣) أي قولهم هل العبرة بما روي أو بما راء، وقد ذكر اليصاوي هذه المسألة في أثناء الخصوص حيث قال: «خصوص السبب لا يخصص لأنه لا يعارضه، وكذا مذهب الراوي، وأشار إلى أن هناك قولاً بأنه يعمل بما ضمن به الصحابي لأنه يحتمل أن يكون خلافه لدليل
انظر: المنهاج مع شرحه نهاية السؤل (٤٧٤/٢ و ٤٨٠)

وقد ذكر أيضاً في باب الأحبار أن الخبر لا يضره مخالفة الراوي لما روى ولم يذكر فيه خلافاً وقد أشار الأسوي أثناء الشرح لهذه المسألة إلى الخلاف وعلق عليها الشيخ الطيبي مشيراً إلى «

قال في المحصول^(١) وهذا التفصيل^(٢) هو ظاهر مذهب الشافعي.

الثانية:

إذا قل الصحابي قولاً^(٣) ليس للاجتهاد فيه محل، فهو محمول على السماع تحسیناً للنظن به.

فانه في المحصول^(٤) في الكلام^(٥) على كيمية ألعاط الصحابي.

* * *

■ الخلاف أيضاً.

انظر المهاج مع نهاية السؤل (٣/١٦٠ و ١٦٧-١٦٨)

ويعتدون لما إذا كان الحبر ظاهراً في شيء وحمله الراوي على غير ظاهره بقوله ۞. «إذا ولغ الكلب في إنياء أحدكم فليغسله سبعاً» فإنه ظاهر في وجوب السبع مع أن أبا هريرة رضي الله عنه، رواه وكان يصل ثلاثاً.

انظر: المنهاج (٢/٤٧٤)، الفوائد شرح الروائد (٢٠٩/ب)

(١) المحصول (٢/١/٦٣١).

(٢) يريد بالتفصيل المذكور في المحصول أنه إن كان تأويل الراوي بخلاف ظاهر الحديث رجع إلى الحديث، وإن كان هو أحد احتمالات الظاهر رجع إلى تأويله

(٣) نهاية الورقة (٩٦) م (ب)

(٤) المحصول (٢-٣ ق ١/٦٤٣).

(٥) في (ب) وفي كلامه.

الكتاب السادس^(١)

في التعادل^(٢) والتراجيح^(٣)

وفيه ثلاثة أبواب:

(١) في هامش (ب) هامدبلع.

(٢) التعادل في اللغة. التساوي والمائل، قال الفراء: العدل بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه، ويقال: عادلت بين الشيئين إذا سويت بينهما.

وفي الاصطلاح: تساوي أدلة لا مزية لبعضها على البعض الآخر، وهو مرادف للتعارض عند جمهور أصولي المتكلمين والأحاف حيث إن الأدلة إذا تعارضت ولم يكن لبعضها مزية على البعض الآخر فهو التعادل.

انظر الصحاح (١٧٦١/٥)، لسان العرب (٤٣٢/١١)، المصباح المير (٣٩٦/٢)، القاموس المحيط (١٣/٤)، المحصول (٢ في ٥٠٥/٢)، المصباح بشرحه نهاية السؤل (٤٣٢/٤)، شرح المحلى على جمع الجوامع (٢/٣٥٧)، شرح الكوكب ص (٦٣٣)، إرشاد المحصول ص (٢٧٣)، تسهيل الوصول ص (٢٤٣)، التعلوص والتراجيح (٥٧/١).

(٣) الترجيحان في اللغة: ميلاد الشيء إلى جهة، يقال رجع المير، يرجع رجعتاً: إذا مال حين تنقل كفته.

وفي الاصطلاح: عرفة لأمدى بأنه عبارة عن اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر، وقريب من هذا عرفة ابن الحاجب.

انظر الصحاح (٣٦٤/١)، لسان العرب (٤٤٥/٢)، المصباح المير (٢١٩/١)، القاموس المحيط (٢٧١/١)، الإحكام للأمدى (٢٥٦/٣)، المختصر ص (٢٢٥)، وللتراجيح اصطلاحاً تعريفات متنوعة وإشارات على تلك التعريفات أنظرها في الحدود لبياجي ص (٧٩)، السرمات للحويي (١١٤٢/٢)، المحصول ص (٤٢٦)، المحصول (٢-٢/٥٢٩)، الإحكام للأمدى (٢٥٦/٣)، المختصر ص (٢٢٥)، جمع الجوامع (٢/٣٦٠-٣٩١)، الإيهام (٢٢٢/٣)، نهاية السؤل (٤٤٤/٤)، التحرير ص (٣٦٩)، شرح الكوكب ص (٦٣٦)، فوائح الرحمون (٢/٢٠٤)، إرشاد المحصول ص (٢٧٣)، تسهيل الوصول ص (٢٤٠)، انعارض والتراجيح ص (١١٦)، أدلة التشريع المتعارضة ص (٦٣).

الباب الأول

في ترجيح الأخبار

فيرجح أحد الحريين على الآخر بفظة الراوي^(١) وورعه وعلمه^(٢) ويكنونه أشهر في أحدها^(٣)، وكذلك يربذه ثقته^(٤)، وسماعه مشافهة أي من غير حجاب^(٥)، وبقربه عند السماع^(٦)، وتفسيره قولاً أو فعلاً^(٧)،

(١) نهاية الورقة (٤١) من (أ).

(٢) سقطت «وعلمه» من (ب).

(٣) في (ب) «أحدهما».

(٤) يريد أنه أشهر بالفظة والورع والعلم حتى وإن لم يعلم رجحانه بها فإن كونه أشهر يكون في الغالب لرجحانه. المصد (٣٦٠/٢)

(٥) انظر المرجحات المقدمة في المعتمد (٦٧٥/٢)، الواضح (١٢٣٥/٣)، المحصول (٢-٢/٥٥٤)، الروضة لابن قدامة ص (٢٠٩)، الإحكام للأمدى (٢٥٩/٣)، وما بعدها، المختصر ص (٢٣٥)، المسودة ص (٣٠٨)، جمع المواضع (٣٦٣/٢)، التحرير ص (٣٧٣)، شرح الكوكب ص (٦٤١)، فوائذ الرحموت (٢٠٦/٢)

(٦) مثله تقدم حديث عروة بن الزبير والقاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بيرة اصفت وكان زوجها عبداً على حديث الأسود عن عائشة أن زوجها كان حرّاً، لأنهما سمعا منها من غير حجاب إذ أنها خالة عروة وعممة القاسم.

انظر لعدة (١٠٢٧/٣ - ١٠٢٨)، الإحكام للأمدى (٢٦٤/٣)، المختصر ص (٢٣٦)، المسودة ص (٣٠٩)، مفتاح الوصول ص (١٢١)، شرح الكوكب ص (٦٤١)

(٧) يمثلون لذلك بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أفرد بالحج حيث قدم على روية أنس أنه قرأ، لأنه روي عن ابن عمر قال: كنت تحت ناقة رسول الله ﷺ فسال عليّ لعابها مما يدل على أنه كان قريباً.

انظر لعدة (١٠٢٩/٣)، الإحكام للأمدى (٢٦٠/٣)، المختصر ص (٢٣٦)، المسودة ص (٣٠٦)، مفتاح الوصول ص (١٢٠)، شرح الكوكب (٦٤١)، فوائذ الرحموت (٢٠٨/٢)

ويرى ابن القيم أن ذلك ليس على إطلاقه فيجب تقييده بعد الآخر بعداً ينطرق معه الإشتباه، فلا أثر لبعده شيراً أو شيرين. التحرير (٣٧٣).

(٨) مثلاً لذلك بتقديم ما روي عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «أيماً رجل أصغر حمري فهي له ولعقبه فإنها للنبي بعطائها لا ترجع إلى الذي أعطائها؛ لأنه أعطى عطاء ووقعت فيه الموارث؛ على رواية ومن أصغر حمري فهي له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه؛ للتفسير في الأول كذلك حملنا التصريح =

ودكره للنسب^(١)، وموافقته عمله، ومباشرة لنوافعه^(٢)، كرواه أبي رافع^(٣) أنه عليه
لصلاة والسلام يكح ميمونة^(٤) وهو حلال، وكان السغير بينهما^(٥).

= على التعرق بالبدن لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يوجب البيع مشى
قليلاً ثم رجع.

انظر العدة (٣/١٠٥٣ - ١٠٥٤)، الإحكام للأمدى (٣/٢٧٩)، المسودة ص (٣٠٧)، شرح
الكوكب ص (٦٥٦).

(١) يرجح الذي ذكر السب لأن ذلك يدل على زيادة اهتمامه بما رواه

انظر الإحكام للأمدى (٣/٢٧٩)، المعتمد (٢/٢١٦)، شرح الكوكب لمير ص (٦٥٧)

(٢) انظر العدة (٣/١٠٢٤)، التلخيص للجري (١/١٣٠)، الواضح (٣/١٢٣٣) المحصول
(٢-٢/٥٥٦)، الروضة ص (٢٠٩)، الإحكام للأمدى (٣/٢٦٠)، المختصر ص (٢٣٦)،
المسودة ص (٣٠٦)، جمع الخرمج (٢/٣٦٥)، مفتاح لوصول للنلماني ص (١٠٩)، شرح
لكوكب ص (٦٤٩)، فوائح الرحمت ص (٢٠٨).

(٣) أبو رافع هو مولى رسول الله ﷺ، من قبط مصر، يقال اسمه وأسم، وقيل إبراهيم وقيل غير
ذلك، كان عبداً لعباس فومه لبي ﷺ، فبعد أن بشر النبي بإسلام العيص اعتقه. شهد غزوة
أحد والحدوق وبيعة العروات وكان د عثم وعصل، توفي سنة أربعين من الهجرة

نظر. طبقات ابن سعد (٤/٧٣-٧٥)، الاستيعاب (٤/١٦٥٦)، و (١/٨٣-٨٥)، وأسد الغابة
(١/٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٢/١٦)، الإصابة (٤/٩٧)، تهذيب التهذيب (١٢/٩٢)

(٤) هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث بن حرب الهلالية، أخت أم الفضل روضة العباس وحالة
حاند بن الوليد وخالة ابن عباس، تزوجها النبي ﷺ، وقت فرعه من عمرة القضاء سنة سبع في ذي
القعدة، وكانت من سادات النساء، كان اسمها «برة» فسمها رسول الله ﷺ «ميمونة» وتوفي سنة
(٦١) وقيل سنة (٥١) هـ.

انظر طبقات ابن سعد (٨/١٣٢-١٤٠)، الاستيعاب (٤/١٩١٤-١٩١٨)، أسد الغابة
(٧/٢٧٢)، المعر (١/٤٥ و ٥٧)، سير أعلام النبلاء (٢/٢٣٨)، الإصابة (٤/٤١١-٤١٣)،
شذرات الذهب (١/٥٨)

(٥) حديث أبي رافع أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، رواه الإمام أحمد والترمذي والبيهقي. وقد
أخرج الإمام مالك والشافعي عن سديد بن يسار أن النبي ﷺ بعث أبا رافع مولاه ورجلا من
الأنصار فزوجاه ميمونة والبي ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج

انظر الوسطا (١/٣٤٨)، حديث رقم (٦٩)، مسند الشافعي «مدافع السنن» (٢/١٨) رقم
(٩٦٣)، مسند أحمد (٦/٣٩٢-٣٩٣)، مسند الترمذي (٢/١٦٧-١٦٨)، رقم (٨٤٣) ط دار
الاتحاد، السنن الكبرى للبيهقي (٥/٦٦)، نصب الراية (٣/١٧٢)، وقد ذكره الشافعي في الأم =

على رواية ابن عباس^(١) أنه تكلمها حراماً^(٢)

ويكون المركب له عدل أو ارتق^(٣)، وبالإسناد على الإرسال^(٤) أي حيث

= (١٧٧، ٥)، وانظر مختصر لمربي الملحق بالأم (١٧٥/٨)، ط شركة الطبعة لعية، المعتبر (٣٥٣/١)، ويكاد الأصويون يجمعون على أن حديث أبي رافع مقدم على حديث ابن عباس الآتي لمشارفته للوقعة، انظر، مراجع جبهة (١) الصفحة السابعة.

(١) هو عبدالله بن عباس بن عبد المطلب حبر الأمة وإمام التفسير، ولد بشعب بني هاشم قبل الهجرة بثلاث سنين، كان وسيماً جميلاً مديداً القامة مهيباً كامل لعقل ذكي نفس، انتقل إلى دار الهجرة سنة الفتح، دعا له ﷺ فقال اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين قال عن نفسه، مسح النبي ﷺ رأسي ودعا لي بالحكمة، وقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه 'لقد علمت عبداً ما علمناه، مثله أنه وستمانه وستون حديثاً، توفي بانطاف سنة ٦٨ وبيل ٦٧ هـ.

انظر، طبقات ابن سعد (٣٦٥/٢-٣٧٢)، الاستيعاب (٩٣٣/٣)، وفيات الأعيان (٦٢/٣)، أسد الغابة (٢٩٠/٣)، لغير (٧٦/١)، البداية والنهاية (٢٩٥/٨)، غاية النهاية (٤٢٥/١)، الإحصاء (٣٣٠/٢)، شذرات الذهب (٧٥/١) الجوز الزاهرة (١٨٢/١).

(٢) حديث ابن عباس أن النبي ﷺ تروح ميمونه وهو محرم رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه والبيهقي والدارمي انظر، صحيح البخاري (٢١٤/٢)، (٨٦/٥) و ١٢٨/٦ - ١٢٩)، صحيح مسلم (١٠٣١/٢)، وما بعدها حديث رقم (١٤١٠)، سنن أبي داود (٤٢٣/٢)، حديث رقم (١٨٤٤)، سنن الترمذي (١٦٨/٢ - ١٦٩)، حديث رقم (٨٤٤)، ط دار الامعاد، سنن السنائي (١٥٠/٥)، سنن ابن ماجه (٦٣٢/١) حديث رقم (١٩٦٥)، سنن الكبرى للبيهقي (٦٩/٥)، سنن الدارمي (٣٧/٢) وانظر ترتيب مسند الشافعي (١٩/٢)، شرح معاني الآثار لطنطاوي (٢٦٩/٢)، ط الأبرار، ونظر للكلام عليه في فتح بيدي (٥١/٤)، حديث رقم (١٨٣٧)، (٥٠٩/٧) رقم (٤٢٥٨)، (١٦٥/٨)، حديث رقم (٥١١٤)، المعتبر (٣٥٣/١)، وقد حكى كريب عن ابن حبان جمعاً بين لحديثين فأنظره في نصب الراية (١٧٣، ٣).

(٣) نظر الأحكام (٢٦١/٣)، لمختصر سنن (٢٣٦)، شرح الكوكب المنير ص (٦٤٢)

(٤) وعللو ذلك بأن مسند عدالة رايه معلومه من جهة الظاهر لمعرفة به وليرسل عدله لروى مسند عليها من جهة أنه لا يروى إلا عن عدل، فكان المعلوم أولى من المستدل عليه وقال عيسى بن أبيك والجرجاني "المرسل أولى، وقال عبد الجبار: يسويان

انظر، المعتمد (٦٧٧/٢-٦٧٨)، العدة (١٠٣٢/٣)، المحصور (٥٦٤/٢-٥٦٥)،

لأحكام (٢٦٢/٣)، المسودة ص (٣١٠)، شرح الكوكب المنير ص (٦٤٢)

قضا المرسل، وبالتعديل بصريح على التعديل بالحكم^(١)، ولتعديل بالحكم على التعديل بالعمل^(٢)

وقال الأمدي في باب الأخبار^(٣) العمل بالرواية يكون تعديلاً إذا علم أنه لا مستند له في العمل سواه، وأنه ليس من باب الاحتياط

فإن وحيداً فيرجح التعديل بالحكم بشهادته على التعديل بالعمل بروايته، لأن الاحتياط في الشهادة^(٤) أكثر^(٥).

ولتعديل بالعمل على تعديل بالقول الذي لم^(٦) يذكر فيه سبب التعديل

(١) أي على الحكم بشهادته لأنها قد نسي على الظاهر بحلاف الصريح

انظر الإحكام (٢٩١/٣)، جمع الجوامع (٣٦٣/٢)، تيسير التحرير (١٦٦/٣)

(٢) كان الحكم بالشهادة راجحاً على العمل بالرواية، لأن الاحتياط في الشهادة أكثر انظر الإحكام (٢٩١/٣)، المعتمد (٣١١/٢)، التحرير (٢٧٤).

ويرى المتوسعي أن لا ترجيح في الشهادة لأن باب الشهادة مشوب بالعبد بدليل أن الشاهد لو أبدل لعط دأشهء بأعم لم يقبل، ولا يقبل شهادة جمع كثير من الساء على يسير من المال بدون رجل مع أنه قد يحصل به العلم المتواتر وما ذاك إلا لثبوت التعبد.

انظر شرح انكوكب المنير ص (٦٣٧)

(٣) انظر الإحكام للآمدي (٢٧٣/١).

(٤) في (ب) وبالشهادة

(٥) هذا الكلام ليس هو نص الأمدي بل هو مفهوم من كلامه، حيث ذكر طريق العمل بروايته وأنه يكون تعديلاً للراوي، ثم قال عن هذا الطريق إنه مرجوح بالنسبة إلى التركيبة بالقول مع ذكر السبب، وبالنسبة إلى الحكم بالشهادة، لأن باب الشهادة أعلى من باب الرواية. فكان الاحتياط والاحتراز فيها أهم وأولى انظر الإحكام للآمدي (٢٧٣/١)، (٢٩١/٣)، نهاية السؤل (٤٨٧/٤)

(٦) لعط (لم) سدقة من (ب)

ومقتضى كلام الأمدي إثباتها حيث يقول عن هذه العادة «وهذا الطريق (العمل بالرواية) وإن احتمل أن يكون العمل فيه مستنداً إلى ظهور الإسلام والسلامة من المسق ظاهراً فهو راجح على التعديل بالقول من غير ذكر السبب، للاتفاق عليه والاختلاف في ذلك، ومرجوح بالنسبة إلى التركيبة بالقول مع ذكر السبب

انظر المرجع السابق للأحكام هامش (٥) وانظر جمع الجوامع (٣٦٣/٢)

للاختلاف في هذا دون ذلك.

ويشبه أن يكون التعديل بالقول الذي لم يذكر فيه السب راجحاً^(١) على التعديل بالرواية عنه^(٢)

قال فإن عدله بالقول مع ذكر السب حالاً شبه مساواته للحكم^(٣).

ويرجح البحر المسد، ثم المحال على كتاب، ثم المحال على الشهرة^(٤)، وبمثل البخاري^(٥)

(١) في (ج) وراجحان.

(٢) ذكر الأمدى أن التعديل بصريح القول والتعديل بالعمل بالرواية راجحان على التعديل بالرواية عنه أما بالنسبة إلى التصريح بالتعديل فظاهر وأما بالنسبة إلى لعن الرواية فلاشتراكهما في أصل الرواية واختصاص أحدهما بالعمل بها الإحكام (٢٧٣/١)

(٣) المرجع السابق (٢٧٢/١)

(٤) أي يرجح الخبر المسد على الخبر المعروف إلى كتاب معروف من كتب المحدثين، وهذا الأخير يرجح على المشهور غير المسد

انظر الإحكام (٢٦٣/٣)، المعتمد (٣١١/٢)، نهج السؤل (٥١٠/٤)، شرح الكوكب ص (٦٤٣)

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المعيرة بن يزدويه البخاري الجمعي بالولاء، الإمام الحافظ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ وغيرهما ولد في شوال سنة أربع وسعين ومائة، ورحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار، وسمع بحراسان والعراق والحجاز والشام ومصر ولما قدم بغداد اجتمع إليه أهدوا وعرفوا بعصده وشهدوا متروكه في علم الرواية والدراية، صنف كتاب الصحيح بسب عشرة مئة وحرره من مستأثله ألف حديث، قال عن نفسه: «كنت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عدي حديث إلا أذكر مستأثراً»

وقال عنه تميم بن حماد: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة

توفي سنة ست وخمسين ومائتين

انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١٨٨/٤)، سير أعلام النبلاء ترجمة وافية (٣٩١/١٢ - ٤٧١)، تذكرة الحفاظ (٥٥٥، ٢)، الديب ولهاية (٢٤/١١)، طبقات ابن السكيت (٢١٢/٢)، تهذيب التهذيب (٤٧/٩)، طبقات الحفاظ ص (٢٤٨)، الوافي بالوفيات (٧٠٦/٢)، المجموع الزاهر (٢٥/٣)، شذرات الذهب (١٣٤/٢).

ومسلم^(١) على غيره^(٢)

ويرجح أئمة الشيوخ، ويكون الحديث عبر مختلف أي لا اضطراب فيه^(٣).

(١) هو الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد، القشيري البسابوري، أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ولد سنة أربع ومائتين وسمع بالعراق والحرمين ومصر، وسمع من أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وغيرهم. روى عنه الترمذي قال عن نفسه «صنف هذا المسند من ثلاثمائة ألف حديث مسبوقة» وقال عنه شيخه محمد بن عبد الوهاب المروزي «كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمته إلا حياً» وقال عنه ابن أبي حاتم «كنت عنه، وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث». توفي سنة إحدى وستين ومائتين.

نظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (١٩٤/٥)، سير أعلام النبلاء (٥٥٧/١٢ - ٥٨٠)، مذكره الحفاظ (٥٨٨/٢)، البداية والنهاية (٣٣/١١)، تهذيب التهذيب (١٢٦/١٠)، طبقات الحفاظ ص (٢٦٠)، المجموع الزاهرة (٣٣/٣)، شذرات الذهب (١٤٤/٢).

(٢) أي أنه يرجح الكتاب الذي عرف بالصحة كالحارثي ومسلم على ما لم يعرف بصحة ولا مقام كسائر أبي داود وسننهم، وهذا قول كثير من الأصوليين، بل إن المحلى ذكر أن ما في الصحيحين أقوى من الصحيح في غيرهما وإن كان على شرطهما، لتلقي لأمه لهما بالقبول انظر - الإحكام للأمامي (٢٦٣/٣)، المعتمد (٣١١/٢)، شرح المحلى (٣٦٥/٢)، شرح الكوكب ص (٦٤٣).

قلت: إن كون ما في الصحيحين أقوى من الصحيح في غيرهما، وإن كان على شرطهما قول فيه محذرة ومخافة لمصواب إمام العروة بصحة الحديث مبدأ ومبدأ لا يمكن وجوده، وحديث رجاله رجال الصحيحين بأن كان على شرطهما لا يصح أن يكون مرجوحاً بالنسبة إلى ما في الصحيحين ولذلك فإن ابن القيم لم يرضَ قول القائلين بأن ما في غير الصحيحين مرجوح بالنسبة إليهما، وإن كان على شرطهما وقال «وكون ما في الصحيحين على ما روي برجالهما في غيرهما أو تحقق فيه شرطهما بعد إمامة المخرج تحكماً» ومثل ذلك قال البيهقي وأما هذا القول بالتحكم نظر: التحرير ص ٣٧٤، فوائذ الرحموت (٢٠٩/٢).

(٣) يثبتون له أن ما رواه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رفع يديه في ثلاثة مواضع، مقدم على ما رواه البراء بن عازب أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنه ثم لا يعود قال سفيان بن عيينة: كان يزيد بن أبي زياد يروي هذا الحديث ولا يذكر ثم لا يعود ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن أبي زياد يرويه وقد زاد فيه «ثم لا يعود» انظر - لمعة (١٠٣٠ - ١٠٣١)، النخبة (١/١٣٠)، المنصف (٣٩٥/٢)، الواضح (١٢٣٤/٣)، الإحكام (٢٦٤/٣)، المسودة ص (٣٠٨)، مفتاح الوصول ص (١٢١)، شرح -

وبالسكوت مع الحضور على السكوت مع الغيبة، وبورود صيغة فيه على ما لم ترد^(١) فيه صيغة^(٢)، وبما لا تعم به البلوى على ما تعم في أخبار الأحاد^(٣).

ويرجح أحد دليلي التأويل^(٤)، ويرجح أحد المحاررين على الآخر بقوته أو رجحان دليله^(٥)، أو شهره استعماله، أو شهرة المصحيح له^(٦)، ويرجع الشرعي الموافق بمعنى للعموي على الشرعي الذي ليس كذلك^(٧)، والحكم المؤكد على غيره^(٨).

= الكوكب المنير (٦٤٣).

(١) نهاية الورقة ٩٧ من (ب).

(٢) من أمثله ترجيح حديث عثمان رضي الله عنه قال. قال رسول الله ﷺ لا ينكح المحرم ولا ينكح على حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ ينكح ميمونة وهو محرم. وذلك أن الفعل يحتمل المعصوم به ولا يدل على دوام الحكم، والقول بخلافه.

انظر المحصول (٢-٢/٥٦٤)، الإحكام للأمدى (٢/٢٦٤)، جمع الجوامع ص (٣٦٥)، مفتاح الوصون ص (١٢٢)، التحرير ص (٣٧٢).

(٣) وذلك للخلاف في قبول الأحاد فيما تعم به البلوى

انظر: المحصول (٢-٢/٥٩٢)، الإحكام (٣/٢٦٥)، المعصد (٢/٣١٢)، التحرير ص (٣٧٢)، شرح الكوكب ص (٦٤٤)، تيسير التحرير (٣/١٦١).

(٤) أي إذا تعارض مؤولان ودليل تأويل أحدهما راجح قدم على الآخر

انظر: المعصد (٢/٣١٦)، شرح الكوكب ص (٦٥٥)

(٥) في ب دليله

(٦) أي يرجح أحد المحاررين على الآخر بقوة العلالة أو رجحان دليل المجاز من الأمور التي تقلمت في معرفة المجاز ككونه ثبت بنص الواضح أو بصحة النفي أو أن تكون العلاقة الصارفة في أحدهما قطعية، وفي الآخر غير قطعية أو بشهرة استعماله بأن يكون أحدهما مشهور الاستعمال فعدم على الذي ليس كذلك، أو شهرة المصحيح بأن تكون العلاقة مشهورة فيه دون الآخر.

انظر المعصد (٢/٣١٣)، التحرير ص (٣٧١)، شرح الكوكب ص (٦٤٦)، فوائذ الرحويت (٢/٢٠٥)، تيسير التحرير (٣/١٥٧).

(٧) أي يقدم للعموي المستعمل شرعاً في معناه العموي على النقط الشرعي الذي نقله الشارع من معناه العموي، لعدم التغير والبعد عن الخلاف

انظر الإحكام للأمدى (٣/٢٦٧)، المعصد (٢/٣١٣)، شرح الكوكب (٦٤٧).

(٨) وذلك بأن تكون دلالة أحدهما مؤكدة والآخر ليس كذلك، ويمثلون له بقوله عليه الصلاة والسلام: **«فإنكاحها باطل باطل باطل»**.

ويرجح المصمم الذي توقف^(١) عليه^(*) صدق لكلام على المصمم الذي توقف عليه^(٢) (*) وقوع الملقوط به شرعاً^(٣)، ويرجع من الإيماء ما لو لم يقد كونه عليه لكاد ذكره عائ وحشو على الإيماء الذي رتب فيه الحكم بقاء لعقيب^(٤) ويرجح مفهوم الموافقة على مفهوم مخالفة^(٥) على الصحيح، وبه حرم الأمدى في مسعى السؤل^(٦)، ولم يصحح في الأحكام شيئاً^(٧)

واندل بالافتضاء على لدل بالمفهوم أو الإيماء^(٨)، وبخصيص الغم على تأويل

= انظر. المعتمد (٦٨٠/٢)، المحصول (٥٧٧/٢-٢)، لإحكام (٢٦٨/٣)، الموائد (١/٢١٩)، فوائح الرحموت (٢٠٥/٢)، إرشاد المحول من (٢٧٩).

(١) في (ب) يتوقف.

(٢) ما بين السجتين سقط منها من (ج)

(٣) المراد إذا كانا دالين بجهة الافتضاء وأحدهما بضرورة الصدق والآخر لضرورة وقوعه شرعياً واحتاج كل منهما إلى إصمير قدم لأول. لأن بصدق أتم من وقوعه شرعياً، مثال ما يتوقف عليه صدق المتكلم قوله أرفع عن أمني الخطأ وما يتوقف عليه ضرورة وقوعه شرعياً «اعتنى عبدك عي»، فالأول يرجع على الثاني، لانا إذ لم نقدر في الأول «الإثم» لأدى إلى كذب الشارع لوقوع الخطأ في الأمة، ولو لم نقدر في الثاني لأدى إلى وقوع العتق وهو أسهل

انظر المعصد (٣١٤/٢)، لموائد (١، ٢١٩)، شرح الكوكب من (٦٤٨)، فوائح الرحموت (٢٠٥/٢)

(٤) ويرجح لأن انتهاء العبث والحشو يظهر من دلالة الماء والتعقيب ولأن في العبث والحشو من كلام الشارع أولى.

انظر لإحكام للأمدى (٢٦٨/٣)، شرح المعصد (٣١٤/٢)، شرح الكوكب المصير من (٦٤٨). (٥) وقد قول جمهور الأصوليين ومن قال به ابن لحاحب وابن السبكي وحكى عكسه، وقال به الفتوحى والشوكاني وقد مضى عليهم، بل مفهوم مخالفة أرجح، لأنه للتأسي والموافقة للتوكيد، ولأن الموافقة لا تتم إلا معهم المعنى في الأصل وأنه موجود في المسكوت عنه، وأنه فيه أقوى بخلاف المخالفة فمعداتها أقل فتكون أولى

انظر المختصر من (٢٣٧)، المعصد (٣١٤/٢)، جمع الحوامع (٢٦٨/٢)، بهايه السؤل (٥٢٩/٤)، التحرير من (٣٧٠)، شرح الكوكب من (٦٤٨)

(٦) انتهى السؤل ق (٧٥/٣)

(٧) لإحكام (٢٦٨/٣ - ٢٦٩)

(٨) ورجحت دلالة الافتضاء في لحالين لتوقف صدق المتكلم أو مدلول منطوقه عليه بخلاف الإيماء، =

الحاصر، لكثرة التخصيص، والعام الذي لم يخص على الذي خصص^(١)، واستفيد
كالتخصيص^(٢)، والعموم يستفاد من قبيل الشرط وحراء على غيره من العمومات
كعموم الزكاة المنفعة^(٣)، لأن^(٤) الشرط كاعدة، والحكم لمعلل^(٥)، وسـ: «عموم
المستفاد من «ما» أو «من»^(٦) أو الجمع^(٧) المعبر بـ «أل» على المستفاد من محترده^(٨)
المحلي بـ «أل» للاتفاق على لأول القائلين بالعموم^(٩)

= ورجحت على دلالة المهور بوقوع الاتفاق عليها ووقوع اختلاف في مقابله، ولأن ما يعترض دلالة
الاقتضاء من المطلات أقل مما يعترض المهور.

انظر الإحكام للأمدى (٢٦٩/٣)، العصد ص (٣١٤) شرح الكوكب ص (٦٤٩)
(١) وذلك لأن العام بعد التخصيص اختلف في كونه حجة فتطرق لصعب إليه بخلاف الباقي على
عمومه، ويشترك له بطله عن بيع وشرط، وعارضه قوله تعالى ﴿وأحل الله البيع﴾، فقدم السبي
لأنه عام غير مخصوص.

انظر السدة (١٠٣٥/٢)، المحموس (٥٧٥/٢-٢)، الإحكام (٢٧٠/٣)، العصد (٣١٤/٢)،
نهاية السون (١٩٧/٤)، التحرير ص (٣٧٢)، شرح الكوكب ص (٦٤٩)، فوائح الرحموت
(٢٠٤/٢).

(٢) المراد أنه يقدم المفيد ولو من وجه على المطلق، ومطابق الذي لم يحرج منه قيد على ما أخرج
منه.

انظر. العصد (٣١٤/٢)، شرح الكوكب ص (٦٤٩)، إرشاد المحول ص (٢٧٩).
(٣) وربما رجحت الزكاة المنفعة، وفي ذلك يقول لأمدى «وقد يسكن ترجيح دلالة نفي الزكاة بأن
دلالة أخرى، ولهذا كان خروج الواحد منه بعد خطأ في الكلام عندما أدا قال لا رجل في الدار،
وكان فيها رجل بخلاف مقابله، وهذا تكون دلالة الزكاة المنفعة أولى من جميع أقسام العموم»
الإحكام (٢٧٠/٣).

(٤) سقطت النون من (ج)

(٥) في (ج) «المعطل».

(٦) نهاية الورقة (٤٢) من (أ)

(٧) في (ج) «المجتمع».

(٨) في (ب) «والمحلي» بزيادة الواو

(٩) راجع المحلى بـ «أل» اختلف في حمومه، ولأن الجمع واسمه لا يحمل العهد، أو يحمكه على
بعد بخلاف اسم الجنس المحلي بـ «أل»، فإنه محتس للعهد احتمالاً قريباً

انظر: الإحكام (٢٧٠/٣)، العصد (٣١٤/٢)، جمع الحوامع (٣٦٧/٢)، التحرير ص (٣٧١) =

والثبت على النافي^(١)، ولحساب التكليفي على الخطأ الرصعي. لما في الأول من الثواب^(٢)، ولخير الموافق لأهل.

= شرح الكوكب ص (٦٥٠)، فوائح الرحموت (٢٠٥/٢)، إرشاد الفحول ص (٢٧٩).

(١) يرى كثير من الأصوليين أن الميث مقدم على النافي، مثل حديث ملال أنه **لا دخل** البيت وصلى، وقال أسامة دخل ولم يصل، وذلك لأن عمله الإنسان عن الفعل كثيرة، ولأنه يشت رائداً، ولأنه للناس، والنافي قديس على الأصل، وسب هذا القول لأحمد، واختاره الكرخي، وكان به ابن قدامة، وابن الحاجب وابن التلمساني وابن السبكي وغيرهم وقال بعض الأصوليين إن النافي مرجح على الميث واختار هذا الأمدى وقال بعضهم: إن الحبرين إذا كان أحدهما نافعاً والآخر إثباتاً وكانا شرعيين فإنهما سواء، وقال بهذا عبد الجبار المعتزلي وعيسى بن أبيان، كما قال به العراقي وعلى ذلك احتمال وقوعهما في حالين فلا يكون بينهما تعارض.

ويرى البهاري أن النافي يترجح على الإثبات فيما العالب فيه الشهرة ولم يشتهر كحديث عدم انتفاص الموضوع بمس الذكر على حديث الانتفاص به.

وفصل الحويبي هذه المسألة بأنه إن كان الذي معه النافي إثبات لفظ عن الرسول مفتصاه النافي فلا يترجح على القطع الذي تنصحه الإثبات، لأن كلاهما مثبت فيما نقله مثل أن ينقل أحدهما أن الرسول أباح شيئاً وينقل الثاني أنه قال: لا يحل، أما إذا نقل أحدهما قولاً أو فعلاً ونقل الثاني أنه لم يقل ولم يفعل، والإثبات مقدم لأن العملة تنطوق إلى المستمع وإن كان محدداً، والدخول عن بعض ما يجري أقرب من تحيل شيء لم يجر له ذكر.

وهناك قول حكا، ابن السكي أن الميث مقدم إلا في الطلاق. والعاق، فيرجح النافي لهما على الميث، وحكى عكس هذا ابن الحاجب.

انظر: المعتمد (٦٨٢/٢)، الإحكام للأمدى (٢٧٤/٣ - ٢٧٥)، المختصر ص (٢٣٨)، المسود ص (٣١٠)، العضد (٣١٥/٢)، لعدة (١٠٣٦/٣)، الرهان للحويبي (١٢٠٠/٢ - ١٢٠١)، المستصفي (٣٩٨/٢)، الواضح (١٢٣٧/٣)، المحصول (٥٨٣/٢ - ٢)، الروضة ص (٢٠٩)، كشف الأسرار (٩٧/٢)، التوضيح على التفتيح (١٠٩/٢) ط دار الكتب العلمية، جمع الجوامع (٣٦٨/٢)، مفتاح الوصول ص (١٢٥)، شرح الكوكب المير ص (٦٥١)، فوائح الرحموت (٢٠٦/٢)، إرشاد الفحول ص (٢٧٩)، نزهة الحاطر (٤٦١/٢).

(٢) قال بذلك بعض الأصوليين ومنهم ابن الحاجب وابن الهمام والبهاري وقال بعضهم بل الرصعي أرجح، لأنه لا يتوقف على فهم المكلف للخطأ ولا على تمكنه من الفعل بخلاف التكليفي فإنه يتوقف على ذلك، وقال بهذا الأمدى وابن السبكي. وقيل هما سواء وهو ظاهر كلام المعتزلة

انظر: الإحكام للأمدى (٢٧٦/٣)، المختصر ص (٢٣٨)، العضد (٣١٦/٢)، جمع الجوامع =

المدينة^(١)، أو للحلف^(٢)، أو للأعلم، ويرجح العلم الوارد على سبب على عام ليس كذلك إن تعارضاً في السبب؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز^(٣)، فإن تعارضاً في غيره^(٤).

= (٣٦٩/٢ - ٣٧٠)، نهاية السؤل (٥٠٩/٤)، التحرير ص (٣٧٢)، شرح الكوكب ص (٦٥٣)، فوائج الرحموت (٢٠٥/٢).

(١) هذا قول كثير من علماء الفقه والأصول، وقد سب إلى أحمد قوله ما رأوه وعملوا به أصح ما يكون، وكان راجحاً لأن الظاهر بقاؤهم على ما أسلموا عليه وأنه باسح، وذلك لموته ﷺ بينهم وهو قول أبي الخطاب والأمدى وابن الحاجب وابن السكيت وحكاها البهاري في مسلم الثبوت وقال الأنصاري في شرحه، فيه نظر، ويشتلون له بحدِيث الترحيع في لأذان وأنه يقدم على غيره، لأنه عمل أهل المدينة بعد النبي ﷺ.

وخالف القاضي وابن عقيل وأبو محمد البغدادي، والطوفي والمجد بن تيمية حيث قالوا لا يرجح بعمل أهل المدينة.

انظر. الإحكام للأمدى (٢٧٧/٣)، المختصر ص (٢٣٨)، المسودة ص (٣١٣)، المقصد (٣١٦/٢)، جمع الجوامع (٣٧٠/٢)، نهاية السؤل (٥٠٩/٤)، شرح الكوكب ص (٦٥٤)، فوائج الرحموت (٢٠٦/٢).

(٢) يرجح ما عمل به الحلفاء وذلك لعربهم من النبي ﷺ، والقرب من إسان أعلم بحاله من العبد، ولورود النص باتباعهم، ولأن الظاهر أنهم لم يتركوا النص، لأحر إلا لحجة عندهم فذلك قدم، وقد قال القاضي الفراء إن الإمام أحمد نص على هذا في مواضع، ونقل عنه أنه قال في الحديثين المحتملين وهما جميعاً بإسناد صحيح عن النبي ﷺ يطر إلى ما عمل أو ما قال الحلفاء بعده، وقد اختار هذا ابن قدامة والأمدى وابن السكيت، كما اختاره الشوكاني وبكاه قال فيه نظر ويشتلون له تقديم رواية من روى في تكبيرات العيدين سجاً ونحساً على من روى أربعاً كأربع الحائز، لأنه عمل به أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم

انظر - المدة (١٠٥٠/٣ - ١٠٥٢)، الروضة ص (٢١٠)، الإحكام (٢٧٧/٣)، المسودة ص (٣١٤)، المقصد (٣١٦/٢)، جمع الجوامع (٣٦٤/٢)، نهاية السؤل (٥٠٩/٤)، شرح الكوكب ص (٦٥٥)، فوائج الرحموت (٢٠٦/٢).

(٣) وهذا قول ابن عقيل الحنبلي والأمدى وابن الحاجب وابن التمساني وغيرهم

انظر - الواصم (١٢٣٧/٣)، الإحكام (٢٧٨/٣)، المختصر ص (٢٣٨)، لمودة ص (٣١٣)، معارج الوصول (١٢٤)، شرح الكوكب ص (٦٥٥)، فوائج لرحموت (٢٠٦/٢)

(٤) نهاية الورقة (٩٨) من (ب).

والأمر بالعكس^(١).

وإذا تعارض^(٢) الخطاب الشفاهي كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٣) والعام الذي لا خطاب فيه كقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ﴾^(٤) فالأمر^(٥) كما سبق في السبب، فيقدم الخطاب الشفاهي في حق من ورد الخطاب عليه^(٦)، ويقدم الآخر في حق من لم يرد فيه الخطاب؛ لأنه إنما يعمهم بدليل متصل^(٧).

وإذا تعارض عام حصل الاتفاق على وجوب العمل به في صورة وعام آخر ليس كذلك، والثاني أولى؛ لأن تقديمه لا يفصي إلى تعطيل^(٨) الآخر^(٩)؛ لأننا نعمل به في تلك الصورة المتفق عليها بخلاف العكس، وقيل: الأول أولى^(١٠).

(١) أي يقدم العام الوارد ابتداء على غير سبب؛ لخلاف في تناول الوارد على سبب لغيره، ويمثلون له بقول النبي ﷺ «من بدل دينه فاقلبوه» فإنه يقدم على نهيه عن قتل النساء؛ لأنه وارد في الحرمة انظر: العدة (١٠٣٥/٣).

ولم يفصل الإمام الرازي بين المعارض في السبب وغيره، فقد ذكر أنه في حالة ورود عامين متعارضين وأحدهما وارد على سبب فإنه يقدم العام الوارد ابتداء انظر: المحصول (٢-٢/٥٧١).

(٢) في (ب) «وإن».

(٣) وردت في القرآن في أكثر من موضع ومنها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. البقرة آية (١٨٣).

(٤) سورة المجادلة: الآية (٣).

(٥) في (ب) «والأمر».

(٦) في (ج) «عليه الخطاب».

(٧) انظر الإحكام للاميني (٢٧٨/٣)، العنصر (٣١٦/٢)، بهايه السنن (٤/٥٠٩-٥١٠)، شرح الكوكب المير من (٦٥٥).

(٨) في (ج) «تعطيل».

(٩) وذلك لأنه يكون قد عمل بهما معاً، ولو اعتبر ما عمل به بزم إلغاء الآخر بالمرة، والجمع ولو بوجه أولى.

انظر الإحكام (٢٧٨/٣-٢٧٩)، المختصر من (٢٣٨)، العنصر (٣١٦/٢).

(١٠) وهو أنه يرجح الذي عمل به ولو في صورة على عام لم يعمل به في صورة من الصور، ووجهه أن العمل بما عمل به شاهد بالاعتبار لقوته بالعمل، وهذا قول المتوحي وقته عن القاضي وابن عقيل =

وإذا كان أحد الخبرين أمس^(١) من الآخر في الحاجة بأن يكون قد قصد به^(٢) بيان الحكم المختلف فيه فهو أولى من الذي لم يقصد به ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(٣) فإنه لما ورد بياناً لتحريم الجمع بين الأختين كان أولى من قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٤).

فصل في مرجحات أخرى نص عليها الإمام.

فيرجع أحد الخبرين على الآخر بكون التهديد فيه أكثر^(٥)، وبالاتفاق على وضع لفظه لمسماه^(٦)، ويعمل الصحابة على وفقه، ويكون راويه حليس العلماء وإن لم يكونوا محدثين، أو أكثر مخالصة^(٧)، أو جارماً والآخر ظاناً^(٨)، ويذكر الذي عدله سب عدالته^(٩)، ويكون طريق إحدى الروايتين نقل^(١٠) فيها اللبس كما إذا أحبر أنه شاهد زيداً بالبصرة^(١١) ...

= وجمع

وانظر: شرح الكوكب المير من (٦٥٦)

(١) في (ج) «أشقة».

(٢) صفتت «ه» من (ب).

(٣) سورة النساء الآية (٢٤)، وأول الآية «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم»... الآية.

(٤) الآية (٣) من سورة النساء.

(٥) وذلك لأنه لم يقصد به بيان الجمع.

انظر: المدة (١٠٣٥/٣)، الإحكام للامدي (٢٧٩/٣)، المختصر من (٢٢٨)، العصد

(٣١٦/٢)، نهاية السؤل (٥١٠/٤)، مصباح الوصول من (١٢٣)، تيسير التحرير (١٦١/٣)،

شرح الكوكب المير من (٦٥٦)، إرشاد المحرر من (٢٨٠)

(٦) المحصول (٥٧٨/٢ - ٢).

(٧) المرجع السابق من (٥٧٣)، ونهاية السؤل (٥٠٩/٤)

(٨) المحصول (٥٥٧/٢ - ٢)

(٩) المرجع السابق من (٥٦٠)، ونهاية السؤل (٥٠٨/٤ - ٥٠٩)

(١٠) المحصول (٥٥٩/٢ - ٢)، ونهاية السؤل (٥٠٨/٤).

(١١) في (ب) «يقبل» وهو موافق لما في المحصول.

(١٢) البصرة. مدينة من مدن العراق، ومعنى البصرة الأرض الغليظة كان تمصير البصرة سنة أربع عشرة =

وقت الطهر، فإنه يرجع على من أخر أنه^(١) شاهده وقت السحر بـ (٣×٢)

وإذا كان أحد الحديثين ناصباً على الحكم مع التشبيه بمحل آخر والآخر ليس كذلك، فإنه يقدم الأول في المشبه والمشبه به جميعاً؛ لأن تشبيه محل بمحل^(٢) فيه^(٣) إشارة إلى وجود علة جامعة.

مثاله قول الحنفية في قوله عليه الصلاة والسلام: «أبما إهاب دبغ فقد طهر»^(٤)

= من الهخرة، وقد مصرها عتبة بن عروان بأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان تمصيرها قل الكوفة بـ ستة أشهر، وتشهر برراعة التمر، وهاك بصرة في المغرب، ولكن المشهورة بـصرة العراق

انظر معجم ما استعجم (٢٥٤/١)، معجم البلدان (١/٤٣٠-٤٤٠)، مرصع الاطلاع (٢٠١/١).

(١) سقطت من (ب) «أخر أنه».

(٢) بـداد مدينة قديمة من مدن العراق، وكان أول من مصرها وجعلها مدينة بعد ظهور الإسلام أبو جعفر المنصور، وكان قد احتلها أخوه أبو العباس السفاح قرب الكوفة، وشرع في عمارتها سنة (١٤٥)، وقد نعى بها الشعراء ووصفها الأدباء، ومما وصفت به ما قاله بعضهم «بـداد مدينة السلام وقبة الإسلام ومجمع الرافدين وعرة البلاد وعين العراق ودار الخلافة ومجمع المحاسن والطيبات»

انظر معجم ما استعجم (٢٦٢/١)، معجم البلدان (١/٤٥٦-٤٦٧)، مرصع الاطلاع (٢٠٩/١)

(٣) انظر المعتمد (٦٧٥/٢)، المحصول (٢-٢/٥٥٧)، نهاية السؤل (٤/٥٠٨)

قلت وهذا المثال لترجيح ما يقل فيه البس بك رجح خير من شاهد ريداً بالبصرة ظهر على من شاهده سحراً ببـداد؛ لأجل أن وقت السحر فيه ليس فيه شيء من الضعف، إذ لا تستع لمشاهدة في ذلك الوقت وقد يكون جلياً له، كما أن هذا المثال إن سلم فإنما يصنع لعصر الإمام الرزي حيث لا يمكن الجمع بين مشاهدة ريد سحراً ببـداد وظهراً بالبصرة، أما الآن وقد قربت المسافات وتطورت أدوات النقل فلا مانع من أنه يشاهد في الوقتين في نفس اليوم، وحينئذ فلا تعارض بل يمكن الجمع. والله أعلم

(٤) نهاية الورقة (٩٩) من (ب).

(٥) في (ب) لفظة «فيه» مكررة

(٦) الحديث أخرجه الإمام مالك ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» ورواه أبو داود بلفظ مسلم وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة وإمام أحمد والدرمي =

كالخمر تخلل تحلل، أن هذا راجح في المشه على^(١) قوله عليه السلام^(٢) «لا تتنفخوا من الميتة بإهاب ولا عصب»^(٣).

وفي المشه به^(٤) على قوله عليه السلام^(٥) في الحمر «أرقها»^(٦).
ورجح قوم بالحرية والدكورة^{(٧)(٨)}. قياساً على الشهادة، وفيه احتمال.

= بلفظ. وأما إهاب دبح فقد ظهر، وبعضهم بلفظ «إذا دبح الإهاب» في بعض رواياتهم للحديث انظر. الموطأ (٤٩٨/٢)، كتاب الصيد - ط الحنبلي - صحيح مسلم (٢٧٧/١)، رقم (٣٦٦)، سنن أبي داود، (٣٦٧/٤) رقم (٤١٢٣)، سنن الترمذي (١٣٥/٣)، ط العجالة - سنن السائي (١٥٣/٧)، سنن ابن ماجه (١١٩٣/٢)، رقم (٣٦٠٩)، مسند أحمد (٢١٩/١) و (٢٧٠) و (٣٤٣)، المستدر (١٨٨/١).

(١) في (ج) وفي.

(٢) في (ب) وعليه الصلاة والسلام.

(٣) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والسائي وابن ماجه والبيهقي انظر. سنن أبي داود

(٣٧٠/٤)، رقم (٤١٢٧) و (٤١٢٨)، سنن الترمذي (١٣٦/٣)، ط العجالة، سنن السائي،

(١٥٥/٧)، سنن ابن ماجه (١١٩٤/٢)، رقم (٣٦١٣)، السنن الكبرى للبيهقي (١٤/١)

وانظر: تلخيص الحبير (٤٦/١)، رقم (٤١)، نصب الراية (١٢٠/١).

(٤) سقطت من (ب) كلمة «به».

(٥) في (ب) وعليه الصلاة والسلام.

(٦) هذه الجملة أمر من الرسول ﷺ لأبي طلحة بإزالة الحمر بعد نزول تحريمها، فقد روى أبو داود

عن أنس رضي الله عنه أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا جمرًا قال «هرقها»، قال أفلا

أجعلها خلا؟ قال: لا.

والحديث في الترمذي بلفظ «هرق الحمر».

انظر سنن أبي داود (٨٢-٨٣) رقم (٣٦٧٥)، سنن الترمذي (٥٧٩/٣)، رقم (١٢٩٣)، ط

الحلي.

قلت وقد روى الإمام مالك والشافعي ومسلم أن أبا طلحة قال لأنس بعد نزول تحريم الحمر.

«أرق» «القتال» وفي لغة قم إلى هذه القلار «أكسرد» انظر. الموطأ (٤٨٧/٣) ط الحلي،

بدائع السبل (٤٣٨/٢)، صحيح مسلم (١٥٢١/٣)، رقم (١٩٨٠).

(٧) في (ج) «والمدكورة».

(٨) قال بعض الأصوليين: به يرجح بالحرية لأن تحرر الخمر عن الكذب أكثر ومن رجع بها اس

السبكي والشوكاني

ولو كان أحد الراويين أكثر ضبطاً لكنه أكثر نسياناً وكان^(١) الآخر بالعكس، ولم تكن قلة الصبغ وكثرة البيان بحيث يمنع من قول خبره، فالأقرب، لتعارض^(٢).

* * *

لباب الثاني في ترجيح الأقسمة

فيرجح أحد القيسيين على الآخر بقيام دليل خاص على تعيين حكم أصبه، وعلى حواجز انقياس عليه؛ لحصول الأمن معه من احتمال تعدد والمقصود على الأصل^(٣)، وبوقوع الاتفاق على امتناع نسخه^(٤)، وبوجود عدة فيه بالنقص أو الظن الأغلب^(٥) (٩).

= أما المذكورة فقال بعضهم: إنه يرجح بها، وعملوا ذلك بأن المذكور أقوى فهماً وأثبت حفظاً. ومن رجع بها ابن السبكي والشوكاني وغيرهما وقال قوم: لا يرجح بالمذكورة كما لا يرجح بالحرية، وهذا قول ابن إسحاق الإسرائيلي والمجدلين يمين، وقد يعصم أنه يرجح بالمذكورة مما يقع من الأعمال والأقوال خارج البيوت، إذ الذكر فيه أقرب من الأنثى.

ويرجح بالأبوثة في عمل البيوت لأنهن به أعرف وهذا قول ابن الهمام كما يرى البهاري أنه يرجح بالمذكورية في غير أحكام النساء، ويرى أبو الحسين بصري أن لحرية لا تأثير لها في قوة الظن، وأما المذكورية فإن كان الصبغ معها أشد وقع بها الترجيح.

انظر المعتمد (٦٧٨/٢)، المحصول (٥٦٧/٢ - ٢)، المسودة (٣٠٨)، كشف الأسرار (١٠٣/٣)، جمع الجوامع (٣٦٤/٢)، التحرير من (٣٧٤)، فوائذ الرحمت (٢٠٨/٢ - ٢٠٩)، تيسير التحرير (١٦٦/٢)، إرشاد المحول (٢٧٧ - ٢٧٨).

(١) نهاية الورقة (٤٣) من (أ).

(٢) انظر المحصول (٥٥٩/٢ - ٢) (٥٦٠).

(٣) انظر الإحكام للأملدي (٢٨١/٣)، المعصد (٣١٧/٢)، نهاية السؤل (٥٢٢/٤)، شرح الكوكب ص (٦٥٨)، إرشاد المحول ص (٢٨٢).

(٤) يريد أنه يقدم بكونه لم يسح باتفاق، والآخر وإن لم يسح فقد اختلف في كونه مسوحاً انظر: المستصمى (٣٩٩/٢)، الإحكام للأملدي (٢٨١/٣)، المعصد (٣١٧/٢)، شرح الكوكب ص (٦٥٨)، إرشاد المحول ص (٢٨٢).

(٥) في (ب) كتبت «الأغلب».

(٦) أي يرجح بكون العلة قطعياً فيه ظاهراً في الأسر لأن القطع بعينه راسخ على بطلته مظنونة، أو كون ظن وجود العلة فيه أغلب على ظن وجودها في الآخر.

وبشوت حكم المزع ثبوتاً إحصائياً^(١)، وترجع العلة التي هي أكثر تعدياً على القليلة التعدي^(٢)، والمطرودة على المنقوصة، والمنعكسة على خلافها^(٣)، والمطرودة فقط على المنعكسة فقط؛ لاشتراط الإطراد في العلل دون الانعكاس^(٤) والعلة التي لم^(٥) تزدحمها علة أخرى أو كان رجحانها على

= انظر الواضح (١٢٣٨/٣)، المحصول (٦٠٣/٢-٢)، الإحكام للامدي (٢٨٣/١-٢٨٤)، جمع الجوامع (٣٧٣/٢)، التحرير من (٤٨٣)، تيسير التحرير (٨٧/٤)، شرح الكوكب من (٦٥٩)

(١) قال: إحصائياً، لأنه لو ثبت بالنص على جهة التفصيل لما ثبت بالقياس. انظر. العصد (٣١٨/٢)، الفوائد (١/٢٣٠)، إرشاد المحول من (٢٨٣)

(٢) يمثلون لذلك بترجيح تعليل الطعم لحرمة الربا في المنصوص على التعليل بالكيل والجنس. لتعديته إلى القليل كما يتعدى إلى الكثير، دون انكيل فإنه لا يتعدى إلى القليل الذي هو نصف صاع مثلاً

وكثير من الأصوليين يرجحون بذلك لأنه حيث يكون أكثر فروغاً، فتكثر العائلة وقال بهذا أبو إسحاق الشيرازي والامدي وابن الحاحب وحكاه المعبد في المسودة عن أبي الخطاب، كما حكى الشيرازي في التبصرة عن بعض الشافعية أنهم قالوا: هما سواء وذكر بن السبكي قولين في ذلك. أما لأصحاب فقد عدوا الترجيح بكثرة المروع من المراحيح الفاسدة كالردوي وابن الهمام والبهاري. انظر المعتمد (٨٤٦/٢ و ٨٥٢)، للمع من (٦٧)، التبصرة من (٤٨٨)، الواضح (١٢٣٩/٣)، المحصول (٦٢٦/٢-٢)، الإحكام للامدي (٢٨٦/٣)، مختصر ابن الحاحب من (٢٣٩)، المسودة من (٣٧٨-٣٨١)، العصد (٣١٧/٢)، كشف الأسرار (١١٢/٤)، التوضيح على التنقيح (١١٥/٢)، جمع الجوامع (٣٧٧/٢)، نهاية السؤل (٥٢٠/٤-٥٢١)، التحرير من (٤٨٨)، شرح لكوكب المير من (٦٦٠)، فوائح لرحموت (٣٢٩/٢)، تيسير التحرير (٩٧/٤)

(٣) انظر لروحة من (٢١١)، الإحكام (٢٨٦/٣)، المسودة من (٣٧٨)، العصد (٣١٧/٢)، شرح الكوكب من (٦٦٠)

(٤) ويعتبر ضعف لثانية بعدم الاطراد أشد من ضعف الأولى بعدم الانعكاس

انظر. الإحكام (٢٨٦/٣)، جمع الجوامع (٣٧٦/٢)، نهاية السؤل (٥٢٢/٤)، شرح الكوكب من (٦٦١).

(٥) لمعة «لم» بساقطة من (ب).

وقد أشار ابن الحاحب وغيره من الأصوليين إلى أن العلة ترجح بانتفاء المزاحم عنها، فيكون هذا =

مزاحمها^(١) أكثر من الأخرى.

والعلة المقتضية للنفي على العلة المقتضية للإثبات، لأن مقتضاها يتم على تقدير رجحانها^(٢) وعلى تقدير مساواتها، ومقتضى المثبت لا يتم إلا على تقدير رجحانها^(٣)، وما يتم على تقديرين أكثر وجوداً مما يتم على تقدير واحد^(٤)

ويرجح من الضروريات الخمس^(٥) - مصلحة الدين^(٦) ثم النفس ثم السبب ثم

= مؤكداً لإثبات «لم» ها، والعلة التي لا مزاحم لها تكون غير معارضة ب«ما» الأخرى معارضة فيكون القياس الذي قد انتهى مزاحم علة في الأصل مقدماً على ما لم ينتف مزاحم علة هي أصلها لأن انتفاء مزاحم العلة يفيد غلبة الظن بالعلة

انظر الأحكام للأمدى (٢٨٩/٣)، مختصر ابن الحاجب ص (٢٣٩ - ٢٤٠) لعصـد (٣١٨/٢)، شرح الكوكب المير ص (٦٦٢)

(١) في (ب) وعلى مزاحمها.

(٢) ما بين المجمتين محذوف من (ج).

(٣) هذا قول جماعة من الأصوليين كالأمدى وابن الحاجب، وخالف بعضهم فقالوا: إن المقتضية للثبوت ترجح لأنها تعيد حكماً شرعياً لما لم يعلم بالبراءة الأصلية بخلاف المقتضية للنفي فإنها تعيد ما علم بالبراءة الأصلية وما فائدته شرعية راجع على غيره. وهذا قول القاضي كما أنه إليه الفتوحى وقال به ابن عقيل وابن قدامة، واحتاره الفتوحى، قال القرطبي عن هـ: وهو غير صحيح، لأن النفي الذي لا يثبت إلا شرعاً كالإثبات، وإن كان نفيّاً أصلياً يرجح إلى ما قدمناه من الساقطة والمقررة. اهـ.

كما يدل الشوكاني عن الأستاذ أبي منصور أنه يصحح أن الترجيح في العلة لا يقع بذلك لاستواء المثبت والنفي في الانتقار إلى دليل.

كما يرى إمام الحرمين أنه لا ترجيح بين المثبتة والساقطة وقال فيمن رجح المثبتة أنه قول من لا يثبت فيما يأتي به. وإلى عدم الترجيح بين المثبتة والساقطة مال العراقي في المحل ص (٤٤٩).

انظر البرهان (١٢٨٩/٢)، المستقصى (٤٠٥/٢)، الراصح (١٢٣٩/٣)، الروضة ص (٢١١)، الأحكام للأمدى (٢٨٩/٣)، المختصر ص (٢٤٠)، العصد (٣١٨/٢)، نهاية السؤل (٥٢٢/٤)، شرح الكوكب ص (٦٦٢).

(٤) في هامش (ب) «في الضروريات».

(٥) قلعت الدينية على الأربع لأنها المقصود الأعظم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾. وهذا رأي جمهور العلماء. وهناك قول بأن الأربع الآخر تقدم، لأنها حق الأدمى وهو يتضرر به، والدينية حق الله تعالى وهو لثعاله لا يتضرر به، ولذلك رجحت مصلحة النفس على =

العقل، ثم (١) المال.

والمكمل للصوري (٢) ملحق به حتى يقدم على الحاجي (٣).

وترحح العلة المتضمنة لحكم يعم جميع المكلفين على العلة الخاصة ببعضهم (٤) ومشاركة الفرع للأصل في عين الحكم وعين العلة مرجحه على ما عدا ذلك، وهو مشاركته له (٥) في جسهما، أو في جنس الحكم وعين العلة، أو بالعكس (٦) ومشاركته في عين أحدهما فقط مرجحة على مشاركته

= مصلحة الدين في التحيف على المأمر بالقصر وترك الصوم، وكذلك مصلحة المال في ترك الجمعة والجماعة لحفظ المال، وأنى الدمي في الدولة المسلمة مع كرهه، وقدم قتل القصاص على قتل الردة عند الاجتماع وقد أجاب الأمدى عن هذه الأشياء التي ذكروها، ورجح أن الدبية هي التي تقدم، ومثل ذلك صبح ابن الهمام والبهاري

انظر الإحكام للأمدى (٢٨٨-٢٨٧/٣)، المختصر ص (٢٣٩)، العصد (٣١٧/٢-٣١٨)، نهاية السؤل (١٥/٤)، الفوائد (١/٢٣١)، التحرير ص (٤٨٤)، شرح الكوكب (٦٦١-٦٦٢)، فوائج الرحموت (٣٢٦/٢)، تيسير التحرير (٨٩/٤) أما الأربعة الباقية فتقدم بالترتيب الذي ذكره المصنف هـ

(١) نهاية الورقة (١٠٠) من (ب)

(٢) المكمل للصوري هو المتمم له بحيث لو فرض فقدته لم يحسن بحكمته الأصلية نحو التماثل في القصاص فإنه لا تدعوا إليه ضرورة، ولا يظهر فيه شدة حاجته، وكذلك إظهار شعائر الدين كصلاة الجماعة في الفرائض والسنن وصلاة الجمعة عهد، كنه تكبيلي لأسل الصلاة انظر. الموافقات للشاطبي (٦-٥/٢) ط دار المعرف

(٣) انظر الإحكام (٢٨٧/٣)، العصد (٣١٧/٢)، نهاية السؤل (٥١٤/٤)، التحرير ص (٤٨٤)، شرح الكوكب ص (٦٦١)، فوائج الرحموت (٣٢٦/٢).

(٤) ودرجحت لكثرة العائدة، وقد حكى عن الكرخي وبعض الشافعية أنهم قدموا الخاصة لتصريحتها بالحكم

انظر الإحكام (٢٩٠/٣)، العصد (٣١٨/٢)، شرح الكوكب ص (٦٦٣)

(٥) سقطت (له) من (ب)

(٦) أي مشاركته في عين الحكم وحسب العلة، وإما كان كذلك لأن التعدية باعتبار الاشتراك في المعنى الأحص يكون أعيد على الظن من الاشتراك في المعنى الأعم =

للمجسین^(١)، ومشاركته في عين العلة، وجنس الحكم أرجح من عكسه^(٢)

فروع حكاها في المحصول:

الأول^(٣). العلة المتعدية راحة على الفاصرة عند الأكثرين^(٤)

= انظر المحصول (٢-٢/٦١٣)، الإحكام (٣/٢٩٠)، العمد (٢/٣١٨)، شرح الكوكب (٦٩٤)، مواتج الرحموت (٢/٣٢٥)، إرشاد المحول من (٢٨٣).

(١) أي جنس الحكم وجنس العلة.

انظر: العمد (٢/٣١٨)، إرشاد المحول من (٢٨٣).

(٢) وذلك لأن العلة أصل الحكم المتعدى فاعتبار ما هو معتبر في خصوص العلة أولى من اعتبار ما هو معتبر في خصوص الحكم

انظر: الإحكام (٣/٢٩٠)، العمد (٢/٣١٨)، شرح الكوكب من (٦٩٤)، إرشاد المحول من (٢٨٣)

(٣) المحصول (٢-٢/٦٢٥)

(٤) ومن كان بذلك أبو الحسن المصري والجويني وابن قدامة وسه المحدث بن نيمية لأبي الخطاب، كما سبه الشوكاني لأبي منصور وابن برهان، وقال عنه الجويني هو المشهور، وقال به القزويني وغيره. وعللوا لذلك بأن التعدية أكثر فائدة، ومتفق عليها، والفاصرة محتلف فيها، والأخذ بالمتفق عليه أولى، ومثلوا له بالتعليل في الذهب والفضة بالوزن فيتعدى الحكم إلى كل موزون كالحديد والحاس والصفر ونحوها بخلاف التعليل بالنسبة أو القدية فإنه لا يتعداهما، فكان التعليل بالوزن الذي هو وصف متعدد لمحل الفذين إلى غيرهما أكثر فائدة من النسبة الفاصرة عليهما وخالف بعضهم فقالوا إن الفاصرة أولى، لأن التعدية فرع الصحة، والفرع لا يفوي الأصل، والفاصرة أوفق للنص فهي أولى وهذا القول مال إليه العراقي رحمه الله في المستقصى وسب في المحول إلى الأستاذ أبي إسحاق الشيرازي، وله في المحول تفصيل بين ورودهما على حكم واحد فيجمع بينهما ولا ترجيح، وبين تناقضهما فلا يلتزمان

وهناك قول بأن الاثنين متساويان فلا ترجيح، وهذا قول إسماعيل الحلبي كما ذكر ذلك المجد.

انظر المعتمد (٢/١٠٤٦ و ٨٥٢)، البرهان (٢/١٢٦٥)، المستقصى (٢/٤٠٤)، المحول من

(٤٤٥)، المحصول (٢/٦٢٥)، الروضة من (٢٩١)، المروءة من (٣٧٨)، جمع الخوامع

(٢/٣٧٧)، شرح الكوكب من (٦٦٠)، إرشاد المحول من (٢٨١)

قال الأسوي: «واعلم أن ذكرهم لهذه المسألة في تراجم الأئمة إنما وقع استطراداً فإن الفاصرة لا قياس فيها». نهاية السؤل (٤/٥٢١).

الثاني^(٣) : العلة التي يرد بها الفرع إلى ما هو من جسده أولى من العلة التي يرد بها إلى ما هو من خلاف جسده^(٢) ، كقياس الحمية المحلي على الشر ، فإنه أولى من قياسه على سائر الأموال .

الثالث^(٣) : نعليل الحكم الوجودي بالعله بعدمية يحتمل أن يكون أولى من عكسه ، ويحتمل أن يكون عكسه أولى منه^(٤) .

* * *

الباب الثالث

في ترجيح الحدود السمعية

فيرجح الأعراف على الأحكام ، والداني^(٥) على

(١) المحصول (٢-٢/٦٢٨)

(٢) وذلك لأن الشيء أكثر شهاً بحسه منه بغير جسده ، والقياس يضع الشيء ، ورد الشيء إلى ما هو أشبه به أولى ، وقد قال بهذا أيضاً ابن عقيل والحلواني كما نسب إليهم ذلك المجد في المسودة ، وحكى أبو الحسين البصري أن هذا مذهب أبي الحسن وأكثر الشافعية .

انظر : المعتمد (٢/٨٥٣ و ٨٤٦) ، تحقيق المحصول (٢-٢/٦٢٩) هامش رقم (١) ، المسودة من (٣٨٥) ، نهاية السؤل (٤/٥٢١)

(٣) المحصول (٢-٢/٥٩٨) .

(٤) لم يرجح لإمام الرازي شيئاً وقد اختار لأمدى أن الحكم الثبوتي إذا عدل بالوصف الوجودي فهو أرجح من نعليله بالوصف العدمي ؛ للاتفاق عبه ووقوع الخلاف في مقابله انظر الإحكام للأمدى (٣/٢٨٥) .

كما ذكر الأسوي أن صاحب الحاصل جرم بأن تعمد العدمي بالوجودي أولى من عكسه . انظر نهاية السؤل (٤/٥١٣)

(٥) الداني . كل وصف يدخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصور فهم معناه بدون فهمه ، كالجسم لغيره والروية للسود ، فإن من فهم المرس ، فقد فهم جسماً مخصوصاً ، فالجسمية داخلية في ذات القرسمية دخولاً نه قوامها في الوجود والعقل بحيث لو قدر عدها في العقل لبطل وجود المرس ، ولو خرجت عن الدهن لبطل فهم المرس

انظر : المستصفي (١/١٣) ، روضة الباطن من (٥) ، العصد (١/٧١-٧٢) والتعريفات من (١١٢)

العرضي^(١)، والصريح اللفظ على ما ليس بصريح^(٢)، ولأعم أفراداً على غيره نكثره فائدته، ونقل يرجح (الأقل^(٣)) لأن مدلوله مضمّن عليه^(٤)، ويرجح أيضاً بموافقة النقل^(٥) السمعي أو اللغوي^(٦)، وبقربه فيهما، وبرجحان طريق اكتسابه^(٧)، ويعمل المدينة أو

(١) العرضي هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحته ويقوم به، والعرض ما ليس من ضرورته أن يلازم، ولا يصح انفكاكه عن الشيء، وهو إما صريح الرول كحمرة الحنّ وصعده الوحل، وإما بطيء الروال كصفرة الذهب، ولثيب والشباب. انظر: المنصفي (١٤/١)، الروضة ص (٦)، المعتمد (٧٩/١)، التعريفات (١٥٣ - ١٥٤).

(٢) وقد رجح الدّتي لأنه يفيد كنه الحقيقة، وهو مشترك للمعروف بالأمور العرضية في التمييز ومرجح عنه بتصوير معنى الحدود الإحكام للامدي (٢٩٣/٣)، المعتمد (٣١٩/٢)، جمع الجوامع (٣٧٩/٢)، الكوكب ص (٦٦٧)، إرشاد الفحول ص (٢٨٤).

(٣) يقدم الحد الذي يلفظ بصريح على حد فيه نجرور أو استعارة أو اشتراك أو غرابة أو اضطراب، فيكون الصريح أولى لأنه أقرب إلى الفهم ويبعد عن الحلل والاضطراب.

الإحكام للامدي (٢٩٣/٣)، المعتمد ص (٣١٩)، جمع الجوامع (٣٧٩/٢)، شرح الكوكب ص (٦٦٦)، إرشاد الفحول ص (٢٨٤).

(٤) في نسخة الأصل المستعملة (الأول) وهي (ب) و (ج) والأقل، وهو الصواب.

(٥) لأن الحديث تناولاً والاختلاف فيما راد على مدلول الأحص فكان المتفق عليه أولى، وذكر الأمدي هذا النوع ولم يرجح شيئاً وذكر أنه قد يمكن ترجيح الأعم لتأونه محدود الآخر وزياده، والأكثر فائدة أولى. وقد يمكن القول بأن الأحص أولى؛ لأن مدلوله مضمّن عليه ومدلول الآخر من الزيادة مختلف فيه، وما مدلوله متفق عليه أولى.

انظر: الإحكام للامدي (٢٩٣/٣)، المعتمد (٣١٩/٢)، جمع الجوامع (٣٧٩/٢)، الكوكب ص (٦٦٧)، إرشاد الفحول ص (٢٨٤).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) لأن التعريف بما يحالهما بما يكون لنقل عهما والأصل عدمه، فيكون الموافق أولى لبعده عن الخلط، ولأنه أغلب على الظن.

إحكام (٢٩٤/٣)، جمع الجوامع (٣٧٩/٢).

(٨) وذلك بأن يكون طريق اكتساب أحدهما قطعياً وطريق اكتساب الآخر ظاهراً، أو يكون طريق أحدهما أسهل وأظهر فيقدم لأسهل أو الأظهر على غيره لأنه أنصى إلى المقصود وغلب على العن انظر الإحكام (٢٩٤/٣)، المعتمد (٣١٩/٢)، جمع الجوامع (٣٧٩/٢)، شرح الكوكب (٦٦٧)، إرشاد الفحول (٢٨٤).

الخلفاء الأربعة، أو العلماء، ولو واحداً^(١)، ونفريز حكم الحظر أو حكم النفي^(٢) ويقرر
الحكم^(٣)

(١) رجعت هذه الثلاثة على غيرها لحصول الفوائد بها

انظر المراجع المتقدمة في صفحة (٤٢٦) رقم (٨).

(٢) أي يقرر أحدهما حكم الحظر والآخر حكم الإباحة أو البدل، أو مقررًا لحكم النفي والآخر
للإيجاب

انظر هامش رقم (٨) الصفحة السابقة بالإحكام والعصم والكوكب وإرشاد المحول

(٣) يعني أنه يوضح تعريف مقرر لدرء حد بأن يدرم من العمل به درء حد على ما لا يكون كذلك

انظر هامش رقم (٨) الصفحة السابقة بالإحكام والعصم والكوكب وإرشاد المحول.

الكتاب (*) السابع في الاجتهاد^(١) والافتاء^(٢)

وفيه بيان.

الباب الأول في الاجتهاد

وفيه مسائل:

(١) الاجتهاد لغة: بذل الوسع والطاقة، مأخوذ من الجهد - بالفتح - المشقة يقال جهد الرجل في كذا، أي جتد فيه وبالع، ولا يستعمل لغة، إلا بما فيه كلفة ومشقة فلا يقال اجتهد في حمل النواة

وفي الاصطلاح، مستوع الوسع في طلب الفرض بشيء من الاحكام الشرعية على وجه يحسن من الفن فليجرب عن الزيد فيه.

انظر تعريفه اللغوي والاصطلاحي ومحذرات التعريف في *

الصحاح (٢/٤٦٠ - ٤٦١)، لسان العرب (٣/١٣٥)، المصباح المنير (١/١١٢)، باج العروم (٢/٣٢٩ - ٣٣٠)، مد نوار مكتبة الحياة، المختصر (٢/٣٥٠)، المحصول (٢ - ٣/٧)، الروضة ص (١٩٠)، الاحكام بالامدي (٣/٢٠٤)، شرح تفيح العصور ص (٤٢٩)، المهاج بشرحه نهاية السؤل (٤/٥٢١)، المختصر ص (٢٢١)، شرح العبد (٢/٢٨٩)، كشف الأسرار (٤/١٤)، اللويح (٢/١١٧)، جمع الخوامع (٢/٣٧٩)، التحرير ص (٥٢٣)، شرح الكوكب ص (٦٠٢)، فرائح الرحموت (٢/٣٦٢)، تيسير التحرير (٤/١٧٩)

(٢) الإفتاء في اللغة بين العالم للحكم يقال: أفتاه في الأمر، أي أذن له واستضيه. سألته أن يفني، وأفتيته أجبه، ويستعمل الإفتاء اصطلاحاً في بيان حكم المسألة من الفقه

انظر الصحاح (٦/٢٤٥٢)، لسان العرب (١٥/١٤٧)، المصباح المنير (٢/٤٦٢)، والتعريف للجرجاني ص (٣٢).

(٣) بهية الورقة (٤٤) من (١)

الأولى:

حتلوا في بحري. لاجتهاد^(١)

فقيل نعم^(٢)، لأنه لم يتحرراً لكأن عالماً بجميع المسائل، وليس كذلك، فإن مالكا^(٣) سأل عن أربعين مسألة

(١) تجرؤ لاجتهاد هو جريان الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض وذلك أن المجتهد قد يحصل له في بعض المسائل ما هو مباح الاجتهاد من الأدلة دون غيرها، فإذا حصل له ذلك فهل له أن يجتهد فيها؟ أو لا بل لا بد أن يكون مجتهداً مطلقاً، عليه ما يحتاج إليه في جميع المسائل من الأدلة انظر. المعتمد (٢/٢٩٠)، فوائح المرحموت (٢/٣٦٤)، إرشاد الفحول ص (٢٥٤)، أصول مذهب الإمام أحمد ص (٦٢٩)

(٢) وهذا قول كثير من الأصوليين ومنهم الغزالي والرازي وابن قدامة والأمندي وابن القيم وابن السكيت، ومال إليه ابن الهمام واختاره الفتوح، قال عنه البهاري: إنه الأشبه وبسه أمير باد شاه إلى بعض الحنفية

انظر المستصفي (٢/٣٥٣)، المحصول (٢-٣٧/٢)، ابروصة ص (١٩١)، الإحكام للأمندي (٣/٢٠٥ - ٢٠٩)، شرح تنقيح الفصول ص (٤٣٧ - ٤٣٨)، كشف الأسرار (٤/١٧)، جمع الجوامع (٢/٣٨٦)، تنسيق المسامع (١/١٤٣)، التحرير ص (٥٢٤)، شرح الكوكب المير ص (٦٠٩)، فوائح المرحموت (٢/٣٦٤)، تيسير التحرير (٤/١٨٢).

وقد قال الرزكشي وكتابه مهم - أي المنتين بحرؤ لاجتهاد - يقتضي تخصيص الخلاف بما إذا عرف بآناً دون نائب، أما مسألة دون مسألة فلا يتجرأ قطعا، والظاهر جريان الخلاف في الموردين وبه صرح الأباري، البحر المحيط (٣/٢٨٥) ب، (١/٢٨٦).

(٣) هو إمام دار الهجرة، وحججه الأمام أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك ابن أبي عامر الأصبعي المدني، أحد الأئمة الأربعة، وإليه يسبب المذهب المالكي، ولد به ثلاث رعين من الهجرة، وطلب العلم وهو حدث، وأخذ عن نافع والزهري وعبدالله بن دينار، وتأمل للعتيا وهو ابن إحدى وعشرين سنة، وقصده طلبه العلم من الأفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، ثم بعد ذلك، كان مجلسه مجلس وقار وحكمة وعم، وكان رجلاً مهياً سبلاً ليس في محله شيء من المراء ولنعط ولا رفع صوب، قال عنه ابن عيينة: مالك أعلم أهل الحجاز وهو حجة زمانه واعترب به علماء عصره حتى قالوا: لا يقنى ومالك في المدينة.

له كتف الموطأ، ورسالة في انقار كتبها إلى ابن وهب، وله رسالة في الأقضية وجره في التفسير برويه خالت المنخرومي، ونقل عنه كبار أصحابه فتاوى وفوائد الشيء الكثير، وعن ذلك: المدونة =

فقال في ست^(١) وثلاثين منها^(٢) لا أدري^(٣) وأحيب بأنه إما قال ذلك لتعارض^(٤)
الأدلة عنده، أو للمعجز في تلك الحالة عن المسألة في النظر

وقيل لا يتحرراً^(٥)، لأن لدي^(٦) يحجهه يجوز^(٧)، بل يكون له تعلق بالمسائل
المعلومة.

وأجيب: بأن الفرص أنه علق على طه حصول جميع الأمارت له^(٨)، إن عن

= والواضحة وأشياء أخرى ومافيه أكثر من أن تحصر، توفي سنة تسع وسبعم ومائة
انظر: المعارف لابن قتيبة ص (٤٩٨-٤٩٩)، تاريخ خليفة بن خياط ص (٤٥١)، وفيات الأعيان
(١٣٥/٤)، الكامل لابن الأثير (١٤٧/٦)، سير أعلام النبلاء (٤٣/٨-١٢١)، العصر (٢٧٢/١)،
البدية والنهاية (١٧٤/١٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٠٧/١)، تهذيب التهذيب (٥/١٠)، حلية
الأولياء (٣١٦/٦)، النجوم الزاهرة (٩٦/٢)، مرآة الجنان (٣٧٣/١)، شذرات الذهب
(٢٨٩/١-٢٩٢).

(١) في (ب) ستة

(٢) سقطت من (ب) منها.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٦٩/٨)

(٤) نهاية الورقة (١٠١) من (ب).

(٥) ذكر الدكتور طه العلواني أن هذا القول منقول عن أبي حنيفة وعمرى ذلك لصاحب مرآة الأصول،
وقد ذكره الأصوليون دون أن يعمروه إلى أحد، وقد مال إلى هذا القول الشوكاني

انظر تحقيق المحصول (٢-٣٧/٣-٣٨) هامشة (٢)، التحرير ص (٥٢٤)، شرح الكوكب
المير ص (٦٠٦)، إرشاد الفحول ص (٢٥٥)، الاجتهاد والتعليل لطله العلواني ص (٧١)

وهناك بعض الأصوليين قالوا بجواز التحرز في الفرائض دون غيرها لأن الصلة منقطعة بين أبواب
الفقه والفرائض، ومال إلى هذا أبو الحسين البصري حيث قال: «ويحذر أن يجهد في مسألة من
الفرائض إذا كان عالماً بالفرائض وإن لم يعلم من عدده من أبواب الفقه، لأن الظاهر من أحكام
الفرائض أنها لا تستبطن غيرها إلا نادراً، والذهاب عن النادر لا يقدح في الاجتهاد»، هـ، وقال
بعضهم: يجوز التحرز في باب لا في دلاله، انظر: المعتمد (٩٣٢/٢)، التحرير (٩٢٤) شرح
الكوكب ص (٦٠٦)، فواتح الرحموت (٣٦٤/٢)، تيسير التحرير (١٨٢/٤).

(٦) في (ب) والذين.

(٧) سقطت ويجوز من (ج).

(٨) سقطت وله من (ب) و (ج).

مجتهد مطلق^(١)، أو بعد تحرير الأئمة للأمارات

قال في المحصول: والقول الأول هو الحق^(٢).

الثانية:

الإجماع على أن المصيب في العقليات واحد^(٣)، وعلى أن النافي ملة^(٤) الإسلام مخطيء، أشم كافراً اجتهد أم لم يجتهد^(٥).

(١) المجتهد المطلق هو المنصبي للحكم والفنوى في جميع مسائل الفقه، وهو الذي توفرت فيه شروط الاجتهاد حيث كان عارفاً لأدلة الأحكام من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وما التحق بها على التعصيل. عالماً بما يشترط في الأدلة ووجوه دلالتها وكيفية اقتباس الحكم منها، عارفاً من عدم القرآن والحديث وعدم النسخ والفسخ والحر واللغة واختلاف العلماء واتفاقهم بالتقدير الذي يتمكن به من الوفاء بشروط الأدلة والاقتصاص منها، عالماً بالعقده صليطاً لأمهات مسائله وتعاريفه، وذات كالأئمة الأربعة الذين توفرت فيهم هذه الشروط

انظر: الإحكام (٢٠٥/٣)، المسودة ص (٥٤٦)، شرح الكوكب ص (٦٠٢ - ٦٠٤)

(٢) المحصول (٢ - ٣٧/٣).

وقد ذكر ابن الحاجب المسألة في المختصر ولم يوجج شيئاً.

انظر: المختصر ص (٢٢١ - ٢٢٢)، العبد (٢٩٠/٢).

قلت والذي يظهر لي أن الاجتهاد يجرأ في من دون من، وفي مسألة دون مسألة في حالة ما إذا لم تتعلق العيون والمسائل بعضها مع بعض، ومن المعلوم أن شخصاً يكون ماهراً في علم الموارث وقد لا يكون له طول باع بمسائل الفقه الأخرى، كأبواب الشركة والإجارة فيصح اجتهد به في الموارث، وإن لم يحظ بمسائل الفقه كلها. والله أعلم.

(٣) العقليات: ما لا يتوقف ثبوتها على سمع، وهي ما يدرك بالعقل، سواء كان لا يدرك إلا به كوجود

الصانع وكونه متكلماً، أو كان مما يدرك بالعقل والسمع جميعاً كماله الرؤية وخلق الأعمال

انظر: المسودة ص (٤٩٦)، تيسير التحرير (١٩٥/٤)

(٤) في (ج) «مسألة».

(٥) هذا قول أهل السنة قاطبة وكثير من المعتزلة ومنهم أبو الحسين البصري.

انظر: المعتمد (٩٨٨/٢)، التبصرة ص (٤٩٦)، البرهان (١٣١٦/٢)، والمستصفي

(٣٥٧/٢ - ٣٥٨)، لوصوف إلى الأصول (٣٣٧/٢)، المحصول (٤١/٣ - ٤٢)، الروضة

ص (١٩٣)، الإحكام للآمدي (٢١٥/٣)، مختصر ابن الحاجب ص (٢٢٣ - ٢٢٤)، المسودة

ص (٤٩٥)، شرح نقيح الفصول ص (٤٣٨ - ٤٣٩)، العبد (٢٩٣/٢ - ٢٩٤)، كشف الأسرار =

وقال الجاحظ^(١):

لا إثم على المجتهد بخلاف المعاند^(٢)

وراد العنبري^(٣) عليه عقاب

كل مجتهد في العفليات مصيب^(٤)

= (١٧/٤)، جمع الجوامع (٣٨٨/٢)، الإيهام (٢٧٤/٣)، التمهيد للأسنوي ص (٥٣١)، نهاية
السور (٥٥٧/٤)، التحرير ص (٥٢٨)، شرح الكوكب ص (٦٠٨)، فواصح الرحموت
(٣٧٦/٢).

(١) هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ، من أهل البصرة أحد شيوخ المعتزلة، وإليه
نسب فرقة منهم تسمى «الجاحظية» وتتلמד على النظام، وكان ذكياً سريع الخاطر والحفظ، وقيل
له الجاحظ لأن عينه كانتا جاحظتين، أي ناتئتين، له كتاب «الحيوان» و«البيان والتبيين»
و«المرجان والبرصان والفرعان» وغيرها، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين وقيل خمسين
ومائتين.

انظر: رقيات الأعيان (٤٧٠/٣ - ٤٧٥)، العبر (٤٥٦/١)، معجم الأدياء لياقوت الحموي
(٧٤/١٦ - ١١٤)، البداية والنهاية (١٩/١١)، وميرت الاعتقال (٢٤٧/٣)، اللباب (٢٤٨/١)،
ط دار صادر، برهة الألفاء في طبقات الأدياء ص (١٩٢) ط المدني، لسان الميزان (٣٥٥/٤)،
بعية الوعدة (٢٢٨/٢)، شذرات الذهب (١٢١/٢ - ١٢٢).

(٢) يرى الجاحظ أن الحق في مسائل الأصول واحد متعين، لكن المحظوظ فيها معدود غير آثم،
وتوصيغ مذهبه أن مخالف مله الإسلام من اليهود والنصارى والمجوسية، إن كان معانداً على خلاف
اعتقاده فهو آثم، وإن نظر مجبر على ذلك الحق فهو معذور غير آثم، وكذا إن لم ينظر من حيث لم
يعرف وجوب النظر، وإنما الآثم المذهب هو المعاند فقط، وقد قال ابن قدامة عن هذا الذي ذهب
إليه الجاحظ: «أنه باطل بقياً وكفر بالله تعالى»، ورد عليه وعلى رسول الله ﷺ.

انظر: المستقصى (٣٥٩/٢)، الروضة لابن قدامة ص (١٩٤).

(٣) هو عبيد الله بن الحسن بن الحصين العبدي قاضي البصرة، ولد سنة مائة وقيل ست ومائة، توفي
سنة ثمان وسين ومائة.

انظر: تاريخ بغداد (٣٠٦/١٠)، الكامل لابن الأثير (٨٠/٦)، تهذيب التهذيب (٧/٧ - ٨)،
ميران الاعتدال (٥/٣)، خلاصة تهذيب الكمال (١٩٠/٢)، وقد ذكر الأصفهاني طرماً من حديثه
أنه ترجعته لعبد الرحمن بن مهدي وذلك في حلية الأولياء (٦/٦).

(٤) يرى العبدي أن ليس في مسائل الأصول حق متعين فكل مجتهد فيها مصيب، وهذا المذهب في
عمية المحظورة فإنه يقتضي أن يصوب اليهود على معنى أنهم يعذرون؛ لأنه لم يحتمل عقابهم إلا =

لنا: إجماع المسلمين على أنهم من أهل النار^(١)

= اليهود، وكذلك النصارى والمجوس، كما أن هذا المذهب شر من مذهب الملاحظ، فإنه أقر بأن المصيب واحد، ولكنه جعل المحظى معذوراً بل هو شر من مذهب السوطانيه لأنهم يقرّون حقائق الانبياء، وهذا قد أثبت الحقائق ثم جعلها تابعة للاعتقادات.

وعلى هذا فقلوه: إن كل مجتهد مصيب، إن أراد به أنهم لم يؤمروا إلا بما هم عليه وهو مستهين مقدورهم في الطلب فهذا غير محال عقلاً، ولكنه باطل شرعاً، وإن عسى به أن ما اعتقدوه فهو على ما اعتقدوه، فيقال له: كيف يكون قدم العالم وحدونه حقاً؟ وإنات الصانع ونفيه حقاً؟ وتصديق الرسول وتكذيبه حقاً؟ فهذا محال عقلاً.

انظر المعتمد (٩٨٨/٢ - ٩٨٩)، التبصرة ص (٤٩٦)، البرهان (٣١٧/٢)، المستصفي (٣٦٠/٢)، الوصول إلى الأصول (٣٣٨/٢)، الروضة ص (١٩٥)، الإحكام (٢١٧/٣)، إرشاد العحول ص (٢٦٠).

قلت: وقد ذكر ابن حجر رحمه الله أن محمد بن إسماعيل الأدي نقل أن العبري رجع عن قوله: كل مجتهد مصيب لما نبي له الصواب، كما أن الأصفهاني ذكر أن عبد الرحمن بن مهدي كلف العبري في مسألة فاطرق ساعة ثم رجع رأسه وقال: «إذن أرجع وأما صاعراً، لأن أكون ديناً في الحق أحب إلي من أن أكون رأساً في الباطل»، وقد ذكر بعضهم أن المسألة المشار إليها هي قوله: كل مجتهد مصيب.

انظر: تهذيب التهذيب (٧/٧ - ٨)، حلية الأرياء للأصفهاني (٩/٩).

(١) استدل العلماء على فساد مذهب العبري والجاحظ بإجماع المسلمين على أن الكفار من أهل النار وذلك لأن الأدلة من القرآن والسنة والإجماع دلت على ذلك، أما الفراد فقد قال تعالى: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ وقوله: ﴿وَذَلِكَ ظَنُّكُمْ الَّذِي ظَنَّمْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَيُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَّا هُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ وأما السنة فبعض المعلوم قطعاً أنه ﷺ كلف الكفار من اليهود والنصارى بتصديقهم، ودمهم على معتقداتهم، وقتل من ظهر به مع العلم الضروري بأن ليس كل من قاتله وقتله كان معانداً بعد ظهور الحق له بدليله، بل أكثرهم مقيدون اتبعوا دين آبائهم ولو كانوا معذورين في اعتقاداتهم وقد أثروا بما كلفوا به، لما ساع ذلك منه، كما أجمعت الأمة من السلف قبل ظهور المخالف على قتال الكفار ودمهم ولو كانوا معذورين لما ساع ذلك من الأمة المعصومة.

انظر هذه الأدلة ومناقشة العبري والجاحظ والرد عليهم في: المستصفي (٣٥٩/٢)، المحصول (٢ - ٣/٤)، الروضة ص (١٩٤)، الإحكام للأمدي (٢١٥/٣)، شرح تنقيح الوصول ص (٤٣٩)، كشف الأسرار (١٨/٤)، المحرر ص (٥٣١)، فواتح الرحمات (٣٧٧/٢)، تيسر التحرير (١٩٨/٤).

قالوا. تكليفهم بنقيض اجتهادهم ممنوع عقلاً وسمعاً. لأنه لا يطاق وأجيب بأنه كلفهم بالإسلام، وهو من المتأني المعتاد، وليس من المستحيل في شيء^(١).

الثالثة.

المحار. أن النبي ﷺ لا يقر على الخطأ في اجتهاده إن حوياً الخطأ عليه^(٢).

(١) وذلك أن الوصول إلى معرفة الحق ممكن بالأدلة المصوبة عليه ووجود العقل الهادي، ولا يمتنع التكليف إلا بما لم يكن ممكناً كالطيوان وحمل الجبل.

انظر الأحكام (٢١٧/٣)، العصد (٢٩٤/٢)، كشف الأسرار (١٨/٤)، التحرير ص (٥٣٠)، فواتح الرحموت (٣٧٨/٢).

وقد ذكر الفتوح أن العصب في العميات واحد، وأن مافي ملة الإسلام كافر اجتهد أو لم يجتهد، ثم قال الفتوح مشيراً إلى مدعب العصري والحافظ «وقد ذكرت ها أقوال تنفر منها القلوب وتقتصر منها الخلود، أصربا عنها انظر شرح الكوكب ص (٦٠٨ - ٦٠٩).

(٢) هذه المسألة مبنية على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ وقد اختلف الأصوليون فيها.

فقال بعضهم يجوز الخطأ عنه في اجتهاده إلا أنه لا يقر عليه بل يسه. وهذا قول أبي إسحاق الشيرازي، واختاره الأمدى ونقله عن الجنائي وأكثر الشافعية وبعض المعتزلة، كما اختاره ابن الحاجب، ونقله المجد في المسودة عن الحنابلة، كما نقل عن أبي الخطاب قوله. «أكثر العلماء متفقون على أنه قد يجوز على النبي ﷺ الخطأ فيما لم يرل عليه فيه وحي، ولكم محمولون على أن تقريره على الخطأ غير حائر، كما ذهب إلى هذا ابن الهمام والفتوح والبهاري وذهب بعضهم إلى عدم جواز الخطأ عليه وهو قول الإمام الواري والبيضاوي واختاره ابن السبكي وقال: إنه الصواب، كما اختاره الرركشي وقال: إنه حير من قول ابن الحاجب. «لا يقر على خطأ، وقال ابن السبكي في الإبهاج عن هذا القول: «إنه الحق» ثم قال: «وأنا أظهر كتابي أن أحكي فيه قولاً سوى هذا القول بل لا محمل به ولا ريباً» ويقول لمن رخرق قوله وقال. «يجوز بشرط أن لا يقر عليه. أليس يصدق صلور الخطأ المصاد لمصب النبوة؟» ثم ذكر أنه يلزم من ذلك أن يكون بعض المجتهدين في حال إصابته أكمل من الرسول ﷺ في تلك الحالة، ومعاذ الله أن يكون كذلك وقد احتج أصحاب هذا القول بأن مأمورون باتباعه في الحكم لقوله تعالى ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ فلو جاز عليه الخطأ لكان مأمورين بالخطأ، كما قالوا. إن الأمة معصومة من الخطأ فلا يكون رسول الله ﷺ معصوماً أولى.

الرابعة

إذا تكررت الواقعة لم يلزم تكرار النظر^(١).

وقيل: يلزم^(٢).

ولم يبق أدلة وماقنات وردودات، فانظر هذه المذاهب مع سافستها في: التنصير ص (٥٢٤)،
السمع ص (٧٦)، المستقصى (٣٥٥/٢)، المحصول (٢/٢٢، ٣)، الإحكام للامدي
(٢٤١/٣)، المختصر ص (٢٣٠)، المسودة ص (٥٠٩)، المهاج بشرحه نهاية السؤل (٤/٥٣٠) و
٥٢٧، العصد (٣٠٣/٢)، جمع الجوامع (٢/٢٨٧)، الإيج (٣/٢٦٩)، تشيف المسامع
(١٤٣/ب)، سلاسل اللغب ص (٣٨٠)، البحر المحيط (٣/١٨٨/أ)، التحرير ص (٥٢٧)،
شرح الكوكب ص (٦٠٧)، تيسير التحرير (٤/١٩٠ - ١٩٣)، فوائح الرحموت (٢/٣٧٢).

قلت وتوهم عبارة الأسوي أن هناك حلاً في أنه يقر على اجتهاده أو لا يقر، وأنه اختار بناء عليه
أن لا يقر، وقد سبق إلى هذا الإيهام ابن الحاجب وشرحه العصد على ذلك، وليس الأمر كذلك،
عالماتون بجوار الخطأ عليه متمقون على نفي تقريره على الخطأ، وس لا يقول بالخطأ من باب
أوبى أنه ينفي التقرير، ولذلك فإن ابن الهمم رحمه الله ذكر أن ما يؤهم عبارة بعضهم من نيوت
الحلاف في الإقرار على اسطاً ليس بشي - بل نمى اتماماً، وكذا نقل الفتوحى الإجماع على أنه لا
يقر على الخطأ وقال البهاري: «وأما أنه لا يقر عليه فاتفق»

انظر: المختصر ص (٢٣٠)، العصد (٢/٣٠٣)، التحرير ص (٥٢٧ - ٥٢٨)، شرح الكوكب ص
(٦٠٧)، فوائح الرحموت (٢/٣٧٣)، تيسير التحرير (٤/١٩٣).

(١) وهذا قول الشيرازي وصححه ابن الحاجب وبعض الأصريين.

انظر: السمع ص (٧٢)، المختصر ص (٢٣٣)، العصد ص (٣٠٧)، التمهيد (٥٢٩)، التحرير
ص (٥٤٢)، تيسير التحرير (٤/٢٣١ - ٢٣٢)، تشيف المسامع (١٤٦/ب).

(٢) قال الخطاب: «أجمع الناس على أن المجتهد إذا حكم في حادثة بحكم ثم جاءته مثلها أنه لا
يضع بذلك الاجتهاد، بل يجتهد ثانية، وما عليه دليل قطعي لا يحتاج إلى ذلك كما يرى القرافي أنه
إن كان ذاكرة فلا يقتصر على مجرد الذكر بل يسرعه لعله يظفر بخطأ أو زيادة، لأن رتبة المجتهد أن
لا يقصر ولا يترك من جهده شيئاً فإذا استقر له اجتهاد في زمن لا يلزمه استقراره دائماً فقد يخلق
الله في نفسه علوماً ومصالح لم يكن يشعر بها قبل ذلك لإهمال ذلك تقصير».

كما قال بلروم التكرار الفتوحى ونقله عن ابن عميل والأكثر، كما مال إليه البهاري ونقله عن
القاضي أبي بكر

انظر: المسودة (٥٤٢)، شرح سميع الفصول ص (٤٤٧)، شرح الكوكب ص (٦٢٢)، فوائح
الرحموت (٢/٣٩٤).

لنا: أنه قد^(١) اجتهد والأصل عدم أمر آخر.

قلنا. يحتمل أن يتغير اجتهاده. قلنا. فيجب تكراره أبداً^(٢).

وحكى الأمدى فيها ثلاثة أهوال، وصحح التفصيل بين أن يكون ذاكراً لما مضى من طرق الاجتهاد أم لا^(٣)؟

وبه جرم في المحصول^(٤).

الحامسة:

يجوز حلل الرمان عن مجتهد^(٥).

(١) في (ج) ولو اجتهد

(٢) أي لو كان السبب في رجوب تكراره احتمال تغير الاجتهاد لوجب أبداً لأن التغير محتمل أبداً، ولم يتقيد بوقت تكرار الواقعة، وذلك باطل بالاتفاق. انظر: العنبد (٣٠٧/٢)
وقد رد على هذا بأنه ضعيف، لأن سبب تجديد النظر: وقوع الواقعة لا احتمال التغير، ووقوع الواقعة لا يلزم فلا يلزم التكرار
انظر: التحرير ص (٥٤٢).

(٣) فإن كان ذاكراً لم يجب عليه التجديد، وإن لم يكن ذاكراً وجب عليه تجديد الاجتهاد؛ لأنه في حكم من لم يجتهد.

انظر: الأحكام (٢٥٣/٣)

(٤) المحصول (٢ - ٩٥/٣)

وقد قال بالتفصيل أيضاً جماعة من الأصوليين منهم أبو الحسين البصري وابن السككي، ونقله الفتاوى عن أبي الخطاب وابن عقيل، وقد سبق عن أبي الخطاب حكايته للإجماع على لزوم التجديد.

انظر: المعبد (٩٣٢/٢)، المسودة ص (٥٤٢)، جمع الجوامع (٣٩٤/٢)، نهاية السؤل (٦٠٦/٤)، شرح الكوكب المير ص (٦٢٢)

(٥) هذا قول جماعة من الأصوليين، ومن قال به إمام الحرمين الجويني فقد ذكر في كتاب الإجماع من البرهان أنه يجوز شعور الرمان عن المضاء وتسلط الشريعة واسهائه الأمر إلى الفترة
كما قال بذلك الأمدى وابن الحاجب، واختاره العنبد الأبيجي، كما احتار ابن السككي أنه يجوز حلل الرمان عن مجتهد ولكن لم يثبت وقوعه، كما قال بالقول المذكور ابن الهمام والبهاري
انظر: البرهان (٦٩١/١)، الأحكام للأمدى (٢٥٣/٣)، المختصر (٢٣٣)، العنبد (٣٠٧/٢)، جمع الجوامع (٣٩٨/٢)، تشييف المسامع (١٤٧/ب)، البحر المحيط (١/٢٨٥/٣)، التحرير -

لـ . لو متع لم يكن لدائه . لأنه لا يلزم من^(٢) فرضه محال فيكون لغيره^(٣) ،
والأصل عدم ذلك العير^(٤)

وأيضاً فقد قال عليه السلام^(٥) «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينزعه»^(٦) ، ولكن
يقبضه بموت العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتحد الناس رؤساء جهالاً^(٧) فاستلوا فأفتوا بغير

= ص (٥٤٦) ، فوائح الرحموت ص (٣٩٩) .

(١) وقد قال بقول الحنبلة ابن دقيق العيد حيث ذكر أنه لا يجوز خلو الرمان عن مجتهد ما لم تظهر
أشراط الساعة الكبرى كطسوع الشمس من مخرجها وغير ذلك ، فحينئذ يجوز الحلوه .

وقد حكى هذا القول عن الحنبلة المجد بن تيمية في المسودة ، ونقله الفتوح عن ابن مفلح
واختاره ، وبه البهاري والشوكاني إلى الأستاذ أبي إسحاق والريزي من الشافعية ، وقد تحامل ابن
ميران على من قال إن المجتهد المطلق قد علم .

انظر المسودة (٤٧٢) ، جمع الجوامع (٣٩٨/٢) ، تشييع المسامع (١٤٧/ب) ، شرح الكوكب
ص (٦٢٤) ، إرشاد المبحر ص (٢٥٣) ، المدخل إلى منهج الإمام أحمد ص (٣٨٦)
وقد نقل الفتوح والاصري وغيرهما عن جماعة من العلماء أنهم قالوا . إن المجتهد المطلق عدم
مد زمان طويل .

انظر شرح الكوكب ص (٦٢٥) ، فوائح الرحموت (٣٩٩/٢) ، إرشاد المبحر ص (٢٥٣)
قال الشوكاني ولا يحمك أن القول بكون الاجتهاد فرضاً يستلزم عدم خلو الرمان عن مجتهد
إرشاد المبحر ص (٢٥٣) .

(٢) في (ب) وفي .

(٣) سقط من (ج) ولغيره .

(٤) انظر . الإحكام للآمدي (٢٥٣/٣) ، العضد (٣٠٧/٢ - ٣٠٨)

(٥) في (ب) «عليه الصلاة والسلام» .

(٦) في (ب) «ينزعه»

(٧) نهاية الورقة ١٠٢ من (ب)

(٨) في (ج) «فاصلوا وأصلوا»

(٩) هذا الحديث رواه الإمام البخاري بلفظ . «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن
يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالم اتحد الناس رؤساء جهالاً ، فاستلوا فأفتوا بغير =

قالوا: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله، أو حتى يظهر الدجال»^(١)

قلنا: إنما يدل على نفي الوقوع^(٢)، فأين نفي الحوار^(٣)؟ ولو سلم فدلينا

أظهر^(٤)،
علم، فضلو وأصلوا.

ورواه الإمام مسلم بالمعنى القريبة من هذا. كما رواه الترمذي وابن ماجه والإمام أحمد
انظر صحيح البخاري (٣٣/١-٣٤)، صحيح مسلم (٢٠٥٨/٤) رقم (٢٦٧٣)، سنن الترمذي (١٣٩/٤) حديث رقم (٢٧٩٠) ط الفجالة، سنن ابن ماجه (٢٠/١) حديث (٥٢)، ومسند أحمد (٢٠٣/٢)، مشكاة المصابيح (٧٢/١) ط المكتب الإسلامي، صحيح الروالد (٢٠٦/١) ط مكتبة
السنن، المعبر (٣٥٠/١).

والحديث المتقدم استدلو به على أنه سيجلو الزمان عن معتقد كما أشار إلى ذلك الحديث، لكن
البهاري قال عن هذا الاستدلال به فيه ما فيه، وعلل الأنصاري ذلك بأن غاية ما يلزم من جلوه
الزمان عن العالم والراغ وما وقع في جلوه قبل وقوع أشراط الساعة، مما لزم غير المدعي، وما
هو مدعي غير لازم. فواتح الرحموت (٣٩٩/٢).

(١) الحديث رواه البخاري بلفظ قريب من هذا كما رواه مسلم في صحيحه، ررواه أبو داود في سننه
بلفظ «لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله» كما رواه
الترمذي وابن ماجه والإمام أحمد. والحديث في مشكاة المصابيح بلفظ «لا تزال طائفة من أمتي
يقفون على الحق ظاهرين على من باوأهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال»

انظر صحيح البخاري (٢٦/١) ط دار المكر، صحيح مسلم (١٥٢٣/٣) رقم (١٩٢١)، سنن
أبي داود (٤٥٢/٤) رقم (٤٢٥٢)، سنن الترمذي (٣٧٨/٣) رقم (٢٢٨٧)، و (٣٤٢/٣) رقم
(٢٣٣٠) ط الفجالة، سنن ابن ماجه (٥/١)، مسند أحمد (٩٣/٤)، مشكاة المصابيح (٣٥٤/٢) رقم
(٣٨١٩)، المعبر (٣٥٠/١)، كشف الحياء (٣٧٨/٢) رقم (٣١٦٢).

(٢) هي (ج) «على نفي الجواره وهو تحريف».

(٣) يرى ابن الهمام أن مراد الحاشية في عدم الحوار نفي الوقوع، ويرى أنه لا يأتى لعامل إحاطة
عقلاً، فهم يريدون نفي الوقوع من طريق السمع لا من طريق العقل
انظر: التحرير من (٥٤٦)، تيسير التحرير (٢٤٠/٤)

(٤) ودلت لأن فيه نفي العالم صريحاً وهو يستلزم نفي المجاهد، وأما الظهور على الحق فإن دل على
اعتقاد الحق فلا يدل على العلم وعلى الاجتهاد، وحاشا باللام من دليلكم دوام اعتقاد الحق لا
دوام وقوع الاجتهاد، والمطلوب هذا دون ذلك

انظر: العوائد (١/٢٤٨)، فواتح الرحموت (٤٠٠/٢)

ولو سلم فيتمارضان^(١) ويسلم الأول^(٢).

قالو فرض كفاية فيستلزم اتفاق المسلمين^(٣) على الباطل.
فلا إذا فرض موت العلماء، تعذر الاجتهاد، فلا يكون واحداً^(٤).

* * *

الباب الثاني

في الإفتاء وما يتعلق به

وفيه مسائل

الأولى.

التقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة

وليس الرجوع إلى الرسول والإجماع تقليداً، لقيام^(٥) المحقق وكذلك رجوع
لعامة إلى المعنى. والقاضي إلى العبد^(٦).

(١) في (ب) «فيتمارس»

(٢) أي بتعارض الدلائل من السنة وينفي الأول وهو أن الأصل عدم المانع سالماً من المعارض

(٣) في (ب) «جميع المسلمين».

(٤) يريد أن الاجتهاد يكون فرض كفاية إذ كان ممكناً مقدراً عليه وإذا فرض نحو الزمان من المجتهد
بموت المعتمد لم يكن من الممكن المقطور عليه

انظر. العبد (٣٠٨/٢)، تفسير التحرير (٢٤١/٤)

(٥) نهاية الورقة ٤٥ من ().

(٦) اختلف العلماء في هذه المسائل التي ذكرها المصنف هنا في جور تسميتها تقليداً، وقد نشأ هذا
الاختلاف من اختلافهم في حد تقليد فمن عرفه بأنه العمل بقول الغير من غير حجة، لم يسم
قول قول لبي ﷺ تقليداً، وكذلك رجوع العامي إلى المعنى، والقاضي إلى العبدول؛ لأن هذه
المسائل مؤيدة بالحجة الملمرة، أما في قبول قوله ﷺ فما دل على وجوب تصديقه من المعجزة
وأما في وجوب قول قول الإجماع فهو إحدار الرسول ﷺ عن عصمتهم وأما وجوب قول العامي
قول المعنى فهو الإجماع على أن فرض العوام إنشاع ذلك سوء كذب المعنى أم صديق، أخطأ أم
أصاب. وكذا اجمع على تعبد القضاة بإنشاع عنه الظن في رجوعهم إلى العبدول سواء كذب
الشاهد أم لا ومن عرف التقليد بأنه قبول قول الغير وأما لا تدري من أين يقوله فيسمى قبول =

وأما المستفتى فيه فهو المسائل الاجتهادية لا العقلية على الصحيح^(١).

= الكتل تقليداً إلا قوله ﷺ إن قلنا إنه لا يجتهد، وإن قلنا له الاجتهاد فهو تقليد، لأننا لا ندري أيقوله عن وحي أم عن اجتهاد؟.

والتعريف الأول الذي لا يسمى تلك المسائل تقليداً هو اختيار الشيرازي والغزالي وابن قدامة والأمدى وابن الحاجب والنهارى.

انظر. التلمع للشيرازي ص (٧٠)، التلخيص للجويني (١/٢٠٥)، المستصفي (٣٨٧/٢)، المحلول ص (٤٧٢)، الروضة ص (٢٠٥)، الإحكام للأمدى (٣/٢٤٥)، المختصر ص (٢٣٦)، المسودة ص (٤٦٢)، سلاسل الذهب ص (٣٨٢)، فوائح الودعوت (٢/٤٠٠) ومن هؤلاء من يقول إنه لو سمي تقليداً بعرف الاستعمال فلا مشاحة في اللفظ. انظر. الإحكام (٣/٢٤٥).

وأما التعريف الثاني فقد سببه الزركشي والشوكاني للفعال، كما اختاره ابن السكيت، كما قال به الفتوحى لكنه ذكر أن الرجوع إلى قول النبي ﷺ وإلى الإجماع، ورجوع القاضي إلى العدول ليس بتقليد ولو سمي تقليداً ماغ ذلك، ونسب القول إلى المقنع أن أخذ العامي بقول المفتي تقليد، كما أن الشافعى في مذكرته نسب هذا التعريف إلى الفقهاء.

انظر جمع الجوامع (٢/٣٩٢)، سلاسل الذهب ص (٣٨٣)، شرح الكوكب ص (٦١٦) - (٦١٧)، إرشاد المحلول ص (٢٦٥)، مذكره الشافعى ص (٣١٤).

أما ابن القيم فيرى أن الرجوع إلى النبي ﷺ وكذلك الرجوع إلى الإجماع لا يسمى تقليداً. أما رجوع العامي إلى المفتي فهو تقليد.

انظر. التحرير ص (٥٤٧)، تفسير التحرير (٤/٢٤٢).

وانظر بوضوحاً للمسألة في البرهان (٢/١٣٥٧ - ١٣٥٨)، المحلول ص (٤٧٣)، سلاسل الذهب ص (٣٨٢).

(١) وهذا قول أكثر أهل العلم فإنهم يرون أن الأحكام العقلية لا يحور التقليد فيها.

انظر التنصير ص (٤٠١)، التلمع ص (٧٠)، المحصول (٢ - ٣/١٢٥)، الروضة ص (٢٠٥) - (٢٠٧)، الإحكام للأمدى (٣/٢٤٦)، المختصر ص (٢٣٢)، جمع الجوامع (٢/٤٠٢) وما بعدها، ولتوضيح رأي الحائله انظر المسودة ص (٤٥٧) وما بعدها.

وقد ذكر البيضاوى في المهاج جواز الاستفتاء في المروع وأشار إلى الاختلاف في الأصول ولم يرجح شيئاً. انظر: المهاج مشروحه نهاية السؤل (٤/٥٩٥).

أما ابن القيم فقد ذكر أن المستفتى في الأحكام الفرعية الظنية والعقلية، ولذلك صح إيمان المقلد مع تأييده بترك الطر حيث قلده، ثم أشار بعد ذلك إلى أن ما يحل فيه الاستفتاء الأحكام الظنية، لا العقلية على المذهب الصحيح لكن لا تقصر صحة المستفتى فيه على الظنية بل يصح إذا كان من =

الثانية :

اتفقوا على استفتاء من عرف بالعلم والعدالة، أو رآه متصباً والناس يستفتونه
وعظمونه، واتفقوا على الامتناع في ضده^(١)
والمختار: امتناعه في المجهول^(٢).

= العقلية أيضاً صحة مقروبه مع اسم المستفتي العامل بتلك الفتوى تقليداً.

انظر: التحرير ص (٥٤٧)، نيسير التحرير (٢٤٣/٤)

وقال البهاري كما قال ابن الهيثم إن المستفتي فيه الشرعية والعقلية، ثم ذكر أنه لا يجوز التعبد
في العقليات كوجود الباري وبحوه وقد دفع الأنصاري التعارض المجهول من كلامه فذكر أن التقليد
الممنوع هو أن يعتمد على قول الغير فيقول بحسب قوله، لكن إذا رسخ بعد ذلك لإيمان في قلب
المستفتي بحيث لو ذهب قول من قلده لقي هو على التصديق فإن هذا التقليد جائز انظر فوائح
الرحموت (٤٠١/٢)

وقد رجح الشوكاني جواز التقليد في المسائل العقلية المتعلقة بوجود الباري وصفاته وشع على من
قال بغير ذلك. انظر رأيه وأراء العلماء في ذلك في إرشاد المحقق ص (٢٦٦)

(١) انظر المعتمد (٩٣٩/٢)، المستصمى (٣٩٠/٢)، المحصول (١١٢/٣ - ٢)، الروضة ص
(٢٠٦)، الإحكام للآمدي (٢٥٢/٣)، المختصر ص (٢٣٣)، المسودة ص (٤٧١ - ٤٧٢)، شرح
تفريح الفصول ص (٤٤٢ - ٤٤٣)، جمع الجوامع (٣٩٧/٢)، التحرير ص (٥٤٩)، شرح
الكوكب المير ص (٦١٩)، فوائح الرحموت ص (٤٠٣)، نيسير التحرير (٢٤٨/٤)، إرشاد
المحقق ص (٢٧١)، وأصول مذهب أحمد ص (٦٩٠ - ٦٩١)

(٢) المراد بالمجهول هنا من لم يعرف بعلم ولا جهل حتى وإن علمت عدائته كما صرح بذلك
الآمدي والمضد وابن الهيثم والبهاري

ونكس المحلي ذكر أن المراد أن لا يكون مجهول علم أو عدالة، فإذا كان كذلك فلا يجوز
استئذنه لأن الأصل عدمهما، كما ذكر الفتوح أنه لا يقبل من جهلت عداته

انظر. الإحكام للآمدي (٢٥٢/٣)، المضد ص (٢٠٧)، التحرير (٥٤٩)، فوائح الرحموت
(٤٠٣/٢)، شرح المحلي (٣٩٧/٢)، شرح الكوكب ص (٦٢٠)

وقد ذكر الإمام العراقي أن من جهلت عداته يحتمل أن يسأل عن عدائته، لأنه لا يأمن بليسه
وكذبه، ويحتمل أن لا يسأل عنها، لأن ظاهر حال العالم العدالة، لا سيما إن اشتهر بالفتوى

انظر: المستصمى (٣٩٠/٢)

وعلى أنه ليس يلزم أن يستفتي المجهول العراقي والبربري وابن قدامة، ورجحه لآمدي وسب =

لنا: أن الأصل عدم العلم.

وأيضاً المحال أكثر، فليظهر أنه من الغالب، ودلت^(١) كالتشاهد والرواي^(٢)

قالوا لو امتنع في هذا لامتنع في من علم عدمه دون عدالة، لكنه لا يمتنع^(٣)

قد. لا سلم أنه لا يمتنع، ولو سلم فالنقطة العلب في لمجهدين العدالة
بحلاف الاجتهاد^(٤)

= المصع إلى الجمهور كما قال به ابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم
انظر المصنوع (٣٩٠/٢)، المحصول (١١٢/٣ - ٢)، الروضة ص (٢٠٦)، الإحكام للأمدي
(٢٥٢/٣)، المختصر ص (٢٣٣)، التحرير ص (٥٤٩ - ٥٥٠)

وقد ادعى الإمام الرازي الاتفاق على مع استثناء المحمول حيث قال في المحصول: «اتفقوا على
أن العامي لا يجوز له الاستثناء إلا إذا علب على ظنه أن من يعينه من أهل الاجتهاد والنورع
الحج (١١٢/٣/٢)».

وقد تعقبه الأسوي في ذلك فقد ذكر كلامه ثم قال: «وما ادعاه الإمام من الاتفاق على السمع من
للمجهول ليس كذلك فيه خلاف حكاة العراقي والأمدي وابن الحاجب انظر التمهيد للأسوي
(٥٣٠ - ٥٣١)

وقد حكى عن قوم أنهم قالوا بجواز استثناء من جهل علمه وليس على المستعني البحث عنه، ومن
أزه مسوياً لأحد

انظر المصنوع (٣٩٠/٢)، الروضة (٢٠٦)، الإحكام للأمدي (٢/٣)، فوائح الرحيموت
(٤٠٣/٢).

(١) في (ب) «ذلك».

(٢) أي أنه يجب على الحاكم معرفة حال الشاهد في العدالة. كما أن على المفتي معرفة حال
الرواي، ولا يميل قوله واحد مهما «لم يظهر دليل الصلق».

(٣) يريدون بقولهم هذا أن يلزموا الجمهور فيقولون لهم إن المستعني إذا لم يعرف عدالة المفتي
فيلزم على ذلك أن يمتنع عن سؤاله، وأسم لا يقولون بافتناعه، وعدله يلزم من جواز الاستثناء
مع الجهل بالعدالة جواره مع الجهل بالعلم؛ لأنه لا فرق.

انظر. لإحكام (٢٥٢/٣)، التحرير ص (٥٥٠)، فوائح الرحيموت (٤٠٤/٢)

(٤) أي أن الغالب في المجتهدين العدالة، وليس الغالب في العلماء الاجتهاد بل هذا أقل المييل
انظر: العبد (٣٠٧/٢)

الثالثة .

من ليس بمجتهد هل له أن يفتي بمذهب مجتهد؟ فيه مذهبان (١) .
ثانها : استحذر يحوز إن كان مطلعاً على المأخذ أهلاً للنظر (٢) .

(١) المذهب الأول : الجور مطلقاً ، ومال إلى هذا الإمام الرازي والبيضاوي إن كان المقلد حياً ، ونقله
الروكشي عن القفال ، ورجحه الباني في حاشية على المحلى ، وهذا القول صححه ابن الهمم
وقال : إنه خلاق بالنسبة

الثاني : المنع مطلقاً لأنه إنما يسأل عما عده ولا يستل عن قول غيره . وهذا قول أبي الحسين
البصري

انظر المجموع (٢/٩٢٢) . المحصول (٢ - ٣/٩٧) ، الإحكام (٣/٢٥١) ، المختصر (٢٣٤) ،
المسئلة (٥٤٤ - ٥٤٥) ، المسحاح شرحه نهاية السؤل (٤/٥٧٧ و ٥٨١) ، والعقد (٢/٣٠٨) ،
حاشية الباني على المحلى (٢/٣٩٨) ، سلاسل الذهب (٤٠١) ، تيسير التحرير (٤/٢٤٩) ،
إرشاد الفحول من (٢٦٩)

(٢) أي إن كان مطلعاً على مأخذ المجتهد المطلق الذي يقلده ، قادراً على التفريع على قواعد إمامه
ومتمكناً في الفرق والمجموع والنظر والمساطرة ، جازت له الفتوى ، ويسمى هذا مجتهد المذهب ، أما إذا
لم يكن كذلك فلا يجوز واختار هذا الأملدي وابن الحاجب وابن السكيت . وسبه الشوكاني لابن
دعبل العبد

انظر الإحكام للأملدي (٣/٢٥٥) ، المختصر (٢٣٤) ، جمع الجوامع (٢/٩٧) ، نهاية السؤل
(٤/٥٨٣) ، شرح الكوكب من (٦٦٣) ، إرشاد الفحول من (٢٧٠) .

وقد فرق ابن الهمام بين من عمل على قول المجتهد وبين من يحرر مذهباً ويعي بالخبر أن لا يكون
المعنى به مذهباً بصاحب المذهب لكن المعنى أخرجه من أصوله ، فيرى أن يقل قول المجتهد
يجوز شرائط الراوي ، وأما المتوى بالخبر فيجوز إن كان مطلعاً على المأخذ أهلاً للتحرير
ويعرف ما يتوقف عليه ، واختياره في حالة الخبر موافق للأملدي ومن تبعه انظر التحرير من
(٥٥٠) ، تيسير التحرير (٤/٢٤٩)

كما استار حد التعريف البهاري موافقاً لابن الهمام ، لكنه نص هو وأما بادشاه على أن المتوى يغفل
حين قول المجتهد تجوز اتفاقاً .

انظر : فروع الرحمن (٢/٤٠٤) ، تيسير التحرير (٤/٢٤٩)

وقد نقل المتوحي عن بعض الحاشية أنهم قالوا ، أن ما يوجب به المقلد عن حكم من جاز عن
مذهب إمامه لا فنياً

انظر : الكوكب من (٦٢٦) .

ورابعها. عند عدم المجتهدين^(١).

لما وقع ذلك منه من غير إنكار، مع الإنكار على غيره^(٢).

استدل المحور بأنه نقل. فجاز كالأحدث.

وأحيب بأن الخلاف في غير النقل^(٣)

الرابعة:

بمشاهد أن يقلد المفضول^{(٤)(٥)}.

(١) حكى هذا القول ابن الحاجب وابن السكيت والبيهاري وغيرهم وقال عنه ابن لهمام: عريب
انظر المختصر ص (٢٣٤)، جمع الجوامع (٣٩٨/٢)، نهاية السؤل (٥٨٢/٤)، التحرير
(٥٥٠)، قوائم الرحموت (٤٠٤/٢)

(٢) أي الإنكار على غير المتبحر بذهب إمامه غير المطيع على مناني مذهبه
انظر: قوائم الرحموت (٤٠٤/٢)، تيسير التحرير (٢٥٠/٤)

(٣) أي إما الخلاف في أن غير المجتهد هل له الجرم بالحكم وذكره لغيره ليعمل بمقتضاه وليس
الخلاف في نقله مذهب المجتهد.

انظر: نهاية السؤل (٥٨١/٤ - ٥٨٢)، القوائد (١/٢٥٤)

(٤) نهاية الورقة ١٠٣ من (ب)

(٥) قال بذلك جماعة من العلماء منهم أبو إسحاق الشيرازي واختاره إمام الحرمين حيث قال: «وعندي
أنه لا تجب مراجعة الأصيل؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يراجعون السمتين مع تراهم، وما
كانوا يقتصرون على مراجعة من كان أفضلهم».

كما قال بهذا القول الحرلي وأشار إلى أنه يجوز تقليد المفضول بدون اجتهد في اختيار العاقل.
ولكن إذا كان أحدهما فاضلاً في طه قبل أن يجتهد، فيجب عليه اختيار الأصيل.

وحكى الإمام الرازي الخلاف في المسألة وذكر أن قوماً أوجبوا عليه الاجتهاد في الأعم والأورع
وأخرون لم يوجبوا عليه الاجتهاد في ذلك ولم يرجح شيئاً في وجوب الاجتهاد في تعيين المعنى أو
عدمه

كما اختار ابن قدامة جواز تقليد المفضول، ورجح ذلك الأمدى وسبه للقاضي أبي بكر الباقلاني،
كما اختاره ابن الحاجب وابن الهمام ونسبه في تيسير التحرير للحنفية وقال به الفتحي والبيهاري،
وسبه المتوحي لأكثر الحسابه كأبي الخطاب والقاضي

انظر التبصرة ص (٤١٥)، النسخ (٧٢)، السرهان (١٢٤٣/٢)، المحول ص (٤٧٩)،
المستصفى (٣٩٠ - ٣٩١)، المحصول (٢ - ١١٢/٣)، الروضة (٢٠٧)، الإحكام للأمدى =

وعن أحمد^(١) وابن سريج^(٢)، أنه يتعين الأرحح^(٣)
لما قطع بأن المفصولين كانوا يفتنون مع الاشتهاد والتكرار من غير إنكار

= (٢٥٥/٣)، المختصر ص (٢٣٤)، التمهيد للأسوي ص (٥٣١ - ٥٣٠)، نهاية السؤل
(٦١٣/٤)، تيسير التحرير (٢٥١)، شرح الكوكب ص (٦٢٦)، فواتح الرحموت (٤٠٤/٢)،
إرشاد الفحول ص (٢٧١)

(١) هذه إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله، واحتملها الحرقي كما ذكر ابن قدامة
انظر روضة الناظر ص (٢٠٧)، المسودة (٤٧١)، شرح الكوكب (٦٢٣)
وهناك رواية عن الإمام أحمد أنه أجاز تقليد المفصول، وقد روي عنه ما يدل على ذلك، فقد سأل
الحسين بن بشار عن المسألة في الطلاق فقال: إن فعل حدث فعال له يا أبا عبد الله إن أفتاني
إنسان يعني لا يحدث فقال تعرف حلقة المديين حلقة بالروضة، فقال إن أفتوني به حل؟ قال.
بعم فبدل هذا علي أنه لا يلزمه أن يجتهد في أعيان المفتين لأنه أرشده إلى حلقة المديين ولم
بأمره بالاجتهاد في ذلك.

انظر الروضة (٢٠٧)، شرح الكوكب (٦٢٦)، أصول مذهب الإمام أحمد (٦٩٣)، واحتمل هذه
الرواية أبو الخطاب وابن قدامة والفتحي كما تقدم
(٢) في (ج) وأحمد بن سريج.

(٣) مو. أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي ولد سنة بضع وأربعين ومائتين، وسمع من أبي
داود السجستاني وحمدان الوراق وعبيد بن شريك البراء، وتلقاه بأبي القاسم عثمان بن بشار
الأنطاقي الشافعي صاحب المعري وبه انتشر مذهب الشافعي ببغداد، له من المصنفات أربعمائة
مصحف، قال عنه الشيخ أبو إسحاق كان ابن سريج يعضل على جميع أصحاب الشافعي حتى
على المعري، وكان يلقب بالبار الأشهب، توفي سنة ست وثلاثمائة
انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للشيرازي (١٠٨ - ١٠٩) ط دار الرائد، وفيات الأعيان
(٦٦/١)، البداية والنهاية (١٢٩/١١)، سير أعلام النبلاء (٢٠١/١٤)، الوافي بالوفيات
(٢٦٠/٧ - ٢٦١)، مرآة الجنان (٢٤٦/٢)، طبقات ابن السكيت (٢١/٣ - ٣٩)، طبقات الأسوي
(٢٠/٢)، تذكرة الحفاظ (٨١٦/٣)، النجوم الزاهرة (١٩٤/٣)، شذرات الذهب (٢٤٧/ - ٢٤٨)

(٤) سبه إلى ابن سريج وأبي القفال الشيرازي والأمدي والشوكاني، كما نسب إلى ابن سريج ابن
الحاجب، وحكاها الشوكاني أيضاً عن الإسفرائيني والكنيا، ومال إليه أبو الحسين البصري
انظر المعتمد (٩٣٩/٢)، التبصرة ص (٤١٥)، الملص ص (٧٢)، الإحكام للأمدي (٢٥٥/٣)،
المختصر ص (٢٣٤)، الفوائد (٢٥٥/أ)، شرح السحلي (٣٩٥/٢)، إرشاد الفحول ص (٢٧١)، =

قالوا: أقوالهم كالأدلة فيجب الترجيح^(١).

فلنا هذا لا يتناول ما ذكرناه من الإجماع السكوني^(٢)، وإن سلم فلمسر ترجيح الجوامع^(٣).

= ولنوضح رأي الحائلة انظر أصول مذهب الإمام أحمد (٦٩٣ - ٦٩٨).

وهناك قول بأنه يجوز استثناء المفضل إن اعتقده فاصلاً أو مساوياً، ولا يجوز إن اعتقده مفضلاً، وإلى هذا مال الغزالي واختاره ابن السبكي كما رجع الفتوحى أنه إن بان له الأرجح لزمه تقليده. وقد ذكر الغزالي أنه إذا كان أحد المفضلين أفضل وأعلم في اعتقاده فقد اختار القاضي أنه يتخير أيضاً... ثم قال الغزالي: «والأولى عندي أنه يلزمه اتباع الأفضل، فمن اعتقد أن الشافعي رحمه الله أعلم، والصواب على مذهبه أغلب، فليس له أن يأخذ بمذهب مخالفه بالتشهي وليس للعامي أن يتنفي من المذهب في كل مسألة أطبقها عنده ويتوسع بل هذا الترجيح عنده كترجيح الدليلين المتعارضين عند المفتي، فإنه يتبع طه في الترجيح، فكذلك ههنا»

انظر: المستصفى (٣٩١/١)، جمع الجوامع (٣٩٥/٢)، شرح الكوكب (٦٢٦)، والفرق بين هذه القول وبين قول من مع تقليد المفضل أن من منع يوجب البحث لأجل تعيين المفضل والمساوي ولا يكفي الاعتقاد وهذا لا يوجب. انظر: حاشية الباني (٣٩٥/٢).

(١) أي أن قول المجتهدين بالنسبة للمقلد كالأدلة بالنسبة للمجتهد، فإذا تعارضت الأقوال لا يصار إلى بعضها تحكماً، بل لا يد من الترجيح، ولا يتم إلا بكون قائله أفضل.

انظر: العبد (٣٠٩/٢)، تفسير التحرير (٢٥٢/٤).

(٢) الإجماع السكوني هو أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول ويشتد ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكتون ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار.

إرشاد الفحول ص (٨٤)، وانظر تعريفه وما قيل فيه وفي حجيته في

المعتمد (٥٣٢/٢)، البرهان (٦٩٨/١، ٦٩٩)، اللمع ص (٤٩)، المستصفى (١٩١/١)، المسحول ص (٣١٨)، الإحكام للأمامي (١٨٦/١ - ١٨٧)، كشف الأسرار (٢٢٨/٣)، جمع الجوامع (١٨٧/٢)، شرح الكوكب (٢١٢/٢)، التحرير ص (٤٠٧)، فواتح الرحموت (٢٣٢/٢)، تفسير التحرير (٢٤٦/٣).

(٣) وقد اعترض على هذا بأنه يمكن الترجيح بالتسامع ومشاهدة رجوع العلماء إليه وحيد فلا عسر عليه.

انظر التحرير ص (٥٥١)، فواتح الرحموت (٤١٥/٢)، تفسير التحرير (٢٥٢/٤).

قال الأنصاري: «وهناك وجه آخر في الجواب وهو أنه إنما يجب العمل على المجتهد بظنه، والظن لا يحصل عند التعارض إلا بالترجيح بحلّال المقلد فإنه لا صيرة لظنه وإنما العمل بقول من يحتمل وصوله إلى الحكم الواقعي وفيه فتوى الأئمة والمفضل والمفضل سواء»

الحامسة :

إذا قعد العامي مجتهداً في حكم فليس له الرجوع في ذلك الحكم إلى غيره اتفاقاً^(١).

وأما في حكم آخر . فالمختار حوازه^(٢).

لما القطع بوقوعه من غير إنكار فلو التزم مدعياً معيناً كاشافعي ومالك ففيه أقرار^(٣).

• انظر: فواتح الرحموت (٤٠٥/٢)

(١) حكى الائمان الأملدي وابن الحاجب وابن الهمام

انظر. الإحكام للأملدي (٢٥٦/٣)، المختصر من (٢٣٥)، التمهيد (٥٢٧)، التحرير من (٥٥١)، فواتح الرحموت (٤٠٥/٢)

ولكن البهاري والشوكاني حكيا الخلاف في ذلك، وسب الأتصاري إلى الزركشي قوله: «الاتفاق ذكره الأملدي وابن الحاجب، وليس كما قالوا».

في كلام غيرهما جريان الخلاف بعد العمل

انظر: فواتح الرحموت (٤٠٥/٢)، إرشاد المحول من (٢٧٢)

وهناك أفعال في لمسألة وتفصيلات حكاه ابن السبكي في جمع الجوامع (٣٩٩/٣)

(٢) اختاره أيضاً الأملدي وابن الحاجب وابن السبكي وابن الهمام والبهاري

انظر. الإحكام (٢٥٦/٣)، المختصر من (٢٣٥)، جمع الجوامع (٤٠٠/٢)، التحرير من (٥٥١)، فواتح الرحموت (٤٠٦).

وحكى الأملدي عن قوم أنهم متعاضدونه. الإحكام (٢٥٦/٣).

(٣) القول الأول لا يجوز الانتقال إلى مذهب آخر، لأنه بالنزاهة المذهب صار لازماً له كما لو التزم

مذهبه في حكم حادثة معينة وقد ذكر الجوزي أنه إذا قلد مقلد الشافعي لم يجوز له أن يتروك متابعته ويختار مذهب لفران أو ابن سريج أو غيره انظر البرهان (١٣٥٣/٢)

كما حكى هذا المذهب الفتوحى عن بعض الحنابلة

القول الثاني يجوز له الانتقال وقد سببه المجد إلى جمهور الحنابلة وحكاه الفتوحى عن الأكثرين

انظر هذين القولين بالإضافة إلى ما تقدم الإحكام (٢٥٦/٣)، المعتمد (٣٠٩/٢)، المسودة من

(٤٧٢ و ٥١٢)، شرح المحلى (٤٠٠/٢)، التحرير (٥٥١)، شرح الكوكب من (٦٢٧)، فواتح

الرحموت من (٤٠٦).

ثالثها كالأول، أي^(١) في الجوار على التقيد لا بعده^(٢).

فروع حكاهما في المحصول:

الأول^(٣):

بشروط في المجتهد أن يكون عارفاً بالدليل العقلي^(٤)، وعارفاً بأنما مكلفون به^(٥).

الثاني^(٦):

إذا تعير، جتهاده فأحسن تعريف المستفتي بالتعير، كي لا يعمل به^(٧).

(١) سقطت وأي من (ج)

(٢) يريد أنه يحوز الرجوع فيما لم يعمل به ولا يجوز في غيره، وهذا القول المعصل اختاره الأمدى ورجحه ابن النهماء وقال: إنه الغالب على الظن.

انظر الإحكام للأمدى (٢٥٦/٣)، مختصر ابن الحاجب من (٢٣٥)، التمهيد للأسوي من

(٥٢٨)، شرح المحلى وحاشية الساني عليه (٤٠٠/٢)، التحرير (٥٥١-٥٥٢)، فواتح الرحموت

(٤٠٦/٢)، بسير التحرير (٢٥٣/٤)، وهناك أقوال أخرى في المسألة انظرها في إرشاد

المحول للشوكاني (٢٧٢/٢)، وبظر المسألة في الحر المحيط (١/٢٢٣/٢)

(٣) المحصول (٢-٣٤/٣)

(٤) يقصد به البراءة الأصلية فلا بد أن يعرف أن الناس مكلفون بالتصلي بها إلا إذا ورد ما يصرف عنه وهو من أو إجماع أو قياس صحيح.

انظر المرجع في هامشة (٣)، وشرح المحلى (٣٨٢/٢)، حاشية الباني عليه (٣٨٣/٢)

(٥) وقد اشترطه أيضاً الإمام العراقي إذ أنه ذكر أن المجتهد لا بد وأن يعرف المدارك الثمرة للأحكام

وهي الكتاب وسنه والعمل، وعي بالعمل مستند النبي الأصلي للأحكام، ليرجع في كل واقعة

إلى النبي الأصلي والبراء الأصلية، ويعلم أن ذلك لا يعبر إلا بنص أو قياس على منصوص، وفي

معنى النصوح الإجماع وأعمال الرسول المستصحب (٣٥١/٢). واشترط معرفة الدليل العقلي ابن

السبكي.

انظر جمع الحوامع (٣٨٢/٢)، نهاية السؤل بحاشية سلم الوصول (٤، ٥٥٥).

(٦) المحصول (٢-٩٥/٣)

(٧) وعلى الراي ذلك بأن المستفتي إما يكون على قوله، فإذا ترك المعنى قوله بقي عمل المستفتي به

بعد ذلك عملاً من غير موجب.

انظر المحصول (٢-٩٥/٣)

إذا أوجبا على المستفتي أن يجتهد في الأعلّم والأورع من المجتهدين ويأخذ بقوله
فاجتهد، فإن ترجح أحدهما مطلقاً في طه نعين العمل بقوله

وإن ترجح أحدهما في الدين واستويا في العلم، وجب لأحد بقول الأديين (٢)
وإن ترجح في العلم واستويا في الدين فمنهم من خيره (٣)، ومنهم من أوجب
الأخذ بقول الأعلّم، وهو الأقرب (٤).

= ويرى أبو الحسين البصري أن المجتهد لا يلزمه إعلام المستفتي بتخير اجتهاده إذا كان قد عمل به،
وإن لم يكن قد عمل به فيسفي أن يعرفه إن تمكن؛ لأن العامي يعمل به أنه قول المعتي ومعلوم أنه
ليس قوله في تلك الحال. انظر المعتمد (٩٣٣/٢)

وتفصيل أبي الحسين هذا نقله المسجد بن تيمية عن أبي الخطاب في المسودة (٥٤٣).
وقال القرافي إن المجتهد إذا قطع ببطان الاجتهاد الأول وجب عليه تعريف العامي
انظر شرح تنقيح الفصول من (٤٤٢)، وانظر أيضاً التمهيد للأسوي (٥٢٩)، وبهاية السؤل (٦٠٨/٤)
وقد ذكر الرازي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول في تحريم أم المرأة إنه مشروط
بالدخول بالمرأة، فلقى أصحاب رسول الله ﷺ وأخبرهم، فكرهوا أن يتزوجها (حتى ولو لم يدخل
بها) فرجع إلى من استفتاه وقال له. سألت أصحابي فكرهوا

انظر المحصول (٢ - ٩٥/٣ - ٩٦)، وانظر المسألة في البحر المحيط (١/٣١٨/٣)

(١) المحصول (٢ - ١١٢/٣ - ١١٣)، وهذا الفرع مبني على القول بجمع تقيد المفصول
(٢) وذلك لأن الثقة بالأديين أولى

انظر المعتمد (٩٤٠/٢)، البرهان (١٣٤٤/٢)، بهاية السؤل (٦١٢/٤)

(٣) ذكر في العمدة كما حكى أبو الحسين أن قرماً جوزوا له تقليد الأنقص في العلم، ومعنى هذا أنهم
خيروه بينهما انظر المعتمد (٩٤١/٢) ووجه التحير أن تقليد الأعلّم غير واجب على
المشهور، وعاية هذا أن يكون أعلّم فيتحير المستفتي. انظر. شرح تنقيح الفصول من (٤٤٣).

(٤) حكى أبو الحسين أن شارح العمدة أوجبه، كما مال إليه إمام الحرمين الجويني وقال إن استويا في
الورع وكان أحدهما أفضل فقد الأفضل.

قلت ولعمري يريد أنه أفضل بزيادة علم، كما رأى ابن القيم أنهما إن استويا في الدين فاستثناء
الأعلّم أولى.

انظر: المعتمد (٩٤١/٢)، البرهان (١٣٤٤/٢)

وحجة تقديم الأعلّم أنه علم من استقراء الشريعة أن المتقدم في كل موطن من مواضعها من هو
أقوم بمصلحة ذلك الموضع، ولذلك يقدم في الحروب من لديه خبرة وسياسة بمكايد الحروب =

وإن ترحح أحدهما في الدين وترجح الآخر في العلم، ففيل. يؤخذ بقول
الأدين^(١)، والأقرب لأخذ بقول الأعلم^(٢).

فإن استويا مطلقاً فقد يقال لا يحور وقوعه، كما قيل به في استواء لإمارتين^(٣)
وقد يقال بحواره، وحاشاك هذا وقع ذلك تخيير^(٤).

الرابع:

وقد ذكره في المحصول في الكلام على التعادل والمراجع^(٥)

إدالم يعرف قول الشافعي في المسألة وعرفها^(٦) قوله في بطيرها^(٧)، فإن سم يكن
بيهما فرق التة والظاهر أنه يكون قوله في إحدى المسألتين قولاً له في بطيرها^(٨)

= وترتيب الجيوش، وفي القصاء من هو أظن بمضايها الخصوم وحججهم، وفي أمة المحكم من هو
أعلم بتنمية الأموال ووسطها، وقدم في الصلاة عقبه عن القاري، لأن عقبه أحرف بمصالح
الصلاة في سهوها وعوارضها، وكذلك فتوى الأعلم تقدم على فتوى الدّين نظر: شرح تنقيح
الفصول ص (٤٤٣)

(١) لأن لزيادة الورع تأثيراً في التثبت في الاجتهاد وغيره، بخلاف زيادة العلم

انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع (٣٩٦/٢)، تيسير التحرير (٢٥٣/٤)

(٢) وذلك لأن المحكم مستند من علمه لا من ديانته، كما أن لزيادة العلم تأثيراً في الاجتهاد، بخلاف
زيادة الورع.

وتقديم الأعلم قال به الجويني والبراهي وابن السبكي، انظر البرهان للجويني (١٣٤٤/٢)،

١٣٤٥، المنحول ص (٤٨٣)، وانظر. المحصول (٢ - ١١٣/٣)، جمع الجوامع وشرح المحلى
عليه (٣٩٦/٢)

قال المحلى: ويحتمل التساوي لأن لكل مرجحاً

انظر: المحلى (٣٩٦/٢)

كما أن أمير ناد شاء نقل عن البركشي أنه يقدم في هذه المسألة الأس

انظر تيسير التحرير (٢٥٣، ٤)، والمسألة بعينها موحدة في نهاية السور (٦١٢/٤)

(٣) نهاية الورقة ٤٥ من (أ)

(٤) انظر: البرهان ص (١٣٤٤ - ١٣٤٥)، المنحول ص (٤٨٣).

(٥) المحصول (٢ ق ٥٢٣/٢) وقد سقط هذا الفرع والذي قبله من (ج)

(٦) نهاية الورقة ١٠٤ من (ب)

(٧) سقطت لفظة (ها) من (ب).

(٨) هذا قول أبي الحسين البصري، كما قال به ابن السبكي ولكنه صحح أنه لا يسب إليه القول مطلقاً =

وإن كان بينهما فرق يجوز أن يذهب إليه ذاهب فلا (١).

= بل مقيداً، كما قال به الفتوحى وحكاه عن الأثرم والحرقي.

انظر: المصنف (٨٦٣/٢)، جمع الحوامع (٣٦٠/٢)، شرح الكوكب (٦١١).

وحالف أبو إسحاق الشيرازي فيرى أنه لا يجوز أن ينسب إلى الشافعي ما يخرج على قوله فيجعل قولاً له، وحكي عن بعض الشافعية أنهم قالوا بالحوار، قال: وهذا غير صحيح، لأن القول ما نص عليه وهذا لم ينص عليه، فلا يجوز أن يجعل قولاً له.

انظر: الملح ص (٧٥)، التبصرة ص (٥١٧).

وقد قال المحلى بعد أن قرر ابن السبكي جواز جعل المسألة المخرجة قولاً له: «وقيل: ليس قولاً له فيها؛ لاحتمال أن يذكر فرقاً بين المسألتين لو رجع في ذلك».

انظر: شرح المحلى (٣٦٠/٢).

أما ابن قدامة فيرى أن المجتهد إذا نص على حكم في مسألة وبين علة لها، وهذه العلة توحد في مسائل لم ينص عليها، فمذهب في تلك المسألة كمذهبه في المسألة المعللة، أما إذا لم يبين العلة لم يجعل ذلك الحكم مذهب في مسألة أخرى حتى وإن أشبهتها شيئاً يجوز خلافه عن بعض المجتهدين؛ لأنها لا تدري لعله لم يصر إلى ذلك الحكم لو حطرت له. ومثل ذلك قال المجتهد بن قدامة والفتوحى.

انظر: الروضة ص (٢٠٤)، المسودة ص (٥٢٥)، شرح الكوكب ص (٦١١).

وقد ذكر الأموي أن هذه المسألة هي المعروفة بأن لازم المذهب هل هو مذهب أم لا، ولزاد أن من قال: إن لازم المذهب ليس بمذهب فإنه لا يعتبر قول الشافعي في إحدى المسألتين قولاً في الأخرى ومن قال: إن لازم المذهب مذهب قال يكون قوله في إحدى المسألتين قولاً له في الأخرى مطلقاً.

انظر: نهاية السؤل ومحاشيته سلم الوصول (٤٤٣/٤ - ٤٤٤).

وهذه الحالة (عدم الفرق) ترجع الأقوال فيها إلى ثلاثة

الأول: يجوز أن يسب إليه مطلقاً بلا تقييد أنه مخرج، وإلى هذا مال أبو الحسين البصري والرازي وقال به ابن قدامة إن بين العلة

الثاني: يجوز أن يسب إليه ولكن بشرط أن يكون مقيداً بأنه مخرج، وقال به ابن السبكي ورجحه المطيعي

الثالث: لا يسب إليه مطلقاً وهذا قول أبي إسحاق الشيرازي

انظر: سلم الوصول (٤٤٣/٤).

(١) وهذه الحالة قال عنها المطيعي: لا خلاف فيها قطعاً.

انظر: سلم الوصول (٤٤٣/٤).

وهذا آخر الزيادات، والله الحمد^(١).

قال مؤلف هذه الروايد فصح الله في مدته فرغت من تحريره وصحته يوم السبت الرابع والعشرين من ربيع الأول سنة إثنين وأربعين وسبعمائة، وذلك بالمدرسة الشريفة الفخرية^(٢)، رحم الله واقفها، من القاهرة المصرية حماها الله تعالى بسمه وكرمه.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وحسبنا الله ونعم الوكيل^(٣)



(١) هي (ب) «تم لله الحمد والشكر والمه على كل حال» ثم نص المؤلف على تاريخ الفراغ منه وبعده وكتبه لعد الفقير إلى الله تعالى أبو بكر بن أحمد المحدث الشافعي الحلبي.

وبهامشها في هذا الموضع: «بلغ مقابلة»

(٢) هذه المدرسة وقفها الأمير الشريف حمر الدين أبو نصر إسماعيل بن حصن الدولة فخر العرب ثعلب بن يعقوب بن مسلم أحد أمراء مصر في الدولة الأيوبية متوفى سنة ٦١٣ هـ، وقد انتهى من بنائها سنة ٦١٢ هـ وهي من مدارس الفقهاء الشافعية.

راجع: خطط المقرئ (٣٧٣/٢)

(٣) يوجد في نسخة الأصل ما نصه.

«بلغ مقابلة على الأصل المنقول منه موافق له إل شاء الله تعالى» وشاهدت على الأصل المنقول منه ما لفظه. بلغ مقابلة ما فيه مع مؤلفه كاتب هذه الأحرف عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأموي الأسناني عامله الله بلفظه، وعمر له ولوالديه ولعشاينهم وجميع المسلمين وصلّى الله على سيدنا محمد وآله والحمد لله رب العالمين انتهى ما رأيته مكتوباً على السحرة التي نقلت هذه منها.

٦ - فهرس الموضوعات

أ - فهرس المقدمة

المقدمة

٥

الفصل الأول - عصر المؤلف

٩

- المبحث الأول : الحالة السياسية في مصر في عصر الأسوي

١٠

١٥

أثر الحالة السياسية في نشأة الأسوي

١٨

- المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية

١٨

نظرة المحالين إلى الشعب المصري

٢١

أثر الحالة الاجتماعية في شخصية الإمام الأسوي

٢٣

- المبحث الثالث : النهضة العلمية في مصر في هذا العصر

عوامل إحياء النهضة العلمية :

٢٤

أولاً : هجرة العلماء إلى مصر

٢٥

ثانياً : إحياء دور التعليم

٢٧

ثالثاً : إنشاء دور الكتب

٢٨

رابعاً : العناية باختيار العلماء

٣١

خامساً : تشجيع المؤلفين

٣٣

- المبحث الرابع : نتائج النهضة العلمية في هذا العصر

٣٤

أولاً : مجال القرآن

٣٤

ثانياً : مجال التفسير

٣٥

ثالثاً : مجال الحديث

٣٦

رابعاً : مجال الفقه

٤٠

خامساً : مجال النحو واللغة

٤١	أثر النهضة العلمية في تكوين شخصية الأسنوي
٤٣	الفصل الثاني - حياة المؤلف
٤٤	- المبحث الثاني : اسمه ونسبه ولقبه وكنيته
٤٦ - ٤٥	- المبحث الثاني : تاريخ ومحل ولادته
٤٧	- المبحث الثالث : نشأته وطلبه للعلم
٤٨	- المبحث الرابع : مكانة أسرته العلمية
٥٣	- المبحث الخامس : مكانة الأسنوي العلمية
٥٨	الأسنوي والشعر
٥٩	- المبحث السادس : أخلاق الأسنوي ونسب العلماء عليه
٦٢	- المبحث السابع : المناصب التي تولاها الأسنوي
٦٦	- المبحث الثامن : وفاته وراثته
٦٩	الفصل الثالث
٨٤ - ٧٠ ..	- المبحث الأول : شيوخ الأسنوي
٨٨ - ٨٥	- المبحث الثاني : المدارس التي درس بها الأسنوي
١١٠ - ٨٩	- المبحث الثالث : تلاميذ الأسنوي
١١١	الفصل الرابع - في مصنفاته
١٢٤ - ١١٢	- المبحث الأول : ذكر مصنفاته المخطوطة والمطبوعة
١٢٥	- المبحث الثاني : في دراسة كتاب الزوائد
١٢٧ - ١٢٥	- المطلب الأول : عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه وتاريخ تأليفه
١٢٨ ..	- المطلب الثاني : موضوعات الكتاب
١٣٧ - ١٣٣	- المطلب الثالث : منهج الأسنوي في هذا الكتاب ..
١٣٧	هل حافظ الأسنوي على منهجه؟
١٣٩ - ١٣٨	- المطلب الرابع : مصادر المؤلف في هذا الكتاب
١٤١ - ١٤٠ ..	- المطلب الخامس : أهمية الكتاب وتدريبه وشرحه ..
١٤٥ - ١٤٢	- المطلب السادس : الكتب التي نقلت عن الأسنوي
١٤٧ - ١٤٥ ..	- المطلب السابع : وصف مخطوطات الكتاب
١٥١ - ١٤٧	- المطلب الثامن : عملي في التحقيق ..

الفصل الخامس - الكلام على المنهاج

١٥٣

- المبحث الأول: نبذة عن القاضي البيضاوي

١٥٤ - ١٥٦

- المبحث الثاني: نبذة عن كتاب المنهاج وشروحه وتحرير أحاديثه ونظمه

١٥٧ - ١٦٠

- شكر وتقدير

١٦١

ب - فهرس التحقيق

- مقدمة المؤلف

١٦٥

- مقدمة الكتاب في الأحكام ومتعلقاتها

١٦٧

- تعريف الحكم

١٦٧

- التكليف بالمدوب

١٦٨

- تعريف المدب

١٦٨

- تعريف المكروه

١٧٠

- هل يجوز تحريم واحد لا بعينه؟

١٧٠

- رأي القرافي في صحة التحجير في الأمور - وعدم صحته في المنهى عنه

١٧١

- المعتزلة

١٧١

- منع المعتزلة تحريم واحد غير معين

١٧١

- الواجب المحجير

١٧٢

- هل الأمر بالأداء أمر بالمصاء؟

١٧٤

- حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في التكليف

١٧٧

- تعريف الشرط وأنواعه

١٧٧

- تكليف الكفار بالهروغ

١٧٩

- الاتفاق على صحة التكليف بالمعل الذي يجهل الأمر انتهاء شرط وقوعه عند وقته

١٨١

- الخلاف فيما إذا علم الأمر انتهاء الوقوع

١٨١ - ١٨٢

- استحالة كون الشيء واجباً حراماً من جهة واحدة

١٨٤

- التكليف بالمحال

١٨٦

- الخلاف في الشيء الواحد إذا كان له جهتان هل يمكن أن يكون واجباً حراماً؟

١٨٦

- الصلاة في الدار المعصوية

١٨٦

- رأي الجمهور في الصلاة في المكان المعصوب

١٨٧	- رأي القاضي أبي بكر الباقلاني في ذلك
١٨٨	- رأي الإمام أحمد في ذلك
١٩٠	فروع من المحصول
١٩٠	- التكليف بالمباح
١٩٠	- تعريف المباح
١٩٢	- الحكم يتعلق بشيئين على البذل... إلخ
	- إذا أمر المكلف بفعل غير موقت فأخر امتثاله عن أول أوقات الإمكان هل يبقى الأمر به؟
١٩٤	- المحسن والفح وإطلاقاتهما
١٩٥	- مذهب جمهور الأصوليين في الحسن والقبح
١٩٦	- مذهب المعتزلة فيهما
١٩٦	- مذهب الماتريدية فيهما
١٩٧	- دحول البينة في الأفعال البدنية
١٩٩	- أنواع العبادات البدنية
٢٠٠	
٢٠٢	الكتاب الأول - في الكتاب
٢٠٢	- تعريف القرآن
٢٠٢	- ما نقل أحاداً هل هو قرآن؟
٢٠٢	- تواتر القراءات السبع
٢٠٤	- رأي ابن الحاجب أن تواتر القراءات السبع فيما ليس من قبيل الأداء
٢٠٦	- رد ابن الجري على ابن الحاجب
٢٠٧	- العمل بالشاذ
٢٠٨	- المراد بالشاذ
٢٠٨	
٢١١	الباب الأول - في اللغات
٢١١	- هل بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية
٢١٢	- الخلاف في وضع اللغة
٢١٣	- المشتقات ليس فيها إشعار بخصوصية الدات
٢١٤	- استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازة

٢١٤	- الخلاف في جواز استعمال المشترك في معانيه جميعاً ..
٢١٦	- تعريف المطروق ..
٢١٧	- تعريف المفهوم ..
٢١٧	- علامات المجاز ..
٢١٧	- العلامة الأولى : التزام تقييده ..
٢١٨	- العلامة الثانية : ترفعه على المسمى الآخر ..
٢١٩	- العلامة الثالثة : صحة النفي ..
٢١٩	- العلامة الرابعة : جمعه على خلاف جمع الحقيقة ..
٢٢٠	- العلامة الخامسة : عدم الاطراد ...
٢٢٢	- مفهوم الحصر ..
٢٢٢	- معاني «أل» ..
٢٢٣	- حمل الكلّي على الجزئي هل يفيد الحصر؟ ..
٢٢٤	- أدلة من قال : أنه لا يفيد الحصر ..
٢٢٥	- أدلة من قال : أنه يفيد الحصر ..
٢٢٥	- فروع من المحصول ..
٢٢٦	- معنى الكلام عند الأشاعرة ..
٢٢٦	- الكلام عند أهل السنة ..
٢٢٧	- اللفظ المتداول بين العامة والخاصة هل يجوز أن يوضع بمعنى خفي؟ ..
٢٢٨	- المعنى القائم بالشيء هل يجب أن يشتق له منه اسم؟ ..
٢٢٩	- توصيح الترامي محل الخلاف بين الجمهور والمعتزلة ..
٢٣٠	- هل يجوز سمة القائم فاعداً والقاعد قائماً للمنعود والقيام السابق ..
٢٣٠	- النقل عن البربري ضبط المسألة ..
٢٣١	- اعتراض وجواب عليه للقرافي ..
٢٣٢	- رأي الإمام الرازي أن الترادف لم يوجد في الأسماء الشرعية ..
٢٣٢	- رد الأسوي على البربري في أن الترادف لم يوجد في الأسماء الشرعية ..
٢٣٢	- تعريف العرض ..
٢٣٢	- تعريف الواجب ..

- ٢٣٤ . هل يجوز أن يكون الشيء مشتركاً بين ثبوت الشيء ونفيه .
 ٢٣٤ . الخلاف في وقوع المجاز في اللمعة ..
 ٢٣٤ . المجز غير غالب على اللغات .
 ٢٣٦ . لا سبيل إلى استفادة اليقين من الدلائل اللفظية
 ٢٣٧ إذا ورد خطاب وثبت حكم يمكن أن يكون هو المراد من ذلك لخطاب .. إلخ

الباب الثاني - في الأوامر والنواهي

- ٢٣٨ . تعريف الأمر .
 ٢٣٨ . تعريف النهي .
 ٢٣٨ . الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك الشيء؟
 ٢٣٩ . إذا أمر بفعل مطلق فهل المطلوب الفعل المطابق للماهية أم نفس الماهية
 ٢٤٠ . إذا ورد أمران بفعلين متماثلين والثاني غير معطوف . إلخ
 ٢٤١ . هل يكون الشخص أمراً لنفسه؟
 ٢٤٤ . تعريف الفساد
 ٢٤٥ . تعريف الصحة
 ٢٤٦ . إذا كان النهي لا يدل على الفساد فهل يدل على الصحة؟
 ٢٤٦ - ٢٤٥

الباب الثالث - في العموم والخصوص

- ٢٤٨ . الفصل الأول - في العموم
 ٢٤٨ . تعريف العام
 ٢٤٨ . تعريف الخاص
 ٢٤٨ . هل العموم من عوارض الألفاظ حقيقة؟
 ٢٤٩ . القول الأول: أنه حقيقة فيها .
 ٢٤٩ . القول الثاني: أنه مجاز .
 ٢٤٩ . القول الثالث: لا يصدق عليه أصلاً
 ٢٥٠ . إذا لم يمكن إحراء الكلام على ظاهره إلا بصمار شيء فيه
 ٢٥٠ . تعريف الظاهر
 ٢٥٠ . تعريف المقتضى
 ٢٥١ .

- عموم المقضى
٢٥١
- بيان الأسوي أن تعريف ابن الحاجب للمقتضى غير مستقيم
٢٥٢
- الفعل المتعدي إذا وقع بعد الشرط هل يعم؟
٢٥٣
- بيان أن الخلاف في هذه المسألة كالخلاف في وقوع الفعل بعد النفي
٢٥٣
- الفعل المثبت هل يعم؟
٢٥٤
- ذكر قول الأصوليين إن صلاة النبي ﷺ في الكعبة يحتمل أن تكون فرضاً وأن تكون
ملاً
٢٥٥
- ترجيح أن صلاته عليه الصلاة والسلام في الكعبة كانت ملاً
٢٥٥
- هل لفظ «كان» يدل على التكرار ..
٢٥٦
- هل قول الصحابي 'سوى عن بيع الغرر وقصي بالشفعة للمحار يعم العور
والجار
٢٥٧ - ٢٥٨
- الخلاف في أن المفهوم له عموم لا يتحقق .. إلخ
٢٦٠
- خطاب الله للنبي هل يعم الأمة؟
٢٦١
- خطاب النبي ﷺ لواحد هل يعم غيره؟
٢٦٣
- هل الخطاب بـ جمع الذكور تدخل فيه النساء
٢٦٦
- «من» الشرطية تشمل المؤنث
٢٦٨
- الخطاب بلفظ «الناس» و«المؤمنين» يشمل العبد
٢٦٨ ..
- الخطاب بـ «يا أيها الناس» و«يا عبادي» يشمل الرسول
٢٧٠
- هل الخطاب بنحو «يا أيها الناس» خطاب لمن بعدهم
٢٧١
- تعريف النص
٢٧٢
- تعريف الخبر
٢٧٣
- قوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة» هل يقتضي أخذ الصدقة من كل نوع من
المال؟
٢٧٥
- إذا كان العام بمعنى المدح أو الذم فهل يبقى عمومه؟
٢٧٦
- رأي الحنفية في تقدير قوله عليه الصلاة والسلام «لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو
عهد في عهده»
٢٧٧
- رأي الجمهور في هذا التقدير
٢٧٩

- رأي بعض الأصوليين من أن البحث عن المخصص قبل العمل بالعام واجب بالإجماع ٢٨٠
- استشكل نقل الإجماع مع وجود مخالفين ٢٨٠ - ٢٨١
- إذا أوجب البحث عن المخصص قبل العمل بالعام فهل يكفي عنه الطعن بالنسبة؟ ٢٨١
- إذا أوجب البحث عن المخصص فلم يدخل وقت العمل بالعام فهل يجب اعتقاد عموم جرمه قبل ظهور المخصص؟ ٢٨٢
- الفصل الثاني - في الخصوص** ٢٨٣
- هل يدل من المخصصات المتصلة؟ ٢٨٣
- بين أن حكم الشرط في اتصاله بالمشروط كحكمه في المشتى مع المشتى منه؟ ٢٨٣
- مذاهب العلماء في اتصال المشتى بالمشتى منه ٢٨٣
- العادة الفعلية لا تخصص العام ٢٨٥
- الاختلاف في تقدير الدلالة في الاستثناء ٢٨٦
- فروع من المحصول ٢٨٩
- عموم السكرة المثبتة في الخبر ٢٨٩
- قول الشافعي رحمه الله: «ترك الاستمصال في حكاية الحال» إلخ ٢٩٠
- النقل عن الشافعي أن حكايات الأحوال إذا عطف عليها الاحتمال... إلخ ٢٩٣
- القرافي يجمع بين القولين ٢٩٣
- حالات جواب السؤال ٢٩٣
- الخلاف في التخصيص بخصوص السب ٢٩٤
- إذا ورد بعد العام حكم لا يأتي إلا في بعض أفراده... إلخ ٢٩٦
- الخلاف في اللفظ العام إذا عطف ما فيه ضمير عائد إلى بعض العام... إلخ ٢٩٦
- التقييد بشرط يكون الخارج به أكثر من الباقي ٢٩٧
- إذا أطلق الحكم في موضع ثم قيد في موضعين بقيدتين مسافيتين... إلخ ٢٩٨
- تعريف المطلق ٢٩٨
- تعريف المفيد ٢٩٨

الباب الرابع - في لمجمل والمبين

- ٣٠٠ - تعريف المجمل
 ٣٠١ - تعريف المبين
 ٣٠٢ - يجب أن يكون البيان أقوى من المبين
 ٣٠٣ - مذهب الكرخي - يجب أن يكون مساوياً
 ٣٠٤ - رأي أبي الحسين يجوز أن يكون أدنى
 ٣٠٥ - هل يتمتع إسماع العام دون إسماع المحصص ؟
 ٣٠٦ - إذا جوز تأخير البيان فهل يجوز تأخير بعضه دون بعض ؟
 ٣٠٧ - اللفظ الوارد من الشارع إذا أمكن حمله على ما يفيد معنى واحداً، وعلى ما يفيد معنيين فهل يكون مجملاً ؟
 ٣٠٨ - ما له معنى لغوي ومسمى شرعي هل يكون مجملاً ؟
 ٣٠٩ - إذا سمى يمكن حمل اللفظ على مدلوله الشرعي وكان له محمل لغوي ومحمل شرعي فهل يكون مجملاً ؟
 ٣١٠

الباب الخامس - في المنسوخ والمنسوخ

- ٣١١ - تعريف المنسوخ
 ٣١٢ - تعريف المنسوخ
 ٣١٣ - تعريف المنسوخ
 ٣١٤ - الخلاف في نسخ مثل صومرا أدا
 ٣١٥ - نسخ وجوب معرفة الله
 ٣١٦ - نسخ جميع التكاليف
 ٣١٧ - إذا كنما بإحبار بشي، فهل يجوز نسخه إلى التكليف بالإحبار بقيصه ؟
 ٣١٨ - هل يثبت حكم المنسوخ بعد وروده إلى النبي ﷺ وقبل بليعه إليها ؟
 ٣١٩ - إذا نسخ حكم أصل القياس هل يبقى معه حكم الفرع ؟
 ٣٢٠ - تعريف الفحوي
 ٣٢١ - نقصان حزم، العادة أو شرطها هل هو نسخ لهما أم للعبادة ؟
 ٣٢٢ - الكتاب الثاني - في السنة
 ٣٢٣ - تعريف السنة
 ٣٢٤

- ٣١٩ - فعله ﷺ أن وضع فيه أمر الجبة
- ٣٢١ - حكم فعله ﷺ إن لم يتضح فيه أمر الجبة وعلمت صفته
- ٣٢٢ - الخلاف في أن السبي ﷺ هل كان متعمداً بشرع نبي قبله قبل البعثة أم لا؟
- ٣٢٢ - إذا قلنا إنه قبل البعثة متعبد بشرع، فشرع من؟
- ٣٢٤ - إذا أخبر واحد بحضرته ﷺ ولم يذكر عليه هل يقطع بصدقه؟
- ٣٢٤ - ذكر الرازي لحالات يدل على صدقه فيها
- إذا أخبر واحد بحضرة خلق كثير ولم يكذبوه ولا حامل على السكوت فهل يقطع بصدقه؟
- ٣٢٥ - ترك العمل بشهادته أو روايته هل يكون جرحاً؟
- ٣٢٦ - هل التدليس جرح يوجب رد الخبر؟
- ٣٢٨ - من هو الصحابي؟
- ٣٣٠ - إذا قال المعاصر لسبي ﷺ أنا صحابي فما الحكم؟
- ٣٣٣ - ٣٣١ - عداله الصحابة
- ٣٣٤ - حكم حذف بعض الخبر إن كان له تعلق بما قبله
- ٣٣٥ - حكم حذفه إن لم يكن له تعلق
- ٣٣٦ - قبول خبر الواحد في الحدود
- ٣٣٧ - ٣٣٩ - قبول خبر الواحد فيما نعم به البلوى
- ٣٤٠ - الحالات التي يقل فيها المرسل عبد الشامي
- ٣٤١ - حكم الخبر إذا أسنده راو وأرسله غيره أو رفعه ووقفوه... إلخ
- ٣٤٢ - حكم الخبر إذا أسند أحد الرواة بزيادة لم يذكرها غيره
- ٣٤٣ - فروع من المحصول
- ٣٤٣ - مدلول الخبر هو الحكم بالسنة لا نفس السنة
- ٣٤٤ - هل تقل رواية المخالف الذي ظهر عاده ولم يكفر؟
- ٣٤٥ - ٣٤٤ - قال بعض المعتزلة الإجماع على العمل بموجب الخبر يدل على صحته
- قال بعض الزيدية إبقاء الخبر المتقول مع توهم الدواعي على إبطاله يدل على القطع بصحته
- ٣٤٥ - قطع جماعة بصدق الخبر إذا كان العلماء بين محتج به ومؤول له
- ٣٤٧ -

- ٣٤٧ إذا أكثر الروايات مع قلة مخالطته لأهل الحديث فما الحكم؟
- ٣٤٧ إذا لم يعرف نسبه وكان له اسمان فما حكم الرواية عنه؟
- إذا أرسل الراوي حديثاً مرة ثم أسنده مرة أخرى أو وقفه على الصحابي ثم رفعه فما الحكم؟
- ٣٤٨ شروط قبول الزيادة في حال اتحاد السجل
- ٣٥٠ الراوي الواحد إذا زاد في الحديث مرة وحذف أخرى فما الحكم؟
- ٣٥١ مراتب غير الصحابي في الرواية
- ٣٥٢ ألفاظ القراءة على الشيخ
- ٣٥٣ إذا قرأ على الشيخ فقال: نعم أو سكت فماذا يقول القارئ في الرواية عنه؟
- ٣٥٤ هل هناك فرق في «حدثنا» و«أخبرتنا» بين الإطلاق والتقييد في هذه الحالة؟
- ٣٥٥ قراءة غيره على الشيخ في كيفية الرواية كقراءته هو عليه
- ٣٥٧ الخلاف في التعبير بـ «حدثني» أو «أخبرني» في الإجازة
- ٣٥٧ كيفية الرواية إذا روى بكتابة الشيخ إليه
- ٣٥٨ كيفية الرواية بالمناولة
- ٣٥٨ هل يشترط الإذن في الرواية بالمناولة؟
- ٣٥٩ هل يكفي مجرد رؤية خط الشيخ؟
- ٣٦٠ إذا روى أحاديث أو روى عن شيوخ وشك في واحد منهم غير معين فما الحكم؟
- ٣٦١ الكتاب الثالث - في الإجماع
- ٣٦٢ تعريف الإجماع
- ٣٦٢ هل يعتد بخلاف المجتهد المبتدع إذا لم تكفره؟
- ٣٦٤ - ٣٦٢ إذا استدلت الأمانة بدليل أو تأولت تأويلاً فهل يجوز لمن بعدهم إحداث دليل آخر أو تأويل آخر؟
- ٣٦٤ هل يتصور شرعاً ارتداد كل الأمة؟
- ٣٦٦ الأقوال في تكفير منكر حكم الإجماع القطعي
- ٣٦٨ اعتراض بعض الأصوليين على تثليث الأقوال في منكر حكم الإجماع
- ٣٦٨ هل الإجماع المنقول بالأحاد حجة؟
- ٣٦٩ هل يجوز جهل الأمة بخبر أو دليل راجح إذا عمل على وفقه؟
- ٣٧١

- ٣٧٢ اشتراك الأمة في عدم العلم بما لم يكلفوا به .
- هل يجوز أن تنقسم الأمة على قسمين أحد القسمين مخطئون في مسألة والقسم الآخر مخطئون في مسألة أخرى؟
- ٣٧٣ الكتاب الرابع - في القياس
- ٣٧٤ تعريف القياس .
- ٣٧٤ تقسيمات القياس .
- ٣٧٤ قياس العلة .
- ٣٧٤ قياس الدلالة .
- ٣٧٤ القياس في معنى الأصل .
- ٣٧٦ القياس في الرخص والتقديرات .
- ٣٧٨ النقل عن الغزالي بأن تنقيح المناط هو إلغاء الفارق .
- ٣٧٨ استدراك القرافي والأصفهاني على الإمام الرازي في نقله عن الغزالي .
- ٣٧٩ بيان أن النقل عن الغزالي صحيح .
- ٣٧٩ معنى تخريج المناط .
- ٣٨٠ معنى تحقيق المناط .
- ٣٨١ هل حكم الأصل ثابت بالنص أم بالعلة؟
- ٣٨٢ هل يشترط في حكم الفرع أن لا يكون منصوحاً عليه؟
- ٣٨٣ إذا كان الحكم مستنبطاً والوصف صريح أو العكس فهل هو من باب الإيماء؟
- ٣٨٤ تعريف الإيماء .
- ترتيب الحكم على الوصف في كلام الشارع أقوى في العلية من الوارد في كلام الراوي .
- ٣٨٥ يكفي في حصر الأوصاف عند إرادة السبر والتقسيم أن يقول المستدل .
- ٣٨٨ إذا كان الحكم المقاس عليه مقبولاً عند المعترض منوعاً عند المستدل فما الحكم؟
- ٣٨٩ القياس المركب .
- ٣٩٠ الخلاف في تعليل الحكم الواحد بعلمتين .
- إذا جوزنا تعليل الحكم الواحد بعلمتين أو أكثر فهل كل واحدة علة مستقلة أو جزء علة؟
- ٣٩١ - ٣٩٠

- من شروط العلة أن لا يكون دليلها متناولاً لحكم الفرع. ٣٩١
- ومنها: أن لا ترجع المستنبطة على الحكم الذي استنبطت منه بالإبطال. ٣٩٣
- ومنها: أن لا تتضمن زيادة على النص. ٣٩٣
- ومنها: أن تكون خالية عن المعارض في الأصل. ٣٩٤
- الاستدلال. ٣٩٥

- الخلاف في مثل: «وجد السبب فيوجد المسبب» أو «وجد المانع فيتنفى الحكم هل هو دليل أم لا؟ ٣٩٥

- النقض المكسور هل يقدر؟ ٣٩٦
- هل الكسر يقدر في العلية؟ ٣٩٧
- هل النافي للحكم مطالب بالدليل؟ ٣٩٩

الكتاب الخامس - في دلائل الإتلاف فيها

- ٤٠١
- إذا حمل الصحابي ما رواه على أحد محمله فما الحكم؟ ٤٠١
- إذا حمّله على غير ظاهره فما الحكم؟ ٤٠٢
- إذا قال الصحابي قولاً ليس للاجتهاد فيه مجال فما الحكم؟ ٤٠٣

الكتاب السادس - في التعادل والتراجع

- ٤٠٤
- تعريف التعادل. ٤٠٤
- تعريف الترجيح. ٤٠٤
- الباب الأول: في ترجيح الأخبار. ٤٠٥ - ٤١٧
- فصل في مرجحات نص عليها الإمام. ٤١٧ - ٤٢٠
- الباب الثاني: في ترجيح الأقيسة. ٤٢٠
- فروع من المحصول. ٤٢٤
- الأول: العلة المتعدية راجحة على القاصرة. ٤٢٤
- الثاني: العلة التي يرد بها الفرع إلى ما هو من جنسه، أولى من التي يرد بها ما هو من خلاف جنسه. ٤٢٥
- الثالث: تعليل الحكم الوجودي بالعلة العدمية. ٤٢٥
- الباب الثالث: في ترجيح الحدود السمعية. ٤٢٥ - ٤٢٧

الكتاب السابع - في الاجتهاد والإفتاء

٤٢٨

- تعريف الاجتهاد

٤٢٨

- تعريف الإفتاء

٤٢٨

- الباب الأول: في الاجتهاد

٤٢٨

- الخلاف في تجزي الاجتهاد

٤٢٩

- الإجماع على أن المصيب في العقليات واحد وعلى أن النافي ملة الإسلام كافراً

٤٣١

اجتهد أم لم يجتهد

٤٣٢

- مذهب الجاحظ أن لا إثم على المجتهد المخطئ في أصول الديانات

٤٣٢

- مذهب العنبري: كل مجتهد في العقليات مصيب

٤٣٤

- اجتهاد النبي ﷺ

٤٣٥

- إذا تكررت الواقعة هل يلزم تكرار النظر؟

٤٣٧

- خلو الزمان عن مجتهد

- الباب الثاني: في الإفتاء وما يتعلق به

٤٣٩

- تعريف التقليد

٤٣٩

- هل الرجوع إلى الرسول وإلى الإجماع ورجوع العامي إلى المفتي يسمى تقليداً؟

٤٣٩

- هل يستفتى في المسائل العقلية؟

٤٤٠

- استفتاء من لم يعرف بالعلم والعدالة

٤٤١

- من ليس بمجتهد هل له أن يفني بمذهب مجتهد؟

٤٤٣

- هل يقلد المفضول مع وجود الفاضل

٤٤٤

- إذا قلد مجتهداً في حكم فهل له الرجوع في ذلك الحكم إلى غيره؟

٤٤٧

- فروع في المحصول

٤٤٨

- يشترط في المجتهد أن يكون عارفاً بالدليل العقلي وأنا مكلفون به

٤٤٨

- إذا تغير اجتهاده فالأحسن تعريف المستفتي بالتغير

٤٤٨

- إذا وجد أكثر من مجتهد وترجح بعضهم بالدين وبعضهم بالعلم أو بالعكس

٤٤٩

فيقول من يأخذ المستفتي؟

٤٤٩

- إذا لم يعرف قول المجتهد في مسألة وعرف قوله في نظيرها فما الحكم؟

٤٥٠